

ملخصات تسع وتسعين ندوة

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحضير

محسن يوسف

قدري حفني

كتاب تذكاري

بمناسبة الاحتفال بالندوة رقم مائة
في منتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية
في ١٩ يوليو ٢٠٠٨

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية
أو منتدى الحوار، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر أصحابها.

© ٢٠٠٨ مكتبة الإسكندرية . جميع الحقوق محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتيب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية . وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات .
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات .
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية ، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية ، وألا يشار إلى أنه تمّ بدعمٍ منها .

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتيب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية . وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتيب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي، الإسكندرية، ٢١٥٢٦، مصر. البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

فريق العمل

شيماء الشريف

ناردين نبيل

نوران شافعي

بالاشتراك مع

رأفت البيلي

المراجعة اللغوية

أحمد شعبان

عمر حاذق

جرافيك

آمال عزت

جمعة سعيد

دينا النشار

شيرين بيومي

الفهرس

- ١٣ تقديم
- ١٥ الندوة الأولى
تطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم خلال القرن العشرين
- ١٧ الندوة الثانية
مستقبل الطاقة في مصر والعالم
- ١٩ الندوة الثالثة
موقفنا من اللغة والتراث
- ٢٣ الندوة الرابعة
مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق
والدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصراع
- ٢٥ الندوة الخامسة
الابتداع والاتباع في الثقافة العربية
- ٢٧ الندوة السادسة
الثقافة العلمية في مصر
- ٢٩ الندوة السابعة
إعادة النظر في الخطاب الثقافي العربي والديني منه
- ٣١ الندوة الثامنة
مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق
- ٣٣ الندوة التاسعة
أحوال التعليم في مصر
- ٣٧ الندوة العاشرة
رؤية المخرج ودوره في تجسيد الشخصيات التاريخية على الشاشة
- ٣٩ الندوة الحادية عشرة
السييل إلى ارتقاء العمارة والعمران في مصر

- الندوة الثانية عشرة
٤٣ القضاء المصري وعلاقته بالحكومات المتعاقبة
- الندوة الثالثة عشرة
٤٧ دور الإعلام في التنمية
- الندوة الرابعة عشرة
٤٩ مجتمع المعرفة: القضايا النظرية والمشكلات العملية
- الندوة الخامسة عشرة
٥٣ الأدب والسينما
- الندوة السادسة عشرة
٥٧ الفنون المرئية: جنس أدبي جديد
- الندوة السابعة عشرة
٥٩ مستقبل التجارب التنموية في العالم العربي
- الندوة الثامنة عشرة
٦٣ مسئوليتنا تجاه الحوار مع الآخر
- الندوة التاسعة عشرة
٦٧ مستقبل البحث العلمي في مصر
- الندوة العشرون
٦٩ أطلس مصر القومي: مغزاه ومرماه
- الندوة الحادية والعشرون
٧٣ المرأة والتنمية بين الموروث الثقافي والواقع المصري
- الندوة الثانية والعشرون
٧٥ تجديد الخطاب الديني
- الندوة الثالثة والعشرون
٧٩ وصف مصر بعيون مصرية
- الندوة الرابعة والعشرون
٨١ الملفات السرية للثورة المصرية

٨٥	الندوة الخامسة والعشرون كيف نقرأ التاريخ؟
٨٩	الندوة السادسة والعشرون مفهوم الـ«نحن» في مقابل مفهوم الآخر- صفحة من هموم الوطن
٩٣	الندوة السابعة والعشرون تجربة التنمية المتكاملة في قطاع السياحة
٩٧	الندوة الثامنة والعشرون حقوق الإنسان في عالم في أزمة
١٠١	الندوة التاسعة والعشرون عصر محمد علي وتحديث مصر: ما له وما عليه
١٠٥	الندوة الثلاثون الحفاظ على البيئة البحرية
١٠٩	الندوة الحادية والثلاثون شاعر وناقد
١١١	الندوة الثانية والثلاثون أمراض الكبد في مصر
١١٥	الندوة الثالثة والثلاثون النيل: سر الحياة
١١٩	الندوة الرابعة والثلاثون نحو تعزيز الحرية في الوطن العربي
١٢٣	الندوة الخامسة والثلاثون الإسكندرية في الرواية العالمية
١٢٧	الندوة السادسة والثلاثون فرص الإبداع والثقافة العربية
١٣١	الندوة السابعة والثلاثون الطفل والمعرفة في العالم العربي

١٣٥	الندوة الثامنة والثلاثون دور الإسكندرية في حركة الاستنارة المصرية والعربية
١٣٩	الندوة التاسعة والثلاثون القاهرة في السينما
١٤١	الندوة الأربعون تجربتي في الصحافة المصرية
١٤٥	الندوة الحادية والأربعون الإسلام وتحديات العصر
١٤٩	الندوة الثانية والأربعون قضايا الديمقراطية
١٥٣	الندوة الثالثة والأربعون المرأة والتراث الثقافي
١٥٧	الندوة الرابعة والأربعون قضية الدستور
١٦١	الندوة الخامسة والأربعون التنمية الصحية
١٦٥	الندوة السادسة والأربعون هؤلاء علموني - سيرة غير ذاتية
١٦٩	الندوة السابعة والأربعون تجربتي الروائية
١٧٣	الندوة الثامنة والأربعون الدور الفعّال للدراسات الكلاسيكية
١٧٧	الندوة التاسعة والأربعون القيم الدينية والمعاصرة
١٨١	الندوة الخمسون من النقل إلى الإبداع

- ١٨٥ الندوة الحادية والخمسون
الأهداف الترموية للألفية الثالثة
- ١٨٩ الندوة الثانية والخمسون
العلم والتكنولوجيا والطب
- ١٩٣ الندوة الثالثة والخمسون
التفكير العلمي والتنمية البشرية
- ١٩٧ الندوة الرابعة والخمسون
لماذا التراث !
- ٢٠١ الندوة الخامسة والخمسون
فلسفة الرقمنة
- ٢٠٥ الندوة السادسة والخمسون
الجديد في تدوير المخلفات
- ٢٠٩ الندوة السابعة والخمسون
إعداد الشباب لتولي المناصب القيادية
- ٢١٣ الندوة الثامنة والخمسون
مشاكل الترجمة العربية لمؤلفات شكسبير
- ٢١٥ الندوة التاسعة والخمسون
العالمية وتفكيك القوميات
- ٢١٩ الندوة الستون
الإسلام والعلم: كتاب برويز أمير علي
- ٢٢٣ الندوة الحادية والستون
البدائل المتاحة لإصلاح التأمين الصحي في مصر
- ٢٢٥ الندوة الثانية والستون
الاستخدام السلمي للطاقة النووية ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- ٢٢٧ الندوة الثالثة والستون
المثال مختار والنهضة المصرية

- ٢٢٩ الندوة الرابعة والستون
حقوق الإنسان
- ٢٣١ الندوة الخامسة والستون
منطقة الشرق الأوسط في معترك السياسة الدولية
- ٢٣٣ الندوة السادسة والستون
خمسون عامًا على حرب السويس
- ٢٣٥ الندوة السابعة والستون
أمراض المناطق الحارة وجراحاتها
- ٢٣٧ الندوة الثامنة والستون
الحرية والإبداع
- ٢٣٩ الندوة التاسعة والستون
تأثير الأدب الفرنسي في الأدب العربي
- ٢٤١ الندوة السبعون
هندسة التشكيل الحيوي وعلاقتها بالبيئة
- ٢٤٣ الندوة الحادية والسبعون
البورصة
- ٢٤٥ الندوة الثانية والسبعون
رؤية نفسية لأحوالنا
- ٢٤٩ الندوة الثالثة والسبعون
أحكام تحرير التجارة في المصنفات الثقافية وحماية الثقافة الوطنية
- ٢٥٣ الندوة الرابعة والسبعون
مشاكل مُلحة وحلول تنموية جاهزة
- ٢٥٥ الندوة الخامسة والسبعون
العلاقات المصرية الأمريكية
- ٢٥٩ الندوة السادسة والسبعون
المرأة والحياة العامة

٢٦٣	الندوة السابعة والسبعون الحرية والإسلام
٢٦٥	الندوة الثامنة والسبعون الإطار الدستوري لتطبيق المادة الثانية من الدستور
٢٦٩	الندوة التاسعة والسبعون حقوق الإنسان بين الدولة والمجتمع
٢٧٣	الندوة الثمانون السودان: التحديات وآفاق التنمية في وادي النيل
٢٧٧	الندوة الحادية والثمانون ثقافة السلام
٢٨١	الندوة الثانية والثمانون الجودة والتنافسية في التعليم العالي
٢٨٥	الندوة الثالثة والثمانون لقاء مع فاروق جويده
٢٨٧	الندوة الرابعة والثمانون ثقافة الإصلاح وإصلاح الثقافة
٢٨٩	الندوة الخامسة والثمانون المسلم والآخر
٢٩٣	الندوة السادسة والثمانون أحوال المصريين خلال قرنين
٢٩٥	الندوة السابعة والثمانون الشخصية المصرية والتراث الشعبي
٢٩٩	الندوة الثامنة والثمانون الأبعاد الخاصة بالهجرة إلى الخارج
٣٠٣	الندوة التاسعة والثمانون العلاقات المصرية الفلسطينية وتداعياتها

٣٠٧	الندوة التسعون الإعلام وثقافة الحوار
٣١١	الندوة الحادية والتسعون مصر والعولمة
٣١٣	الندوة الثانية والتسعون المشكلة السكانية في مصر
٣١٧	الندوة الثالثة والتسعون التغيرات المناخية وتأثيرها في مصر
٣٢١	الندوة الرابعة والتسعون الاتجاهات العظمى في مجال الغذاء والعملات
٣٢٣	الندوة الخامسة والتسعون القدرة التنافسية للاقتصادات العربية
٣٢٥	الندوة السادسة والتسعون أهم نتائج تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨
٣٢٩	الندوة السابعة والتسعون إشكاليات صحافة المعارضة المعاصرة
٣٣١	الندوة الثامنة والتسعون الوثائق مصدرًا للتاريخ
٣٣٣	الندوة التاسعة والتسعون الثقافة والقانون
٣٣٥	ملحق بيان الندوات

تقديم

تحتفل مكتبة الإسكندرية بالندوة رقم مائة في منتدى الحوار الذي تأسس وبدأت أعماله منذ عام ٢٠٠٣، حيث يتم فيه تنظيم ندوة كل أسبوعين على مدار العام. وتهدف هذه الندوات إلى تشجيع ممارسة الحوار مع التأكيد على العقلانية والانفتاح على الرأي والرأي الآخر بما يتفق مع مفهوم حرية التعبير وحرية الرأي وقبول التعددية الفكرية.

وكما هو منشور في مقدمة كراسات منتدى الحوار، فقد كان تأسيس هذا المنتدى تجسيداً لأهداف ورسالة مكتبة الإسكندرية لتكون ملتقى للحوار الحر الذي يساهم في إتاحة مناخ للتفاعل بين الذات والآخر، باعتبار أن التقدم والتطور والتجديد لا يتحقق إلا من خلال مناخ مفتوح للفكر الحر والرؤى الجديدة والثقافة النشطة.

ويستعرض هذا الكتاب عرضاً لمخصصات موضوعات منتديات الحوار التي تم تنظيمها حتى الآن، والتي توضح التنوع الذي تميزت به ندوات منتدى الحوار؛ حيث تناولت موضوعات تتعلق بالعلم والطب والاقتصاد والسياسة والدين والفنون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها، وقد تمت مناقشاتها جميعاً في مناخ من الانفتاح والنزاهة، واشتركت فيها نخبة متميزة من العلماء والمثقفين والمفكرين والفنانين الذي أسهموا بفاعلية في أعمال هذه الندوات، وتم من خلالها عرض وجهات نظرهم حول القضايا المطروحة للمناقشة في الندوات. وقد تميز منتدى الحوار بثناء المناقشات والآراء والأفكار التي ساهم بها المشاركون في هذه الندوات من الجمهور الذي تنوعت اهتماماته ومشاركاته على حسب موضوع الندوة؛ وكان من نتيجة ذلك إثراء الأفكار وتبادل الرؤى واكتساب الجديد في كل فروع المعرفة.

وتشهد على ثراء هذه الندوات المطبوعات الخاصة بكل ندوة والتي ترصد الأفكار والرؤى والتيارات التي ينشغل بها فكر المجتمع المصري والعربي خلال الفترة المعاصرة، ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه المطبوعات تم وضعها على الموقع الإلكتروني الخاص بمنتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية في صورة رقمية، وكان الهدف من ذلك توسيع دائرة الاطلاع على هذه الآراء والمناقشات وخاصة بين جمهور الشباب الذي زاد تعامله مع الكمبيوتر والإنترنت عن تعامله مع الكتاب التقليدي.

هذا ، ونحن نحتفل بالندوة رقم مائة لمنتدى الحوار ، فإننا لا نملك في هذا السياق إلا أن نحیی روح المفكر الراحل الدكتور عادل أبو زهرة ، والذي بدأ منتدى الحوار من خلال مبادرة منه ، كما أننا وفي السياق نفسه لا يفوتنا أن نشكر الدكتور محسن يوسف وجميع العاملين معه في إدارة منتدى الحوار ، وخاصة فريق العمل الذي يعمل مع الأستاذة شيماء الشريف؛ فهم يقومون بكل ما هو ممكن من جهود بناءة من أجل استمرار هذا المنتدى وإظهاره بالصورة المناسبة التي تليق بمكتبة الإسكندرية .

وفي النهاية ، يسعدني أيضاً أن أتقدم بكل الشكر والوفاء والتقدير إلى كل من شاركوا في إثراء فعاليات منتدى الحوار سواءً من المتحدثين أو المشاركين بالحضور من الجمهور ، على أملٍ في استمرار العمل لدعم مسيرة العلم والمعرفة .

إسماعیل سراج الدین

تطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم خلال القرن العشرين

إسماعيل سراج الدين - عبد المنعم سعيد

ينبغي لفهم علاقة أمريكا بالعالم فهمًا صحيحًا أن نضع في الاعتبار أن تلك العلاقة قد تنازعتها تاريخيًا تصوران مثلًا تيارين أساسيين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر: التصور الأول تصور انزالي يقوم على العزلة والانطواء على الذات، وأنه لا علاقة لأمريكا بما يحدث في بقية بلاد العالم ويمثل هذا الفكر توماس جيفرسون؛ أما التصور الثاني فهو تصور إمبريالي، بمعنى أن يكون لأمريكا دور في إعادة تنظيم العلاقات الدولية بما يتمشى وتصوراتها، وقد تبني هذا الفكر تيدي روزفلت. وتجسد ذلك التيار الإمبريالي في التدخلات الأمريكية في بنما وكوبا والفلبين إلى أن وصلنا إلى حرب فيتنام، حيث تصور الأمريكيون أنهم يستطيعون فعل أي شيء وهو ما أطلق عليه «فولبرايت» تعبير «غرور القوة».

ثم عاد التيار الانطوائي مرة ثانية واستمر حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث تغيرت الصورة عند الأمريكيين وأصبح ٨٠٪ منهم يفضلون الحرب، ثم انخفضت تلك النسبة إلى أقل من ٣٠٪ بعد موقف فرنسا المعارض من حرب العراق، وما زال التيار الحاكم الآن في أمريكا يتبنى تلك الرؤية الإمبريالية ويرى أنه يجب أن يفرض كل شيء بالقوة العسكرية، ولكن هذا التيار يخيف الحلفاء مثلما يخيف الأعداء، ويظهر هذا جليًا في موقف كل من فرنسا وإسبانيا.

أما بالنسبة للدول الإسلامية والعربية، فيحتاج الأمر إلى فهم قدرات الدولة التي نتعامل معها وأن يتم التعامل مع أمريكا بطريقة تحقق لنا مصالحنا دون أن نتجاهلها، وأن نكون قادرين على أن نرسم ونخطط بحيث نحسن من أوضاعنا وبحيث نستطيع التأثير في صناعة القرار الأمريكي، وأن يكون لمصر دور إقليمي ومكانة في هذا العالم بحيث يُسمع لها في الساحة الاقتصادية وفيما يختص بقضايا الشرق الأوسط. وأخيرًا مطلوب من كل الشعب المصري أن يشارك بالرأي والرأي الآخر بحيث نستطيع جميعًا أن نسهم في عملية تحديث مصر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مانح للمعونات والتسليح لمصر وأكبر مستورد للسلع المصرية في العالم وأكبر دولة نستورد منها في العالم؛ بالإضافة إلى أنها أكبر دولة لها

استثمارات في مصر ، وبالتالي فهي دولة محورية للغاية بالنسبة لمصر ، كما أن لها قدرة على التأثير الفعال في كل دول المنطقة .

وبغض النظر عن الأسباب وراء قيام أمريكا بالحرب على العراق ، فمما لا شك فيه أننا أمام ظاهرة يجب علينا كمجتمع أن نتعامل معها بخيرها وشرها وأن نتكيف معها ، وعلى رأس آليات التكيف هذه تدعيم عناصر القوة الذاتية بحيث لا نظل نبكي على حالنا ونقول أمريكا تريد كذا وأمريكا ألعوبة في يد إسرائيل . . . إلى آخره ، أي أننا يجب أن نصحح عناصر القوة الموجودة بين المجتمع وبين الدولة وبين مجموعة الدول والقوة القائدة الموجودة ، وذلك من خلال نقاط ثلاث: النقطة الأولى هي الـ Science Technology والنقطة الثانية هي السوق والنقطة الأخيرة هي الفكرة المنظمة للمجتمع ، أي قدرة المجتمع على التنظيم وتحديد الإطار الخاص به .

مستقبل الطاقة في مصر والعالم

إبراهيم عبد الجليل

تعد قضية الطاقة واحدة من قضايا خمس انتهى المجتمع الدولي إلى أهميتها، والقضايا الخمس هي: قضية الموارد المائية، قضية الطاقة، قضية الصحة العامة، قضية التنوع البيولوجي وقضية الزراعة. إن العالم يعيش اليوم أوضاعاً مأساوية، فبين كل ستة أشخاص شخصان لا تتوفر لهما كهرباء أي أن هناك ٢ مليار نسمة لا يوجد عندهم كهرباء. ومن الجدير بالذكر أنه إذا لم توجد الكهرباء فسوف تتوقف أنشطة كثيرة خاصة الحاجات الأساسية للإنسان مثل الصحة والإعلام والتعليم والاتصالات، وسوف يحرم الناس من كل ذلك.

وتشمل مصادر الوقود التقليدي الأحفوري: الفحم والبتروال والغاز الطبيعي، وهي تشكل ٨٠٪ من استهلاك العالم من الطاقة حتى الآن، كما أن هناك زيادة مستمرة في استهلاك هذه المصادر تقدر بعشرة في المائة خلال التسعينيات في مقابل أن ازدياد استهلاك الطاقة عموماً في العالم يزداد بنسبة ٢٪ سنوياً تقريباً خلال الفترة الماضية، وأن ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون على جمع الحطب من الغابات ويحرقونه لكي يحصلوا على الطاقة.

وقد أصبحت قضية الحصول على الطاقة هي العلامة المميزة لقضية الفقر، ولكي يتم توصيل الكهرباء للفقراء فهناك احتياج إلى ٢ تريليون دولار كتكلفة لمد شبكة الكهرباء لمن لا يتمتعون بهذه الميزة في العالم. وقد أدى الاستهلاك المتزايد من الوقود الأحفوري إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون -والذي يسبب مشكلة خطيرة تهدد مستقبل التنمية كلها على سطح الأرض- فضلاً عن أن الطاقة التي تتطلبها احتياجات البشر سوف تزداد بمعدل ٢٠٪ لمواكبة التغير في معدلات السكان وفي معدلات التنمية الاقتصادية، مع العلم أن البترول سوف يظل هو المصدر الرئيسي للطاقة حتى عام ٢٠٣٠ مع تزايد دور الغاز الطبيعي الذي يعتبر أقل تدميراً للبيئة مقارنة بالبترول، كما سيظل للفحم -الذي نستخدمه منذ قرن من الزمان- دوراً كبيراً في منظومة الطاقة العالمية خلال الأعوام الثلاثين القادمة، أما مصادر الطاقة المتجددة فإن نسبة استخدامها لن تزيد عن نسبة تتراوح بين ٦-٧٪.

إن الدول الصناعية خلال الأعوام الثلاثين الماضية وحتى سنة ٢٠٣٠ ستكون هي المستهلك الرئيسي للطاقة، تليها الدول النامية ثم الدول الشرقية أو دول الاتحاد السوفيتي السابق؛ بالإضافة إلى أن معدلات استهلاك الدول النامية سوف تزداد أيضاً بسبب ازدياد معدلات النمو السكاني والاقتصادي. ومن الملاحظ أن نسبة استهلاك العالم من البترول كطاقة تُقدَّر بحوالي ٣٦٪، ومن الغاز بنسبة ٢١٪، ومن الفحم بنسبة ٢٣٪، ومجموع هذه النسب يصل إلى ٨٠٪ في حين تبلغ نسبة الاعتماد على ما يسمى بالمصادر الجديدة والمتجددة والتي تتضمن أيضاً المصادر المائية حوالي ١٤٪ في حين لا يتجاوز الاعتماد على الطاقة النووية نسبة ٧٪.

إن المنظومة الحالية للطاقة في العالم لا تحقق أهداف التنمية المستدامة، ليس من وجهة النظر البيئية فحسب بل أيضاً من وجهة النظر الاجتماعية؛ لأنه طالما استمر سوء توزيع تلك الموارد إلى جانب تزايد صعوبة الحصول عليها، فإن هذا يعني استمرار الخلل الاجتماعي في قضية التنمية المستدامة التي تقوم على محاولة تحقيق طموحات هذا الجيل في التنمية دون الاعتداء على حق الأجيال القادمة في نصيب عادل من التنمية؛ بحيث يتحقق نوع من العدالة بين الأجيال، ولكي يتحقق ذلك فثمة ثلاثة خيارات: الخيار الأول يتعلق بتحسين كفاءة استخداماتنا من الطاقة الحالية، والخيار الثاني يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، والخيار الثالث يتعلق باستخدام تقنيات حديثة تتيح لنا استخدام مخزون المصادر التقليدية الموجودة في باطن الأرض بشكل جديد لا يؤثر سلباً على البيئة.

وبالنسبة لمصر، فليس لدينا وفرة في مصادر الطاقة لأن مصادر البترول تقل تدريجياً، في حين أن مصادر الغاز متوفرة بكثرة، لكن لكي نقوم بتوصيل الغاز الموجود في باطن الأرض إلى المنازل والمصانع وغيرها فإنه يحتاج إلى استثمارات تُقدَّر بالمليارات، ولا بد من التوازن بين توفير هذه المليارات وما ينبغي إنفاقه على الصحة والتعليم والإسكان ومياه الشرب.

موقفنا من اللغة والتراث

حسين أحمد أمين

تجري الكثير من المناقشات حول تأثير لغة العرب في تكييف العقلية العربية، حيث تتم الإشارة إلى أن الشعب العربي شعب انفعالي تتحكم فيه العواطف أكثر مما تتحكم فيه الاعتبارات العقلية والمنطقية، وأن اللغة العربية سواء بوضعها القديم أو الراهن لغة خطائية في المقام الأول، وهي تتجه بالخطاب إلى العاطفة حيث يتأثر العربي بالكلمات أكثر مما يتأثر بالأفكار، ويتأثر بالأفكار المطلقة أكثر مما يتأثر بالحقائق الواقعية. ورغم ذلك، ومما لا شك فيه أن اللغة العربية تعتبر من أرقى اللغات السامية، وهي التي استطاعت أن تكون أداة العرب لكل ما نقلوه من علوم الفرس والهند واليونان وغيرها، وهي لغة دين وعلم وفلسفة وأدب لما تتمتع به من مرونة.

والجدير بالذكر أن للصحراء-الممثلة في شبه الجزيرة العربية- تأثيراً في نفوس أهلها، وفي تكييف طبيعة لغتهم، ثم تأثير هذه اللغة في صوغ عقليتهم ونظرتهم إلى الكون. ويجمع المستشرقون على اتصاف الإنسان العربي بالمادية بمعنى أنه لا يقدر الأشياء إلا على ضوء ما قد يتمخض عنها من نفع، أما الشعوبيون فيذهبون إلى أن كل نتاج فكري للعرب إنما هو عن بديهة وارتجال وإلهام دون مكابدة أو معاناة أو إطالة تأمل أو إجابة فكر؛ فالعقل العربي لا ينظر إلى الأشياء نظرة عامة شاملة، وليس في استطاعته ذلك ولا بمقدوره تحليل الأمور تحليلاً دقيقاً فضلاً عن أن ثمة ضعفاً في المنطق لديه، وعدم تسلسل الأفكار تسلسلاً دقيقاً.

إن اللغة المنظمة بشكل عام تساعد على تنظيم الفكر، والفكر المنظم يساعد على تنظيم اللغة وكذلك العكس، وإذا تحدث المتكلم باللغة الإنجليزية أو الفرنسية خضع لمنطقها وطرق تفكيرها كما يخضع لاختيار كلماتها وأساليبها وكيفية معالجة الموضوع، ويؤثر ذلك كله في تفكيره وجدله وحججه. ولقد اهتمت لغة العرب - بسبب نشأتها الصحراوية - بالمحسوسات أكثر مما اهتمت بالمعنويات، واهتمت بالواقع أكثر مما اهتمت بالخيال. ولقد حان الوقت لأن ننظر ونتأمل ونحاول تحرير العقلية العربية من بعض آثار اللغة العربية والأدب العربي القديم من القيود التي تثقلها وتكبلها وتحول بينها وبين حرية الحركة والتطور.

وحول موقفنا من التراث: ماذا نقبل؟ وماذا نرفض منه؟ فمن المؤكد أننا نشهد أزمة في تعاملنا مع التراث وفي تحديد موقفنا من المعاصرة. كذلك، فإن هناك هوة هائلة بين التعليم الديني والتعليم المدني، إذ تُخرج المدارس الجديدة أجيالاً من المتفرنجين قد أفرغوا من كل ما يصلهم بماضيهم ودينهم وتقاليدهم وتراثهم الفكري؛ مما يجعلهم عاجزين عن استساغة التراث ووصل ما بينهم وبين ماضيهم. ومن ناحية أخرى يعجز المشايخ من السلفيين عن المعاصرة والاستفادة من حضارات الغير، وفي النهاية يعجز هؤلاء وأولئك عن تمثل مختلف الاتجاهات، والخروج منها بناتج جديد متجانس. وللخروج من تلك الأزمة يجب أن نعمل على الانسجام والتجانس بين التراث والمعاصرة، وأن نتخذ من تراثنا ومن حضارات الغير موقفين مغايرين لموقفنا الآن: فمن تراثنا، نستفيد من حكمة الأقدمين وتجارب الأسلاف، ومن حضارات الغير نستفيد من التفوق المادي والحضاري لنجعل من عالمنا المعاصر عالمًا أفضل.

وتبع الحيرة والمشكلة من أمور ثلاثة لا مناص من أن تصدّي لها نظم التربية والتعليم والإعلام في أقطارنا إن هي أرادت المساهمة في إيجاد الحلول: الأول يتعلق بالفهم الخاطئ لدى جميع الأطراف لماهية التراث والمعاصرة، والثاني يتعلق بتخريج صنف من الناس يتزايد عددهم يوماً بعد يوم ولا يملكون ناصية لغات أجنبية، والثالث يتعلق بتخريج صنف آخر من المتفرنجين، بالغوا في النظرة إلى الغربيين وكأنهم أنصاف آلهة وبالغوا في التحقير من شأن تراث أمتهم.

إن التراث يمكن تعريفه بأنه كل ما أفرزه الماضي من إفرزات ضارة ونافعة، سامة وسليمة، ولا يزال لها أثرها الفعّال في مسلكنا ومعتقداتنا وأسلوب معيشتنا ونظرتنا إلى الحياة، ومنها ما يجدر بنا التمسك به وتنميته، ومنها ما ينبغي علينا محاولة استئصاله أو الحد قدر الإمكان من نطاق سلبياته؛ أما المعاصرة فنفترض موقفاً إيجابياً نشطاً من جانب مثقفين يستهدفون الإدراك الواعي لحقائق الزمن الذي يعيشون فيه وعناصره وموقعه من مجرى التاريخ وعلاقته بالمستقبل المرئي ومحاولة التغلب على الاتجاهات التي تسير ضد تيارات التاريخ وتقاوم حتميته وتعرقل وصوله إلى هدفه، كما يفهمه هؤلاء المثقفون.

ويتلخص الحل في تشخيص الأدواء التي تعاني أمتنا منها والتعرف على حقيقة موقعنا من الخريطة الحضارية للعالم، والتعمق في دراسة تراثنا للنظر فيما يمكن أن يقدمه من حلول، ودراسة تاريخ تطور أمتنا وتاريخ تطور غيرها من الأمم بغرض الاستدلال منهما على ملامح المستقبل، والاستفادة من تجارب الحضارات الأخرى دون أن تُخل هذه الاستفادة بتفرد

شخصيتنا الحضارية مع ضرورة أن تتبنى حكومة عربية مستنيرة مشروعاً مماثلاً لما قام به الغرب منذ بضع سنوات ، حين تم اختيار مجموعة من الكتب تضم أربعة وخمسين مجلداً أصدرتها دائرة المعارف البريطانية تحت اسم «أعظم كتب العالم الغربي» ، فتقوم بانتقاء أعظم مائة كتاب في تراثنا بحيث يتم نشرها بسعر مناسب حتى تكون في متناول يد أبنائنا ، وبذلك تصل بينهم وبين ماضيهم ، وفي الوقت نفسه تتيح لهم الاطلاع على حضارات وتراث الغرب وتسهم إسهاماً عظيماً في إقامة الجسور الفكرية بين الحضارات .

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق والدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصراع

إسماعيل سراج الدين

يظهر عند تتبع علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم وتطور تلك العلاقة تاريخياً أن مصلحة أمريكا في الشرق الأوسط تعتمد على ركيزتين هامتين: البترول وإسرائيل . وهذه الرؤية هي التي بنت تحالفًا استراتيجيًا بينها وبين إسرائيل ، بدأ منذ نشأة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وهذا التحالف يقوم على اعتبار أن أغلب الأنظمة العربية وغير العربية في المنطقة لا يمكن الاعتماد عليها ، ومن ثم فقد قامت تلك العلاقة الوطيدة مع إسرائيل لأن الأمريكيين يرون أن هذا التحالف في مصلحتهم . ولقد تغيرت الصورة بعد ١١ سبتمبر حيث حدث استقطاب للقوى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، كما حدث استقطاب عالمي خلال حرب العراق ، وترتب على ذلك إعادة النظر في صياغة مشروع أمريكي يرى أن في مصلحته الحد من سلطة إسرائيل حتى يحدث سلام في الشرق الأوسط وتعاون مع الدول الأخرى في المنطقة ، وتبلور ذلك في تبني الإدارة الأمريكية لمشروع «خريطة الطريق» التي يفترض أن تُفضي في النهاية إلى وجود دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تعيش في سلام مع إسرائيل ، ولوقف نشاط منظمات إرهابية - كما تسميها أمريكا- مثل حماس والجهاد الإسلامي والجانب العسكري من منظمة فتح ، وهذه هي المرة الأولى التي تسمح فيها إدارة أمريكية بدولة فلسطينية مستقلة من خلال التفاوض .

وحول ما يحدث في العراق ، فإنه يعد استعمارًا مرحليًا ، لكن الأساس أن هذه سياسة إمبريالية وليست استعمارية ، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تريد النظام الاستعماري بمعناه القديم ، لكن يركز مفهومها منذ القرن الماضي على الإمبريالية ، وذلك لأن مصلحتها في رسم منظومة بديلة للاستعمار . أما عن السؤال: ماذا تفعل مصر لحماية نفسها؟ فإنه يجب أن يكون لمصر حساباتها مثلما للدول الأخرى حساباتها . ومصر كدولة لها مصالح يجب أن ترسم هذه الحسابات ، وتستطيع مصر أن تفعل الكثير نتيجة للكثير من نقاط التوافق بين المصالح الأمريكية ومصلحتها والتي تقتضي أن يكون هناك استقرار و سلام في المنطقة ،

فكلما اهتزت المنطقة أضرب ذلك باقتصاد مصر وبالسياحة فيها، إن لمصر مصلحة في السلام وفي الانفتاح الاقتصادي وفي التوسع في بعض الاتجاهات والمواقف بالنسبة لقضايا الملكية الفكرية وغيرها.

إن مصر تلعب دورًا كبيرًا ومن الممكن أن يكون لها حلفاء في مصالح معينة، تتفق معهم في نقاط وتختلف في أخرى. ولا بد في هذه الحالة من الابتعاد عن الأحادية في الفكر الذي يعتمد على سؤال: هل أنت معي أم ضدي؟ لأنه في مجمل الأمر، هناك أرضية من المصالح المشتركة تؤدي إلى أن يختلف الموقف ويتباين صعودًا وهبوطًا. ومن هذا المنطلق، فإن وضع مصر مع العالم العربي يماثل نفس الوضع مع بقية دول العالم، وفي الحقيقة فإن الحوار هو الذي يعطي الفرصة للمزيد من التلاقي في وجهات النظر. أما بالنسبة لأمريكا، فإن المجموعة الموجودة اليوم في الحكم والمعروفة باسم المحافظين الجدد أو neo conservatives لها رؤية لا يوافق عليها الكثيرون، وبعضهم من الأمريكيين أنفسهم، وهذه المجموعة هي التي تتبنى فكرة انفراد أمريكا بالقرار واستخدام القوة أينما تريد والانفصال عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لأنها في النهاية الدولة الأقوى وتفرض رأيها على الجميع. هذه وجهة نظرهم، وهي موجودة بشكل تصاعدي، ولكن المسألة التي بدأت تحدث سوف تجعلهم يترثون قليلًا، وسوف تحجّم حركتهم عن الانطلاق لغايتهم بعد أحداث ١١ سبتمبر. أما عن «خريطة الطريق»، فإنها ستكون جادة إذا ما اقتنع بها الأمريكيون وأقنعهم حلفاؤهم أنها في مصلحتهم، إن اللوبي الصهيوني لن يستطيع أن يفرض على أمريكا رأيًا هي ليست مقتنعة به، لأن له هامشًا محدودًا في التأثير في بعض المواقف البسيطة، أما من حيث النظرة الإستراتيجية، فهذا من غير الممكن، ولا بد أن تنتهي المؤسسة كلها إلى رأي واحد وهو الرأي الذي سيُنقذ بعد ذلك.

إن أمريكا واقع موجود اليوم والسؤال بالنسبة لمصر هو كيف سنتعاون مع أنفسنا ومع العالم العربي لصياغة سياسة تستطيع أن تتفاعل مع هذا الواقع؟ إن الهدف الأساسي هو الوعي بالنظرة التي تنطلق من المصلحة الذاتية الأمريكية، وعلى هذا الأساس لا بد أن تكون لدى مصر أيضًا مصلحة ذاتية مصرية، وهذه المصلحة المصرية ستنتقل أولاً من ذاتها ثم من المنطقة العربية ثم من الدول النامية ثم تتفاعل مع العالم كله، فالأمر يتسع بهذه الصورة، وعلينا أن نبحث عن هذه المصلحة المصرية، ومن الممكن أن نجد أوجهًا للاتفاق تساهم في التعاون، وهناك نقاط سنختلف عليها، إلا أن العمل في منظومة يستدعي ألا نبدأ في تخوين بعضنا البعض وألا يكون عندنا النظرة الأحادية: أنت معي أم ضدي؟ إن جميع الدول تبحث عن مصلحتها، وهناك منظومة مصالح ومؤسسة تعمل لصيانة هذه المصالح، ومن هذا المنطلق لا بد أن نحقق لأنفسنا وضوحًا في الرؤية والذي لن يتم إلا بالحوار، ولا بد أن يكون هذا الحوار منفتحًا وأن نكون مستعدين للاختلاف مع بعضنا البعض.

الابتداع والاتباع في الثقافة العربية

جابر عصفور

يعرف «الاتباع» باعتباره نظرة إلى الحياة ترجع في جذورها الأصولية إلى المذهب السلفي ، فالنزعة الاتباعية تعتبر بمثابة الوجه الغالب على الثقافة في جوانبها السياسية أو الفكرية أو الاقتصادية ، وهي تعبر عن إذعان عقلي للسابق واستسلام مادي ومعنوي لمتقدم قوي وغالب . وقد تناول المؤرخون لهذا المذهب أربع مراحل متعاقبة مرَّ بها: المرحلة الأولى ، وهي مرحلة النشأة التي تمتد بين سنة ٢١٨ هـ وحتى سنة ٢٣٤ هـ ، والتي شغلها الإمام أحمد بن حنبل ، والمرحلة الثانية ، وهي التي ترتبط بسقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ وهي الفترة التي ظهر في توابعها المفكرون الكبار مثل ابن الجوزي وابن تيمية وابن رجب الحنبلي ، والمرحلة الثالثة ، وهي المرحلة الحديثة التي جمعت ما بين المذهب الوهابي والسنوسية والمهدية والسلفية في مصر ، والمرحلة الرابعة ، وهي مرحلة الازدهار الذي حدث بعد هزيمة ١٩٦٧ والتي ارتبطت بانهيار المشروع القومي وصعود ما يُسمى بمشروع الدولة الدينية أو «الإسلام هو الحل» وهو ما أصبح يُطلق عليه السلفية بشكل عام .

والملاحظ أنه في كل مرحلة من المراحل سوف نجد أن ما يُسمى بالمذهب السلفي أو المذهب الاتباعي يعبر عن أزمة ويحاول أن يقدم تأويلاً دينياً لها ، لذا فإن هذا المذهب يمكن أن نوجزه في عشرة أصول: الأصل الأول أن الإنسان -في هذا المذهب- مقدور لا حرية له ولا إرادة ولا اختيار فكل شيء بأمر الله . والأصل الثاني أصل سياسي ، حيث إن الانقياد للحاكم أصل مهم من أصول هذا المذهب حتى لو أسرف الحاكم في الظلم . والأصل الثالث هو التسليم والاستسلام للنصوص واستبعاد التأويل أو التأوُّل والجدل والمساءلة ، أما الأصل الرابع فهو عدم الاجتهاد أو إعمال العقل والاكتفاء بالنقل عن السابقين أو الأخذ بظاهر النص ما لم يلبس . والأصل الخامس هو أن الإجماع هو الأصل ، والخروج عليه خروج على الجماعة . والأصل السادس أن علوم الدين أفضل العلوم وأنفعها ، وتتراتب العلوم حسب قربها من علوم الدين وخدمتها إياها . والأصل السابع أن علم السلف أفضل دائماً من علم الخلف في كل الأحوال . والأصل الثامن أنه لا جديد في العلم حيث إن القرآن الكريم والأحاديث النبوية والسنة والآثار حوت كل شيء . والأصل التاسع يقول إن الزمن السابق أفضل دائماً من الزمن

اللاحق، وأنه لا تطور في الزمن بل نقصان وانحدار. وأخيرًا الأصل العاشر هو البراءة من أصحاب الأهواء المخالفة، فأَي شخص يقول كلامًا غير هذا الكلام ينبغي أن نتبرأ منه.

وتتمثل الملامح الأساسية لما يمكن أن نسميه بالنزعة الاتباعية في الملمح الأول الذي يتعلق بالماضوية ومعناه أن كل شيء يقاس دائمًا على الماضي. والملمح الثاني وهو التقليد بمعنى أن يأتي كل إنسان ليقلد من سبقه، لأنه الأفضل على الإطلاق كما في المذهب القديم. والملمح الثالث وهو الإذعان ويعني أنه من الممكن أن نصف ثقافتنا بأنها ثقافة الطاعة بالمعنى السياسي والتعليمي والإبداعي والفكري. والملمح الرابع عن الإجماع بمعنى أن ما تراه الجماعة حق، وعلى الإنسان أن ينضم إلى الجماعة ولا يخرج عنها. والملمح الخامس وهو الوثوقية وهي تعني اليقين المطلق فيما يؤمن به الإنسان. والملمح السادس وهو التعصب ويعني عدم التسامح، وتحويل الأصول المتخيَّلة أو المتوهَّمة أو المفترضة إلى أقانيم ثابتة. والملمح السابع وهو الأصولية وتعني انغلاق العقل أو تعصبه لمجموعة من الأصول. والملمح الثامن وهو الانغلاق ويعني رفض علم الآخر أو الترجمة عنه والانغلاق بالمعنى الاجتماعي والسياسي. والملمح التاسع وهو العرقية ومعناها التعصب للعرق. وأخيرًا الملمح العاشر وهو التمييز بين الكبير والصغير والرجل والمرأة والرئيس والمرءوس والعلوم الدينية والمدنية.

وتشيع ثقافة الاتباع وتزايد عندما تجتمع الشروط الخمسة التالية والتي لو اجتمعت تمثل كارثة، وإذا قل شرط تكون الكارثة أخف، ولكن للأسف، على امتداد الثقافة العربية، تتوفر الشروط الخمسة: الديكتاتورية السياسية، البطورية الاجتماعية، هيمنة قيم التبعية بمعناها السياسي والاقتصادي، تسلط تيارات الأصولية السُّنيَّة، ووجود أنظمة وأجهزة تعليم تعمل بوصفها أدوات تلقين وليس أدوات تحريك للذهن أو تدريب.

ولمقاومة ثقافة الاتباع يجب أولاً تقويض هذه الشروط من خلال إصلاح النظام التعليمي والسياسي وتنمية ثقافة الإبداع وتجديد الخطاب الثقافي في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والفكرية بحيث تكون خطاباتنا الثقافية متعددة ومتحاورة ومتسامحة وتزداد ثراءً بالانفتاح على الآخر والمختلف، ولا تعرف الأصولية الجامدة أو التعصب العميق، وأن تتسم بالعقلانية ولا تكف عن مساءلة مكوناتها الذاتية، وتؤمن بالعلم إيمانها بالحرية الفكرية والسياسية والاعتقادية، ولا تتخلى عن التطلع إلى المستقبل.

الثقافة العلمية في مصر

سمير حنا صادق

يُقصد بكلمة «الثقافة» عادةً أحد معنيين: الأول هو كل ما يتعلق بالنشاط الإنساني من عادات في الطعام والشراب والنوم والهوا والدين واللعب والرقص واللبس ورؤية الخير والشر، أي مجموع ما يتعلمه الإنسان من مجتمعه. وبهذا المعنى فإن لكل مجموعة من الناس، بل لكل فرد، ثقافته الخاصة التي قد يشترك فيها مع باقي مجتمعه، وقد يختلف عنهم. أما المعنى الثاني فيُقصد به أي مجهود يُبذل لتغيير هذه الثقافة أو الرقي بها، ويسمى العمل في هذا المجال «بالثقافة» والعاملون به «المثقفين أو المثقفين» وفقاً لنشاطهم، ويتم هذا الثقيف عادةً بالكلمة المسموعة أو المقروءة، بالرواية أو بالشعر، بالمسرحية أو بالرسم، بالموسيقى أو بالرقص، إلى آخر هذه الوسائل التي نعرفها جميعاً. أي أن هناك مجتمعين: الأول هو مجتمع العلماء والثاني هو مجتمع الأدباء، وهناك فروق جوهرية بين أعضاء المجتمعين، ولكن أصبح أفراد المجتمع الأول يطلقون على أنفسهم لقب «المثقفين». وكما هو معروف أن المثقفين لا يعتبرون مثقفين ما لم يكونوا قد سمعوا وتفهموا موسيقى شوستاكوفيتش وتشايكوفسكي، ورأوا وأعجبوا برسوم فان جوخ وجوجان وماتيس، وقرأوا لدوستوفسكي ونجيب محفوظ، كما أنه لا ينبغي علينا ألا نعتبر الأديب مثقفاً ما لم يكن يتفهم نظريات التطور والكم والنسبية.

من هذا التعبير، أصبح هناك رافد هام للثقافة يمكن أن يسمى «الثقافة العلمية»، وكما يقول أحد الكتّاب «إن الإنسان ينفرد بخاصية تغيير البيئة التي يعيش فيها». وهكذا فقد صنع الإنسان -وما زال يصنع- بيئة مليئة بالمخاطر التي لم يُعد لمواجهتها، فمثلاً أول أكسيد الكربون -وهو غاز سام- يتحد بهيموجلوبين الدم بدلا من الأكسجين، وهو لا رائحة له ولا لون رغم أنه يُفرز بكثرة من محركات السيارات ومن دخان السجائر، وبجرعة بسيطة منه يتسبب في النوم ثم الإغماء ثم الموت، وكذلك المواد المشعة والمواد المسرطنة والمواد القاتلة للحشرات إلى آخر هذه القائمة الضخمة.

وحيث إننا نعيش الآن في زمن تتسارع فيه المعرفة وتتضاعف يوماً بعد يوم، ويلعب العلم دوراً أساسياً في تضاعف تلك المعرفة التي تتركز في أيدي معادية. وقد تكونت بذلك أمام أعيننا

فجوة رهيبة تتسع يوماً بعد يوم بيننا وبين باقي العالم . ونحن نعتقد أن بإمكاننا تضيق هذه الثغرة من خلال عاملين: أولهما الاهتمام الشديد بتدريس العلوم الأساسية مثل الفيزياء والبيولوجيا والفلك والكيمياء والرياضة والجيولوجيا ، وثانيهما خلق مناخ مُعادٍ للخرافة ومؤازر للعلم ، ولن يتم هذا إلا من خلال الاهتمام بالثقافة العلمية .

وتمر مصيرٍ بمرحلة خطيرة في تاريخنا تتطلب الالتفات إلى الثقافة العلمية لأن غياب الثقافة العلمية قد مكن الدجالين المتمسحين بالدين من السيطرة على بعض أصحاب العقول البسيطة من الشباب وتسخيرهم لأعمال إرهابية مثلما حدث في الأقصر . فقد انتشرت الخرافة - وهي أعدى أعداء العلم- في مجتمعاتنا انتشار النار في الهشيم بعد أن انتهجت أسلوباً جديداً يعتمد على الخلط بين الدين والعلم ، وحتى الكليات العملية في الجامعات لم تسلم منها . فهناك دراسة لاستخدام العفاريت في معالجة العقم ودراسة عن استعمال التعاويذ في المزارع البكتريولوجية! والذي يزيد الأمر سوءاً أن وسائل الإعلام تشارك في انتشار تلك الخرافات من خلال استغلال لغة العلم في غير موضعها كالحديث عن الذبذبات والطاقة والمناعة والأشكال الهندسية وقدرتها على شفاء الأمراض ، وتوضع هذه الأشكال الهندسية على أساور وخواتم وسبائك وكراس . . إلخ ، مع أن شفاء مريض بعد إجراء ما لا يدل بالضرورة على فاعلية هذا الإجراء ، فقد يكون الشفاء طبيعياً ، وأغلب الأمراض تُشفى طبيعياً بدون تدخل ، أو أن يكون الشفاء بعد استخدام الأساور جاء كنتيجة متأخرة لاستعمال العلاج السابق .

إن العلم يسير حثيثاً بالعمل المحاط بكافة أنواع التشكيك والتكذيب ، مع أنه يقف على أسس صلبة من العلوم الأساسية كالفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والرياضة ، لكنه لا يناقش على صفحات الجرائد أو في قنوات التلفزيون ، بل في المؤتمرات العلمية ثم يُنشر بعد ذلك في المجلات العلمية المعترف بها والتي لا ينشر فيها إلا ما وافق على نشره علماء من المتخصصين في العلم ، وبعد هذا يخرج العلم على صورة حقائق براقعة وصادقة مثل التي حققت للعالم المتقدم ارتفاع متوسط سن الإنسان إلى ٨٠ سنة ونجحت في سحق الأمراض المعدية ، وهي التي حققت وبكل أسف للعالم المتقدم هذه الآلة الحربية الجبارة التي أصبحت تتحكم فينا والتي ستستمر في غيابها إذا استمررتنا نحن في ازدرائنا للعلم بهذه الطريقة .

ويمكن القول بأن العلم هو الوسيلة الوحيدة للمعرفة ، وفي الوقت نفسه ليس هناك من ينكر دور الإيمان في المعرفة ، ولكن هذا لا ينفي وجود منطقة متنامية من المعرفة يتوقف عليها مستقبلنا ، منطقة نستطيع أن نخدم بها ما نؤمن به ، وأن نصنع لأنفسنا ولأولادنا مستقبلاً أفضل .

إعادة النظر في الخطاب الثقافي العربي والديني منه

أحمد عبد المعطي حجازي

نشأ الحديث عن تجديد وإعادة النظر في الخطاب الأدبي والثقافي والديني منذ أواسط السبعينيات ، أما الحديث عن تجديد الفكر ونقد التراث وتزويده بما ينقصه ليستعيد قدرته على الحياة والتطور فقديم نسبياً بالقياس إلى الحديث عن تجديد الخطاب .

والملاحظ أن هناك خلطاً واضحاً بين تجديد الخطاب وتجديد لغة الخطاب لدى الكثيرين من علماء الدين ، فالدين كما نعلم جميعاً شأن فردي ، لكن الدين كذلك شأن عام لأنه عقيدة مشتركة ، لذا فهو يؤثر في كل شأن من شئون حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ولذلك لا نستطيع أبداً أن نغفل تأثير الدين أو تأثير رجال الدين أو علماء الدين أو تأثير الجماعات الدينية في حياتنا الفردية والجماعية . فرجال الدين يظنون أن الخطاب مجرد الكلام ، ويفهمون الخطاب بالمعنى القديم الذي كان يميل إلى معنى الخطبة -مثل خطبة الجمعة مثلاً- ولذلك نراهم يقولون في حديثهم عن تجديد الخطاب إن الخطيب ينبغي أن يختار لغته لتناسب المقام لأن القاعدة البلاغية تقول إن «البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال» ، وعلى هذه القاعدة نشأ علم المعاني في البلاغة العربية .

وقد اكتشف العلماء الآن أن للغة تاريخاً طويلاً لأنها تحمل تراث هذا التاريخ الطويل ، وهي عالم مشحون بالمعاني والخبرات الإنسانية والفكرية والوجدانية والمعنوية والحسية المختلفة ، أي أنها ليست مجرد ترجمة وقتية راهنة عفوية للفكرة .

ومن هنا ، نحتاج إلى وقت حتى نغسل عن لغتنا الفكر القديم ونكسبها فكراً حديثاً ، وهذا هو المعنى الذي يمكن أن نفهمه من فكرة تجديد الخطاب . ولا يعني تجديد الخطاب أن نجدد الكلام ، وإنما معناه أن نجدد استعمالنا وطريقتنا في استخدام الكلام وذلك عن طريق إكساب الألفاظ معاني جديدة والتحكم في اللغة بغرض أن نكسبها الفكر الذي يستقيم مع فكر هذا العصر الحديث .

ومن العجيب أن كل وسائل الإعلام مُجندة لإقناعنا بأن العلم ليس إنسانياً وأنه ليس عمل العقل البشري ، وأنه مرتبط بالدين أو بالعقيدة ، وأن العلم ليس جهداً وليس اكتشافاً

للعقل ولكنه موجود من قبل ، وعلى هؤلاء أن يستخرجوه من حيث هو موجود من النصوص الموجودة سلفاً. إن هؤلاء يريدون أن ينزعوا عن الإنسان كل مجد وأن يحرموه كل فضيلة وأن يصوروه متلقياً فحسب ، عاجزاً عن أن يكشف شيئاً أو أن يعرف شيئاً أو أن يضيف شيئاً أو أن يبني شيئاً ، بل يتلقى فحسب .

وتظهر بعض الشعارات مثل «أسلمة العلوم» وهو شعار سياسي تتبناه بعض الحكومات العربية كما تتبناه جماعات الإسلام السياسي . ونحن في حديثنا عن تجديد الخطاب الثقافي نشيد بالعصر الحديث ، وندعو للتطور والتقدم والأخذ بالأسباب التي تمكننا من امتلاك العلوم الحديثة وكشف أسرار الطبيعة والسيطرة عليها ونقل التقنيات الحديثة . إن ثورة الاتصالات قد ألغت المسافات ومكنت أي إنسان من أن يعرف ما يحدث في أي مكان على وجه الأرض ويتصل به ويتابعه ، فما هو حظنا من هذه الثورة؟ وبماذا شار كنا فيها؟ أو على الأقل كيف ننتفع بها الآن؟

ومن هذا المنطلق ، لا يكون الخطاب مجرد كلام ، ولا يقف تجديد الخطاب عند تجديد الألفاظ ، بل يتعدى ذلك إلى نقد الأفكار وإعادة بنائها . إن تجديد الخطاب هو تجديد للأفكار التي تتبناها وإن ظلت المفردات التي نستعملها في هذا العصر هي المفردات التي كنا نستعملها في العصور الماضية . إن تجديد الخطاب إذن ليس تجديد الكلام ولا تجديد الألفاظ ، بل إنه تجديد ما تحمله هذه الألفاظ ، بمعنى تجديد الفكر . فمثلاً كلمة «العلم» التي نستعملها ونحن نتحدث عن النسبية هي كلمة العلم التي نستعملها ونحن نتحدث عن علم الحديث أو علم التفسير مثلاً ، لكن المعنى يختلف . العلم الآن هو الذي نستطيع أن نُحصِّله كبشر في هذه الحياة الدنيا لأننا نستطيع أن ننظر في مختلف الظواهر الطبيعية وأن نبحث عن أسبابها ، ونعرف كيف تعمل ، وكيف نستخدمها . إن المادة هي موضوع العلم ، وكذلك الطبيعة ، أما الروح فعلمها عند ربها ، وهذا هو الخطاب الجديد .

ويحمل الخطاب الجديد فكراً جديداً يقوم على الإيمان بأننا نستطيع أن نفهم العالم المحيط بنا ، ونستطيع أن نؤثر فيه وأن نغيره على العكس مما يقوم عليه الخطاب القديم الذي ينسب كل شيء للقوى الغيبية ويرى أن الإنسان مجرد ريشة في مهب الريح .

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق

أسامة الباز

تناقش هذه الندوة ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ باعتباره حدثاً ترك بصمة واضحة على مجريات الأمور في العالم ، وكان له تأثير دولي كامل على مجريات الأمور وعلى التوازن الدولي وعلى الفكر السياسي في بعض الدول ، ومن ثمَّ أثر في الموقف في منطقة الشرق الأوسط تحديداً . وبعدها بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعبئ الرأي العام لديها - وحتى الآن - لمسألة الحرب على الإرهاب ، فشنت الحرب على أفغانستان وعلى العراق مع إضافة ذريعة أسلحة الدمار الشامل التي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية وجودها في العراق ، وثبت فيما بعد أن موضوع أسلحة الدمار الشامل لم يقم عليه دليل ، ولكنه في النهاية وُضع تحت بند محاربة الإرهاب .

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد مرت بمحطات عديدة ، فكانت فلسطين في السابق جزءاً من الدولة العثمانية ثم أصبحت تحت الانتداب البريطاني ثم حدث تقسيم في هذه المنطقة تحت سلطة إنجلترا عام ١٩٤٧ وأعلنت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ كتنسوية للمشكلة اليهودية الأوروبية . ومنذ قامت دولة إسرائيل ، اشتعلت بينها وبين مصر عدة حروب ، وكان أول اختراق حقيقي للموقف خلال حرب أكتوبر ، فبعد عام ١٩٧٣ توصلت مصر إلى اتفاقية كامب ديفيد حيث كانت أول اتفاقية للسلام الشامل بين إسرائيل والأقطار العربية؛ أما ثاني اختراق فقد كان في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والذي نص على مبدأ الأرض مقابل السلام وكان خطوة جيدة على الطريق ، وكان المخطط أن تُحل المشكلة على مرحلتين: المرحلة الأولى هي انسحاب الإسرائيليين من الأماكن المتفق عليها وإحلال السلطة الفلسطينية محل تواجدهم فيها ، أما المرحلة الثانية فتتضمن مناقشة القضايا الشائكة ومفاوضات الوضع النهائي حول قضية الحدود وحجم الإقليم والمستوطنات واللاجئين والقدس والأمن والمياه والعلاقة بين الكيان الفلسطيني والدول المجاورة . وقد تم التفاوض طويلاً حول هذه الأمور حتى توصل المفاوضون في أوسلو يوم ٢٠ أغسطس ١٩٩٢ إلى إعلان اتفاق في سبتمبر من نفس العام ، وتطورت الأمور بشكل جيد ، وتم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام: المنطقة

(أ) وهي المنطقة التي يمارس فيها الفلسطينيون كل الصلاحيات سواء المدنية أو العسكرية ، والمنطقة (ب) وهي المنطقة التي يمارس عليها الفلسطينيون الصلاحيات المدنية أما الصلاحيات العسكرية فتكون لإسرائيل ، والمنطقة (د) وتمثل المنطقة الشاغرة تقريباً من السكان ويمارس عليها الإسرائيليون كل الصلاحيات ، على أن يتغير كل ذلك في اتفاقيات الوضع النهائي بعد خمس سنوات .

وفي يوم ١٧ يوليو ١٩٩٩ ، دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الطرفين للتفاوض ، ونظرًا لاقتراب موعد الانتخابات الأمريكية ، فلم يكن هناك من الوقت ما يكفي لإتمام المفاوضات ، ثم توقفت العملية السلمية إلى أن جاءت إدارة الرئيس بوش ووضعت نقطتين إيجابيتين: الأولى اعتبار الوجود الإسرائيلي في كل من الضفة الغربية وغزة بمثابة احتلال ، والنقطة الثانية الاعتراف للفلسطينيين بحق إقامة دولة قابلة للحياة إلى جانب دولة إسرائيل وهو ما قيل لأول مرة بصراحة ، ثم ساءت الأمور بعد ذلك بسبب حدوث العنف المتبادل من الطرفين مما أضعف معسكر السلام الإسرائيلي .

وفي الحقيقة فإنه ليس من مصلحة الفلسطينيين أن تُحل المسألة عن طريق الحرب ، ولكن من خلال اكتساب دعم العالم والتأييد الدولي وحماية ما تحقق من مكاسب تتمثل في وجود سلطة فلسطينية معترف بها لا تستطيع إسرائيل إنكارها .

أحوال التعليم في مصر

قدري حفني – محمد عبد الظاهر الطيب

يعاني الجميع ويشكون من أحوال التعليم في مصر، ويستوي في ذلك التلاميذ وأولياء الأمور والمدرسون بل والمستولون عن التعليم. لقد أصبحت «الشهادة» هي الهدف بغض النظر عن نوعية المضمون، وأصبح «الغش» وسيلة مشروعة لتحقيق ذلك الهدف خاصة إذا ما اعتبرناه نوعاً من «المساندة» أو «التكافل»، وأصبح التمايز الحاد بين مصروفات تعليم العامة وتعليم الخاصة مع تدهور المضمون الحقيقي لكل منهما شكلاً مقبولاً من تفاوت الأرزاق، وأصبح الفصل بين الجهد المبذول في العمل والعائد المادي أمراً لا يثير اندهاشاً، وأصبح «العنف» بكافة أشكاله هو السبيل الأمثل للمكانة والنفوذ.

ويمكن اعتبار ذلك التدهور وجهاً من نتائج هزيمة يونية ١٩٦٧ التي مازال أثرها قائماً، فقد شهدت السبعينيات إثر هزيمة ١٩٦٧ موجة كثيفة من هجرة أعداد كبيرة من المهنيين والعمال من أبناء ثورة يوليو إلى دول الخليج البترولية، وكان من الطبيعي تماماً أن يترك المناخ الفكري السائد في هذه الدول بصماته عليهم ليعودوا إلى أوطانهم وقد تشبعوا به، ومن ثم فقد أصيب جهاز المناعة لدى الشعب المصري بوهن شديد، ومن خلال ذلك الوهن تسلسل المرض لانتشر أعراضه فيما بعد في أحوال الحياة المصرية كلها وليس في أحوال التعليم فحسب.

ولذلك لا ينبغي أن يقتصر العلاج على مجرد تغيير في المناهج والمقررات، أو تعديل لنظم الامتحانات، أو تدريبات متقدمة للمعلمين، أو زيادة في أعداد المدارس، إن كل تلك الأمور جيدة ومطلوبة، لكن يكمن العلاج الحقيقي في استعادة كفاءة جهاز المناعة المصري بحيث يستطيع التخلص من الشوائب التي تسلت إليه وعلقت به؛ وهو أمر ليس بالمستحيل إذا ما صح العزم عليه.

هذا ورغم ضرورة الاعتراف والتقدير لكل الجهود غير العادية التي تبذلها الدولة في سبيل تطوير التعليم، كما أنه ومنذ أن أعلن الرئيس مبارك أن التعليم هو المشروع القومي لمصر والعمل لم يتوقف على كل المستويات وفي كل الجهات، وإن لغة العلم تحتم علينا أن نضع أمام أعيننا معايير الإنجاز لكي نقيس على أساسها مقدار ما تحقق وأيضاً مقدار ما نريد تحقيقه.

فقد انطلقت كل الجهود في إجراء الدراسات ، وكانت الخطوات الفعلية في بداية التسعينيات لمواجهة المشكلة وتمثلت الإنجازات في التوسع الكمي في المباني المدرسية والتوسع مجال تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ ، وفي تضيق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث وذلك من خلال توفير فرص تعليمية كافية ومناسبة ومتنوعة ، وفي زيادة عدد المدارس التي تعلم ذوي الاحتياجات الخاصة ، وفي تكوين المعلم ورعايته وزيادة أعداد المعلمين ، وفي فكرة المدرسة المنتجة التي تهدف إلى القضاء على الفجوة بين المدرسة وسوق العمل ، وكذلك الفجوة بين المدرسة والبيئة ، كما تهدف إلى القضاء على الفجوة بين التعليم النظري والتعليم العملي وربط النظرية بالتطبيق ، وفي استخدام المنهج العلمي في عملية التطوير؛ وتمثل ذلك في تشكيل لجان متخصصة للتطوير وإجراء البحوث والدراسات ، وفي المشاركة المجتمعية واللامركزية من خلال تحقيق الإطار الديمقراطي لإصلاح التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية من خلال المؤتمرات القومية واللقاءات من خلال وسائل الإعلام والفيديو كونفرانس ، وكذلك مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ومجلس مديري المديرية ، وفي اقتحام عصر التكنولوجيا الذي تمثل في تدعيم البنية الأساسية لتكنولوجيا التعليم واستمرار دعم القنوات والبرامج التعليمية وإنشاء مشروع التعليم الإلكتروني وإنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية واستمرار دعم المراكز التعليمية المتطورة . كما تم إنشاء مراكز للتدريب في مجال رياض الأطفال وكذلك مراكز للوسائل التعليمية ، وتقوم الوزارة حالياً بإنشاء مشروع لتنمية الطفولة المبكرة بالتعاون مع جهات دولية وعربية؛ بحيث يتضمن مركزاً إقليمياً للتدريب في هذا المجال كما يتضمن مركزاً لإنتاج البرمجيات اللازمة لهذه المرحلة فضلاً عن إنشاء روضة نموذجية تجريبية . وقد أوفدت الدولة حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ في بعثات إلى إنجلترا والصين ١٥٠ معلمة رياض أطفال ، كما أن عدد المقبولين في رياض الأطفال قد تضاعف ، وقد نفذت الوزارة بالتعاون مع الأساتذة المتخصصين في الجامعات برنامج التنمية الشاملة للطفولة المبكرة ، وكان من أهداف البرنامج وضع معايير لقياس نمو الطفل المصري في جميع الجوانب ، وقد كان للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة نصيبهم من الاهتمام فلقد تم إنشاء مدارس وفصول رياض أطفال لهؤلاء الأبناء .

وفي إطار قيام وزارة التربية والتعليم بإعداد معايير للتعليم أو مستويات معيارية في كل الجوانب: المعلم ، المدرسة الفعالة ، المنهج ، الإدارة ، فإن الاهتمام بوضع معايير لمرحلة رياض الأطفال أصبح موضع التنفيذ . ويتركز العمل في تنمية وتطوير الطفولة المبكرة على إستراتيجية تتضمن خمسة محاور هي: المفاهيم ، والمفاهيم المرتبطة بتنمية الطفولة المبكرة ، والموروث الثقافي ، والإبداع الفكري ، واختيار أفضل ما يناسب من المدارس وطرق التعليم

في سن ما قبل المدرسة . وهناك عروض المقترحات للتغلب على المشكلات التي تواجه واقع التعليم في مصر؛ وهي تتعلق بإيجاد مصادر غير تقليدية للتمويل من خلال المشاركة المجتمعية وتحويل المدرسة إلى وحدة منتجة ، وبالتوجيه الجيد لمصادر التمويل والاستثمار الأمثل لها ، وتوفير فرص تعليمية جديدة خلال مراحل التعليم المختلفة للقضاء على ظاهرة التسابق على الفرص التعليمية المتاحة ، إذ يفتح هذا التسابق الباب أمام ظواهر سلبية هي بمثابة منشطات غير مشروعة تتمثل في الدروس الخصوصية والملخصات والكتب الخارجية والغش في الامتحانات . كذلك ينبغي أن تحل الشجرة التعليمية محل السلم التعليمي الجامد بحيث نفتح الباب أمام حركة ديناميكية بين التعليم وسوق العمل ، وإلغاء ما يعرف بمدة صلاحية الشهادات العامة وذلك بفتح الباب أمام الحاصلين على هذه الشهادات بالتقدم إلى المراحل الأعلى بغض النظر عن عام حصولهم على الشهادة ، وأن يحل التقويم الشامل والمستمر محل الامتحان الواحد؛ بحيث يتضمن التقويم كل الجوانب الشخصية وليس جانب التحصيل الدراسي فقط ، وأن يتغير من خلال كل ذلك الهدف من التعليم بحيث يصبح الهدف هو إعداد المواطن وليس اجتياز الامتحان .

رؤية المخرج ودوره في تجسيد الشخصيات التاريخية على الشاشة

إنعام محمد علي

يعتبر المخرج في أي عمل هو حارس البوابة التي تدخل من خلالها كل العناصر الفنية التي تشكل العمل الفني؛ بدءًا من النص ومرورًا بكل طاقم الفنيين والممثلين وانتهاءً بكل العناصر التي يعيد المخرج صياغتها لكي يؤلف منها العمل الفني المعروف والذي يجب أن يقدمه للجمهور على درجة عالية من الجودة. كما أن المخرج لكي يتمكن من أدوات عمله لا بد أن تكون لديه رؤية ينطلق منها، ويجب أن يطرح على نفسه خمسة أسئلة: في أي مجتمع؟ بأية وسيلة؟ لماذا؟ لمن؟ ما هو الأثر؟ وفي كل عمل لا بد أن يجيب المخرج على هذه الأسئلة الخمسة، فعلى سبيل المثال الإجابة عن السؤال الأول وهو في أي مجتمع ستكون الإجابة في مجتمع نام مثل مصر حيث يجب الوعي بمشكلات المجتمع ومتطلباته وقضاياه وما الذي يجعل التخلف سائدًا فيه وكيف يمكن عمل إحلال لقيم بديلة بدلًا من القيم التي تشد مجتمعنا للوراء. أما عن سؤال بأية وسيلة؟ فيختلف بالطبع إذا كان العمل يُعرض على المسرح أو في التلفزيون أو في الإذاعة أو في السينما، فكل وسيلة لها متطلباتها ولها نوعية المصنف الذي تُعرض من خلاله. أيضًا تقتضي الوسيلة فهم الطبيعة الأدبية أو الفنية في تكوين المصنف المعروف ومن خلالها يعتمد على ما يُسمى «المشهد»، فوحده هي «المشهد» بينما وحدة المسرح هي «الفصل» ووحدة السينما هي «اللقطة»، فكل وسيلة لها أسلوب في صياغتها سواء عن طريق الكتابة أو عن طريق الإخراج. أيضًا الإجابة عن سؤال لماذا؟ لماذا اخترت هذا الموضوع أو ذلك؟ وما الرسالة التي أريد بثها من خلاله؟ وما الهدف الذي أريد الوصول إليه؟ والإجابة عن سؤال لمن؟ من هو الجمهور المستهدف؟ وما هي نوعيتهم؟ وكيف سوف أحاطبهم؟ وما هي العوامل النفسية التي من الممكن أن تعوق وصول الرسالة إليهم؟ وما مستوى ثقافتهم؟ وما هو الخطاب الذي يسود بينهم؟ والسلوك والعادات والتقاليد التي تسود بينهم وكيف تكون عند المخرج رؤية مستقبلية أخرى لإحلال سلوكيات وعادات وتقاليد أخرى؟ وأخيرًا سؤال ما هو الأثر؟ والذي يتعلق برد الفعل تجاه الرسالة وهذا لا يرصده المبدع، لكن ترصده جهات كثيرة وهو ما ينقصنا في مصر، والسبب في ذلك أننا لا نرصد أعمالنا لأن رصد الأعمال يساعد على تعديلها وتطويرها أو الإعراض عنها، ولكن في الحقيقة، ينقص ذلك على الرغم من أهميته، ففي أي عمل

إعلامي أو فني أو إبداعي لا بد أن يتبعه رجوع صدى أو دراسة للصدى الذي نتج عن هذا العمل والذي يجري على أساسه تعديل المسار .

كما يعتمد المخرج في عمله على مراحل متعددة تساعده على إتمام عمله ليخرج إلى الجمهور في أفضل صورة، وأولى هذه المراحل هي مرحلة التحضير، والتي من الممكن أن يقرأ المخرج فيها النص ويراجع ويختار طاقم الفنيين من مهندس الديكور إلى مصمم الأزياء إلى طاقم الإخراج إلى طاقم الإنتاج بأكمله إلى اختيار طاقم الممثلين وإجراء بروفات معهم والاهتمام بأدق التفاصيل. والشخصية التاريخية على وجه الخصوص تتطلب قدرًا عاليًا من المصداقية يؤكده مدى اقتراب الشكل الدرامي للشخصية من واقعها ومدى بعده عنها، وفي مسلسل «أم كلثوم» ومسلسل «قاسم أمين» على سبيل المثال كان على كل ممثل ممن يؤدون الأدوار الواقعية استيعاب الشكل التاريخي للشخصية، فكان كل منهم يتسلم دوره المكتوب ومعه معلومات تخدم الشخصية مثل صور فوتوغرافية لها أو شرائط مسجلة أو قصاصات من جرائد معاصرة لحياة الشخصية. . إلخ، وبالطبع فإن هذه المعلومات تفيد الممثل في تجسيد الشخصية خاصة فيما يتعلق بعاداتها في الحديث والإشارة وطريقتها في الجلوس؛ إلى آخر كل هذه التفاصيل.

وتأتي بعد ذلك مرحلة التنفيذ والتي تمر بعدة مراحل، تبدأ خارج الاستوديو وتنتهي داخله حين يبدأ الحديث عن الكاميرا وحركة الممثلين وغير ذلك. وللمخرج أدوات، فلقطات الكاميرا وحركتها وحركة الممثلين داخل الكادر وداخل المشهد الواحد، كلها مسئولية المخرج. وبشكل عام، توجد مرحلتان في التصوير: مرحلة التصوير الداخلي ومرحلة التصوير الخارجي. والجدير بالذكر أن مرحلة التصوير الخارجي للعمل التاريخي تكون شاقة للغاية، وذلك لأنه وفي معظم الأحوال لا تتواجد الذاكرة، فلكي نبحث عن مكان يحمل سمات العصر المطلوب للتصوير، فإن ذلك يتطلب جهدًا ووقتًا طويلاً للغاية.

وفي النهاية تأتي مرحلة المونتاج أي عملية ترتيب المشاهد وبعدها عملية المكساج، أي إضافة الموسيقى التصويرية والمؤثرات إلى الحلقة بعد إتمام عملية المونتاج، وبعدها يخرج العمل إلى النور ويراه الجمهور.

السبيل إلى ارتقاء العمارة وال عمران في مصر

جمال بكري - عبد الحليم إبراهيم - عبد المحسن برادة - محمد عوض

يعرف العمران بأنه هو المظهر المرئي للواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبتحليل عناصر العمران، يمكن التعرف على قيم وعادات وتقاليده وعلاقات وإمكانات شعب من الشعوب وحضارة من الحضارات. والمجتمع المصري بتقدمه وبتواصل أحقابه وتوافد الحضارات المختلفة عليه، يختزن في وجدانه أشتاتاً من الأحلام والأساطير والمفاهيم، منها ما انصهر في بوتقته وبعضها لا يزال يتناثر في حسه وأمانيه وواقعه؛ وما يبرز في واقعنا المعماري من تشوهات وتناقضات، هو نتيجة لهذا التوتر في التركيبة الاقتصادية الاجتماعية.

هذا بخلاف أن الدلالة الاجتماعية ترتبط بالدلالة الثقافية ومرجعيتها، فنجد أن الطبقة القادرة في المجتمع هي التي تحلم بالحقاق بالنهضة الأوروبية ممثلة في منازلها، بينما ذوو التوجه الديني يقلدون الطرز العربية، والمتحلون بالثقافة الغربية ينسخون الطرز المعاصرة، والطبقة الوسطى يستهجنون توفيقاً بين طرز عهد النهضة والعهد العربي الأندلسي.

إن الأجيال الجديدة تحاول التشبُّه بالتقنية الحديثة، كما أن الطبقة الكادحة تبني ما تطلق عليه الدولة «الإسكان العشوائي»، أما الريف فقد أصيب بعقدة المدينة، فهدم تجمعاته وشوه عمرانه وقراه بالتقليد المخل لقانون البناء بالمدينة. والدولة تبني احتياجاتنا من مدارس وصرح إدارية ضخمة غير متناسبة مع قياس العمران ولا طبيعة المكان في كافة الأنحاء.

وقد تشوهت ضفاف النيل، أما العمران بالمدن الجديدة فإن الدولة تبنيه بنماذج تشبه أماكن الإيواء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبهذا نفتقد مبادئ الثقافة العمرانية بشقيها العلمي والفني، كما أصبحنا بعيدين عن تكنولوجيا البناء الحديثة ولغة العصر المعمارية، بالإضافة إلى أن أحاسيسنا تتعاس عن ملاحقة إيقاع العصر بفنونه وثقافته. ولا ندرك أهمية أن يتولى المختصون التصرف في أمور تخصصهم، ولقد شهد العصر أمماً تقدمت بفعل استثمار إمكاناتها الفكرية ولدينا الكثير منها في مصر. ولذلك فإن صلاح العمران في حاجة إلى خطة قومية يتوازى فيها الإصلاح الاجتماعي مع المعالجات الاقتصادية الجارية.

وفي هذا المجال توجد خمس نقاط رئيسية، الأولى تتعلق بالممارسات الحالية حيث تتنوع المظاهر السلبية للعمارة والعمران المصري من بناء عشوائي يفتقر لأية قيمة حضارية يؤدي في الواقع إلى الاختناق في مدننا وقرانا، ويؤدي إلى تشويه بصري وجسدي للمباني . والثانية ما تتعلق بحاضر العمارة والعمران خاصة وأن الكم الأكبر مما ينتج حاليًا من عمارة المعماريين وعمران المخططين يتأثر باللامبالاة بالأوضاع المكانية والبيئية وعدم الاكتراث بالتناسق وكذلك اللامبالاة بالبعد الزمني وعدم الاكتراث بعلاقته التاريخية والتراثية، أو بقيمة الزمن الحالي والاتجاهات والتقنيات المعاصرة، مع شيوع المغترين عن المكان وعن العصر، بمعنى استفحال استيراد عمارة من مكان آخر وزمان سالف . والثالثة تتعلق بمدخل البحث عن معايير الارتقاء خاصة وأن الصعوبات النظرية في إيجاد رؤية ومعايير مشتركة بين كل الفاعلين والمؤثرين في الساحة المعمارية لتحديد معايير التدهور والارتقاء هي جزء من قضية محورية . والرابعة تهتم ببيئة الإبداع لأنه من الأمور المستقر عليها أن الناتج المعماري والعمراني وليد قدرات المصمم وقيمته من ناحية والمؤثرات والقيود الخارجية من ناحية أخرى . وأخيرًا النقطة الخامسة تتعلق بآليات الارتقاء ببيئة الإبداع المعماري والعمراني . وتنقسم الآليات الخاصة بسبل الارتقاء ببيئة الإبداع المعماري والعمراني إلى خمس نقاط: أولها رفع درجة الوعي المجتمعي بالقيم العمرانية، وثانيها تخفيف القيود التشريعية على الإبداع، وثالثها إخراج العمل المعماري والعمراني من قانون المناقصات والمزايدات، ورابعها تفعيل آلية التنسيق العمراني، وخامسها تحفيز الإبداع .

إن الارتقاء بالعمارة والعمران في مصر لن يتأتى عن طريق تحديد عناصر الارتقاء أو الحوار بين المدارس الفكرية فقط، ولكن يلزمه تطوير الارتقاء ببيئة الممارسة المعمارية والتخطيطية وتخفيف القيود عليها وتحفيزها على الإبداع في ظل زيادة الوعي المجتمعي بثقافة العمران .

وفي الوقت الحاضر يلاحظ أننا نعيش أزمة طاحنة، وأن هناك قلة قليلة من المباني التي يمكن أن نسميها عمارة مصرية أو معمارًا مصريًا، وأن هذا المعمار قد أصابه الوهن والضعف من حيث الكم ومن حيث القيمة، وأن المعماري المصري أمامه عدة خيارات: الخيار الأول في مجال البناء هو الانصياع أو القبول لتلك القوة الدافعة والتمثلة في الغرب وما تفرزه في مجال العمارة والعمران، وهو بديل غير مطروح وليس أمام المعماري المصري أي بديل سوى المقاومة . البديل الثاني يتعلق بالمواءمة مع الغرب ومنه ما قد يكون مناسبًا . أما البديل الثالث فيمكن أن يكون من خلال المقاومة وهو لا يعني الرفض ولا الضعف، وإنما يعني أن تكون على أرضك وأن تتعامل مع هذا الغرب الناجح المتفوق المسيطر المهيمن ليس فقط بندية المواجهة، ولكن من خلال الفهم الواضح والكامل لما تمثله المصرية العريقة .

وتعرف العمارة باعتبارها فن البناء وعلمه، وأن لها معاييرها الجمالية، فعندما نقوم بتأسيس مبنى فإن هذا المبنى له وظائف ومعايير اقتصادية واجتماعية وسياسية تشكل كلها جزءاً من الجمال الذي يمكن أن يكون في العمارة. أما الشق الثاني فهو الجزء التكنولوجي وهو جزء أساسي، فكل كيان المعمارين أصبح مرتبطاً ارتباطاً قوياً بالهندسة، ولكن لا يعني هذا أن نغفل علاقتنا بالفنون الأخرى. أما العمران، فهذا موضوع آخر إذ تتكامل فيه ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية وهي التي تعطي له هويته التي يستمدّها من التاريخ، فنجد عمارة فرعونية وعمارة يونانية-رومانية وعمارة كوزموبوليتانية وعمارة حديثة، حتى نصل إلى العمارة الموجودة في الوقت الحاضر.

لقد صار فقدان الهوية سمةً واضحة في عمارة الوقت الحاضر، وأصبحت العمارة هي عمارة الأسمنت المسلح والمباني الخرسانية، ويعتبر بمثابة حالة من الفوضى والاضطراب، وهي مشكلة إدارية ومشكلة تشريعات، إن ما يحدث الآن يعتبر نوعاً من الإخفاق الوظيفي الموجود في أجهزة معنية بتنظيم العمران. كما أن الإسكان غير الرسمي يعتبر جزءاً من تدهور البيئة العمرانية التي نراها. والعمران الجديد سواء في المدن الجديدة أو داخل المدن المصرية أو في الساحل الشمالي يفتقد الهوية بالكامل وليست له أية مرجعية ثقافية تميزه.

إن العمران شيء موجود في حياتنا ولا يجب أن نهمله، وإن المحاور الثلاثة التي يجب التركيز عليها في هذا الشأن تتعلق بالمجتمع وثقافة العمران، والتعليم المعماري، وثقافة المعمارين، والممارسات المهنية ودور المؤسسات، كما أن هذه المحاور من شأنها العمل على تحسين توجيه الحوار في هذا الموضوع حتى يمكن الارتقاء بمستواه إلى ما يليق بمصر وحضارتها.

القضاء المصري وعلاقته بالحكومات المتعاقبة

طارق البشري

تمتلك السلطة التنفيذية الموارد والإمكانات والطاقات والنفوذ باعتبارها الجهاز الذي يجمع المعلومات عن كل كبيرة وصغيرة على نطاق المجتمع كله ويركزها ويلخصها ويرفعها لقمة الهرم ، وبالتالي تكون القيادة قادرة على تكوين رأي يستند إلى تلك المعلومات وتطبقه من خلال الأجهزة؛ وهو ما يعتبر بمثابة نقطة قوة للسلطة التنفيذية لا تتوافر للسلطة التشريعية ولا القضائية . كما أن السلطة التنفيذية هي السلطة الوحيدة أو الهيئة الوحيدة في المجتمع التي تمتلك ما يسمى «بوسائل العنف المشروع»؛ فلديها قوة الشرطة وقوة الجيش ولديها أيضًا السجون عند اللزوم ، بالإضافة إلى أنها أغنى الأغنياء في المجتمع لما تمتلكه من موارد وحجم الدخل وحجم الإنفاق . أما السلطة التشريعية فهي سلطة تضع القوانين إذا طبقتها الدولة فهو تطبيق مشروع وإذا لم تطبقها فقد جنحت وجاوزت التطبيق المشروع للتطبيق غير المشروع ، ولا بد أن يتم الفصل بين من يمتلك القوة ومن يمتلك القدرة على تنفيذها .

ومن المؤكد أن فكرة استقلال القضاء بدأت تظهر قبل الأربعينيات من القرن العشرين ، لأنها لا تتعلق فقط بوجود قانون ينص على أن القضاة غير قابلين للعزل وإنما ما تعبر عنه من قوة اجتماعية وقوة رأي عام تحمي الوجود القضائي . وقبل قانون استقلال القضاء الذي صدر سنة ١٩٤٣ ، نجد أن دستور سنة ١٩٢٣ ينص على استقلال القضاء ، ورغم ذلك لم يصدر هذا القانون إلا بعد عشرين سنة ، وفي كل هذه الفترة ، كان القضاء على قدر عال من الاستقلالية وامتياز العمل .

وتم في فترة الأربعينيات إنشاء مجلس الدولة وتحقيق استقلال القضاء ، وإلغاء المحاكم المختلطة ، كما بدأ تقنين الأحكام الخاصة بالشرعية الإسلامية فصدر قانون الوصية وقانون الميراث وقانون الأوقاف وعدد من القوانين ذات المرجعية الخاصة بالشرعية الإسلامية ، وصدر في الوقت نفسه القانون المدني الجديد سنة ١٩٤٨ وقانون المرافعات سنة ١٩٥٠ ، وقانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ، ولذلك فقد كانت الأربعينيات بالفعل قمة ما وصل إليه الفكر القانوني والقضائي والسيادة التشريعية والقضائية من ناحية الشمول وإخضاع الأجانب وإخضاع نشاط الدولة للعمل القضائي .

وقد كان لوزارة العدل دور بالنسبة لاستقلال القضاء ، وحتى قانون استقلال القضاء فقد كان هناك دور لوزارة العدل في إدارة شئون العدالة ، وقانون سنة ١٩٤٣ والخاص باستقلال القضاء جعل لها دوراً في هذا الشأن ، إلا أن هذا الدور كان ضعيفاً ، وقد لعبت أحكام القضاء في فترة الأربعينيات أدواراً هامة في تطور الحركة السياسية والفكرية في مصر؛ حيث كانت تلك الأحكام تؤكّد على حرية الرأي .

وفي سنة ١٩٥٢ ، بدأت مرحلة جديدة ، حيث قامت ثورة يوليو عن طريق الجيش الذي سيطر على جهاز الدولة المصرية من خلال السيطرة على جهاز السلطة التنفيذية ، وفي ظل هذه الظروف سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما أدى إلى إحباط القضاء الذي أصبح وجوده يعتمد على المساحة المسموح له بها ويدور في إطار إرادة معينة لا يستطيع أن يتحرك خارجها ، وفي حالة تجاوزه لهذه الإرادة تستطيع أن تحدد حركته عند الحاجة . فالثورة في هذا الوقت ، كانت تصدر قوانين بمنع التقاضي في عديد من الأمور ، وأصبح هناك جزء من إمكانية التنازع يجري خارج الهيمنة القضائية في المجتمع وغير قابل لأن يُنظر أمام القضاء ، ومن جانب آخر كانت توجد قضايا معينة لم تكن هناك رغبة في عرضها على العدالة مثل الخصومات السياسية ، فكانت تُعزل عن القضاء ولا تُعرض عليه ، كما قامت الثورة بتشكيل محاكم خاصة عسكرية وغير عسكرية ، وبدأ هذا الأمر بتشكيل محكمة الثورة التي كانت تعمل في مجال الخصومات السياسية من الوفد وغيره ، ومحكمة الشعب التي كانت ضد الإخوان المسلمين ، وبعد ذلك صارت تنشئ محاكم عسكرية تباعاً عندما يظهر أن هناك قضية تحتاج إلى ضرب بعض الخصوم .

وعندما ضعف الوضع السياسي نتيجة هزيمة ١٩٦٧ ، تم اللجوء مرة أخرى إلى القضاء ولم يكن من الممكن تجاوزه ، أو أن يفرض عليه الدور الذي يقوم به ويحدد حدوده ، وكان هذا مأزقاً ومعضلة ، وبدأت تظهر أنواع أخرى من الرقابة مثل الرقابة على دستورية القوانين وبدأ يحدث امتناع عن تطبيق القانون غير الدستوري ، وقد حاولت الثورة معالجتها عن طريق شيئين: القضاء الشعبي كما هو موجود في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . ولكن الاتحاد الاشتراكي كان به أعضاء مفكرون - من الناحية القانونية- أشاروا إلى أن هذا التجمع هو الوعاء الجامع لسلطات الدولة الثلاث ، والتأكيد على أن الاتحاد الاشتراكي هو السلطة الأم ، ولكن الرد على ذلك ، قام القضاء بحركته المعروفة والهامة والتي أصدر فيها بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨ ، وأعلن القضاة عدم موافقتهم على القضاء الشعبي وعدم موافقتهم على أن تُضم سلطتهم إلى الاتحاد الاشتراكي ، وتحقق انتصارهم في ذلك ، ولكن حدثت المواجهة بين النظام بأكمله وبين السلطة القضائية والتي ترتب عليها القوانين التي نعرفها بقوانين أغسطس

١٩٦٩ ، والتي أعيد فيها تنظيم الجهاز القضائي كله . وفي الحقيقة ، إن ما حدث سنة ١٩٦٩ كان عبارة عن قانون صدر بإعادة تشكيل الهيئات القضائية ، وتم فيها شطب بعض الأسماء والإبقاء على من لم يشتركوا في بيان القضاة ، وكان عددهم حوالي مائتي فرد من القضاة ، وحوالي عشرين من مجلس الدولة ، بالإضافة إلى نادي القضاة بأكمله .

وعندما تولى الرئيس أنور السادات السلطة وأقصى مجموعة الرئيس عبد الناصر جميعها ، بدأ العمل في وضع الدستور الدائم والذي كان مطلبًا قديمًا ، فخرج دستور سنة ١٩٧١ . وهذا الدستور هو الذي يطبق حتى اليوم حيث تغيرت أساليب سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من الجهر إلى الحيلة . وبموجب قانون الطوارئ توجد إمكانية القضاء الاستثنائي والتشريع الاستثنائي ، وهي بهذا المعنى الوجه السلبى للدستور وبالنسبة لقانون السلطة القضائية الساري اليوم فهو القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وهذا القانون -بالنسبة للقوانين السابقة له- يعتبر أفضل في أشياء كثيرة ، وصدر بعده مباشرة قانون مجلس الدولة وهو القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وقانون الجامعة الذي صدر بعدهما أيضًا وهو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وقد أعطى هذا القانون لوزارة العدل سلطات ليست قليلة في إدارة العملية القضائية ، وتم تعديله سنة ١٩٨٤ ، وقام نادي القضاة بدور جيد في هذا الأمر ، ومارس ضغطًا شديدة أدت إلى تعديل هذا القانون إلى الأفضل ، واستطاع تحقيق بعض المكاسب التي تتعلق باستقلاله التنظيمي من خلال القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

ومن المؤكد أن القاضي الطبيعي هو القاضي الذي لا تعينه سلطة بذاتها لنظر قضية بذاتها ، وأن القانون كان يحرص دائمًا على توزيع الاختصاصات في المحاكم ، كما أنه يحدد أنواع القضاء التي تنظر القضايا مثل القضاء العادي والقضاء الجنائي ومجلس الدولة والدستورية . . إلخ ، أي أن القانون هو الذي يحدد ذلك على أساس موضوعي ، كما أنه يحدد مستويات المحاكم ، وكذلك نقل المستشارين من محكمة إلى أخرى ، أي أن المستشار يتم نقله بين المحافظات المختلفة بنص القانون وليس بقرار ، حتى لا يكون هناك أي تأثير على القضاة .

دور الإعلام في التنمية

حسن حامد

يشار إلى التنمية في مفهومها الشامل بأنها تعني إحداث تغيير أساسي في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع ذلك بالضرورة تغير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة المجالات، وهذا يعني بدوره نقل المجتمع من حالة أو مستوى حالي إلى حالة أو مستوى أفضل، ومن نمط تقليدي معين إلى نمط متقدم كمًا وكيفًا.

ويعتبر دور الإعلام المرئي والمسموع في التنمية من أخطر الأدوار في حياة البشر، لأنه يشارك في تنمية المجتمعات والأفراد. ويكتسب الإعلام المرئي والمسموع خطورته وأهميته من أنه يتجاوز الحدود والعقبات التي تصادف الإعلام المكتوب، لأنه بدون معرفة الكتابة والقراءة لا يستطيع الإنسان الذي لم ينل قسطًا من التعليم متابعة جريدة أو قراءتها، لكنه يتلقى الرسائل الإعلامية من الإذاعة والتلفزيون، وبالتالي يصبح هذا الوسيط له مكانة تجعل صاحب السلطة حريصًا على أن يمرر ما يقال من خلال الوسائل المتنوعة والمختلفة.

ويبدأ دور الإعلام في التنمية من خلال شرح أوجه القصور التي تشوب أحوال المجتمع، أو بعرض أحوال المجتمع والمجتمعات المحيطة به والتي تفوقه تقدمًا، مما يدفعه إلى الإحساس بالرغبة في محاكاة ما تتمتع به هذه المجتمعات المتقدمة من تقدم ومن رخاء، كما يرتبط الإعلام بتقدم المجتمعات النامية لأنه ينير جوانب الحياة بالمعلومات والأفكار وبالرؤى النافعة، وخاصة بالنسبة لجوانب التنمية الاجتماعية والتي تشمل استثمار قدرات المجتمع وطاقات أبنائه في دفع عجلة التنمية واستقرار أوضاعه والمشاركة في كل ما من شأنه تقدم ورفعة المجتمع، وكذلك الجانب الثقافي الذي يهدف إلى إثراء الوجدان بالقيم والمبادئ وإلى بناء مواطن متوازن نفسيًا قادر على الخلق والإبداع.

ويحقق الإعلام المهام التي يريد تحقيقها في العملية التنموية من خلال مجموعة من الوظائف يمكن إيجازها في الوظيفة الإعلامية أو الإخبارية وهي الوظيفة الأساسية التي قام من أجلها وعلى أكتافها الإعلام المسموع والمرئي، ثم الوظيفة التثقيفية وهي الوظيفة الثانية التي تلتصق بالصاقًا وثيقًا بمفهوم التنمية لأنها تسعى إلى التعامل مع العقول وتوسيع المدارك

وتمكينها من معايشة عصرها، أيضًا، الوظيفة الخدمية والتي تتيح وسائل الإعلام من خلالها خدمات مختلفة لجمهور المتلقين من خدمات تعليمية وصحية وقانونية . . . إلخ . وأخيرًا، الوظيفة الترفيهية وهي وظيفة تنموية لأن ترويح الإنسان عن نفسه يعطيه تجديدًا في الحياة وتجديدًا للخلايا وتجديدًا للفكر .

والجدير بالذكر أنه توجد علاقة شديدة الحميمة بين الإعلام التخصصي والمسألة التنموية، وكانت الصحافة أسبق من وسائل الإعلام الإلكترونية في إدخال المفهوم التخصصي، حيث ظهرت صحف توجّه إلى المرأة، أو إلى الشباب والأطفال، ثم ظهر أيضًا الإعلام المتخصص، فظهرت قنوات الأخبار وقنوات الشباب للرياضة، وقنوات الصحة والقنوات التعليمية، أي أن كل ما يحدث من تقدم تكنولوجي يُترجم على الفور إلى قنوات وإلى إعلام يزيد من التخصص .

إن إنجازات الإعلام المصري وضعت بنية أساسية شديدة التقدم باللغة الرقي قادرة فعلاً—إذا ما استغلت الاستغلال الصحيح—على تحقيق التقدم والمساهمة في التنمية بصورة أساسية، والمثال واضح في مدينة الإنتاج الإعلامي والقمر الصناعي المصري . كما توجد في مجال الإعلام التنموي أيضًا إنجازات في المحتوى، مثل حملة مقاومة الجفاف وحملة مكافحة شلل الأطفال وحملة الحفاظ على المياه والتي كان يتندر بها البعض، وكلها حظيت بالعديد من الجوائز على المستوى العام وعلى ثناء من الوكالات الدولية والهيئات العالمية، لأن مفهوم الحملات ومفهوم مقاومة الأمراض عن طريق التكرار والإقناع التليفزيوني، هذا كله مما تحتاجه الدول النامية بشدة . وليس عيبًا على الإطلاق أن تركز حملات محددة على مقاومة بعض أوجه القصور في المجتمع، ولكن العيب أن نترك مثل هذه الآفات تنخر في جسد المجتمع وتستمر معنا في القرن الحادي والعشرين .

مجتمع المعرفة: القضايا النظرية والمشكلات العملية

السيد ياسين

يرتبط الحديث عن مجتمع المعرفة ارتباطاً وثيقاً بالحديث عن مجتمع المعلومات ، وهنا لا بد من التنبيه على أن المعلومات ليست هي المعرفة ، فهناك فرق بين كلمتي **Information** و **Knowledge** . وهناك رأي يقول إن مجتمع المعرفة يمثل مرحلة عليا من مراحل مجتمع المعلومات العالمي . إننا الآن في مرحلة تاريخية تتسم بالانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج جديد هو نموذج مجتمع المعلومات العالمي ، وهو نموذج حضاري مكتمل . وكما هو معروف ، فإن تنمية شبكة المعلومات العالمية ستؤدي إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات وتعميق الفهم مما من شأنه أن يتجاوز المصالح الوطنية الضيقة . ويتجاوز إنتاج السلع المعلوماتية إنتاج السلع المادية بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يقوم على السعي إلى الربح إلى نظام تألّفي ذي طابع اجتماعي يسهم فيه الجميع .

وأول التحديات التي تواجه تشكيل مجتمع المعلومات أنه لا بد في هذا المجتمع أن يتحقق ما يسمى بديمقراطية المعلومات ، ونحن في العالم العربي لم نستكمل البنية التحتية المعلوماتية التي تسمح بقيام مجتمع المعلومات العالمي ولم نحقق الديمقراطية بعد ، كما أننا لم نحقق حتى الآن الشفافية في المعلومات وليست لدينا حرية في تداول المعلومات .

والجدير بالذكر أن للمعرفة في مجتمع المعلومات سبع سمات: الأولى الطابع الإلكتروني للمعرفة ، والثانية تطبيق المبدأ الأيكولوجي والبيئي ، والثالثة أن تركز المعرفة أساساً على الجانب الاقتصادي ، والرابعة تتعلق بالارتباط بموضوع ما يسمى برأس المال البشري ، والخامسة ينبغي أن تكون المعرفة تقييمية ، والسادسة أنه لا بد أن تقوم المعرفة في مجتمع المعرفة على الدراسات المستقبلية ، وتقوم على التنبؤ ، والسابعة تتعلق بالتطوير الدائم للمضمون .

وإذا أردنا أن نتساءل عن مؤشرات مجتمع المعرفة حتى نقيسها ، فإننا نأخذ بعض المؤشرات ونقارن فيها بين ماليزيا وكوريا وهولندا وألمانيا من حيث عدد السكان ومساحات الأرض والدخل القومي وعدد التليفونات المحمولة بالنسبة لكل ألف من السكان وعدد الحواسيب

الآلية بالنسبة لكل ألف من السكان وعدد العلماء والمهندسين المنشغلين بالبحث والتطوير بالنسبة لكل مليون من السكان وإصدارات التكنولوجيا المتقدمة وعدد العلامات التجارية وبراءات الاختراع المسجلة للمقيمين من أهل البلاد وعدد البراءات المسجلة من الأجانب في البلاد. وكذلك التطرق إلى الملكية الفكرية، فالدول المتقدمة تحاول أن تجعل من قوانين حماية الملكية الفكرية قيوداً على استخدام المعرفة بواسطة الدول النامية وسوف تضع شروطاً باهظة بحيث لا تصبح إتاحة المعرفة access to knowledge مجاناً في العقود القادمة، وهذه مشكلة لا بد من أن نواجهها.

والسؤال هنا هو ما هي سمات مجتمع المعرفة؟ يتميز مجتمع المعرفة بست سمات، أولاً حصول السكان على أعلى مستوى من التعليم بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى وأن يكون عدد كبير منهم مستخدمين كعمال معرفة. ثانياً أن تنتج الصناعات سلماً تعتمد على ما يسمى الـ artificial intelligence. ثالثاً أن تتسم المنظمات الحكومية بأنها منظمات ذكية. رابعاً هناك معرفة منظمة محفوظة بشكل رقمي في بنوك معلومات ومراكز خبرة يستطيع أي صناعي أو غير صناعي أن يلجأ إليها. خامساً وجود مراكز معرفة متعددة تنتج المعرفة بشكل منتظم. وسادساً وأخيراً ظهور ما يسمى الـ epistemic culture أو الثقافة المعرفية السائدة التي تؤثر على الإنتاج المعرفي.

وإذا قارنا ذلك بالوضع في مصر، فسنقول إن لدينا ثقافة خرافية تجيد إنتاج الخرافات على كل مستوى، وبالتالي لا علاقة لنا بمجتمع المعرفة، إلا إذا استطعنا أن نحول الاتجاهات ونغيرها، وأن نرسخ قواعد التفكير العلمي، وأن نمارس التنوير الثقافي حتى نستطيع أن نواجه ذلك.

بهذا يمكن القول إننا إذا كنا نتحدث عن الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة فإننا نحتاج إلى التركيز على الحقيقة، فنحن في العالم العربي لم نرسخ بعد قواعد مجتمع المعلومات كما تحدثنا عنها لافتقارنا -ليس فقط للبنية التحتية- ولكن أيضاً للديمقراطية والشفافية وحرية تداول المعلومات.

وقد نستطيع البدء في إحداث تغييرات وتحولات شتى شرط أن نبدأ في صياغة ما نطلق عليه مجتمع المعرفة، فنحن نحتاج -في الواقع- إلى ثورة فكرية كبرى وإلى ثورة علمية في مجال تنظيم البحث العلمي. خاصة وأن لدينا ٧٠ ألف أو ٨٠ ألف في مصر يحملون درجة الدكتوراة، وإذا نظرنا إلى إنتاجهم فنجد أنه لا يوازي قيمة هذه الأعداد الكبيرة. لأنه ليست هناك سياسة قومية للبحث العلمي للأسف الشديد وليست هناك خطة، كما أن

البحث العلمي غير مرتبط بالتنمية وغير مرتبط بالأمن القومي مثل كل البلاد، فنحن في حاجة إلى أن نطبق مناهج تحت اسم علم «اجتماع العلم» لنعرف لماذا لا تنتج هذه الصفوة من علماء مصر وهم قادرون على الإنتاج؟ وسنعرف لماذا لا ينتجون ما ينبغي أن ينتجوه في إطار بيئة يمكن أن توصف بأنها لا تساعد على الإبداع ولا على التقدم .

الأدب والسينما

داوود عبد السيد - سمير فريد - علي أبو شادي - كمال رمزي

يرتبط الأدب والسينما بعلاقة وثيقة قوية ، حيث أمدت الرواية فن السينما بعشرات المواقف والشخصيات ، وكان لها دور كبير وإيجابي في معالجة عشرات القضايا الاجتماعية والفنية . وقد بدأت علاقة السينما بالأدب في وقت مبكر مع رواية «زينب» لمحمد حسين هيكل ، كما كان للأستاذ إحسان عبد القدوس والأستاذ نجيب محفوظ فضل على السينما المصرية ، حيث إنهما أثريا السينما إثراءً كبيراً . وربما نستطيع أن نقول إن عدداً من المخرجين ومن كتّاب السيناريو لا يفضلون الرواية المُحكّمة البناء ، بل يفضلون الرواية التي هي أقرب ما تكون للمعالجة السينمائية ، ففيها رسم للشخصيات ونقلات سريعة وإثارة لقضايا بحيث يكتمل هذا العمل بكتّاب السيناريو .

إن العلاقة بين الأدب والسينما -أي الاقتباس- علاقة أقرب ما تكون إلى التلازم الذي يشوبه بعض الالتباس . والسؤال هو هل هناك ضرورة للنقل من الأعمال الأدبية إلى السينما؟ والإجابة هي نعم ، هناك ضرورة إلى حد كبير . وفي هذا الصدد لا بد أن يكون هناك شيء من التوافق بين رؤية الكاتب ورؤية السينمائي ، فالسينمائي لديه وسيلة مختلفة ، إذ إن لغة الكتابة تمنح للقارئ قدرًا هائلاً من التصورات ، وربما يستطيع أن يُخرج كل منا ما يقرأه بنفسه . وهناك ملايين التصورات ، لكن عندما تتحول إلى عمل سينمائي وتتجسد على الشاشة ، يتم ذلك وفق رؤية وفهم الفنان الذي يتصدى لهذا العمل . وهناك مشكلات كثيرة نتجت عن ذلك ، حيث وجد كثير من الكتّاب أن رواياتهم قد تغيرت ، وأحياناً يصل الأمر إلى درجة تشويه العمل الأدبي أو التعامل معه بشكل سطحي ، أو قد يكون هناك احترام للنص الأدبي إلى حد كبير .

وتظل العلاقة الدائمة والملتبسة بين الأدب والسينما علاقة مهمة للغاية ، ومن أفضل الأعمال في تاريخ السينما في مصر بشكل عام هي تلك التي أخذت عن روايات أدبية حتى حين تباين مسؤوليتها الفنية . ومعظم الأدباء المصريين من الأجيال السابقة أو الحالية بينهم وبين السينما علاقة تقارب ، لكن الأدب -منذ أن بدأ مع رواية «زينب» ومروراً بأعمال نجيب

محفوظ وغيره وانتهاء بالأعمال الحالية- كان محط أنظار السينمائيين ، وكان دوماً منهلاً ومنبعاً خصباً لسينما مختلفة إلى حد كبير ، لأنها قائمة على مادة حقيقية ، ومعظمها كان يعبر عن الواقع المصري تعبيراً دقيقاً وصحيحاً إلى حد كبير من وجهات نظر مختلفة ومن رؤى متعددة ، لكنها في النهاية كانت النماذج الحقيقية التي من الممكن أن تعبر عنا .

وبالطبع لا نستطيع أن نتحدث عن العلاقة بين الأدب والسينما دون أن نتحدث عن العلاقة بين الفنون بصفة عامة وبين الأدب ، بمعنى أن الأديب أو الفنان يستوحي عمله من الحياة ومن الأساطير ومن التاريخ . وكل كاتب يعبر من خلال هذه الحدود أو الفكرة عن أفكاره هو وعن رؤيته للحياة بصفة عامة . فهناك مثلاً باليهات كثيرة وأوبرات أكثر مأخوذة عن مسرحيات وقصص وروايات ، ولم يكن الموسيقي وهو يؤلف الباليه ينقل العمل الأدبي أو المسرحي نقلاً حرفياً ، ولكنه كان يعبر عنه بلغة مختلفة تماماً ، ومن الممكن التعبير بلغة الموسيقي عما عبّر عنه بلغة الأدب . ولا يقتصر الاختلاف على رؤية المخرج أو الكاتب الجديدة للفكرة القديمة ، وإنما لا بد أن يقدمها أيضاً بلغة جديدة ومختلفة تماماً . إلا أن الأدب أصبح أكثر تأثيراً وعمقاً ، حيث إن الفيلم السينمائي هو إنشاء جديد للرواية ، وبالتالي يجب أن يحاسب على أساس تعبيره بلغته عن فكرته ، وبالتالي العلاقة بينه وبين النص الأصلي هي علاقة الأفكار على قارعة الطريق ، ولا مجال لحديث عن قدسية النص الأصلي ، فالأصل المسرحي أو الأدبي ليس به من القدسية بحيث نعتبر التدخل فيه تشويهاً له ، بل يجب أن يكون هناك حرية كبيرة للفنان ، وأن يحاسب على مدى عمق هذه الحرية ، وعلى مدى نجاحه في صياغة تفسيره أو قراءته للعمل بلغته السينمائية الخاصة ، وهذا هو المحك .

والسؤال المطروح والمهم يتعلق بمصادر الفيلم السينمائي ، وتعد الإجابة التقليدية هي أن مصادر الفيلم السينمائي هي الرواية والمسرح والتاريخ والحوادث اليومية وغير ذلك ، كما لو كان ذلك نوعاً من الحصر للمصادر . لكن إذا سألنا عن مصادر المسرحية أو عن مصادر الرواية فمن الممكن أن نكرر نفس الكلام ، إذن فمصادر الفن هي الحياة بشكل عام ، وبالتالي ، فإن علاقة الأدب والسينما علاقة طبيعية وبسيطة . ومن الأفكار المثارة منذ زمن طويل ، طبيعة التحويل الذي يتم بين الفيلم السينمائي والرواية تحديداً ، وكثير من النقاد يطلبون أن تكون هذه العلاقة علاقة أخلاقية ، فإذا ما تم تحويل رواية إلى فيلم سينمائي ، فعلى المخرج أن يحافظ على الشكل والبناء والمعنى ، وأن يكون قريباً جداً من الرواية ، ولكن الواقع أنه عندما يتم تحويل الرواية إلى فيلم سينمائي ، فمن المؤكد أننا نغير في مضمون العمل الأصلي ، وأن الأمر في النهاية يتوقف على الرواية ، فهناك رواية تكون شديدة القرب للسيناريو وأخرى بعيدة

للغاية، والاختلاف أو الاتفاق يتوقف على شكل الرواية نفسها. إن إجراء تغيير في بعض الأعمال قد يكون ضروريًا حيث يتم إعادة البناء بشكل مختلف، أي أن يتحول العمل الأدبي إلى مادة خام أو إلى جزء من الحياة. إن ما يميز في النهاية أي عمل عن آخر خارج ميكانيزمات التحويل هو كونه عملاً محترمًا بمعنى أنه عمل إنساني غني وليس عملاً هزليًا سخيًا.

إن عدم أخذ أعمال سينمائية عن أعمال أدبية ليس دليل مرض، كما أن حدوثه ليس دليل صحة، فالأصل أن مصادر السينما مفتوحة ومتعددة، وكلُّ يأخذ منها ما يناسبه، كما أن طبيعة الجمهور الآن اختلفت، كذلك طبيعة الأعمال الأدبية التي أصبحت تتسم بالحرية، وهي تختلف في ذلك عن السينما التي تقيدها الكثير من العوامل التجارية والاقتصادية. إن الحالة الراهنة للسينما والتي لا تتركن إلى أعمال أدبية لا تدل على مرض، ولكن في الوقت نفسه، إذا نجحنا بعيدًا عن الأدب في إخراج أفلام جيدة تحمل فكرًا جيدًا فسيكون ذلك دليل صحة.

الفنون المرئية : جنس أدبي جديد

أسامة أنور عكاشة

تعد الفنون المرئية جنسًا أدبيًا له خصوصيته التي تجعله من الممكن أن يُسلك في عداد أي فرع أدبي نابع من الأصول الأدبية المعروفة مثل الشعر الذي هو أبو الآداب جميعًا، والذي نشأت في أحضانه دراما المسرح ومنها نشأت كافة أشكال الدراما. وقد بدأ هذا الفن الجديد للدراما التليفزيونية بالفعل بطريقة ما يسمى «أوبرا الصابون» لأنه يُعتبر في الأساس الدراما المأخوذة عن الدراما المسرحية التي هي أصلًا بنت الشعر.

وقد واجه هذا التطور دومًا من يعارضه، فعندما نشأ مثلًا فن السينما على سبيل المثال هوجم، وقيل إنه يهدد الكتاب ويهدد المسرح، ولم تسفر هذه المخاوف عن أي أثر حقيقي، فقد بقي الكتاب وبقي المسرح، كل في قيمته وكل في أهميته ومكاته. ولم يستطع أي شكل فني جديد أن يزيح أي شكل فني سابق عليه. وعليه، فلا يستطيع التليفزيون أن يغلق المسرح ولا أن يمنع صدور الكتاب، إذ يظل للكتاب سطوته وسلطته ولن تزول دولته، وكذلك ستبقى كل الفنون. إن المسألة تتعلق فقط بإضافة فن جديد، بحيث يكون النص التليفزيوني مقروءًا إذا توافرت له الشروط التي يجب أن تتوفر في الأدب الجيد.

ونظرًا لأن الدراما قد نشأت في أحضان الشعر الملحمي، وأن الأدب العربي لم يعرف الشعر الملحمي ولا الشعر المسرحي، فمن المعروف أن الأدب العربي قام على الشعر الغنائي وهذا لا يعني أنه يُعنى ولكن أنه قائم على قصائد الصوت الواحد، وقيل عنه إنه «ديوان العرب»، ثم أصبحت الرواية هي «ديوان العرب» ثم أصبحت الآن الدراما التليفزيونية والتي يبدو أنها ستصبح «ديوان العرب الجديد». وإذا نظرنا كيف تمارس سطوتها من خلال سعة الانتشار، فهي الفن الوحيد الذي متاح له خاصية غير موجودة ولا متاحة لأي فن آخر وهي أن يتلقاه الملايين في نفس اللحظة، وهو يتفوق في هذه المسألة تفوقًا ساحقًا حتى على فنون مرئية كالسينما والمسرح.

إن ما يميز الأدب عن غيره هو قراءته، فإذا استطعنا أن نرتقي بدراما التليفزيون وبمستوى النص فيها لدرجة أن يُقرأ بغض النظر عن رؤيته على الشاشة من عدمها، إذن، فيمكننا أن

نقول إن هناك ما يمكن تسميته «بأدب الدراما التليفزيونية». يجب أن يرقى النص التليفزيوني إلى مستوى النص الأدبي، ولا يعيبه أن يكون نصًا مكتوبًا بالعامية أو بالفصحى، لأنه في المسرح نجد أعمال الأستاذ توفيق الحكيم الذي كان يكتب بالفصحى وبالعامية بجوار أعمال الأستاذ نعمان عاشور الذي كان يكتب بالعامية، لكن كلاهما له نفس القيمة والمتعة التي تيسر قراءتها لمن يريد. إن النص التليفزيوني نص أدبي صالح للقراءة صلاحية النص المسرحي، وإذا كانت هذه نقطة خلافية، فإني أعتقد أنها تثبت صحتها يومًا تلو الآخر، وتبدو المسألة صامدة ككل جديد.

ومن المهم أن نأخذ بالأسباب التي ترفع من مستوى النص الدرامي إلى مستوى راق ليكون التأثير إيجابيًا وليس سلبيًا، علمًا بأن دراما التليفزيون هي إحدى الفنون التي لو استطعنا أن نصدرها فسوف نقدم صورتنا الحقيقية، وهناك نماذج في الدراما المصرية والسورية تتفوق على مثيلاتها في الدراما الأمريكية ذاتها.

إن الخطر المادي بدأ يهدد حاليًا الدراما التليفزيونية، لأن سطوة الإعلان ستفسد الخطوات التي قطعتها الدراما العربية في مسيرتها الطويلة. لقد بدأت الدراما التليفزيونية على نفقة الدولة التي لم تكن تنتظر دخلاً من الإعلان، وأعمالنا الكبيرة كلها كانت تقوم على فلسفة تقول إن الفن خدمة وإن الإعلام خدمة وليس وسيلة لجمع المال. أما الآن، فقد انقلبت الآية وأصبح المهم هو مصادر الكسب، وأصبحت الإعلانات مثل البقرة المقدسة التي لا يستطيع أحد أن يقترب منها، فالإعلان هو الذي يقرر كل شيء وسماسة الإعلانات هم الأباطرة الذين يتحكمون في تليفزيون الدولة وفي أخلاق المشاهد وفي تربية أولاده وفي كل شيء! وقد تخلت الدولة عن دورها في تقديم الخدمة للناس، فلم يعد الإعلام اليوم خدمة، بل أصبح إيجارًا مفروشا!

مستقبل التجارب التنموية في العالم العربي

نادر فرجاني

يتركز «مستقبل التجارب التنموية في العالم العربي» على مستقبل التنمية في الوطن العربي وخاصة أن النموذج التنموي الراهن في البلدان العربية على اختلافه يقوم على مفهوم ضيق للتنمية، وأن هذا المفهوم يركز على الجانب الاقتصادي، وخصوصاً ما يتعلق بمفاهيم النقد والمال وليس الاقتصاد الحقيقي بالمعنى الواسع. والجدير بالذكر أنه توجد مجموعة من المعايير يمكن أن تستخدم للحكم على النمو الاقتصادي، فهناك نموذج يركز على الجوانب النقدية والمالية للاقتصاد وأن الاقتصاد الناجح أو الاقتصاد المتقدم يُقاس على أساس ارتفاع معدل الدخل القومي؛ بحيث إذا تأملنا مثلاً معدل النمو في الناتج المحلي للفرد في البلدان العربية في الربع الأخير من القرن العشرين نجده من أقل معدلات النمو الاقتصادي في العالم كله حتى أن مجمل الناتج الإجمالي المحلي لجميع البلدان العربية (٢٢ قطرًا) لا يصل إلى مستوى الناتج الاقتصادي لبلد واحد في المنظومة الأوروبية مثل إسبانيا أو إيطاليا.

كذلك، من المعايير التي تستخدم للحكم على النمو الاقتصادي هو مستوى البطالة ومدى انتشار الفقر ومدى عدالة توزيع الدخل. وتعتبر معدلات البطالة في البلاد العربية من أعلى معدلات البطالة في العالم. وبالنسبة لمعيار الفقر، فإن المفهوم السائد عالمياً لقياس الفقر يتعلق بمستوى الدخل المناسب أو الإنفاق الممكن من مستوى معيشة مناسب، كما أن توزيع الدخل يؤثر على توزيع الثروة، وفي البلدان العربية يزداد التفاوت في توزيع الدخل والثروة بما يزيد من حدة الاستقطاب الاجتماعي.

إن النقطة الجوهرية الأولى هي أن نموذج التنمية السائد في البلدان العربية قد فشل بكل المعايير في تحقيق مستوى أداء اقتصادي مرتفع، كما فشل في القضاء على البطالة والفقر وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة. والنقطة الجوهرية الثانية أن الإنسان له مقومات أخرى تفوق فكرة أن يكون محور وجوده هو فقط مستوى الدخل والإنفاق، فالكائن البشري يحتاج إلى إشباع حاجاته الأساسية في أن يتمتع بمقومات الكرامة الإنسانية والوجود الإنساني الراقى، وعلى رأسها أن يتمتع الإنسان بالحرية بالمعنى الشامل، ومن هنا تعني التنمية الإنسانية تمكين البشر من اكتساب القدرات البشرية وخاصة الصحة والمعرفة.

ولذلك يجب أن تتركز الحلول للخروج من المأزق التنموي الراهن في البلدان العربية حول ما يمكن أن نطلق عليه «تصحيح النموذج التنموي في البلاد العربية» والذي يجب أن يتركز في منظور تقرير «التنمية الإنسانية العربية» على: بناء مجتمع المعرفة، وتوسيع نطاق التمتع بالحرية وإقامة حكم صالح، وتمكين المرأة. بعبارة أخرى، يجب التوجه إلى البشر كمصدر قوة محتمل إذا ما تم تكثيف الاستثمار فيهم، وبشكل يركز على اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بكفاءة، وبعبارة أخرى يجب تمكين البشر من اكتساب القدرات البشرية مع توظيف هذه القدرات بكفاءة في كل مجالات النشاط البشري.

أيضاً، تعتبر الحرية والحكم الصالح هما المدخل الأوسع لنهضة حقيقية في الوطن العربي، لذا يجب توسيع قاعدة القوة وسبل ممارستها في ظل سيادة قانون منصف تحت قضاء مستقل، بمعنى إعادة توزيع القوة من خلال توسيع قواعد من يمتلك القوة في المجتمع. والقوة لها عنصران: العنصر الأول هو السلطة السياسية والعنصر الثاني هو الثروة، وهي مركزة في أيدي قلة قليلة تُسيّر الأمور وتتخذ القرارات الرئيسية في المجتمع حفاظاً على مصالحها، في حين نجد أن الغالبية العظمى من البشر مهمشة، وبالطبع لو استمرت هذه الأوضاع، فإننا سنجد تزايداً في البطالة وفي أعداد الفقراء، وسنجد مستوى صحياً متدهوراً، بالإضافة إلى كل المشكلات التي تعاني منها القطاعات الضعيفة من المجتمعات العربية.

ولذلك فإن تحقيق نهضة حقيقية في المنطقة العربية يجب أن يكون محوراً رئيسياً هو إعادة توزيع القوة بوجهيها: السلطة السياسية والثروة، لمصلحة السواد الأعظم من الناس في هذه المجتمعات، وذلك عن طريق أن يكون اتخاذ القرار في المجتمعات العربية قائماً على الحفاظ على المصلحة العامة. مع العلم أنه يمكن تحقيق ذلك عندما تكون القوة في أيدي السواد الأعظم من البشر الذين يرغبون في تحقيق مصالحهم. وفي حالة عدم تحقيقها سيقومون بمحاسبة المسؤولين وهو ما نطلق عليه في تقرير التنمية الإنسانية العربية الآن «نسق الحكم الصالح» والذي يعتمد على أربع دعائم: الدعامة الأولى تتعلق بحماية الحرية بالمعنى الشامل، ليس فقط الحريات المدنية والسياسية، ولكن مجمل الحريات بمعنى التخلص من جميع أشكال الحط من كرامة البشرية من الجوع والفقر والمرض والجهل. والدعامة الثانية تتعلق بكونه يقوم على مؤسسات ولا يقوم على هيمنة أفراد. أما الدعامة الثالثة فهي تمتع هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي أصبحت جوهرية في نظم الحكم الصالحة الآن من حيث إنها مؤسسات ذات كفاءة وتقوم على الشفافية والإفصاح والمساءلة. والعنصر الأخير وربما هو أهمها قاطبة أنه حكم يقوم على سيادة القانون على الجميع دون أي تفرقة.

ولكن للأسف تعيش البلاد العربية في حالة من قهر الحرية ، كما أصبح كبت الحرية يتم من خلال التشريع وسيادة القانون . ولذلك ، يجب التأكيد على أن سيادة القانون تتمثل في كونه يطبق على الجميع ، ولكي يكون القانون منصفًا وحاميًا للحرية يجب أن يكون تنفيذه من خلال قضاء مستقل بشكل قاطع ، خصوصًا فيما يتعلق باستقلاله عن السلطة التنفيذية .

مسئوليتنا تجاه الحوار مع الآخر

أحمد كمال أبو المجد

ينبغي طرح سؤال مهم وهو: من هو الآخر؟ والإجابة هي أن الآخر هو كل طرف في قضية نحن طرف فيها، فهو داخليًا يتمثل في كل فرد وكل صاحب رأي له دور أو مصلحة مغايرة قليلاً أو كثيراً، وهو خارجياً يتمثل في كل دولة أو جماعة أو تيار سياسي أو ثقافي يقع خارج حدودنا الخارجية التاريخية والجغرافية والثقافية، فالأمريكي آخر جغرافياً والإيراني آخر جغرافياً مع العلم أن هذا الأخير من الممكن أن يتفق معنا في الأساسيات الدينية، واللبناني المسيحي آخر لكنه يعيش في دولة أخرى وإن كان المشترك بيننا وبينه كبير؛ وهكذا.

إن فكرة الآخر ظهرت بمعنى أن كل من عدا الذات الفردية فهو من الغير، ويمكن أن يعمم اللفظ ويكون أيضاً للذات الجماعية، وذلك في المشترك الثقافي بينما الإنسان لا يعرف ذاته إلا من خلال شيء خارج عنها.

وبدون شك، هناك أزمة تتمثل في علاقتنا مع العالم، فلا نحن نحسن فهمه ولا هو يحسن فهمنا، ومن خلال سوء الفهم المتبادل أصبح التعاون صعباً، وأصبحت فكرة الخصومة وفكرة العدو سهلة الدخول إلى العقول والنفوس على جانبي العلاقة. إن مواجهة هذه الأمور تحتاج إلى فهم دقيق لمظاهر الأزمة المتعلقة بهاتين الساحتين: الساحة الداخلية والساحة الخارجية، وداخلياً لدينا مجموعة من المشاكل تجمعت فتمثلت أزمة وصارت العلاقة مع الخارج أو مع الآخر إحدى مشكلاتنا، فنحن من بين ثقافات كثيرة عندنا غياب للاتفاق الواسع حول عدد من القضايا الأساسية مثل قضية الهوية في مصر التي تثير تساؤلات من نوع: هل نحن مصريون فراغنة أم نحن عرب جاءوا مع الهجرات أم نحن ننتمي إلى العروبة والمسلم مسلم والمسيحي مسيحي وكل في طريق؟ والقضية الثانية هي دور الدين في المجتمع والتي لم تحسم بعد، فهناك أناس هجروا الدين هجراً بيئياً وغيرهم لا يتصورون النظر إلى أية قضية إلا من الناحية الدينية.

وفي عالمنا العربي ليست هناك آداب متفق عليها للحوار على اعتبار أن هناك فرقاً كبيراً بين الحوار والمبارزة. ويعد الحوار تبادلاً للرأي حول كل قضية تكون فيه هذه القضية هي السيد

والمتحاورون خُدامٌ لها، أما المباراة فهي ذبح قضية يتسابق طرفان على أيهما يذبحها ويكون السيد فيها، وتكون المجني عليها هي القضية. وفي هذه الحالة يخرج أحد الطرفين فائزاً على حساب القضية وعلى حساب الطرف الآخر أيضاً. ولذلك فإن الحوار بناءً بينما المباراة قتل وفناء، وهناك فرق بين الكلمة المكتوبة والكلمة المسموعة لأننا في الحوار نستحي أن نتهم الخصم بشيء ليس فيه لأننا إذا استخدمنا لفظاً جارحاً فسوف يترك الخصم الحوار مخافة أن يتطور الأمر إلى اتهامه في دينه أو وطنيته أو عرضه أو عقله، وكل ذلك يكون عبارة عن حرب مفتوحة لا تنقيد باتفاقات ولا قيم وإنما يجوز فيها كل شيء.

والقضية الأخرى هي المخاوف الأمنية من ممارسة الحرية، وهذه إحدى مشكلات حوارنا الداخلي. وهناك تصور أن الحرية إذا امتدت ذراعاً فقد ضاع الأمن بآعاً وهذه معادلة غير صحيحة. كما أن لدينا قضية أخرى في علاقتنا بالآخر مؤداها أن هناك تفاوتاً هائلاً بين المعارف المتاحة لكل من الطرفين. ومن القضايا المعلقة أيضاً قضية المرأة، فلا يزال لدينا من يقول إن المرأة بأكملها عورة مع أن المرأة لها شخصيتها وثقافتها ولها وجود إنساني مكتمل وهي متساوية مع الرجل في مجالات شتى، ولكن هناك عقول مازالت لا تؤمن بهذا. وأيضاً لدينا قضايا اقتصادية كبرى لم يُحسم أمرها في الفكر الجمعي ولا في الثقافة العامة، وهناك تردد هائل بين الحرية الاقتصادية ونظام الشمولية.

إن الحوار ينقسم إلى قسمين: آداب أخلاقية وضوابط موضوعية، وذلك كله بُغية أن يستقيم الحوار. ولكننا اليوم فيما يشبه الحروب الأهلية، ومن المؤسف أننا بلغنا درجة من النضج في التعامل مع الآخر غير العربي وغير المسلم، فنقول نبحت عن المشترك إن كان المشترك شيئاً أو اثنين لتبرير التعاون؛ بينما في حوارنا الداخلي نحن قساة القلوب ضيقو الصدور، أما بالنسبة للآخر الخارجي فإن القضية أشد تعقيداً والحديث عنها يتطلب الإشارة إلى العولمة وسقوط الحواجز.

ويتطلب الحوار مع الآخر بعض الشروط الرئيسية مثل الاعتراف الحقيقي بوجود الآخر، والإيمان بالتعددية الفكرية والتي هي بالطبع ليست مقصورة على فرد أو على مجموعة. إننا نريد حواراً حقيقياً يناقش كل الأخطار، وأن يكون حواراً متحرراً من السلطة ومن بغض المتحاورين بعضهم لبعض، نريده حواراً هادفاً يسعى للوصول إلى حل للقضية التي نتحاور فيها بغض النظر عن أي خلاف في وجهات النظر، إن المطلوب من المثقفين اليوم الحوار الجاد خاصة في ظل ما نواجه من تغيرات جديدة في بنية النظام الدولي، كما نواجه سنوياً بالاستعلاء والتفوق لدى كثير من أبناء الحضارة الغربية صاحبه أخيراً خوف وهلع وسوء ظن بكل ما هو عربي وإسلامي وهو ما يُفضي إلى ظلم شديد للعرب والمسلمين.

وفي هذا الصدد يجب على وزارات الخارجية والأوقاف والثقافة والإعلام القيام بعمل جاد وفَعَّال تجاه هذه القضية ، وأن تختار المتحاورين على مستوى ثقافات الآخر الذين يتحاورون معه كي يكون الحوار مفهوماً ويؤتي ثماره ، لأن غير ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية . إن كيفية علاج هذه القضايا يحتاج إلى عدة نقاط منها إدارة حوارات واسعة والترويج لمسألة التوافق والبحث عن المشترك ، ولذلك يجب إقامة علاقات مع الآخر فهو إما أخ لنا في الدين أو في الثقافة أو نظير لنا في الخلق .

والجدير بالذكر أن هناك خطرين يجب الإشارة إليهما: الخطر الأول يتعلق بهيمنة القوى العظمى الوحيدة ، والاستيطان والاتساع من جانب الصهيونية المتمركزة في إسرائيل التي تتمتع بمظلة لا نرى أولها من آخرها . والخطر الثاني أن الروح العلمية غائبة ، وأن العشوائية لم تعد عشوائية إسكان وإنما صارت عشوائية عقول ، ونحن نحتاج إلى عمل سريع لا يقاظ المهمة لأن تلك المهمة هي التي توقظ روح العلم والمعرفة ويحتاج الأمر إلى قدوة ودور للمثقفين في إنهاء حالة الإحباط لأننا لا نملك اليوم الانعزال عن العالم . ويجب أن ندرك أن الخطر كبير وأن مشكلة الدين هي المشكلة الكبرى ، نحن على صواب ولدينا رسالة سماوية من أهم الرسائل كما أن لدينا عقولاً مفكرة ، ولكن انطواء هذه العقول هو ما أطلق عليه «التدين الانسحابي» وهو إيدان بقدوم أخطار نرى أولها ولا نكاد نعرف آخرها .

مستقبل البحث العلمي في مصر

مفيد شهاب

يعد كل من البحث العلمي والتطور التكنولوجي قاطرة التقدم نحو المستقبل، فالأمة التي تمتلك قاعدة علمية وتكنولوجية راسخة تكون قادرة على مواجهة التحديات وتسخير كل ما هو جديد من علوم وتكنولوجيات لخدمة التنمية الشاملة. ويستلزم هذا أن نعمل على مضاعفة قدراتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى جوانب الحياة في مصر، وأن تكون الجامعات ومراكز البحوث المختلفة على صلة مستمرة بمراكز البحث المتقدمة في العالم وبالعلماء المصريين في المهجر لحثهم على الإسهام فيما تجريه المؤسسات المصرية من تجارب محلية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك مؤسسات تنفيذية ومراكز علمية وبحثية عديدة تتولى منظومة البحث العلمي في مصر، ويتم التنسيق بينها من خلال المجلس الأعلى للتنسيق، ويبلغ عدد العلماء والخبراء العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر ١١٠٠ عالم، ويمتلك البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر مقومات قوة تساعد على تنمية هذا الاتجاه، وفي الوقت نفسه توجد مقومات ضعف عديدة يجب العمل على علاجها.

وتتمثل رسالة وزارة الدولة للبحث العلمي في العمل على تحقيق أقصى استثمار ممكن لمراكز ومعاهد البحوث والإمكانات والقدرات البحثية المتوافرة في الجامعات والمؤسسات الصناعية من أجل ابتكار وتطوير أساليب تكنولوجية تتلاءم مع احتياجاتنا وظروفنا الاقتصادية وذلك في إطار خطة التنمية الشاملة والمستدامة للدولة. وتضم وزارة البحث العلمي ثلاثة عشر مركزاً ومعهداً وهيئة بحثية بالإضافة إلى صندوق الاستثمار في الدراسات للبحوث الفنية والتكنولوجية.

وتهدف منظومة البحث العلمي إلى خدمة البرامج القومية الكبرى في عدد من المجالات مثل مجال الأمن القومي وذلك بالتعاون مع وزارة الدفاع والإنتاج. وأيضاً في مجال الأمن الغذائي ومجال تنمية جنوب مصر ومجال تنمية القرية المصرية، هذا بخلاف العمل على تنمية الكفاءات والقدرات في مجالات التكنولوجيات المتقدمة.

وبفضل البحث العلمي والتطور التكنولوجي، تحققت العديد من الإنجازات في مجالات الإنتاج الحربي والطب والهندسة الوراثية والبيئة والزراعة والري ومعالجة المياه والصناعة. فعلى سبيل المثال تم إنتاج العديد من المواد والوحدات والمعدات الصناعية البديلة للمستورد، وتم إجراء العديد من الدراسات العلمية المتقدمة، كما تم تقديم الخدمات العلمية والتكنولوجية والطبية، وذلك من خلال «الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية». وقد تم إدخال الثقافة العلمية والتكنولوجية في نسيج ثقافة المجتمع المصري من خلال مدينة العلوم والتكنولوجيا بمدينة السادس من أكتوبر ومن خلال قناة البحث العلمي «المنارة».

وتجدر الإشارة إلى أن الرؤية المستقبلية لمؤشرات البحث العلمي في مصر طبقاً لتقارير مؤشرات التنمية لدى البنك الدولي تعكس تراكم رأس المال التكنولوجي، والذي يحسب على أساس مؤشرات أساسية تبرز التطور المستمر والتنامي المطرد.

أطلس مصر القومي : مغزاه ومرماه

فتحي أبو عيانة – محمد الشرنوبي

بدأت مكتبة الإسكندرية في إعداد مشروع يهدف إلى إصدار أطلس قومي لمصر بالتعاون مع المجمع العلمي المصري من خلال لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار وهي إحدى اللجان الاستشارية التسع في مكتبة الإسكندرية ، كما اشتركت هيئات أخرى مع المكتبة مثل الجمعية الجغرافية المصرية ووزارة الثقافة .

ولا يأخذ هذا الأطلس القومي في الاعتبار الظواهر الجغرافية فقط ، ولكنه يأخذ في الاعتبار كل الظواهر التي تدل على وجه مصر الحضاري وعبقريتها المكانية . كما يحتوي الأطلس على لوحات وخرائط عديدة تعتبر وثيقة رئيسية تحدد حدود الإقليم أو الدولة أو المنطقة . ومن خلال هذه الوثيقة ، من الممكن توزيع الظواهر البشرية والطبيعية كما نأخذها للدلالة على الحقوق سواء كانت سياسة أو غير سياسية ، كما يحتوي الأطلس أيضًا على خرائط مرتبطة بمظاهر السطح والبناء الجيولوجي وبالمجري المائية والظروف المناخية والسكان والنواحي الاقتصادية المختلفة .

وتعتبر الخريطة إحدى الوسائل الرئيسية التي تحدد المواقع المكانية المختلفة للظواهر ، والتي تساعد على تحديد الاتجاه والإحساس بالحجم والمساحة ، كذلك ، تعد تمثيلًا للواقع المكاني أو جزءًا منه ، وتساعد على تحليل العوامل المختلفة المؤثرة في توزيع الظواهر المختلفة وعلى المقارنة بينها ، كما أنها وسيلة واضحة وسهلة لتلخيص المعلومات المكانية بمجرد النظر إليها . وتساعد الخرائط الملونة على سرعة التمييز بين الظواهر المختلفة والمقارنة بينها .

ويتمثل الهدف الأساسي من الأطلس في الارتقاء بالوعي الخرائطي داخل المجتمع المصري . إن التعامل مع الخريطة يعتبر أمرًا سهلًا يبدأ من رجل الشرطة في الشارع وينتهي بالشباب الذين يسافرون على الطرق ، ثم بعد ذلك كل ما يتعلق بعلاقات الدول بعضها ببعض ، والخرائط السياحية وكل ما يتعلق بها .

وهناك بعض الموضوعات التي يجب مناقشتها بهدف تبادل الحوار وخاصة ما يتعلق بمشروع الأطلس ، مثل : هل سيصدر الأطلس باللغة العربية فقط أم سيصدر أيضًا باللغة الإنجليزية على

سبيل المثال؟ والأمر الثاني هو: هل يتم الانتظار حتى تنتهي كل لوحاته لنصدرها مرة واحدة مجمعة أم من أنه من الأفضل أن يتم إصداره على حسب الموضوع، أي لوحات الجغرافيا الطبيعية والتضاريسية منفردة ولوحات السكان منفردة ولوحات الاقتصاد منفردة ولوحات توزيع الآثار والمناطق الأثرية بمفردها . . . إلخ؟ وهل يعتبر ذلك مناسباً في المرحلة الأولى أم لا؟ أيضاً، هل الأطلس في حاجة دائمة للتجديد، وهل سيصدر ما يعرف بتصويب دائم أو تجديد دائم لبيانات الأطلس بحيث يكون هناك ملحق دائم لمن يشتري الأطلس فيما بعد؟ كذلك فإن الأطلس الورقي يوجد إلى جانبه الأطلس الإلكتروني أي أن يكون هناك نسخة إلكترونية رقمية للاستفادة بها. والنقطة الهامة والتي يحرص عليها المشروع هي أن يكون الأطلس ملكاً للمجتمع المصري بأكمله دون أن تستأثر به هيئة أو جهة ودون أن يكون حكراً على الجغرافيين فقط، ولكن يشترك فيه كل من له علاقة بإصدار هذا الأطلس سواء كانت هيئات معنية بالخرائط مباشرة مثل مصلحة المساحة، أو الهيئة القومية للاستشعار عن بُعد وكل الوزارات والهيئات المعنية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة والنقل والمحافظات وغيرها.

ويركز مشروع الأطلس على رصد الواقع واستشراف المستقبل، كما أن العمل لا يجب أن يتوقف بمجرد إصداره، لأنه يحتاج إلى تحديث مستمر، على أن يتم ذلك من خلال مؤسسة ترعى الأطلس يعمل بها موظفون وفنيون وعلماء وخبراء، وأن تقوم بنشر إصداراتها على مدار الزمن.

إن مصلحة المساحة العامة في مصر هي المسئولة عن الخرائط ولكن لأغراض مدنية مثل أغراض الملكية والعمل وتزويد الإدارة العسكرية المصرية بما تطلبه من معلومات، ولذلك فإن الأطلس القومي لا ينبغي أن يكون كتاباً أو مرجعاً ولكن الأطلس مؤسسة إنتاجية علمية فنية على أعلى مستوى يتجدد فيها الخبراء، وتتوارد عليها الأفكار والتقنيات المختلفة. وقد بدأت هذه التقنيات بالرسم اليدوي لتنتهي الآن إلى الخريطة الرقمية. وهناك عدة نقاط قد تثير الجدل، منها ما يتعلق بمشكلة الحدود السياسية، وبشكل عام فإن الحدود السياسية المصرية مستقرة، ولا توجد إلا مشكلة في أقصى الجنوب الشرقي يختلف فيها الحد الإداري والحد السياسي، ثم، مشكلة الإحصائيات والتعدادات العامة، وهناك ظواهر تتغير بسرعة مثل السكان والهجرة الداخلية والتحضر والهجرة من الريف للحضر وهي عملية مستمرة كل يوم، ثم مساحة الأطلس وحجمه وارتباطه بالمتاح في المطابع سواء في أجهزة الطباعة والتلوين والقص والتجليد الأوتوماتيكي والتجليد بالبصمة والتجليد بالكرتون. كل هذا لا بد أن يُحسم

من البداية ، ثم نجد الخريطة الأساسية التي سوف نعتمد عليها ، والتي سوف نقوم باستخدامها في التوزيعات الخاصة بالظواهر المختلفة ، وهي تختلف من حيث الحجم عن الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية . ونجد بعد ذلك ترتيب الموضوعات ، ومحتوى كل موضوع ، كما أن بعض عناصر العرض يمكن أن تشمل فقط الخريطة ، أو تشمل الخريطة والرسم البياني والصورة الفوتوغرافية والصورة الفضائية والتعليق المكتوب الموجز .

وسوف تكون كل هذه النقاط مثار حديث عند فرق العمل وتحريكها وموقعها ، وقنوات العمل ستكون جماعات دائمة أم مؤقتة ينتهي عملها بانتهاء إعداد اللوحة المطلوبة ، وكذلك باختيار العلماء الذين سوف يشاركون في عمل الخريطة أو التعليق عليها ومنهم بالطبع علماء اللغة والفولكلور الشعبي ، بالإضافة إلى من سيقومون برسم وتوزيع الكائنات عليها من الأسماك والحشرات والطيور ، وسوف يتم الاستعانة غالباً بأشخاص من كلية العلوم أو من مراكز البحوث ، وسيضمن عملهم كذلك التعليق على الخرائط بالإضافة إلى الفنانين التشكيليين الذين سوف يقومون بإضافة الألوان إلى الخرائط واختيار الخطوط والألوان والظلال . إن هذه الموضوعات تُكمل ماهية المشروع وتوضح الهواجس والهموم التي يمكن التعرض لها أثناء العمل في هذا المشروع .

المرأة والتنمية بين الموروث الثقافي والواقع المصري

سامية الساعاتي

من الأمور الواجب الإشارة إليها أننا عندما نتكلم عن المرأة لا بد أن نتكلم عن المرأة الريفية والحضرية والبدوية والمرأة في محافظات الحدود والمرأة في السواحل . وأيضاً، أن ننتبه للتفردات في الثقافة المصرية، مثل المرأة في الصعيد التي تختلف عن المرأة في الوجه البحري . والجدير بالذكر أنه توجد قسمات عامة مشتركة بينهم، وهناك ملامح توجز في الشخصية القومية المصرية بقسماتها التي تشترك فيها المرأة البدوية والريفية والحضرية . وعندما نتكلم عن المرأة المصرية لا بد أن نركز على جانبين: الجانب الشامل العريض والجانب الدقيق المفصل . أما فيما يتعلق بالتنمية ودور المرأة فيها، فإن إضافة المرأة غير العاملة للمجتمع تنحصر في أنها تنجب العديد من الأبناء، ليس لأنها تريد ذلك، ولكن رغبة منها في تمكين نفسها وتثبيت مكائنها في أسرتها، وهنا يتدخل الموروث الثقافي الذي يكون أحياناً أقوى من الناس مع اختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية، مما يؤدي إلى أن يصبح ما درسوه في اتجاه، والواقع الذي يعيشونه ويمارسونه في اتجاه آخر تابع للموروثات الثقافية .

إن الموروث الثقافي يعتبر سبباً في عدم مشاركة المرأة وتأخرها كثيراً لأنها لا تملك الحرية، ومن ثم لا تشارك لأننا أحطناها بسياج قوي وأخفيناها وأبعدناها عن العلاقات والتفاعلات الاجتماعية الطبيعية . وعندما نتكلم عن الموروث الثقافي، لا بد أن نتساءل ما هي الثقافة؟ إنها في النهاية أسلوب حياة مجتمع من المجتمعات، فهناك أسلوب مصري للحياة وهناك أسلوب أمريكي وأسلوب إنجليزي . . وهكذا، إن أسلوب الحياة كله يعني مجموعة العادات والقيم التي تميزنا عن غيرنا .

والجدير بالذكر أن هناك عادات اجتماعية في مجتمعنا المصري قد أثرت في المرأة بشكل كبير حتى وإن كانت ضارة أو سيئة مثل عادة ختان الإناث . كما أن هناك موروثات شديدة الوطأة على المرأة المصرية وتأخذ من اهتمامها وجهدها وكل قدراتها الكثير نظراً لما يفرضه الموروث الثقافي عليها من واجبات وأدوار . إن التقاليد والعرف مهمان في سيطرتهم على الناس باعتبارهما من أهم مكونات الموروث الثقافي، كما أننا نستطيع حصر الاتجاهات

التي تحكم نظرنا للمرأة المصرية - ويمتد ذلك للمرأة العربية أيضاً - في عدد من الاتجاهات الأساسية: اتجاه تقليدي محافظ يرى أن المرأة دورها هو الأمومة فقط بمعنى إنجاب وتربية الأولاد، وطبعاً دور الأمومة دور رائع ولا أحد يستطيع إنكاره، لكن المرأة لديها طاقات تمكنها من أن تؤدي دور الأمومة وتؤدي بجانبه أدواراً أخرى. وهناك اتجاه ثان يرى أن السماح للمرأة بالتعلم والعمل يجب أن يكون بشروط، بمعنى أنها إما أن تكون مدرسة أو طبيبة أو ممرضة، ثم يأتي الاتجاه الثالث المتحرر المتأثر بحركة الـ feminists أو تحرير المرأة التي ظهرت في أوروبا وأمريكا، والتي طالبت فيها النساء بأمر عديدة منها ما يتعارض مع ثقافتنا وعاداتنا وتقاليدنا مثل الاختلاط الجنسي.

كذلك فإن التقاليد والعادات والقيم والموروث الثقافي قد أسهمت إسهاماً كبيراً في النظر للمرأة كجسد وليس كإنسان له جسد، أي أن النظرة للمرأة نظرة بيولوجية وجسدية من الدرجة الأولى، أما الرجل فيتم النظر له ككيان اجتماعي.

وفي النهاية، فإنه عندما يعي الرجل حقيقة أن تكون المرأة منتجة - والإنتاج هو الطريق للحرية والاشترك الفعلي في التنمية مع الرجل بكل صور الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي - فسوف يجد أن اكتماله في أن يلتقي بشقه الآخر وهو المرأة وليس بأن يتناقض معها، وسوف يغير ذلك من علاقة المرأة بذاتها وجسدها؛ وبالتالي من علاقتها بالرجل، وفي المقابل من إدراك الرجل لها وما يترتب على ذلك من تحول في إدراكه لنفسه.

تجديد الخطاب الديني

محمود حمدي زقروق

إن قضية تجديد الخطاب الديني تعد من القضايا الهامة في المجتمع المصري بصفة خاصة وفي المجتمع الإسلامي بصفة عامة ، لأننا كمصريين بالدرجة الأولى يشغل الدين في نفوسنا جزءاً عميقاً منذ قداماء المصريين . ويشهد عالمنا المعاصر تطوراً مذهلاً في كل مجالات الحياة وبخاصة في المجتمعات الغربية ، وفي الوقت نفسه ، لا نشهد هذا التقدم ولا هذا النمو ولا هذا الارتقاء في عالمنا الإسلامي ، ولذلك فإن كثيرين من الذين ينتقدون الإسلام في العالم الغربي يعتبرون التخلف الذي يخيم على العالم الإسلامي منطلق من الإسلام ذاته .

إن تجديد الخطاب الديني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتجديد الفكر الديني بصفة خاصة وبتجديد الفكر بصفة عامة ، كما أن تجديد الخطاب الديني هنا مرتبط بحقوق الإنسان لأن الإنسان من حقه الحصول على توعية دينية سليمة تحرك العقل وتنشط الذهن والفكر وتدفع الإنسان إلى العمل والإنتاج والإسهام في تطوير الحياة ، كما أن تجديد الفكر الديني بصفة خاصة وتجديد الخطاب الديني بصفة أخص مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتمكين العقل للقيام بدوره كاملاً في الحياة ، أي أنه ينبغي أن يحكم العقل كما يحكم الدين مما يستوجب إزالة العقبات من أمام العقل الإنساني حتى يؤدي دوره كاملاً في الحياة . فمثلاً يعتبر التقليد من العقبات التي تقف في طريق إصلاح الفكر الديني ، لذا يجب رفض التقليد لأنه عدو العقل الإنساني ، وكذلك يجب رفض الفكر الخرافي ، كما أكد الإسلام أيضاً على المسؤولية الفردية ، فكل إنسان مسئول عما يعمله فقط ، كما أكد أيضاً على الكرامة والعزة الإنسانية وتؤكد الفلسفة الإسلامية كلها على تفعيل دور العقل الإنساني الذي لا يمكن أن يتصادم مع الدين .

إن التجديد فكرة إسلامية أصيلة مرتبطة بآلية تتحكم في هذا التجديد وهي الاجتهاد ، أي أن أعمال الفكر في البحث عن حلول جديدة لقضايا حديثة مثل قضايا البنوك وهي من المعاملات الحديثة التي لم يعرفها الفقهاء السابقون على الإطلاق ، وبالتالي فهي في حاجة إلى فكر جديد واجتهاد جديد .

وهناك نقطتان هامتان ركّز عليهما الإسلام ولم تجدا مكانهما في الخطاب الديني: النقطة الأولى هي الدور الحضاري للإنسان، والنقطة الثانية هي الأساس الإنساني في العلاقات بين الأمم والشعوب. أي أن الخطاب الديني يجب أن يركّز على الفكر الديني الصحيح من ناحية، ويهتم بالدور الحضاري للإنسان والأساس الإنساني في العلاقات بين الناس من ناحية أخرى. إن أحكام الدين ينبغي أن تكون مُلبية لكل جديد في الحياة، وإلا فسوف ينقلب الدين إلى عدو للمجتمع، ويجب ألا يقتصر الخطاب الديني على ما يقال في المساجد من خطب ودروس دينية، ولكن على كل ما يقال عن الدين في جميع وسائل الإعلام مسموعة أو مقروءة أو مرئية.

وللخطاب الديني بعدان، بعدٌ محلي وبعُدٌ عالمي، ولذلك لا بد أن يكون لكل بعدٍ متطلبات، وأن يكون مواكبًا لمتغيرات العصر، فالخطاب الديني الخارجي له مواصفات غير الخطاب الديني الداخلي، وإن كان كلاهما يعتمد بالدرجة الأولى على تمكين العقل من أداء دوره في الحياة.

ومن السلبيات التي قد تشوب الخطاب الديني هي القصور في فهم جوهر الدين، والاهتمام بالشكليات والأمر الهامشية، كما أنه أحياناً يكون منفصلاً عن واقع الناس والحياة، فيتحدث عن موضوعات في وادٍ والناس في وادٍ آخر، ويركز على أمور الآخرة ويغفل عن إعمار الدنيا بالعلم والعمل.

إن الإسلام ليس للآخرة فقط، بل إنه يحث على الاهتمام بالعلم والعمل والإخلاص في العمل وإتقانه والنظام والنظافة وحماية المال العام والمحافظة على الوقت. كما أن من سلبيات الخطاب الديني التشديد على الناس في أمور دينهم، وكذلك، النظرة المتدنية للمرأة، وهو شيء غريب على المجتمع الإسلامي.

لذلك، فإنه من الضروري لتجديد الخطاب الديني أن نقوم بالانفتاح على الحضارات والثقافات المختلفة وأن نستفيد منها، وأن نبعد عن التطرف ونؤمن بقبول الآخر وهو قيمة إسلامية، فلا يوجد ما يسمى بصراع الحضارات، لأن الإسلام لا يقبل صراع الحضارات على الإطلاق، فالإسلام مع حوار الحضارات وحوار الأجيال.

إن الإسلام دين يدعو إلى أن يكون الذي يتصدى للدعوة والخطاب الديني على أفق واسع ومعرفة شاملة، لأن الدين عقيدة وشريعة وأخلاق وحضارة، وهذه العناصر الأربعة عناصر أساسية، ولا يمكن فهم الدين بأي حال من الأحوال على أنه مجرد أداء الشعائر الدينية فقط.

لذا يجب على الخطاب الديني أن يهتم بالدنيا مثل الاهتمام بالآخرة، لأن الدنيا خلقها الله سبحانه وتعالى لتكون مجالاً لنشاط الإنسان، كما أن المطلوب لمن يتصدى للخطاب الديني البعد عن أسلوب التشنج والانفعال والصراخ على المنبر الذي يؤدي إلى أثر عكسي لأنه لا احتياج لذلك على الإطلاق، فالكلمة الهادئة العاقلة التي تخاطب العقل الإنساني يكون لها تأثير أقوى في النفوس.

كما ينبغي أن يهتم الخطاب الديني بالمجتمع، لأن المجتمع فيه قضايا كثيرة وملحة وكل مجتمع له ظروفه الخاصة، ففي مجتمعنا قضايا كثيرة مثل تنظيم الأسرة ومحو الأمية والتنمية الشاملة وقضايا البيعة والإدمان والنظام والنظافة والحرص على المال العام، وكذلك القضايا الخاصة بالمرأة.

الجدير بالذكر أن هناك تحديات كبرى يواجهها العالم العربي والإسلامي في عالمنا المعاصر من العولمة وضرورة التعايش مع النظام العالمي الجديد، والسؤال هنا هو هل يلبي الخطاب الديني المعاصر ذلك كله؟ والإجابة لا. ومن هنا، تأتي الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني وإصلاح الفكر الديني في الوقت نفسه حتى نصل إلى الهدف المنشود، ومعنى ذلك أن تجديد الخطاب الديني ليس نابغاً من ضغوط خارجية كما قد يتصور البعض.

إن القضية ليست سهلة بل معقدة وتتطلب تغيير العقلية، وبالطبع فإن تغيير أي شيء مادي أمر مقدور عليه ويمكن أن يتم في وقت قصير، لكن تغيير العقلية يحتاج إلى وقت طويل وجهد متواصل؛ وهذا ما نسعى إلى تحقيقه.

وصف مصر بعيون مصرية

عطيات الأبنودي

إن مشروع «وصف مصر بعيون مصرية» في الأساس يعتبر مشروعاً قومياً، وسيتم تنفيذه من خلال الكاميرا المتحركة أي الكاميرا التسجيلية، لأن المعتاد أن لا يُرى في مصر غير الآثار وألا يعلم أحد أي شيء عن الحياة اليومية للشعب أو النظم التي تقوم عليها الدولة، لذلك فإن وصف مصر بعيون مصرية وكاميرات مصرية سوف يعرفنا تفاصيل الحياة، كما سنتعرف من خلاله على عيوبنا وحسناتنا وسنتمكن من معرفة كيف يتحدث المصريون وفيما يتحدثون وسوف يكون ذلك هو الطريق لمعرفة المشكلات، وبالتالي التمكن من إيجاد حلول لها.

إن كل الأجهزة يجب أن تتكاتف بهدف إعداد كتاب بالصوت والصورة يوازي كتاب «وصف مصر» الذي تمت كتابته منذ مائتي عام، ويمكن تنفيذ هذا المشروع من خلال خطة خمسية تقوم بتبنيها وتمويلها أية جهة لأنه مشروع قومي في الأساس.

ولتنمية هذا الحلم، فإنه يمكن أن يعقد مؤتمر بعنوان «وصف مصر بعيون مصرية وبالكاميرا» يدعى إليه الفنانون والمفكرون وأساتذة الجامعات والمتخصصون والباحثون في العلوم والزراعة وكل التخصصات الأخرى من خريجي معهد السينما والمصورين في التلفزيون والمخرجين ومصليحة الاستعلامات والمركز القومي للسينما، وذلك لطرح سؤال واحد: ماذا نريد في وصف مصر؟ وسوف تختلف الإجابات لأن لكل شخص رؤيته حول ما يريد أن يسجله عن حياة الشعب المصري، ويمكن أن يتم ذلك خلال السنة الأولى للبدء في العمل في المشروع على أن يتم إصدار نتيجة ما يسفر عنه المؤتمر الأول في كتاب. وخلال العامين التاليين للعمل فإنه يمكن أن يقوم مائة مصور ومائة مخرج من الشباب من خريجي معهد السينما بالتنفيذ بحيث تنتشر الكاميرات في مصر لمدة عامين في فصول السنة الأربعة لتصوير كل نواحي الحياة، وبذلك سوف تصبح لدينا مادة غزيرة، وفي العامين الأخيرين نقوم بإعدادها من خلال المونتاج والصوت بغرض تحويلها إلى أفلام قابلة للمشاهدة.

وإنني أعتقد أن هذا المشروع يمكن أن يتم تمويله أيضاً من كل أنحاء العالم، فنحن لا نرصد الحياة اليومية للشعب ولا النظم التي تقوم عليها الدولة على الرغم من أن مصر أقدم دولة

في التاريخ ، وهناك الكثيرون ممن يريدون أن يعرفوا كل شيء عن الشعب المصري ، بالإضافة إلى أن المصريين أنفسهم يريدون أن يعرفوا تفاصيل عن حياة مواطنيهم . من الممكن أن يأتي التمويل أيضاً من جميع الإدارات المصرية ، بمعنى قيام كل وزارة برصد كل ما يخصها في مصر وتخصيص جزء من ميزانيتها لهذه المهمة ، وفي مصر ٣٤ وزارة و٢٦ محافظة ، وبذلك يمكن لكل محافظة وكل مجلس محلي وعموم الشعب المصري أن يساهموا في مشروع «وصف مصر» ، ومن الممكن إجرائياً أن يتم تنفيذ ما يشبه تذكرة معونة الشتاء بحيث يتم أخذ قرش واحد من كل مواطن وتخصيصه للمشروع ، فيشعر المواطن الذي دفع هذا القرش أنه جزء من هذا التاريخ .

إن مشروع «وصف مصر بعيون مصرية وكاميرات مصرية» سوف يعرفنا بتفاصيل الحياة في مصر ، وسوف نتعرف من خلاله على عيوبنا وحسناتنا ، فليس كل شيء سيئاً وليس كل شيء حسناً ، وسوف يساعدنا على المزيد من المعرفة من خلال هذه السينما التسجيلية .

الملفات السرية للثورة المصرية

طارق حبيب

إن موضوع ثورة يوليو كان ولا يزال يشغل بال الكثيرين ، وقد تحمس الأستاذ طارق حبيب وترجم حماسه إلى شجاعة فذهب إلى التليفزيون وعرض عليهم فكرة تسجيل هذا الجزء المهم من تاريخ مصر الحديث والذي لا يعرفه الكثيرون ، فلم يجد أي استعداد أو ترحيب ، فذهب إلى بعض الأصدقاء من بعض رجال الأعمال الوطنيين ، وبدون قيد أو شرط ساهموا جميعاً بشكل جيد وإيجابي في تمويل هذا العمل وهو يقوم به .

لم يفكر أو يزعم أنه مؤرخ أو أنه سيكون مؤرخاً ، لكنه رجل يحب بلاده ويسجل أحداثاً من تاريخها ، وفي الوقت نفسه لجأ إلى كل أساتذة التاريخ الكبار في القاهرة ، والذين كان لمساعدتهم أكبر الأثر في إتمام هذا العمل .

وقد كان هناك كثير من العقبات من ضمنها أن البعض رفض في البداية التسجيل ، والعقبة التالية كانت تتعلق بالحصول على أفلام تسجيلية نادرة عن هذه الفترة ، والتي وُجدت ملقاة في سراديب ومخازن بعيدة بين العناكب والفئران ، كما كانت الرقابة أيضاً عقبة كبيرة حيث كان يجب أن يتم العرض أولاً على المصنفات الفنية والمخابرات العسكرية والمخابرات الحربية والمباحث العامة . ولكي يتم تخطي كل هذه العقبات ، ولدت فكرة تقديم هذا العمل في كتاب ، وقد رحبت جريدة الأهرام بالفكرة ونشر الكتاب فعلاً قبل صدور الشرائط وعرضها في التليفزيون ، وقد سهل صدور الكتاب الذي نُشر في ٥٠٠ صفحة تحت عنوان «الملفات السرية للثورة» التفاف الجمهور حول البرنامج عند عرضه . بعد ذلك ، صدرت الملفات على شرائط فيديو ولكنها كانت تُباع بسعر مرتفع تخطى الستمئة جنيه ، لذا ، لم يكن باستطاعة أحد اقتنائها أو مشاهدتها ، إلى أن تدخل أحد رؤساء الوزراء السابقين ، فاشترى التليفزيون الحلقات وتم عرضها على شاشة القناة الفضائية المصرية يومياً بمناسبةيوبيل الذهبي للثورة في سنة ٢٠٠٢ .

ويحكي الفيلم التسجيلي القصير الذي عرض أثناء الندوة ويحمل اسم «ملخص ملفات يوليو» - صفحات من الملفات السرية للثورة المصرية بدأت يوم أن جلس الملك فاروق على

عرش مصر وتنتهي يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وتظهر هذه الصفحات كيف كانت مصر تعيش في هذه المراحل الهامة من تاريخنا المعاصر ، وكيف كانت سنوات ما قبل الثورة أيام الاحتلال الإنجليزي ، والصراع بينه وبين السراي ، ثم زواج الملك فاروق من الملكة فريدة ، وقيام الحرب العالمية الثانية ، واندلاع حرب فلسطين ، ثم بداية تكوين تنظيم الضباط الأحرار والإعداد السري للقيام بانقلاب عسكري . ويظهر العمل الاحتفال بميلاد ولي العهد ، ثم وقوع حريق القاهرة وإقالة حزب الوفد ، ثم تعدد الوزارات إلى أن جاء يوم الحسم ، يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ويتنازل الملك فاروق عن العرش ويغادر الإسكندرية إلى إيطاليا حيث عاش في المنفى بينما استقبل الشعب رجال الثورة بكل ترحيب والتف حول قائدها اللواء محمد نجيب . ثم حدث خلاف وصراع بينه وبين زملائه ، ثم تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية ، ونجح البكباشي جمال عبد الناصر في عزل نجيب وتحديد إقامته ، وسطع نجم ناصر في مؤتمر عدم الانحياز بباندونج ، ثم رفض البنك الدولي تمويل مشروع السد العالي فقرر ناصر تأميم قناة السويس ، ووقع العدوان الثلاثي على مصر ، وانتهى بانتصار سياسي . ثم عرض السوريون الوحدة مع مصر ، وتكونت الجمهورية العربية المتحدة لنشهد زيارة ناصر لدمشق ، ثم نشهد الانفصال بين سوريا ومصر ، وشجع ناصر الدول التي تعاني من الاستعمار على حركات التحرير لاسيما في إفريقيا ، ثم وقعت حرب اليمن ، وبدأت مصر تسلك طريق الاشتراكية . ويوم ٥ يونية ١٩٦٧ دمرت إسرائيل السلاح الجوي المصري ، وحدثت النكسة ، وقرر ناصر التنحي بينما صمم الشعب على بقاءه فعاد ، واتخذ الإجراءات لتغيير القيادات العسكرية وإعادة تنظيم القوات المسلحة ، وانتهى صراعه مع المشير عبد الحكيم عامر بوفاة الأخير في ظروف غامضة . وبدأت سنوات الاستنزاف والعدو يقف على شاطئ قناة السويس من الضفة الشرقية ، ثم يجتمع القادة العرب من الملوك والرؤساء بعد وقوع مذبحه أيلول الأسود ، ويموت عبد الناصر فجأة ، ويتولى الرئيس أنور السادات المسؤولية ، وينجح في التغلب على مجموعة مراكز القوى ، ويعلن ثورة التصحيح يوم ١٥ مايو ١٩٧١ ويزج بهم جميعاً في السجن . يستمر العمل على الجبهة ، ويزورها السادات ويصر على تحرير أرض الوطن ، وأخيراً نشهد عبور جيشنا العظيم ونجاحه في اقتحام خط بارليف المنيع ، وهكذا يُرد إلينا اعتبارنا .

ومن بين عشرات الضيوف الذين قدموا شهاداتهم للملفات على سبيل المثال: ثروت عكاشة - جمال حماد - حسين الشافعي - خالد محيي الدين - رشاد مهنا - جلال علوبة - ثروت أباطة - أحمد طعيمة - أحمد أبو الفتوح - أمين شاكر - سامي شرف - سعد الشاذلي - سيد مرعي - شمس بدران - عباس رضوان - عبد العزيز حجازي - عبد اللطيف بغداددي - عبد المجيد فريد - عبد المحسن أبو النور - عبد المحسن كامل مرتجي - عزيز صدقي - فكري

مكرم عبيد - عبد المنعم أمين - كمال الدين حسين - مأمون حسن الهضيبي - محمد عبد
الغني الجسمي - محمد فائق - محمد فوزي - محمد متولي الشعراوي - مدكور أبو العز
- مراد غالب - مصطفى أمين - البابا شنودة - مصطفى خليل - ناريمان صادق - نجيب
محفوظ - نور الدين طراف - فؤاد سراج الدين - هدى عبد الناصر - وجيه أباطة - يونان
لييب رزق .

كيف نقرأ التاريخ؟

جمال حجر – محمد علي الكردي – محمود أمين العالم – مصطفى العبادي

من الضروري عند قراءة التاريخ أن يتم ذلك في ضوء رؤية محددة له أي رؤية لطبيعته كتاريخ أي لتاريخيته كصفة تكوينية خاصة به. إن التاريخ هو حياتنا اليومية، سواء ما نمارسه من علاقات وتلقاه من أخبار ومعلومات تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل أو التوجه للمستقبل في مختلف شئون الحياة، فضلاً عن ما نتخذه من أشكال معينة من السلوك والاستجابات والمواقف المعنوية، وهو ما يسمى بالتاريخ الحي أو التاريخ الممارس. أما ما يسمى بالتاريخ الكوني فهو الذي يشكل النسيج العام للحياة والوجود في تجلياته العامة وتفاعلاته المادية والطبيعية في الحياة، كما تتداخل فيه الظواهر الخاصة بالعام، ويمتد الماضي في الحاضر إلى إمكانيات المستقبل، وتتلاقى كل عناصر الطبيعة والوجود من مادية ونباتية وحيوانية وإنسانية. إن تاريخية التاريخ والتي لا تقف عند حدود التاريخ الإنساني، ولكن تمتد إلى التاريخ الطبيعي والحيواني والكوني الذي يمثل الوعي الإنساني بظهوره ونضجه قيمة موضوعية إبداعية مميزة وكامنة ومجددة ومتجددة داخل هذا البناء الكوني الشامل. والتاريخ الإنساني الخاص غير معزول أو منفصل أو مستقل عن هذه التاريخية الكونية العامة مهما كانت حدود النسبة واختلافها ومساحتها، وإن كان يتميز عنها بالوعي، وبالتالي إرادة الاختيار والفعل بما يرتفع إلى حد الإضافة الإبداعية أي الإضافة التاريخية الواعية للتاريخ العام نفسه سواء كانت الإضافة مادية أو معنوية. ولهذا فإن القراءة الصحيحة للتاريخ هي تلك التي تدرك واقع التجربة الإنسانية في شمولها وموضوعيتها في غير عزلة عن الرؤية العامة للتاريخ في تجلياتها المختلفة. إن التاريخ هو محصلة لعوامل متداخلة متفاعلة متشابكة متناقضة من العلل والمصادفات، جغرافية كانت أو اقتصادية أو مصلحية أو تراثية أو روحية أو ثقافية، وهكذا يصبح فهمنا الموضوعي الصحيح للتاريخ واعياً مناضلاً تاريخياً دفاعاً عن الإنسان وتنمية لحضارته إلى غير حد.

والمقصود بقراءة التاريخ هنا هو كيفية فهم التاريخ، وكيفية تفسيره واستيعابه والوعي به، أي يجب أن نقرأه أولاً بعقولنا. إن أعمال العقل معناه إخضاع ما نقرأ لضوابط وقوانين المنهج العلمي من نقد وتحليل عبر مسافة آمنة بيننا وبين الحدث، مسافة جغرافية ومسافة زمنية. إن التاريخ علم شامل ومتنوع ومعقد ومركب، وهو طريقة للنظر إلى التجربة الإنسانية، وإذا

كنا مختلفين حول رؤيتنا للتاريخ فنحن بالتأكيد مختلفون حول قراءتنا له ، فكلمة التاريخ في حد ذاتها غير محددة تمامًا لأنها متعددة المعاني فهي تعني دراسة المسيرة الحضارية للبشرية في محاولة للكشف عن غموض الماضي كما أنها تعني دراسة حركة تدوين التاريخ ، أي دراسة جهد المؤرخين المتخصصين في كتابة التاريخ . إن غاية التاريخ وهدفه هما شرح ماهية الإنسان له ، ومساعدته في فهم حقيقة وجوده . وهنا يجب أن ننبه إلى أنه إذا كان علم التاريخ يرتبط بالماضي البشري من حيث موضوعه ، فإن هدفه وغايته يرتبطان بالحاضر والمستقبل . إن تاريخ الإنسان المعروف يبدأ من معرفته بالكتابة أما ما قبل الكتابة فهو المعروف في التقسيمات التاريخية بمصطلح «ما قبل التاريخ» ، وما قبل الكتابة يدخل في مجال اهتمام علماء الآثار والأنثروبولوجيا .

مهمة المؤرخ هي الكتابة عن الغائب ، فالمؤرخ يقع بين حدين هما الماضي والحاضر ، ولذلك يُطلب من المؤرخين أو من الباحثين إيجاد مسافة بينهم وبين الموضوع الذي يكتبون عنه وذلك من خلال البحث عن المعنى ، وعن الحقيقة الغائبة . فالتاريخ ليس كائنًا جامدًا ولا موضوعًا ثابتًا لا يتغير ، بل إنه يختلف حسب تفسيراته المفتوحة إلى ما لا نهاية . ويجب ألا نتوجه إلى التاريخ بطريقة عشوائية أو عفوية رغبة في تأريخ فترة ما فقط ، ولكن يجب تحديد المنظور والمدخل ، وقد يصير المؤرخون على أن يُدرجوا الاهتمام بالإنسان كقوة فاعلة عبر التاريخ ، وذلك لأن التاريخ كمنظور وكروية و كمنهج يتغير مفهومه وفقًا للتساؤلات المطروحة ، فبعد طرح التاريخ الاقتصادي ، طرحت قضية تاريخ العقلية أو الذهنية الذي أدى في النهاية إلى دراسة الشخصيات . وفي التاريخ يُدرس الزمان ، فهناك زمان متلاحق وهناك زمان يقوم فيه الفلاسفة بعمل قطيعة مع مفهوم التاريخ ، بمعنى أن التاريخ هياكل ، وعندما يحدث تحول في هذه الهياكل يحدث تاريخ . إن التاريخ ليس مجرد الأحداث الظاهرة على السطح ، كما أنه في النهاية يحمل رؤية أخرى وهي الرؤية الفلسفية . أما عن نهاية التاريخ ، فهناك تفسيرات متعددة في هذا الصدد ، وقد وضع العاقلاء نهاية التاريخ في الآخرة حين ينتهي كل تاريخ ويصبح الزمان لا وجود له .

والسؤال الذي يجب أن نطرحه هو «كيف نقرأ التاريخ؟» ربما يعني «كيف نفهم التاريخ؟» كما يمكن أن يعني شيئًا أساسيًا وهو «كيف ندرس التاريخ؟» وهذه قضية صعبة ، لأن مهمة المؤرخ هي إنشاء جسر اتصال مباشر بينه وبين المجتمع الماضي أو الإنسان الماضي ، وبقدر ما يتمكن المؤرخ من إقامة هذا الاتصال يرتفع قدره وتوضح رؤيته وتكون أحكامه أكثر صدقًا . إن بعض المؤرخين الذين حاولوا أن يتناولوا موضوعات تاريخية يدرسون الماضي وعقولهم متجهة إلى المجتمع الذي يعيشون فيه ، وحين يدرس المؤرخ التاريخ فإنه يحاول أن يتعرف

على الأسباب التي بسببها انهارت المجتمعات حتى يمكن للحضارة الحديثة أن تتجنب أو تتدارك هذه الأسباب ، كما أنه يحاول أيضًا أن يبحث ويعرف أسباب اضمحلالها وسقوطها ، أي أن هؤلاء المؤرخين يدرسون الماضي لخدمة الحاضر . إن حركة التاريخ الجديد تدعو إلى نظرة أكثر عمقًا وأكثر كشفًا من خلال تطبيق مناهج العلوم الاجتماعية ، بمعنى رفض فكرة التاريخ السياسي والتاريخ الاجتماعي والتاريخ الاقتصادي والتاريخ الحضاري ، بالمعنى التقليدي والدعوة إلى دراسة السياسة التاريخية والاقتصاد التاريخي والاجتماع التاريخي . كما أن هناك نظرة جديدة هي دراسة المجتمع في الماضي بأسلوب علم الاجتماع وبأسلوب علم الاقتصاد وبأسلوب علم الديموغرافيا . إن التاريخ لا يقسم إلى فترات ولا يُقاس بعشرات السنين ، ولكن قد تمتد حركة التاريخ إلى ألف سنة ، فعلى المؤرخ أن يتعمق التجربة التاريخية والموقف الإنساني في المجتمع للأفراد وتطورها ويلحظ الحركة الدائمة ، فالحركة ليست دائمًا قوة وصراعًا ومعارك ، لكن الحركة الداخلية في الإنسان أهم من الحركة الظاهرة ، هذا هو الاتجاه المعاصر الأخير والذي يقدم صورة جديدة للتجربة التاريخية للإنسان التي ستكون أقرب إلى التاريخ من كل التجارب السابقة .

مفهوم الـ«نحن» في مقابل مفهوم الآخر – صفحة من هموم الوطن

هدى زكريا

إن موقف المجتمع المصري من الآخر موقف أساسه الحب والود. ومن هذه النظرة، تظهر لنا رحابة الـ«نحن» المصرية القوية القادرة على صياغة علاقتها بالآخر دون تعصب أو تحيز أو عدوان، وهي قادرة على الاحتكاك بالآخر من خلال عناصر ثقافية قوية يستحيل على الآخر المعادي مهما كانت قوته العسكرية أو المادية أن يستوعبها أو يذيقها أو يتغلغل فيها.

وقد استطاعت الجماعة المصرية أن تطور مفهومها للـ«نحن» ويصير الكل في واحد حيث تتجه البنية الاجتماعية المصرية نحو التماسك والمركزية، فتصون المجتمع من عوامل الانهيار والتفتت التي اعتادت أن تهدد البناء الاجتماعي المصري من داخله. إن المجتمع المصري استطاع أن يمارس دوره الفاعل في صياغة ثقافة واحدة تستوعب التعددية الدينية بحيث صارت تلك التعددية سبباً من أسباب قوة البناء الاجتماعي وغناه بعناصر الثقافة المتعددة، بدلاً من أن تكون سبباً من أسباب تحلله وتفككه.

كان المواطن المصري فاعلاً أساسياً في صياغة عناصر ثقافته الرحبة القوية التي انتشرت في العالم العربي وإفريقيا وآسيا إلى أن أحكمت الأزمة الاقتصادية سيطرتها في الفترة الأخيرة؛ لتدفع بأعداد كبيرة من المصريين إلى الهجرة المؤقتة إلى دول الخليج في جميع التخصصات، لكن هيمنة أصحاب الفكر الوهابي على الثقافة السائدة في منطقة الخليج عرضت الأسر المصرية المهاجرة لتيارات فكرية ذات نزعة سلفية ورؤية ظلامية.

وقد تسربت تلك التيارات إلى المجتمع المصري عبر المهاجرين العائدين، فنجم عن ذلك تأثر المصري المهاجر بهذه الثقافة البدوية مما نتج عنه تحول واضح في منظومة القيم الاجتماعية وفي النسق الثقافي السائد لدى جموع العائدين، فصار الفاعل الثقافي الجديد يتحرك بهم في اتجاه هدام، فأخذوا يصنفون هويتهم من خلاله بصفتهم مسلمين ينتمون إلى الدين الإسلامي ومن يدينون به، فإذا ما عادوا إلى وطنهم الكبير مصر، سيطر الاغتراب الثقافي على سلوكهم، واستخدموا (نحن) جديدة تقتصر في معناها الضيق على من يطيلون اللحية ويرتدون الجلباب الأبيض من الرجال والمختفيات من النساء خلف الخمار والنقاب،

وعادت ألفاظ وتعبيرات قديمة مثل «أهل الذمة» للحديث عن المصري المسيحي، ورأينا سيف الانقسام الباتر يهبط ليشق القلب الواحد والروح الواحدة والثقافة الواحدة إلى عنصرين منفصلين بعد أن كانا نسيجًا واحدًا.

وقد امتد هذا الموقف الخطير إلى ذاكرة الأمة المصرية وتاريخها الذي صار نهبًا للعبث والتخريب والتجزئ، فاستبعد المنهج الدراسي في المدارس فترات حيوية وهامة من تاريخ الأمة. وعلى الرغم من أن مصر أعلنت شأن الإسلام بإنشائها الجامع الأزهر ليصبح قلعة العلم الديني والديني الحصينة ومنارة صحيح الدين إلا أنه حدث تسلل تدريجي للمساجد والزوايا أحكم رؤية ظلامية على بعض الفتيان والفتيات الذين اندفع بعضهم تحت تأثير اليأس والتهميش؛ فسقطوا في قبضة قيادات إرهابية قوية ومنظمة قادرة على أن تلعب في حياتهم الدور البديل للأسرة والدولة والمجتمع بأسره، فتقودهم إلى عنف غير مسبوق قاموا خلاله بضرب المجتمع في عمق أمانه ومصالحه الاقتصادية كالسياحة مثلاً. ومن المفجع أنهم صاروا يتعاملون مع أسرهم وأقاربهم وأصدقائهم باعتبارهم (الآخر الكافر) الذي يجب معاداته والبطش به، تحت دعوى الجهاد وإحياء الدعوة الإسلامية في نفس الوقت.

و كرد فعل طبيعي في الاتجاه المضاد، ظهرت بين صفوف مسيحي مصر بعض الاتجاهات السلبية نحو العزلة والانكماش وضعف الفاعلية الاجتماعية والسعي إلى الهجرة للانخراط في مجتمعات غربية بحثًا عن وطن آخر في المهجر بعد أن أصبح المستقبل داخل الوطن لا يوحى بالتفاؤل.

وقد ساهم في ذلك كله نزعة تأمرية لدى من يترصون بوطننا أفادت من نظرية الموزايكا السياسية، وذلك برسم صورة ممزقة لمجتمعاتنا العربية والإفريقية وعلى قمته المجتمع المصري الذي صار مستهدفًا لعدم تماسكه البنائي وتشنت ضميره الجمعي، حيث يتم تصعيد الخلافات المذهبية ليس بين المسلمين والمسيحيين فقط، ولكن بين المسلمين الذين يختلفون ما بين شيعة وسنة. أما المسيحيون، فيتم السعي إلى تفتيتهم إلى كاثوليك وأرمن وأرثوذكس وسريان وإنجيليين، وتحرص هذه النظرية على التعامل مع الجماعات المصرية والعربية في إطار ما تعيش في ظله من ثقافات فرعية كالريف والبدو والحضر، أو في إطار طبقي كأغنياء وفقراء، إلى أن ينفرط عقد مجتمعاتنا إلى (أنا وآخر) على أرضيات مختلفة.

ومن المؤلم أن تتضافر اتجاهات التفكيك من الخارج مع توجهات التقسيم من الداخل لتفصل بين عنصري الإنسانية الرجال والنساء، بعد أن أثرت لغة الخطاب الديني الجديد على نظرة المجتمع لنسائه وعلى نظرة المرأة لنفسها، فأصبحت نساء الغالبية «آخر» غير مقبول إلا

بشروط أهمها اختزال المرأة إلى مجرد متعة مشروعة للرجل ، وصارت مفردات الخطاب الديني تكيل للمرأة الضربات ، وصار المجتمع مستفزاً من نسائه بصورة لم تحدث من قبل . إن المجتمعات الفاعلة القوية لا تترك نفسها أبداً للظروف تدفع بها في هذا الاتجاه أو ذاك ، فالإنسان وحده هو الكائن الذي يحمل على كتفيه تاريخه ، وهو الذي يسترجع حكمة الأمس لكي يتأمل حركة اليوم ، ليعرف موضع القدم الذي سيتحرك به في خطواته القادمة إلى الغد .

تجربة التنمية المتكاملة في قطاع السياحة

سامح العلايلي - سمير الصادق

تشير كل الدلائل إلى أن نصيب مصر من السياحة يعتبر ضئيلاً، إذ يبلغ حوالي ٧.٠٪، ولا بد من أن نصل على الأقل إلى ما بين ٢٪ و ٣٪ حتى نكون في الإطار المعقول. وقد كان هناك تركيز على السياحة التقليدية أو سياحة الآثار والمناطق التاريخية، وهذا النوع من السياحة يجذب فقط حوالي ١٠٪ من السياحة العالمية، ولو أضفنا إليها الزيارات التقليدية لبعض المناطق في الإجازات وغيرها، فسنصل إلى ما لا يزيد عن ٣٠٪، بينما تترك الـ ٧٠٪ الأخرى التي تمثل أنماطاً أخرى من السياحة مازلنا غير مجهزين لها مثل السياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات وسياحة الحوافر والسياحة الترفيهية المتخصصة مثل السياحة الرياضية والسياحة العلاجية وسياحة التسوق وسياحة الغوص.

ولذلك قامت وزارة السياحة بدراسة المعوقات والمشكلات، وفعلاً سمحت للبنك الدولي بأن يقوم بدراسة شاملة غطت جميع جوانب المشكلة وحددت المعوقات، وطرح فيها اقتراحاً حول حلول ومعالجتها بالفعل. كما أبرزت الدراسة التي تم إجراؤها المشكلات التي يعاني منها قطاع السياحة وقت الدراسة، والتي تلخصت في عدم وجود تخطيط شامل لتطوير السياحة على المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلي، وكذلك عدم توافر البنية الأساسية أو الخدمات السياحية اللازمة خاصة المناطق السياحية الجديدة والنائية، لذلك نشأت الحاجة إلى فكر التخطيط للتنمية المتكاملة كمدخل للتخطيط للسياحة، حيث يبدأ من التخطيط لإنشاء مدن سياحية بعد إجراء تقييم للمنطقة من ناحية مقوماتها وما يمكن أن تقدمه للسائح، وكذلك من ناحية قربها من مناطق أخرى سكنية وما يمكن أن توفره من العمالة والخدمات، أي يجب أن يلبى المخطط الشامل كافة احتياجات المنطقة.

وقد تبنت وزارة السياحة السياسة القومية المقترحة وأنشأت ما يسمى بوحدة التنمية السياحية بغرض إعداد المشروعات والتخطيط للمناطق التي تم تحديدها كمناطق تضاف إلى المناطق التقليدية وإعداد إستراتيجية للتنمية السياحية تتلخص في توفير المناخ الملائم الذي يمكن قطاع السياحة من تحقيق أفضل مستويات التنمية السياحية المستدامة على أفضل أسس تنظيمية وفنية

اجتماعية واقتصادية ومالية وبيئية. وبالفعل تم تطبيق ذلك من خلال تحديد الأولويات وأولها كان الانتقال من الوادي الضيق إلى شاطئ البحر الأحمر عن طريق شبكة مواصلات تربط هذه المنطقة بمناطق الأقصر وأسوان والمناطق السياحية التقليدية. كما تم إجراء دراسات عن تقييم خليج العقبة والصحراء الغربية والبحر الأحمر، وكذلك دراسات عن السياحة النيلية وعن ساحل البحر المتوسط. كذلك، كانت توجد جوانب أخرى للخدمات السياحية تحتاج إلى النظر والاهتمام مثل صحة وسلامة السائح، والحاجة إلى إنشاء مستشفيات متخصصة، وإلى تأسيس قاعدة بيانات تتيح المعلومات السياحية الضرورية اللازمة.

وقد تم بالفعل تطبيق فكرة التنمية المتكاملة بإنشاء عدة مراكز مثل مركز الجونة وهو أحد المراكز التي نمت بشكل سريع حيث بدأ العمل فيه سنة ١٩٩٢-١٩٩٣، وكذلك منطقة سهل حشيش ومنطقة رأس أبو سومة، ومنطقة طابا التي يوجد بها مشروع الريفيرا ومرتفعات طابا.

ومصر بلد ذو مقومات سياحية، ولكنها ليست بلداً سياحياً، لأن الهدف من السياحة هو الترفيه والثقافة وقضاء بعض الأعمال، فالسائح ينتقل من مكان لآخر، ويحب أن يقضي وقتاً جيداً دون أن يصادف ما يضايقه، فهو يتوقع أن يكون مستريحاً وآمناً، وأن يجد كل متطلباته بطريقة يسيرة. ولذلك فإنه إذا أتم تفهم كل هذه المتطلبات وهيأتها له، فمن الممكن في هذه الحالة خلق بيئة سياحية، واستقطاب أنواع مختلفة من السياحة.

إن معظم السياحة الموجودة في مصر تعتمد على سياحة المجموعات، وهي سياحة رخيصة، أي أن المردود السياحي في النهاية هزيل! وإذا كنا نريد تغيير هذا النمط من السياحة إلى أفراد أو أثرياء يأتون إلى مصر لينفقوا أموالاً كثيرة، فإن علينا تهيئة بيئة سياحية مناسبة لهم، وهذه هي أول خطوة نحو التنمية السياحية المجدية. إن لدى مصر رأس مال كبيراً ألا وهو البيئة والتاريخ، ولكن للأسف اختلفت سلوكيات الناس قليلاً وأثرت على السياحة، فأصبح السائح يتعرض لمضايقات عديدة، وأصبح البعض يتخذون من التسول نهجاً مما يزيد من هذه المضايقات، وأضحت النظافة غير متوفرة، وكل هذه الأمور وغيرها تؤدي في النهاية إلى تدهور السياحة.

إن التنمية السياحية المتكاملة هي خلق مراكز وتجمعات عمرانية تتميز بنشاط رائد، وتوجد في هذه المناطق قاعدة سكانية أساسية تخدم النشاط السياحي، وهذه القاعدة تكون من السكان المحليين؛ بحيث تعمل في كل المستويات وتقدم خدمات كثيرة وتباشر أنشطة كثيرة لخدمة النشاط السياحي الرائد. وعلى سبيل المثال فإنه أثناء مشروع تحديث المخطط

العام لمدينة الغردقة تمت مواجهة بعض الصعوبات مثل عدم توفر خرائط مساحية لكل المدن ولكل التفاصيل ، مما أدى إلى الاستعانة بصور الأقمار الصناعية لتوفير الوقت ، ثم بعد ذلك تحويل صور القمر الصناعي إلى خرائط مساحية يمكن من خلالها القيام بعمل خطة سريعة لتطوير المكان .

وتعتبر الغردقة مدينة غنية للغاية بالموارد الطبيعية ، وحتى نستغلها الاستغلال الأمثل لا بد ألا نكتفي بوجود المناطق الخاصة بالقرى السياحية الموجودة على الشاطئ ، ولكن لا بد من أن تكون هناك أنشطة أخرى مثل إقامة مركز سياحي ومركز تجاري يتيح للسائح التمتع بتناول مختلف المأكولات وغير ذلك ، إلا أننا نرى أن المنطقة المؤهلة لذلك مشغولة إما بإشغالات عسكرية أو بمناطق عشوائية .

وفي المخطط العام ، تم اقتراح نقل معظم الأنشطة إلى الجهة الغربية ليتم خلق مناطق للاستخدامات الرياضية ، أو استزراع المناطق الموجودة حول محطة المعالجة الرئيسية للصرف الصحي ، وإنشاء مركز تجاري وإداري للمدينة .

حقوق الإنسان في عالم في أزمة

محمد السعيد الدقاق

يمر العالم حاليًا بأزمة حقيقية سببها أن الأسس النظرية للعالم الذي نحيا فيه لم تعد مطابقة للظروف الواقعية التي استجدت، ومن ثمَّ هناك تناقض وصراع بين صورة استقرت في الأذهان، وبين واقع استجد على صعيد الأرض، كما أن هناك ظواهر أدت بالعالم إلى أن يكون في أزمة.

وأولى هذه الظواهر هي التراجع المذهل لفكرة السيادة، بمعنى سيادة الدول المطلقة في أن تفعل داخل حدودها ما تشاء، وألا تمتد بسيادتها بعد هذه الحدود. إن المجتمع الدولي كان حتى العقد السابع من القرن العشرين قائمًا على أساس فكرة السيادة ثم بدأت هذه الفكرة في الاهتزاز قليلاً قرب نهاية القرن العشرين خاصة عندما بدأ الانهيار في المعسكر الاشتراكي وحلول وحدة القطب محل ثنائية القطب. ولم تعد الدولة حرة في أن تفعل ما تشاء سواء في إقليمها أو في تعاملها مع شعبها لأن هناك بعض الأمور التي لا يمكن لجهود دولة واحدة أن تقوم بها، فقد ظهرت ظواهر كثيرة اقتضت عملاً مشتركاً من جانب أكثر من دولة مثل مواجهة التلوث والأمراض والأوبئة التي تجتاح دول العالم، ومثل هذه الأمور تتطلب تضافراً دولياً لمجابهة مثل هذه الظواهر.

الأمر الثاني هو تراجع ظاهرة التعددية التي تمثلت في التنظيمات الدولية التي كانت تستطيع مواجهة المشكلات الدولية مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية ومجلس الأمن، إلى أن جاء العقد الأخير فحدث -بعد انهيار المعسكر الاشتراكي- أن حلت فكرة الانفرادية أو التفرد محل فكرة التعددية، ووجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تتصرف في شئون العالم الآن وتنفرد بالقرارات.

أما الظاهرة الثالثة فهي ظاهرة الجريمة المنظمة، أي الجريمة التي تتعدى حدود الدولة الواحدة ويكون هدفها اقتصادياً وعالمياً مثلما تفعله المافيا، والتي اتسع نفوذها للغاية حتى وصل إلى عالم السياسة. وتوازت مع ذلك ظاهرة أخرى وهي ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي أصبحت ظاهرة عالمية، وبات من الصعب أن نلصق الإرهاب بدين معين، ولا ببلد معين،

ولا بشعب معين ، ولكنه ظاهرة عالمية في بدايتها ومسارها وانتهائها . وقد ظهر بعد ذلك تنظيم «القاعدة» فاتسع الموضوع وأصبح الإرهاب ظاهرة إجرامية عالمية .

وفي ظل هذا كله وجدنا أن العالم يعيش حدثًا جديدًا وهو ما يُعرف بالعولمة التي أزلت كل الحدود المادية بين الشعوب . وقد كان لكل ذلك تأثير على حقوق الإنسان ، فنشأت على المستوى الإقليمي وعلى المستوى العالمي ترسانة من الاتفاقيات الدولية التي تسعى لاحترام حقوق الإنسان؛ سواء على المستوى العام أو على المستوى الفئوي المتعلق بطوائف معينة من البشر مثل الأطفال أو المرأة أو العمال .

وهنا يأتي التساؤل: ما المقصود بحقوق الإنسان؟ وما الحق الواجب احترامه؟ وما المدى الذي نحترم فيه حقوق الإنسان؟ في الحقيقة، انعقد الإجماع على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتنص الدساتير كلها على هذا، وتمثل هذه الحقوق في الحق في المساواة وفي عدم التفرقة بين المواطنين بسبب اللغة أو الجنس أو الدين، إلا أنه على المستوى الداخلي للدول، نجد أن بعض هذه الدول تنتهك حقوق الإنسان الأساسية انتهاكًا منظمًا، كما يوجد تفاوت كبير في الواقع العملي فيما يتعلق بدرجة احترام هذه الحقوق وكيفيته ومداه .

أما على المستوى الدولي، فإن الموضوع أخطر، إذ تُستخدم حقوق الإنسان استخدامًا سياسيًا وبمعايير مزدوجة ليس من المقبول التسليم بها، مما أدى إلى أن بدأ العالم يتشكك في القصد الحقيقي من رفع لواء احترام حقوق الإنسان، وبدا كما لو كان وسيلة للضغوط السياسية والاقتصادية على الآخرين أو وسيلة لإنزال العقوبات، ويؤثر هذا بالقطع على مصداقية واحترام حقوق الإنسان المتفق عليها، وهذه إحدى آثار الأزمة الحقيقية التي تعيش فيها قضية حقوق الإنسان في عالم هو بذاته يمر بأزمة .

أيضًا، من ضمن الأزمات التي يمر بها مفهوم حقوق الإنسان اختلاف مفهوم هذه الحقوق من مكان إلى آخر، فمثلًا حق الإنسان في تكوين أسرة يتخطى في بعض الدول هذا الحق المألوف إلى زواج المثليين، وبعض الدول تتغاضى عن الإفصاح بشكل رسمي عن هذا الأمر، وتحاربه بعض الدول الأخرى . وهنا لا يكون من المسموح لهذا المجتمع أن يدين غيره لأنه يحظر زواج المثليين، لأن فكرة تكوين الأسرة ملتصقة التصاقًا وثيقًا بالخلفيات الثقافية والخلفيات الحضارية لكل مجتمع .

إن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الأمور المقدسة، ولكن هناك حقوقًا أخرى إذا لم يستطع مجتمع ما أن يستجيب لها، فلا يصح أن نتهمه بالتقصير في واجبه،

لأن هناك بعض الحقوق التي تحتاج إلى توفير موارد مالية ومادية قد لا تكون متوفرة، وذلك مثل حق التعليم وحق الرعاية الصحية وحق إيجاد فرصة عمل، وكلها من الحقوق الاجتماعية التي تقتضي موارد معينة، مع العلم أنه إذا قصرت موارد الدولة عن إمكانية سدادها على الوجه الكافي فلا يصح أن يُعتبر ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان.

إذن، ينبغي أن تكون كل هذه الأمور نُصب الأعين والأذهان عند الحديث عن حقوق الإنسان. إن حقوق الإنسان أمر لازم وضروري، ولا يمكن لمجتمع منظم ولا يمكن لدولة من دول القانون أن تنهض بدون أن يكون بها احترام كامل لحقوق الإنسان، لكن، في الوقت نفسه، إن حقوق الإنسان نبع ونبت ثقافي لكل مجتمع، وهناك مجموعة من الحقوق لا بد من النظر في الخلفية السياسية التي أدت إلى المطالبة بها، وذلك لأن حقوق الإنسان ليست فكرة مجردة عن الظروف التي تسود في كل مجتمع.

عصر محمد علي وتحديث مصر: ما له وما عليه

عمر عبد العزيز - يونان لبيب رزق

يقول التاريخ إن الحكومة العثمانية عملت على استخلاص مصر لنفسها، وعزمت على الحيلولة دون انتعاش قوة المماليك فقررت وضع مصر تحت سيطرة والٍ عثماني. وقد تولى محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو ١٨٠١م. وعندما تولى الحكم في عام ١٨٠٥م، بدأ في تحقيق الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها السلطان العثماني، فخلص مصر من المماليك، وساعد في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، ومنذ الخطوة الأولى عمل على وضع مصر تحت السيادة المطلقة، فأقام لنفسه حكماً وراثياً استمر في أسرته التي مثلت الملكية المصرية في القرن العشرين، وظلت تحكم إلى أن قضت عليها ثورة يوليو في عام ١٩٥٢.

وقد كان لمحمد علي العديد من الجهود في إعادة تنظيم مصر، فقد بدأ في إعادة تنظيم الأراضي الزراعية والنظم المالية حتى يجمع كل نواحي السلطة ويركزها في يده شخصياً. وكان أول عمل قام بتنفيذه هو القضاء على نظام الالتزام الذي كان سائداً حتى ذلك الحين في مصر العثمانية، كما قام بتغيير كل النظم الإدارية والمالية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي. وقد تطلب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية، وتطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كل هذه الأمور. كما اهتم محمد علي بتطوير نظام التعليم لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري الجديد، فأنشأ عدداً من المدارس مثل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين للجيش، كما اهتم بترجمة وتعريب الكتب الإفرنجية في مجال العلوم والآداب. وأنشأ كذلك مطبعة بولاق في عام ١٨٢٢ التي كانت الوسيلة العملية لنشر العلوم والمعارف المختلفة. ومن ناحية أخرى اهتم محمد علي بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإعداد ضنّاع مدرّبين في كل النواحي المختلفة لكي ينقلوا إلى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها. كما قام بإنشاء إدارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس، وهي أول وزارة للتربية والتعليم في مصر الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحاصيل الزراعية الجديدة مثل القطن طويل التيلة وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة. كما توسّع في

زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها ، واهتم بنظام الري وعمل على تحسينه ، واهتم بالتصنيع في مصر منذ عام ١٨١٧ لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدراً من مصادر إيرادات الحكومة .

وكان لحكم محمد علي أثر كبير في المجتمع المصري ، فقد أدت سياسته في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية ، ومن ضمن الإيجابيات أن هذه السياسة ساعدت على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية الأسواق الأوروبية المزدهرة ، وفتح بذلك آفاقاً جديدة للتجارة المصرية . كما جذب إلى مصر عدداً من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيراً من المهارات الفنية الغربية والعملاء الغربيين . وقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية ، وجعلتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأوروبا ، وقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلاً الدولة الحديثة في مصر .

أما بالنسبة للنتائج السلبية ، فقد فتح محمد علي الطريق أمام التغلغل الاستعماري الغربي ، وجعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية ، فرغمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارتها ومصالحها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية . وإضافة إلى ذلك ، فإن قضاء محمد علي على طبقة التجار وطبقة الحرفيين المصريين وعلى استقلال طبقة رجال الدين شل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرفها وعلى التصدي للاستعمار الأوروبي دون أن يعمل على تكوين قيادة جديدة ونُظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر . وسلب المصريين شيئاً ثميناً هو القدرة على التجمع تحت الزعامة الشعبية لمقاومة مظالم المحكومين ، كما قضى كذلك على النظم التي ظلت قرونًا تحمي الشعب من الطغيان .

ومن المعروف أن مصر خاضت في عصورها الحديثة أكثر من تجربة للتحديث ، وأن عملية التحديث لا تُجرى كل بضع سنوات طالت أم قصرت ، لكنها عملية مستمرة تقوم على الأخذ بأسباب التقدم . إن مشكلة محمد علي مع التحديث أنه ضرب الطبقة الوسطى ، وبدلاً من أن يشجع هذه الطبقة القائمة والمتمثلة في رؤساء طوائف الحرف الإنتاجية فإنه قضى عليها من خلال نظام الاحتكار التجاري والصناعي بل والاحتكار السياسي . وقد خلق ذلك مشكلة ، إذا أصبح في مصر طبقتان : طبقة عليا وطبقة دنيا ، والمنطقة الاجتماعية بين الطبقتين خاوية ، وهو ما أدى في النهاية إلى أن يملأها الأوروبيون لأنهم لم يجدوا منافسة تُذكر ، فجاء الأجانب إلى مصر من كل حذب وصوب من يونانيين وإيطاليين وفرنسيين وإنجليز

وبلجيك وغيرهم ، لدرجة أن كانت لهم محاكمهم المخصصة التي أطلق عليها «المحاكم المختلطة» ، ولقد أحدث ذلك خللاً في التركيبة الاجتماعية فيما بين رأس المجتمع وقدميه .

وعلى الرغم من أن محمد علي كانت له جوانبه السلبية فقد كانت له جوانب إيجابية أيضاً ، فعلى سبيل المثال بعد تولي محمد علي مسؤولية الحكم ، بدأت الإسكندرية تكتسب مكانتها القديمة ، وبالفعل يعود الفضل في إحيائها إليه ، كما يُحسب له أنه كان رجلاً مستنيراً على الرغم من أميته .

الحفاظ على البيئة البحرية

محمد حسن موسى

كان للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يمر به العالم الآن أثره في التوسع والتقدم في تصنيع المواد والمركبات الكيماوية، ونتج عن ذلك بالتالي مصادر جديدة للمخلفات الضارة والنفايات الخطرة التي يؤدي صرفها إلى البحار بغرض التخلص منها إلى الإضرار بصحة الإنسان وإنهاك الاقتصاد العالمي وتلوث البيئة البحرية، مما أدى إلى تزايد المواد المسببة للسرطان في طعام البحر وارتفاع أعداد الشواطئ المغلقة وارتفاع موجات المد وازدياد أعداد الأسراب من جثث الأسماك وطيور البحر والحيوانات الثديية البحرية.

إن غالبية الكوارث البحرية التي حدثت في العالم وخاصة حوادث السفن وما سببته من كوارث بيئية ترجع بالدرجة الأولى إلى مخالفة المقاييس الدولية الخاصة بمنظومات تعبئة وتغليف البضائع الخطرة، أو عدم صلاحيتها وتحملها للاستخدام الآمن والسليم. ومن أمثلة هذه الكوارث حادثة انفجار الأسطوانات المعبأة بغاز الأمونيا المسال في ميناء الحديد باليمن فور إنزالها إلى الرصيف من السفينة.

إن الدروس المستفادة من الحوادث التي حدثت للسفن في ربع القرن الأخير وعددها ١١٦ حادثة تدعونا إلى حتمية الأخذ بالعلوم وتطبيقاتها وتخصيص الميزانيات للبحث العلمي كما تفعل المؤسسات المختلفة في الدول المتقدمة ويساهم فيها رجال الأعمال.

والجدير بالذكر أن الكثير من المؤسسات الصناعية تفضل أن تتخلص من النفايات بتكلفة أقل عن طريق تصديرها إلى دول العالم الثالث حيث ضالة النفقات اللازمة للتخلص منها في هذه الدول، وحيث السواحل والحدود طويلة وبلا مراقبة فعالة، والتحركات عبر الحدود غير محكمة، وحيث إن مستوردي النفايات الضارة من التجار المحليين والقابضين على السلطة مستعدون للتواطؤ من أجل التخلص منها في الأراضي النائية والصحاري في دولهم أو في مياها الإقليمية. وعلى الرغم من أن تداول هذه النفايات يجب ألا يتم إلا بعد المعالجة، إلا أن عمليات تصديرها للدول النامية لا تتوقف بل تزايد يوماً بعد يوم.

إن حجم المخلفات والفضلات والنفايات والقمامة التي تلقيها السفن في البحر المتوسط تصل إلى ٣٢٥ ألف طن في العام . كذلك ، فإن حركة السفن والناقلات فيه على درجة عالية من الكثافة؛ وكذلك الحال بالنسبة للبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة ، الأمر الذي يضاعف من احتمالات الحوادث البحرية أمام السواحل المصرية .

إن التخطيط لمواجهة حوادث تلوث البيئة البحرية يتطلب خطة قومية للطوارئ يأتي على رأس آلياتها تأسيس مركز لإدارة أزمات يضم خططاً تعد مسبقاً لاحتواء الحالات الطارئة بحيث تجري مراجعتها باستمرار .

وقد انعقد في أكتوبر عام ١٩٧٣ في لندن المؤتمر الدولي لمنع التلوث البحري الذي شاركت فيه مصر ، وأسفر المؤتمر عن اعتماده لعقد الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ٧٨/٧٣ ، ثم جرى تعديلها بمعرفة المؤتمر الدولي المعني بسلامة الناقلات ومنع التلوث في الفترة من ٦-١٧ فبراير ١٩٧٨ . وتُعرف الاتفاقية في صيغتها المنقحة باسم ماربول ٧٨/٧٣ . بالإضافة إلى ذلك ، فقد أصدرت المنظمة البحرية الدولية IMO بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وبالاتحاد مع منظمات عديدة مجموعة كبيرة من القوانين والقواعد الدولية والمعاهدات والآليات والمراجع لتأخذ بها حكومات العالم في إدارة وممارسة التزاماتها وواجباتها في تطبيق القواعد الواردة في الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار SOLAS ١٩٧٤ .

ويجرّم القانون الدولي والقانون الجنائي والقانون المدني والقانون الإداري معظم أفعال إلقاء المخلفات في البحار ، وقد عُقد مؤتمر دولي بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٩ في بروكسل لإقرار اتفاقية في شأن المسؤولية المدنية المترتبة عن أضرار التلوث النفطي ، وأصبحت نافذة المفعول اعتباراً من ١٩/٦/١٩٧٥ ، ووقّعت عليها ٧٢ دولة ، وانضمت مصر إلى الاتفاقية الدولية التي أصبحت قانوناً نافذاً ، اعتباراً من ٤/٥/١٩٨٩ .

ومن أجل الحفاظ على البيئة ولحماية المنطقة من التلوث وحول ما يجب عمله بالنسبة للمنطقة العربية ، فإنه يمكن النظر في تطبيق الإجراءات التالية: إنشاء الدول العربية المطلة على البحر الأحمر مركزاً إقليمياً للتعاون المشترك في مواجهة الحوادث الطارئة للتلوث الكيميائي البحري ، وتعزيز مركز إدارة الأزمات الخاص بمواجهة الكوارث البيئية البحرية ، ووضع بروتوكول للتعاون بين الوزارات المعنية . ومن يمثلون مصر في المحافل الدولية المختلفة يقدمون وجهة نظرها في المطالبة بوضع وتطبيق نظام دولي للأمان أشد صرامة وأكثر دقة وإحكاماً ومراقبة لمنع حوادث السفن . وقد تبنت وزارة الصناعة منهجاً خاصاً لتطوير شركات

إنتاج منظومات ووسائل التعبئة والتغليف وصياغة برنامج لتحسين إدارة الجودة الكلية في صناعات منظومات التعبئة والتغليف، للعمل على مسانديتها بهدف تحقيق معايير الاعتمادية والأمانة الدولية، وفرض قيود صارمة لمواجهة عمليات استيراد النفايات الطبيعية والكيميائية وتجارتها الدولية.

إن الكوارث البحرية تفرض وضع إستراتيجية ذات قانون صارم لتدريب القوى البشرية في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بغرض توعيتها بالقواعد العليا الخاصة بعمليات نقل وتداول وتخزين البضائع الخطرة على مختلف وسائل المواصلات، وفي مواقع الإنتاج.

إن البيئة تتغير الآن بمعدل غير مسبوق، كما تغيرت منتجات العلم والتكنولوجيا وتغير كل شيء من حولها. إننا نحيا الآن في بيئة جديدة تمامًا في البر والبحر لم تكن موجودة منذ قرن مضى، كما أن الآليات التكنولوجية وأجهزتها لها القدرة على القتل بالأسلحة النووية والطاقة النووية والتي كان لها تأثير فادح حيث نعيش في خضم مرحلة هائلة من التقدم في كل العلوم؛ ولا سبيل أمامنا لملاحقة العصر إلا بمزيد من المعرفة الإنسانية.

والخلاصة أن أي دراسة لمشروع قومي لحماية البيئة البحرية من أخطار التلوث يجب أن تقوم على فكرة أن الأخطار ليست قدرًا محتومًا، وليست فرضًا تفرضه الظروف، ولكنها نتاج لحماقات البشر وفق معرفتهم وقلة خبرتهم وعدم اهتمام الكثيرين بالتدريب مما يجعلهم يتصرفون من منطلق رد الفعل وحده؛ وهو رد فعل غالبًا ما يأتي بالكوارث والمآسي.

شاعر وناقد

أحمد عبد المعطي حجازي – محمد حماسة عبد اللطيف

يعتبر الشاعر الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي ثاني اثنين في مصر وفي العالم العربي من حيث كونه رائد الطريق إلى القصيدة الحديثة، وقد تحمل تبعات هذه الريادة بقوة وشق طريقها بثبات حتى صارت قصائده بعد ذلك معالم بارزة وصوراً دالة ومناورات هادية للشعر والشعراء.

ورغم عدم الإيمان بأسلوب الشعر أو الشعراء، لأن التصنيف يفسد النظرة إلى الشعر ويجعل المتلقي ينظر إلى شعر الشاعر وفي ذهنه ذلك التصنيف الذي أطلقه ناقد من النقاد. إن القصيدة فن لغوي، وكل شاعر يكشف عن قصيدته بأساليبه الفنية الخاصة. وعندما نقول عن الشاعر إنه شاعر جيد، فإننا نقول ذلك عندما ننظر إلى القصيدة من خلال وسائلها التي كونتها وأساليبها التي صاغتها. إن القصيدة الجيدة لا تعطي معنى واحداً، لكنها تُعطي رؤى ودلالات بحسب قارئها بشرط واحد يسير: هو أن تكون هذه الدلالات معتمدة ومنطقية أصلاً من المكونات التي كونت القصيدة. وكل مكون من هذه المكونات أو ما يتولد عنها يمكن أن يُعد مدخلاً لبنية القصيدة.

ولا يتسع المجال هنا لاستعراض كل المداخل للشاعر الكبير الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي لأن لكل قصيدة مداخلها الخاصة، وإذا اجتمعت هذه المداخل -بعد أن ندرس كل هذا الشعر دراسة فنية- يمكن أن تأتي مرحلة التصنيف؛ ولكن إذا نظرنا مثلاً إلى نظام التقفية، فهذا النظام غير ملائم وعندما يُقفي الشاعر قصيدته الحرة، فإنه يُلزم نفسه ويختار عناصر معينة من أجل الوصول إلى دلالة خاصة بهذا الاختيار الذي اختاره.

إن شعر الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي يتمتع بمرونة كبيرة في نظام التقفية بحيث تصبح له في كل قصيدة دلالة أو وظيفة خاصة. ومن هنا لا يصح فرضه على قصيدة أخرى، لأن كل قصيدة لها أساليبها وطرقها. ومن الممكن أن نجد هناك مداخل أخرى، فهناك مثلاً علاقة الجملة بالبيت، وهذا نوع من المداخل الذي يمكن أن يُنظر منه إلى شعر الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي على وجه الخصوص.

ويؤكد الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي في كل أعماله أن الشعر فن ممتع وفاتن ، وهذا هو فعل الفن الذي لا يخاطب مَلَكَةً واحدة فينا ، ولكنه يخاطب كل ملكاتنا ولا يخاطب عقلنا وحده ولا عواطفنا وحدها ، ولكنه يخاطب أجسادنا كذلك ، يخاطب كياننا كله ، فالشعر فن الكيان الكامل . ومن أمثلة ذلك ألقى عدداً من قصائده منها «مرثية لاعب سيرك» ، و«منظر طبيعي» ، و«كائنات مملكة الليل» ، و«مصايح الشوارع» ، و«طلل الوقت» ، و«طرديّة» .

أمراض الكبد في مصر

فيصل يونس - وحيد دوس

يعتبر الكبد أكبر عضو في الجسم حيث يتراوح وزنه بين ١٢٠٠ - ١٥٠٠ جم ، ويغذي الكبد أوعية عديدة ، وللکبد وظائف مهمة في الجسم ، فهو يخزن الكاربوهيدرات ، وله دور محوري في ضبط نسبة السكر في الدم ، كما يخلق الكبد بروتينات عديدة مثل الألبومين ، وبالنسبة للدهون يفرز الكبد الدهون الثلاثية والكوليسترول كما يفرز أيضًا مادة «الصفراء» وبعض أنواع الفيتامينات . وله دور كبير في تكوين بعض الهرمونات مثل هرمونات الكورتيزون والهرمونات الجنسية ، وهو يصنع الخلايا الشبكية والتي تشكل ٢٥٪ من حجمه وهي الخلايا الخاصة بالمناعة ، وهي التي تساعد الكبد على أن يتخلص من السموم والميكروبات التي تدخل الجسم .

وبخصوص أمراض الكبد ، فإن أشهرها أمراض الكبد الفيروسية ، مثل فيروسات A ، B ، C ، إلا أن عدد الفيروسات أصبح الآن أكثر من ذلك ، حيث أضيفت الفيروسات D ، E ، G ، T ، كما يعد الكبد الدهني ثاني فئة من أمراض الكبد وهو شائع بين المصريين . أما بلهارسيا الكبد فإن معدلاتها في مصر في تناقص . ويحدث التليف الكبدي نتيجة للانسداد المزمن في القناة المرارية أو نتيجة لأسباب وراثية تؤدي إلى زيادة نسبة الحديد أو النحاس في الكبد .

وتتعلق المشكلة الكبرى في مصر بوجود فيروس C ، فمصر تعتبر من أعلى الدول إصابة به ، تليها منغوليا ، وهو ينتقل عن طريق نقل الدم والأدوات الملوثة ، ويؤدي إلى الالتهاب الكبدي المزمن في ٥٠٪ من الحالات ، وإلى التليف الكبدي في ٢٠٪ من الحالات ، ولا يوجد حتى الآن للأسف تطعيم ضد فيروس C . وقد تم إجراء دراسات كثيرة عن انتشار فيروس C في مصر ، ولا توجد إحصاءات دقيقة في هذا الشأن ، إلا أن نسبة الإصابة تتراوح بين ١٥ إلى ١٦٪ . وتتركز النسبة الكبرى للإصابة في منطقة الدلتا ومصر الوسطى ، وتعد منطقة الصعيد هي أقل منطقة للإصابة في مصر ، كذلك تعد المدن أقل إصابة من الريف . وينقسم فيروس C إلى ستة أنواع ، والنوع الموجود في مصر هو النوع الرابع ، وهو أسوأهم جميعًا حتى في علاجه .

ومن المشكلات الكبرى أيضًا في مصر أورام الكبد، وهناك سرطان أولي يصيب الكبد وهناك سرطان ثانوي . وبالنسبة لأورام الكبد في مصر، فهي تقدر بحوالي ٧٪ من نسبة أورام الكبد في العالم كله، وتبلغ نسبة إصابة السيدات من هذه النسبة حوالي ٣٪ وهي نسبة أقل من نسبة الإصابة لدى الرجال . وتؤكد الإحصاءات أن معظم مرضى سرطان الكبد لا يعالجون ويموتون . وقد بدأت عملية زرع الكبد في مصر منذ أربع سنوات، وقد فتحت هذه العملية باب الأمل لكثير من المرضى الذين كانوا سيموتون بدون عمليات زرع كبد .

وعن نتائج زرع الكبد، فإن نسبة النجاح في مصر وصلت مع تقدم عمليات الزرع إلى ٧٥٪، ثم تطورت مع تطور زراعات الكبد في العالم لتصبح ٩٥٪ . إن زرع الكبد عملية ناجحة لكن مشكلاتها كثيرة للغاية بالإضافة إلى أنها مكلفة للغاية، ويحاول الأطباء تخفيض تكاليف إجرائها في مصر في مستشفى قصر العيني عن طريق إنشاء مركز لزراعة الكبد، ونأمل في المستقبل القريب أن تصبح التكلفة أقل، وكنا نتمنى أن يستطيع الجراحون في مصر إجراء عملية زرع كبد من متوفى، إلا أن القانون في مصر يمنع إجراء مثل هذه العملية .

ولقد كان الدكتور فيصل يونس من أوائل الأفراد في مصر الذين تمت لهم زراعة كبد منذ حوالي ثلاثة عشر عامًا حيث عرف وقتها أنه مصاب بما يسمونه «التهاب كبدي مزمن غير معروف الأسباب» . وفي أواخر عام ١٩٩١ بدأت تظهر أعراض النهاية: استسقاء تلاه نزيف تلته غيبوبة وهي المرحلة النهائية من مرض الكبد، وكان الدكتور وحيد دوس في الثمانينيات يطلب مني الانتظار حتى نرى نهاية المرض وحتى يتيسر إجراء جراحة زرع للكبد . وفي عام ١٩٩٢ سافرت إلى إنجلترا، وهناك أوصى الأطباء بزراعة الكبد، وأكد الأطباء أنه بدون عملية زراعة كبد فإنه ليس أمامه إلا عام واحد على الأكثر على قيد الحياة، وأنه سيمضي هذا الوقت في المستشفى أكثر مما سيمضيه في البيت وأنه -حتى وهو في البيت- سوف يمضيه طريح الفراش، وهكذا كان القرار بإجراء الجراحة .

ومنذ ثلاثة عشر عامًا، منذ أن أجريت له الجراحة بنجاح والحمد لله وحتى اليوم، قام بإنجازات ضخمة للمجتمع ولأسرته، عادت بالكثير من الفوائد عليّ وعلى المجتمع من بقائي على قيد الحياة طوال هذه المدة . وهذا المثل يثير عندي عددًا من التأملات والتساؤلات منها: ألا نستطيع كمجتمع أن نصل إلى اتفاق على عدد من النقاط البديهية التي اتفق عليها العالم بأسره بحيث نجتاز العقبات التشريعية لمثل هذا الإجراء الذي يعد بكل المعايير مفيدًا لحياة الإنسان والمجتمع معًا؟ وما الذي يعطلنا؟ وما الذي يجعلنا بهذا التراخي فيما يتعلق بإصدار هذا القانون الذي يقف جامدًا في مجلس الشعب منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ويعجز المجتمع عن أن يدفعه أو أن يمرره لجعل هذا الحلم حقيقة بالنسبة للجميع؟

إن نسبة كبيرة للغاية من المصريين تعيش معاناة أمراض الكبد، وفي الأعوام الثلاثة عشرة السابقة مات الكثير من الأفراد نتيجة أنه لم تُتَّح لهم فرصة زراعة الكبد. إن عملية زراعة الكبد مكلفة للغاية وصعبة للغاية ولا يتاح للكثيرين إجراؤها نتيجة لهذين العاملين، ويموت العشرات بل والمئات من المصريين ومنهم علماء ومثقفون من الذين كان من الممكن أن يكونوا مفيدين لهذا المجتمع، لكنهم فقدوا حياتهم نتيجة لعدم قدرتنا على دفع تشريع واحد مهم في مجلس الشعب!

إن مصادر العدوى المجتمعية تأتي على قائمة الأسباب للإصابة بأمراض الكبد نتيجة العادات الخاطئة مثل عادة التقبيل المنتشرة في حياتنا الاجتماعية، وكذلك التراخي في عمليات التعقيم والتراخي في التأكد من جودة ونظافة الأدوات والمعدات المستخدمة في العمليات الجراحية، أو عند الحلاق أو طبيب الأسنان، إنها أشياء بسيطة للغاية، ولكنها أكبر مصادر نقل العدوى.

وجدير بالذكر أن تكلفة العلاج عالية، سواء علاج الفيروسات أو العلاج بالزراعة، لكن تكلفة الوقاية أقل بكثير على مستوى المجتمع، لو اتخذنا السبل التي من شأنها أن تحمي أفراد هذا المجتمع من الإصابة بهذا المرض القاتل.

النيل : سر الحياة

رشدي سعيد

في البداية من المهم الإشارة إلى كيفية نشأة نهر النيل لأن النهر الذي نراه الآن هو صورة أخيرة لهذا النهر الذي تطور عبر العصور حتى وصل إلى شكله الحاضر، فقد كان يحتوي على عدد من الأحواض التي كانت مستقلة عن بعضها البعض، ثم اتصلت في بعض العصور ببعضها البعض إلى أن تم تكوين النهر على الشكل الذي نراه حالياً.

يبلغ عمر نهر النيل كما نراه اليوم عشرة آلاف عام، ولكن يعود الجزء الخاص بمصر منه إلى ستة ملايين عام، وذلك بخلاف الجزء القديم الموجود في السودان عند ما يُسمى منطقة السدود، فهو جزء قديم للغاية، ربما يعود إلى أربعين أو خمسين مليون عام. وكان أصل نهر النيل في مصر خانقاً عميقاً تكوّن عن طريق مصادفة أساسها أن البحر المتوسط منذ ستة ملايين سنة -أو في عصر المايوسين الأعلى كما نسميه في علم الجيولوجيا- انفصل عن المحيط العالمي بأن ارتفع بوغاز جبل طارق وأصبح البحر كبخيرة مغلقة. وبعد انتهاء العصر الجليدي وكان ذلك يتراوح بين أحد عشر ألف إلى اثني عشر ألف عام، ثم بدأ الجو يتحسن ويصبح العيش فيه مقبولاً، وكانت هذه هي أهم فترة من فترات نشأة الإنسان ونشأة الحياة الحديثة ونشأة نهر النيل، حيث بدأ الإنسان يتحرك في أجزاء كثيرة من العالم ليخرج من إفريقيا إلى آسيا وأوروبا والبلقان مروراً بمصر، وصاحب هذا التغير في المناخ وجود أمطار كثيرة في إفريقيا، وامتدت الأمطار الصيفية في صحراء مصر حتى خط عرض أسبوط، وهي أمطار كافية لكي يعيش عليها الإنسان، وبالفعل جذبت الكثيرين للعيش في هذه المناطق.

هذا بالإضافة إلى أن أمطار الهضبة الاستوائية قد زادت مما جعل بحيرة فيكتوريا تصل - وكان ذلك منذ أحد عشر ألف عام- إلى النيل الأبيض وبحر الجبل لأول مرة، وكثرت المياه بشكل كبير خصوصاً أن الأودية التي كانت جافة امتلأت بالمياه في النوبة وغيرها، فأصبح النيل نهراً عاتياً وقوياً، بحيث أصبح العيش حوله صعباً، ولذلك لم نجد أي أثر للحياة على نهر النيل في تلك الأماكن، إلا أن جبهة جديدة للعيش كانت قد ظهرت وهي الصحراء لأن جوها بدأ يُسقط أمطاراً ليتم جمعها في الأحواض التي كانت موجودة في الصحراء، وقد

تكونت فيها بحيرات مؤقتة كانت تجف على آخر الموسم ، وحول هذه البحيرات ، بدأت مستوطنات كثيرة للإنسان ، وكانت هذه المناطق موجودة في الصحراء الغربية وكان الإنسان يجمع فيها الحبوب ويطحنها ، ونشأت حضارة قوية ومتقدمة ، لكن حتى هذا الوقت لم يكن أي إنسان يستطيع أن يعيش على ضفاف نهر النيل لأنه كان نهرًا صعب المراس .

وقد أسفرت الدراسات عن أن الحضارات التي وُجدت في جنوب الصحراء الغربية كانت حضارات متقدمة للغاية للدرجة التي جعلت أبنائها أول من اكتشف الفخار وأول من استأنس الأبقار ، كما أنهم كادوا أن يعرفوا الزراعة لأنهم جمعوا الحبوب بكميات كبيرة وخرنوها ، كذلك قاموا ببناء القرى وحفر الآبار التي كان يزداد منسوبها بفعل مياه الأمطار . والحقيقة التاريخية تقول إن الزراعة قد وفدت إلى مصر من الشام ، إلا أن ذلك لا ينفي أن من عاشوا على أرض مصر قبل عصر الزراعة كانوا قرييين من اكتشافها .

وكان انتظام النهر جميلًا للغاية يبعث على نشأة الحضارة ، وقد أعطى استقرار نهر النيل فرصًا كثيرة للمصريين لأن يعيشوا عيشة هنية ، ففي كل عام كان النهر يرتفع دون الحاجة إلى رافعة مياه ، وعندما يأتي الفيضان يتم تجديد شباب التربة التي تحتفظ بالطين الذي أتى به النيل . وقد قدمت هذه التربة الجديدة لمصر خدمة كبيرة وهي إدخال المحراث إليها والذي كانت له فائدة كبيرة حيث زادت إنتاجية الأرض وأصبحت غنية بمحاصيلها .

وبعد كل فيضان ، كانت المياه تأخذ الأملاح من التربة وتنزل بها إلى القاع وبذلك تتم تصفية التربة وتقيتها وهي ظاهرة يتميز بها نهر النيل ، وكان لدى الإنسان المصري فرصة كبيرة -وبقليل من التقنيات منها ري الحياض- أن يزرع الأرض زراعة بعلية (مرة واحدة في السنة) بقليل من الجهد ، ثم بعد ذلك كان عنده وقت طويل من الفراغ يمتد إلى ثلاثة أو أربعة أشهر في السنة ، ولذلك كان يستطيع أن يفكر وأن يكتب في الأدب والفن وأن يقيم حضارة حقيقية ، ولذلك نقول إن نهر النيل لعب دورًا هامًا للغاية في حياة مصر والمصريين .

والجدير بالذكر أن نجاح فكرة ري الحياض جعلها تُطبَّق في مصر على مدى أربعة آلاف سنة بشكل ناجح ، إلا أن استمرار نجاح هذه الفكرة كان مرهونًا بعدد السكان ، فعندما كان عدد السكان في مصر محدودًا كان الإنتاج الزراعي الناتج من تطبيق طريقة ري الحياض -والذي تتم فيه زراعة الأرض مرة واحدة- كافيًا ، وعندما بدأ عدد السكان في الزيادة جعلنا ذلك نفكر في استخدام الأرض للزراعة استخدامًا كثيفًا ، فبعد أن كانت تُزرع مرة واحدة في العام أصبحت تُزرع مرتين وثلاث مرات . وأول ما حدث هو ضبط نهر النيل ، فقد كان نهر النيل يأتي في الشتاء بكميات قليلة وفي الصيف بكميات كبيرة ، وحتى نزرع في الشتاء فلا بد

من ادخار مياه فصل الصيف ، وكان هذا هو سبب إنشاء خزان أسوان والذي كان يُسمى الخزان السنوي . وبعد ذلك تم إنشاء السد العالي بغرض تطبيق ما يسمى بالتخزين القرني ، بحيث نستفيد من المياه دائماً سواء في أوقات الفيضان أو في غير أوقات الفيضان ، كما أنه أنقذ مصر من أخطار التحريق ، وكذلك من أخطار الفيضانات العاتية .

وقد جعلنا بناء السد العالي نستخدم كل كمية مياه نهر النيل التي تأتي إلى مصر ، التي كسبت من بنائه حوالي اثنين وثلاثين مليار متر مكعب من المياه كانت تهدر في البحر المتوسط كل صيف ، فقد قام السد بحجز هذه الكمية السنوية من المياه خلف أسوان ، ولأن أسوان موجودة في منطقة التوبة ، فإن البحر فيها عال ويصل إلى حوالي ثمانية إلى عشرة مليارات متر مكعب من المياه في السنة الواحدة ، ولذلك فإن جملة ما كسبناه من بناء السد العالي حوالي اثنين وعشرين مليار متر مكعب صافٍ من المياه .

وجدير بالذكر في النهاية أن مصر كانت قد أبرمت اتفاقاً مع السودان في عام ١٩٢٩ ينص على أن تحصل مصر على ثمانية وخمسين مليار متر مكعب وعلى أن تحصل السودان على أربعة مليارات متر مكعب فقط ، وذلك لأن اتفاقية عام ١٩٢٩ كانت توزع المياه حسب مساحة الأراضي التي كنا نستخدمها والتي كانت كبيرة للغاية ، في حين لم تكن السودان تزرع إلا مثلث الجزيرة في المنطقة الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض ومساحتها صغيرة . ولكن في اتفاقية عام ١٩٥٩ والتي كانت قبل أن نشرع في بناء السد العالي ، مُنحت السودان كمية أكبر حيث أصبح عندها ثمانية عشر ونصف مليار متر مكعب وأصبح عندنا خمسة وخمسون مليار متر مكعب مياه وهي الكمية التي نعيش بها حتى اليوم .

نحو تعزيز الحرية في الوطن العربي

محمد نور فرحات

يجب الإشارة أولاً إلى أن هناك إصدارين من تقرير التنمية الإنسانية الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث رصد التقرير الأول مشكلات التنمية في العالم العربي في نواقص ثلاثة «نقص المعرفة ونقص الحرية ونقص تمكين المرأة»، وصدر التقرير الثاني حول «نقص المعرفة»، وجار إصدار التقرير الثالث عن العيب الثاني من عيوب المجتمعات العربية وهو «نقص الحرية». وقد انتهى التقرير - من ضمن ما انتهى إليه - إلى أن أحد أسباب نقص الحرية في العالم العربي يعود إلى عوامل خارجية متضافرة مع العوامل الداخلية، وأن الاستعمار العالمي الذي تجلّى في الوقت الحالي فيما تمارسه إسرائيل من بطش وحشي بالشعب الفلسطيني نعلم جميعاً مظاهره، وما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من غزو دولة عربية وإعمال القتل والتخريب والتدمير فيها، إنما يمثل أحد مظاهر نقص الحرية في العالم العربي.

وليس الحديث هنا عن الحرية بشكل مطلق، ولكن من خلال الأفكار التي طرحها واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية شارحاً وجهة نظرهم في مشكلة الحرية في العالم العربي حيث إن هذا التقرير يقوم على إيمان جوهري بأن تحرير المجتمعات العربية من الاستبداد هو الطريق الوحيد لكي تلحق المجتمعات العربية بقطار العصر، وإلا فالتدهور السياسي والاجتماعي هو المستقبل الذي ينتظر العالم العربي. ويبدأ التقرير بالحديث عن الأسس الفكرية: المفهوم والإشكاليات، ثم، حال الحرية، والبنية القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم يقدم رؤية إستراتيجية. وينطلق التقرير من حقيقة أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافياً، وأنه لا بد من إصلاح مجتمعي شامل، حيث لوحظ أن الحكام العرب أقدموا على محاولات مترددة وجزئية وشكلية للإصلاح لا تتقدم مباشرة إلى جوهر مشكلة الحريات السياسية في العالم العربي، وتحاول أن تتهرب من استحقاقات التقدم نحو صياغة مجتمع حر.

وينقسم التقرير إلى قسمين: القسم الأول يرصد ما حدث في العام الماضي على صعيد التنمية الإنسانية في العالم العربي، أي يرصد الأحداث ويرصد الجوانب السلبية والجوانب الإيجابية والمحاولات الداخلية والمحاولات الخارجية، ولعل أهمها ما صدر عن مؤتمر القمة

العربية في تونس ، ولكننا لم نشهد أي بادرة عملية لتطبيق هذه المقررات حتى الآن . وتأتي بعد ذلك محاولات التغيير من الخارج ، خاصة ما يُسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرة الدول الثمانية الصناعية الكبرى ، وهي محاولات لا تسعى إلى نقل المجتمع العربي من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الحرية بقدر ما هي محاولات تسعى إلى فك أو إذابة التشنجات الموجودة في البيئة السياسية والاجتماعية العربية وإضفاء نوع من الاسترخاء الليبرالي على هذه المجتمعات حتى تتوقف عملية تصدير الموجات العنيفة من المجتمعات العربية إلى الغرب الرأسمالي ، أي أنها مشروعات لدرء أخطار العنف الذي يُقال إنه يصدر من المواطنين العرب ، والدليل على ذلك أن هذه المشروعات قد تجاهلت أثر الاحتلال الإسرائيلي والتدخل الأجنبي والغزو الأمريكي للعراق على قضية الحرية في البلدان العربية . وقد رصد التقرير عمليات انتهاك الحق في الحياة في الأراضي الفلسطينية ، كما رصد أيضًا تداعيات احتلال العراق ، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان ، ثم تعرض التقرير بعد ذلك لتناقض الإرهاب ، وخُص إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للإرهاب هي غيبة العدالة وغيبة الحرية

والخلاصة ، أن أزمة التنمية الإنسانية في البلاد العربية لم تشهد انفراجًا يُعتد به ، وبالرغم من أن هناك محاولات للإصلاح ولكنها محاولات جينية وشكلية ومتنافرة وأقل من أن تكون محاولات شاملة ، كما أن المواطن العربي ما زال يعيش بين الاستبداد الداخلي والإبداع الخارجي .

ويتحدث النصف الثاني من التقرير عن تعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح ، وقد انتهى إلى أمرين : أن الحرية لا بد أن تؤخذ بمعناها السياسي ومعناها الاقتصادي ومعناها الاجتماعي دون أولوية لنوع من أنواع الحرية على النوع الآخر . أيضًا ، يميز التقرير بين الحرية كقيمة كبرى وبين الديمقراطية الذرائعية ، يقصد الحرية بمعناها السياسي والاجتماعي والاقتصادي . واستعرض التقرير بعد ذلك الحرية في الثقافة العربية ، كما تحدث عن الحكم الصالح وحدد مقوماته في صون الحرية أولاً ، وفي التنفيذ الفعّال لحقوق المواطنين ثانيًا ، وفي وجود مؤسسات لا تعتمد على الأشخاص وتعمل بكفاءة وشفافية مطلقة وفي سيادة القانون ثالثًا .

وتحدث التقرير أيضًا عن حال الحرية والحكم في المجتمعات العربية ، وانتهى إلى أن مستوى التمتع بالحرية في جميع البلدان العربية مستوى متدن ، وبرز أن الدول العربية تفتقر إلى آليات المشاركة الديمقراطية . ورصد التقرير انتهاكات الحرية وحقوق الإنسان في المجتمعات العربية والتوسع في تنفيذ عقوبة الإعدام حتى في الجرائم السياسية في عدد من المجتمعات العربية . كما رصد إهدار ضمانات المحاكمة العادلة في عديد من البلدان وحالات سحب

الجنسية من المواطنين العرب والانتهاكات التي تتعرض لها الجماعات والثقافات الفرعية . وكذلك رصد أن القوانين العربية تعاني فجوة بين الاتفاقات الدولية التي وقَّعت عليها بعض الدول العربية وبين النظام القانوني الداخلي ، ثم فجوة بين الدساتير وبين التشريعات ، ثم فجوة بين التشريعات وبين الممارسة ، وقد لاحظ التقرير أن عددًا قليلًا من الدول العربية صادق على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان .

ولاحظ التقرير أن الدساتير العربية تحيل عند تنظيمها للحريات العامة إلى التشريعات العادية ، وأن هذه التشريعات تأتي تحت ستار التنظيم لتقييد الحرية بل لكنها تصدرها من الأساس . ورصد أيضًا إفراط عدد من الدول العربية في إعلان حالة الطوارئ رغم أن إعلان الطوارئ لم يُمكن السلطة التنفيذية من مقاومة الإرهاب ، الأمر الذي يؤكد أن مقاومة الإرهاب لا تشفع لها حالة الطوارئ ، ولكن كل ما تؤدي إليه حالة الطوارئ هو المساس بحقوق وحريات الناس . وتحديث التقرير عن الفساد في المنطقة العربية ، وانتهى إلى أن الفساد يتركز في النخبة السياسية ثم في القيادات الإدارية ثم يهبط بعد ذلك لمستوى السلم الوظيفي الأدنى .

وأخيرًا استعرض التقرير البنى الاجتماعية ، ثم تكلم عن الثقافة القبلية وعن البنية الاجتماعية القبلية وأثرها على الحد من الحرية ، وتكلم عن نظام التعليم التلقيني وأثره على الحد من الحرية ، وتكلم عن البيئة العالمية وأثرها على الحد من الحرية ، وتكلم عن الإرهاب ومظاهره وآثاره .

الإسكندرية في الرواية العالمية

إدوار الخراط

لمدينة الإسكندرية سحر لا يُضاهى ، وهي مدينة تمد جذورها في إرث متعدد المستويات ، فهي مدينة وثقافة ، تنبض بحياة معاصرة وحديثة ودائمة التجدد ، وهي في الآن ذاته مستودع ثقافات عريقة ووسطية وحديثة أيضًا يمتزج فيها التنوع بالكل المتسق .

ليست الإسكندرية ولا الثقافة التي تمثلها ولا الأدب الذي غذته مجرد إرث للأمجاد الثقافية اليونانية فقط ، سواء كانت فلسفية أو علمية أو أدبية ، سواء كانت هللينية أو بيزنطية ، بل هي أيضًا وريثة كنوز روحية عريقة ، وريثة الأسر الثقافية للحقبة الفرعونية التي تضرب بعيدًا في عمق الدهور ، وقد أضحت الآن مرتبطة ارتباطًا لا ينفصم بالثقافة الإسلامية العربية . كما أضحت مرتبطة ارتباطًا لا ينفصم أيضًا بالمعاصرة على المستوى التاريخي وعلى المستوى الثقافي والأدبي . وقد كتب الشعراء والكتاب السكندريون القدامى والمحدثون باليونانية القديمة والحديثة وبالإيطالية والعربية ، وأسهموا جميعًا في جعل هذه المدينة رمزًا ومنارة روحية .

فالإسكندرية على سبيل المثال عند الكاتب لورانس داريل عبارة عن وهم غرائبي ، وهي تعبر عن أسطوره الشخصية أولًا وأخيرًا ، وهذه الأسطورة تكونت من مشاهد خارجية التقطتها عين أجنبية ، ومشاهد داخلية تخلقت في نفس منفصلة محجوزة عن قلب البلد وروحها بانحيازات رازحة وراسخة . فهو لم يعرف من الإسكندرية إلا قشرتها السطحية فقط ، أما الإسكندرية الحقيقية التي يسميها باستعلاء «البلدة العربية» أو بعبارة أدق بالعامية المصرية «الحته البلدي» ، فهي عنده مشاهد شرقية تلوح بأذخه الزينة وغريبة الوقع لا صلة لها بالواقع ؛ وكأنما كتب لكي يرضي نزعة عند الكاتب وعند قرائه الغربيين ، من خلال اختلاق وابتعاث خرافة راسخة الجذور عن الشرق الذي يموج ويصطخب بشخوص عجيبة غير مفهومة تتقلب بين العنف تارة وبين الخنوع والذلة تارة ، ولا تكاد تنتمي إلى البشر أياً كانت جنسياتهم وبيئاتهم وثقافتهم . وتحتشد هذه الخرافة الغرائبية بأجواء خارقة ، يجتهد الكاتب في أن يضيف عليها جاذبية ما هو غير مألوف إلى درجة منفرة ومقززة أحيانًا ، فهي جاذبية الخيال المغرّق ، والجمال المصنوع والقيح النادر أيضًا .

لقد أبدع داريل رواية رائعة ومروعة وحاشدة بالتبصر العميق لنفسيات أبطاله وبطلاته، ولكن الإسكندرية التي اتخذ منها عنوانًا لرباعيته ليست إلا إسكندرته الشخصية: إسكندرية شاعر من أروع صناعات اللغة، ولكنه إنجليزي غريب وأجنبي تمامًا عن إسكندريتنا التي نعرفها والتي عشقناها وتغنينا بها، وعرفنا حقًا ناسها وأهلها الذين يكدون ويحبون ويشقون ويموتون ويعملون ويحيون حياة كل يوم، وفي الوقت نفسه هم - بكدهم اليومي - شعراؤها حقًا.

كاتب آخر يتابع التقاليد الاستشراقية نفسها، يكتب عن إسكندرية يمكن أن تحل محلها أية مدينة شرقية أو على الأصح استشراقية مصنوعة على النمط الغرائبي نفسه، فلتكن بومباي أو مومباسا، هو لسلي كروكسفورد Leslie Croxford الذي كتب رواية بعنوان «حماقة سولومون» Solomon's Folly. وليست ثمة حماقة أكبر من تلك الصور الشائثة التي يرسمها هذا الكروكسفورد: الأوروبيون يهاجمون ويُقتلون من غير ذريعة ولا سبب، سيدة أرمنية تُحطَّم نظارتها فوق وجهها، ويكتب أيضًا: «هؤلاء العرب يبدو أنهم لا يحسون على الإطلاق بمدى الآلام التي يسببونها»، ويكتب أيضًا «دخل «لي جران» (بطل الرواية) متاهة من الشوارع المعتمة وتراحم الناس حوله، كانت النساء يصرخن ويولولن من وراء حجاب في النوافذ الضيقة، وكان العرب وقد وضعوا أيديهم مجوفة فوق أفواههم يرفعون وجوههم إلى السماء، ويصرخون. كان الرجل في منتصف العمر يرتجف تحت غطاء من جلد الماعز، ثوبه معلق على السرير، أكثر من ستة أقدام طولاً، مطرز بخيط ذهبي، وكان ثمَّ كرباج مربوط بنهاية الثوب، بُعقد من الجلد، مزينًا بخرز من المينا الزرقاء». وهكذا مما يجري هذا المجرى من التصورات الغرائبية. يقول كروكسفورد: «كان عرابي وحزبه المسمى الحزب الوطني يحرضون على الإرهاب بمظاهراتهم وخطبهم. لم تعد الملكية الخاصة مقدسة، وكانت الحياة العائلية تنتهك باستمرار، بينما كانت السلامة البدنية للمرأة معرضة للخطر مرات لا عداد لها كل يوم».

على عكس هذه الكتابات كلها، لحسن الحظ، نجد كاتبًا عاشقًا لمصر، هو في الأصل مصري الهوى يكتب بالفرنسية، هو روبير سوليه، وعلى الأخص في روايته الممتازة «سيمافور الإسكندرية» وهو اسم صحيفة كانت تصدر في الإسكندرية، وعلى الرغم من عشقه لمصر إلا أنه يشعر أنه «ليس مصريًا حقيقياً» كأنما يعالج حسرة معينة من جراء ذلك، أو كأنما كانت أمنيته ألا يكون «خواجة» من عائلة شوام، مع أن عائلته كانت قد استقرت في مصر منذ أكثر من مائة عام. يكتب سوليه: «كان المرء يرى بضع فيلات بألوانها الصارخة، تحيط بها أشجار النخيل الباسقة التي تنوس تحت نسيمات البحر. وعندئذ رأيت البحر، أزرق وأخضر، وعندئذ انقطعت أنفاسي مبهوراً. صحبني البدوي مع اثنين من عائلته حتى الفيلا،

أكدت لهم أنني لم أعد بحاجة إلى شيء، ومنحتهم المبلغ النقدي الصغير المتفق عليه، ومع ذلك فقد عادوا، بعد ساعة، ليمنحوني كمية من التمر والتين الشوكي». يكتب رويير سوليه عن الإسكندرية وعن مصر بحب وإعزاز وتقدير واحترام معاً، مما يندر بالفعل أن نجده عند كُتّاب آخرين ممن لم يعرفوا عن الإسكندرية إلا أوهاهم المسبقة الغرائبية.

ولعله من المهم الإشارة إلى أن الإسكندرية مازالت تلهم كتابها وعشاقها بسحرها الأسطوري الذي لا ينفد ولا يمكن أن يفسّر.

فرص الإبداع والثقافة العربية

علي جليبي

هناك أهمية خاصة للإبداع ، وتمثل ضرورته في كونه يساعد على تقدم الإنسان واستمرار وجوده ، ومن أجل ذلك تتزايد جهود الدوائر العلمية واهتمامها بقضايا الإبداع ، وقد أثمر هذا الاهتمام الذي انصب على دراسة العلاقة بين الإبداع والتقدم وما يمكن أن يضيفه الإبداع من قيم معرفية ، وما يترتب على التقدم من تنمية بشرية أو إنسانية . ومن المعروف أن بناء التنمية الإنسانية يقوم في الأساس على توظيف الإبداع المعرفي ، مما يؤدي إلى نشوء حركة مجتمعية تقوم على إطلاق الطاقات البشرية الخلاقة في المجتمع وتوظيفها بكفاءة . كما أن الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في مستويات التنمية البشرية لم تعد فجوة في الدخل بقدر ما هي فجوة إنتاج المعرفة ، أو بالتحديد في إبداع المعرفة . ولذلك أصبح إنتاج الأفكار الجديدة القابلة للتحويل إلى تكنولوجيا خارجة عن المؤلف مثل المواد المختلفة والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المعلومات وبدائل الطاقة . . إلخ ، يُعرف بثورة المعلومات .

إن السيطرة على المستقبل ستُكتب في النهاية لمن يفوز بإنتاج أكبر قدر من الأفكار الإبداعية التي تشكل أساس ثورة ما بعد التكنولوجيا . ولا شك في أن مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية في أمس الحاجة إلى قفزة إلى الأمام نحو تكنولوجيا جديدة وإلى الاستعداد للمستقبل ، وبالتالي إلى إنتاج أفكار جديدة غير مألوفة ، وإلى ثورة في المعلومات وإنتاج أفكار إبداعية متنوعة .

هذا ولكي تستطيع البلدان النامية والعربية اللحاق بالمجتمعات المتقدمة فإنه يتطلب منها سد فجوة المعرفة من خلال إنتاج المعرفة وتوظيفها بمعدلات أسرع ، مع العلم بأن تضيق الفجوة الرقمية لا يحتاج إلى توافر الوسائل الفنية فقط ، بل يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي وإلى توسيع نطاق فرص الإبداع بين غيرها من الخيارات البشرية . وهو الأمر الذي يتطلب القيام بالتحليل البنائي للعلاقة بين فرص الإبداع والسياق الثقافي العربي .

إن المقصود بفرص الإبداع هو اعتبار الإبداع وقائع ومعدلات تظهر في صورة منتجات إبداعية في المجالات المختلفة . ومع ذلك ، فإن النشاط البحثي العربي مازال بعيداً عن عالم

الابتكار، كما يلاحظ ضآلة البحث في العلوم الأساسية. وتؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع في البلاد العربية حالة الضعف التي تعترى نشاط البحث والتطوير وتُظهر تخلفه عن الدول المتقدمة، كما أن التطوير الثقافي في البلاد العربية يتسم بالضعف ويعاني من القصور الشديد في الموضوعات المتعلقة بالتكنولوجيا، سواء من حيث نسبة براءات الاختراع إلى عدد السكان أو من حيث انتشار الابتكارات. كذلك، هناك نقص شديد في إنتاج الكتب في البلاد العربية مقارنة بعدد السكان. وإذا كان المتلقون للإنتاج الإبداعي في السياق الثقافي هم الجماعة التي تبني الإنتاج الإبداعي وتداوله، فإنه عندما يكون هؤلاء المتلقون متذوقين وواعين وناقدين، تكون هناك فرصة أفضل أمام المبدع ليقدم إنتاجًا أكثر إبداعية والعكس، أما إذا كان المتلقون أقل معرفيًا، فإنهم سيكونون أميل إلى الاستهلاك فقط.

وتُجمع الدراسات على أن المتلقي العربي تشوبه الأمية معرفيًا، وأن أعداد الأميين في ازدياد، وتساعد الأمية على استبعاد هذه الفئة من احتمالات المشاركة الإبداعية العلمية والتكنولوجية والأدبية والفنية بمعناها الواسع. وبالتالي، فإن الجماعة التي تبني الإنتاج الإبداعي وتداوله في الوطن العربي تفتقر إلى المستوى المعرفي الذي يعمل على تنمية القدرات الإبداعية للإنسان العربي مما يقلل من احتمالات فرصة الإبداع وعدم القدرة على العطاء الفكري الأصيل، وغلبة طابع النقل والتقليد على طابع الابتكار والإبداع.

وتتفق نتائج البحوث السابقة على اعتبار المتلقي العربي أميل إلى الاستهلاك، كما أنها تحوّلها إلى طرف سلبي يميل إلى محاكاة النمط الاستهلاكي الغربي في الأذواق والقيم والاتجاهات ووسائل الترفيه، وقد أصبحت ثقافته أقرب إلى ثقافة الصمت منها إلى تنمية الوعي والقدرات المعرفية ونمو الإبداع. ولاشك في أن الحاجة الاجتماعية والطلب على الإبداع في السياق الثقافي العربي يقومان على فكرة أن الحاجة هي أم الاختراع، كما أن التحدي الذي يجابهه العالم العربي في الوقت الحاضر يصنّف إلى نوعين، تحدّد داخلي يتعلق بازدياد عدد السكان في البلاد العربية، وهذا الازدياد خطر في حد ذاته، وتحدّد خارجي يتعلق بزيادة الإنتاج والمنافسة؛ خاصة أن إنتاج العامل الأوروبي أو الياباني أو الأمريكي يعادل ٣٠ إلى ٤٠ ضعفًا لإنتاج العامل العربي، ولذلك، فإن مجابهة هذه التحديات تعتبر مرهونة ومقرنة بمستوى الكفاءة العلمية والتقنية للمجتمع العربي أو بالإبداع في العلوم والتقنية. وبصفة عامة، فإن الأوضاع الأسرية والتعليمية والإعلامية لا توفر إمكانيات التعبير عن الحاجات الاجتماعية، ولا تهتم كثيرًا بتوجيه الأنظار نحو التحديات المجتمعية، وهو الأمر الذي ترتب عليه تضائل فرص ظهور الإنجازات الإبداعية المتباينة.

وفيما يتعلق بنظم التقدير والدعم ورعاية الإبداع في السياق الثقافي العربي ، فإنه إذا كان هناك نقص في الطلب الاجتماعي وضآلة في القدرات الإبداعية يعملان على حجب الإنجازات الإبداعية، فإن تداعي نظام التقدير والرعاية والدعم بسبب الازدهار المفاجئ لأيدولوجية إبداعية جديدة أو لظهور نوعية جديدة من المنتفعين بالمنتجات الإبداعية هو التفسير الأكثر احتمالاً لتوقف الإنجازات الإبداعية وتناقصها .

ويمكن القول إنه لا يتوافر في الوطن العربي مناخ ملائم لمكافأة الإبداع وتكريم المبدعين ، كما أن هناك ضآلة في عدد وحجم المؤسسات التي تدعم وترعى المبدعين . كما يعاني البحث العلمي في البلدان العربية من انخفاض الإنفاق عليه ، وكذلك من غياب الدعم المؤسسي له ومن عدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه . وتقل نسبة الملتحقين بفروع العلوم في التعليم العالي في جميع البلدان العربية . ويعكس تدني تمويل البحث العلمي من قِبَل القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلدان العربية غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء ، كما يدل على وجود حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسئوليتها التنموية ، وضرورة أن يقوم القطاع الخاص بتمويل البحث العلمي ، وأن تهتم مؤسسات المجتمع المدني بدعم الإبداع وتشجيع المبدعين .

ومن المعروف أن فرص الإبداع تنمو مع نمو حرية التعبير ، والمتأمل في الثقافة العربية المعاصرة يجد أن التسلطية بُعداً أساسياً من أبعادها ونمط وأسلوب في الضبط الاجتماعي ، وخاصة فيما يتعلق بهيمنة الدولة ، والتي لا تساعد على زيادة وتشجيع الإبداع وحيث تطغى الأيدولوجيات على العلم .

هذا وقد أبدع المشرّعون العرب في صياغة قوانين الرقابة على المصنّفات الفنية ، كما أبدعوا في صياغة القوانين المقيدة للحريات وللديمقراطية والقوانين المكرّسة للتبعية . كما أن الظروف الأسرية والتعليمية والإعلامية في المجتمع العربي لا تشجع قيم الاختيار الحر والتعبير الصريح وإبداء الرأي والمناقشة والنقد ، بل إنها تضع حواجز تؤكّد على الممنوعات والمحرمات دون الإعلان الصريح . واستناداً إلى كل ما سبق يمكن القول إنه لا تتوافر في الثقافة العربية مجموعة الظروف الموضوعية والمناسبة والكافية لحرية التعبير ، ويترتب على ذلك تضاؤل فرص ظهور المنتجات الإبداعية .

الطفل والمعرفة في العالم العربي

دعد سلامة - ليلي كرم الدين - مسعد عويس

توضح أحدث الأبحاث والدراسات ضرورة التعرف على أهم وأنجح وأكفأ الطرق والأساليب والوسائل والاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد على إعداد الأطفال العرب والمسلمين بشكل عام للمستقبل، وتمكينهم من التصدي والعيش والمنافسة في هذا العصر بكل ما يحمله لهم من تحديات عديدة وكبيرة يفرضها القرن الحادي والعشرون، خاصة مع دخول العالم إلى الموجة الثالثة للحضارة الإنسانية وهي موجة المعلوماتية التي تتطلب من الإنسان-لكي يستطيع العيش والتعاون والتنافس فيها- العديد من السمات والخصائص التي يُطلق عليها اليوم "خصائص إنسان القرن الحادي والعشرين". ولتحقيق الهدف الأساسي لهذه الدراسة، يلزم القيام أولاً بمحاولة جادة للتعرف على أهم وأبرز التحديات التي تواجه أطفال الأمة في المستقبل وتحديد أهم المواصفات والخصائص والسمات المطلوب توفيرها وتميئها لدى أطفال الأمة حتى يكونوا قادرين على مواجهة هذه التحديات الحضارية والتصدي لها.

ومن أهم التحديات في القرن الحادي والعشرين تلك التي وضع تصورًا عنها العالمان ألفن وهايدي توفلر في عام ١٩٩٥ وأطلقا عليها "مبادئ خلق حضارة جديدة"، ويوضح العالمان فيها أن العالم في القرن الحادي والعشرين قد اتجه إلى موجة حضارية ثالثة هي الموجة المعلوماتية وتخطف الموجة الثانية وهي الموجة الصناعية. هذا بالإضافة إلى أن الأسرة استعادت في الموجة الجديدة وظائفها التي سُلبت منها، وجعلتها محور حياة الإنسان على اعتبار أن النموذج هنا قد يكون مدارس التفكير أو مرسوم الفنان أو حجرة المخترع.

كما قام العالم "نسبت" بشرح وجهة نظره في كتابه "الاتجاهات والتحويلات العالمية الكبرى" التي تسير نحوها الحضارة الإنسانية، والتي من شأنها التأثير على حياة البشر وخاصة التحول في مجال التكنولوجيا، والتحول من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد العالمي ومن المدى القريب إلى المدى البعيد ومن المركزية إلى اللامركزية، ومن الاعتماد على الغير (الدولة والمؤسسات) إلى الاعتماد على الذات، ومن ديمقراطية التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة،

والتحول من العلاقات الرأسية إلى العلاقات الشبكية، ومن مناطق إلى مناطق أخرى تبعاً لظروف الجذب والطرْد، وأخيراً من الاختيار من بدائل محددة إلى بدائل متعددة.

هذا وقد وجد العلماء أن الإنسان يجب أن يتصف بالعديد من الخصائص والقدرات والمهارات حتى يستطيع العيش والتفاعل والتوافق والتفوق والتنافس مع الآخرين، ومن أهمها الذكاء والتفكير ومهاراته وقدراته. وقد ساهم علم النفس المعرفي بما كشف عنه من نتائج ودراسات وأطر نظرية، مثل نظرية المعرفة أو المعلوماتية في التعلم والاحتفاظ والتذكر والتعامل مع المعلومات وغيرها، التي تساعد الإنسان في أن يكون لديه إدراك متميز للواقع بمطالبه وتعقيداته، والتي تتطلب تقبله لذاته وللآخرين، وأهمية تميزه بالتلقائية والانشغال بالمشكلات العامة مع احترام الخصوصية وتوفير القدرة على الانفصال الإيجابي عن الغير (مفهوم الأوتونومية)، بالإضافة إلى ضرورة العمل على المشاركة والمبادرة والاستقلال وأن تكون لديه نظرة متجددة للأمور، وأن يكون شديد الانشغال بالمجتمع الإنساني وقادراً على تكوين العلاقات الناضجة مع غيره، ويتمتع بدرجة عالية من الديمقراطية والإبداع.

وحول دور المدرسة وخصائصها في القرن الحادي والعشرين، تشير دوروثي تنستال العديد من الخصائص والمهارات والقدرات اللازم إكسابها للأطفال حتى يستطيعوا المنافسة، ومن أهمها القدرة على استخدام الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، والقدرة على حل المشكلات وطرحها والقدرة على القيام بالتفكير الناقد والتحليلي، والقدرة على التفكير الابتكاري، والقدرة على القيام بالتعلم التعاوني والتعلم الذاتي والفردى، والمرونة والابتكارية والتوافق الإيجابي مع الغير، والقدرة على فهم وتقدير وممارسة مهارات عمليات العلم والاستدلال الرياضي، وتقدير قيمة العلم والتكنولوجيا وأثرهما في حياة الإنسان، والقدرة على الاستفادة من كافة الفرص المتوفرة في البيئات المحيطة سواء في المنزل أو المدرسة أو المجتمع. وهناك إجماع على بعض الخطوات الإجرائية التي توصل إليها العالم لإعداد الأطفال للمستقبل، ومنها ضرورة جعل مرحلة رياض الأطفال مرحلة إلزامية على اعتبارها جزءاً من سلم التعليم، وجزءاً مهماً للأطفال في هذه السن المبكرة، بالإضافة إلى الاهتمام بعمل برامج للتعليم المبكر والرعاية التربوية لما قبل عمر ثلاث سنوات.

إن المعرفة تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع. وتُكتسب المعرفة من خلال التعليم والتعلم والبحث والتطوير التقني، وهي السبيل لبلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى التي تضم الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. كما أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الأفراد بمقتضاها المعرفة والمهارات

والاتجاهات والقيم والدوافع والتجريدات والأنماط التي تؤثر في تكيف الفرد مع بيئته الطبيعية والاجتماعية والثقافية .

ورغم أن التنشئة الاجتماعية تمتد كعمليات تعلم في مراحل حياة الفرد المختلفة ، إلا أن مرحلة الطفولة تعد أكثر المراحل حساسية وتأثيرًا بها . ومن أجل تنمية قدرات الطفل وتوسيع مداركه لكي يصبح عنصرًا فعالاً في مجتمع المعرفة ، يتعين الانتباه إلى أسلوب التربية داخل محيط الأسرة وداخل رياض الأطفال . إلى جانب توفير سبل الرعاية الصحية ، وتأمين حياة كريمة للطفل في مجتمع تسوده قيم الحرية والعدالة ، كما يجب أن تتسم البيئة المحيطة به ببعض العناصر الأساسية لنمو الطفل الصحي مثل توفير فرص اللعب وإيجاد مساحة الحرية المتاحة له في الحركة والتعبير والاختيار واتخاذ القرار ، واحترام ذات الطفل لتشجيعه على الشعور بالثقة بالنفس ، كما يجب أن تتسم البيئة الصحية بأسلوب فن التعلم من خلال التفاعل وليس التلقين ، أي تفاعل الطفل مع الأدوات والأنشطة المتوافرة ، وتفاعله مع الأطفال الآخرين ومع الكبار .

هذا بالإضافة إلى ضرورة تفاعل الطفل مع المنهج التعليمي والمادة التعليمية ، وبالطبع تتعدد أساليب توصيل المعلومات ، مثل المحاضرة ، وحلقات النقاش وورش العمل والعمل التعاوني والعمل المخبري وغير ذلك . وفي الحقيقة ، تعاني الكثير من السياسات التعليمية في بعض البلدان العربية من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها . إن إقامة مجتمع المعرفة ، وبناء التنمية الإنسانية بوجه عام في البلدان النامية ومنها العربية يتطلب إصلاحًا جوهريًا في طبيعة النظام التعليمي ومؤسساته ، حتى تصبح العولمة بحق قوة دافعة للتنمية الإنسانية وخصوصًا لاكتساب المعرفة .

ولاشك في أن العمل مع الطفولة يتعلق بالمستقبل ، ولكنه يرتبط أيضًا بالحاضر ، ويتطلب التنسيق والتعاون والتكامل والتواصل بين كافة مؤسسات التنشئة التربوية مثل : الأسرة والبيئة أو الجيرة المحيطة ودور العبادة ومؤسسات التعليم وأجهزة الإعلام وجماعة الرفاق والمنظمات السياسية وهيئات المجتمع المدني ، بالإضافة إلى مؤسسات الترويج ومؤسسات مجتمع المعلومات والإنترنت والكمبيوتر والقنوات الفضائية . وبوجه عام ، هناك ضرورة للعناية بكافة الجوانب التربوية مجتمعة أي الجوانب النفسية والبدنية والعقلية والاجتماعية والوجدانية عند العمل مع النشء من المراحل السنية المبكرة . وقد تنبّهت المجتمعات الإنسانية المعاصرة إلى أهمية تنشئة الأجيال الجديدة من أجل مواكبة التقدم العلمي المتعاظم في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من خلال رؤية واضحة وتخطيط إستراتيجي مع التعاون

والتنسيق والتكامل بين كافة مؤسسات التنشئة التربوية وتوفير المناخ الاجتماعي المناسب مع الإفادة من الخبرة الوطنية والخبرة الإنسانية واستخدام العلم العصري مع تحديد الأهداف والرسالات والرؤى المستقبلية .

إن الاهتمام بالمعرفة يُسهم في اكتمال العملية التربوية للإنسان من الطفولة المبكرة، وتكوين الشخصية الإنسانية السوية، والوقاية من الانحرافات النفسية والصحية والاجتماعية، فضلاً عن دور المعرفة في الكشف المبكر عن المبدعين والموهوبين والمبتكرين لرعايتهم وتمييزهم والإفادة من إنجازاتهم في المستقبل القريب والبعيد. ولعل أعظم وسيلة يمكن أن تسهم في تحقيق المستقبل الأفضل للطفل العربي، هي الاعتماد على المنهج العلمي في برامج ثقافة ومعرفة الطفل، وكذلك الاهتمام بنفس القدر بالحضارة الإنسانية، ومحاولة الاهتمام بالمعرفة من خلال برامج ثقافة الطفل كوسيلة من وسائل التعلم .

وتتلخص المعادلة السهلة للتقدم والتطور المعرفي في ضرورة تتبع بضع خطوات يتضح منها ما تجب إضافته وما يجب حذفه لتحقيق التطور المعرفي من تخطيط إستراتيجي في ضوء المصالح العربية المشتركة، وذلك من خلال سياسات عامة في ضوء التنمية الشاملة والتي تقوم على التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني العربي، والتكامل مع المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال، وخلق مناخ اجتماعي صحي يقوم على المصالحة والتسامح والتآخي، والاستفادة من الخبرات العربية الناجحة، واستخدام العلم في كافة مجالات الحياة، وتحقيق المصالح العربية-العربية من أجل التقدم والتطور للجميع .

إن تطبيق هذه المعادلة كفيل بأن يحدد أساليب العمل من أجل تحقيق النهضة المعرفية والمستقبل المشرق لمجتمعنا العربي حتى يواكب وينافس المجتمعات الأخرى على المستوى العالمي، مع كفاءة تكوين الموارد البشرية وترشيد الإمكانيات وإتاحة الفرص للحلم القومي واستخدام العلم العصري والعمل الدؤوب .

إن نشر الثقافة العلمية بوجه عام وثقافة المعرفة بوجه خاص لدى الأطفال العرب ليست مسألة كمالية، بل هي ضرورة من ضرورات التقدم حتى نظل في إطار دائرة الحضارة الإنسانية المعاصرة . كما أن الوقت قد حان لوضع إستراتيجية عامة لثقافة المعرفة في الوطن العربي بوجه عام، ولثقافة الطفل العربي بوجه خاص، لتكون نموذجاً يُحتذى به عند وضع إستراتيجيات مماثلة في شتى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية .

دور الإسكندرية في حركة الاستنارة المصرية والعربية

أحمد زكريا الشلق – لطيفة سالم

قامت مدينة الإسكندرية بدور بارز في حركة الاستنارة سجَّله التاريخ بحروف مشرقة ، وقد تناغمت آليات هذا الدور المتعددة لتعزف سيمفونية لها طابعها الخاص ، ويكفي أن نشير إلى أن تاريخ الصحافة المصرية قد بدأ في الإسكندرية ، التي تفاعلت في رحابها الآراء المختلفة ، وفي محرابها ظهر نبض وإيقاع المجتمع .

ورغم تجمد الأنشطة الصحفية مع بواكير الاحتلال البريطاني عقب هزيمة الثورة العرابية في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، فإن الأمر لم يستمر طويلاً ، إذ سرعان ما أفاقت الإسكندرية من غفوتها المؤقتة ، وعادت صحافتها لمهمتها ، وقد تغلغل داخلها أكثر من عامل: الأول هو الأثر الثقافي الفرنسي والثاني تمثل في الاهتمام بالشئون المحلية السكندرية ، وخاصة فيما يتعلق بالأمن ومشكلات المياه والصرف الصحي وخلافه .

هذا وقد ارتفع مؤشر الثقافة في الصحافة السكندرية ، وتعددت فروعها ، فتناولت العلوم الطبيعية بجوار العلوم الاجتماعية ، وحظيت الإسكندرية بنصيب وافر من ذلك وبخاصة تاريخها لارتباطه بالتراث الوطني ، وبالذات مع إنشاء مكتبة البلدية عام ١٨٩٢ ثم المتحف الحضاري عام ١٨٩٥ . واستمرت الصحافة في توجيه دفتها تجاه ما يجري على أرض الإسكندرية ، وما يقوم به المجلس البلدي الذي أنشئ عام ١٨٩٠ ، وتعرَّضت الصحافة لسلبيات التأثير بالأجانب ، ولكنها عملت على تشجيع نشاط المجتمع المدني من منطلق توسيع دوائر الجمعيات الخيرية بمختلف أنواعها وتحقيق التكامل الاجتماعي ، والرقي بالمجتمع عن طريق النهوض بالتعليم والصحة والفن والأدب والمعارض ومحاربة الفساد بأشكاله ورعاية الأيتام والعجزة والأحداث .

وسجَّلت الصحافة كتابات عن أهمية المسرح بأشكاله ، وما يقدّم عليه وتناولته بالنقد . وفي خضم ذلك المناخ ، وُلدت الصحافة النسائية على الأرض السكندرية عام ١٨٩٢ ، عندما أقدمت هند نوفل – اللبنانية الأصل – على إصدار أول مجلة للمرأة في الوطن العربي والتي حملت عنوان "الفتاة" ، وما بثت أن أصدرت ألكسندرا أفرينو المجلة النسائية الثانية

في الإسكندرية (أنيس الجليس) عام ١٨٩٨ لتساند زميلتها "الفتاة" في المهمة الملقة على عاتقهما .

ومع إسدال الستار على القرن التاسع عشر، حدثت فترة انتقال، انزوت فيها الأفلام السكندرية جانبًا، وكان أهم عامل وراء ذلك أن صحيفة الأهرام، في أول نوفمبر ١٨٩٩ قررت الاكتفاء بما قدّمته وقامت به على الساحة السكندرية، وشدّت رحالها إلى القاهرة التي تعني مصر كلها في لغة الخطاب. ولكن مع بداية القرن العشرين، بدأت الإسكندرية تستعيد بعضًا من نشاطها الصحفي لتبدأ في خوض مرحلة جديدة لها، لكنها لم تكن أبدًا لتضاهي سابقتها.

وتأكيدًا على السياق التاريخي، لا بد من الإشارة إلى أن ألفاظًا مثل "الاستنارة" و"التنوير" و"الحداثة" كانت تتعلق سابقًا بالتاريخ الأوروبي، ولكنها صارت تخص المنطقة العربية بشكل أو آخر لتأثرها بهذا التاريخ من خلال الغزو والاستعمار تارة أو من خلال التواصل والاتصال الإرادي تارة أخرى. المهم أن نعرف أن الاستنارة ليست مجرد دعوات فكرية، وإنما هي أيضًا إنجازات ومؤسسات وهيئات وأنشطة تدفع بحركة المجتمع وثقافته إلى آفاق رحبة من العلم والمعرفة والحضارة الحديثة والرقي الإنساني في أبهى صورة.

ومن المسلمّ به أن حركة التنوير التي شهدتها مصر في مجالات الفكر والعمل، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي شملت أنشطة ومجالات عديدة، ساهمت فيها الإسكندرية بنصيب وافر وجهود متميزة، وكان أول هذه الإضاءات تأسيس أول جمعية سياسية شعبية وهي جمعية مصر الفتاة عام ١٨٧٩ التي تعد أول حزب سياسي عرفته مصر الحديثة، وتلا ذلك إصدار صحيفة تنطق باسم الجمعية هي صحيفة "مصر الفتاة" التي كانت تنشر فصولًا حادة الانتقاد شديدة الموعظة وكانت تحرر باللغتين العربية والفرنسية. وقد توسعت الجمعية بعد ذلك ونزلت إلى ميدان العمل الجماهيري بصحيفتها الخاصة وبرامجها الإصلاحية، وتعد "لائحة الإصلاح" التي قدمتها الجمعية للخديوي توفيق أهم إنجازاتها.

وكانت الإضاءة الثانية - وإن كانت الأولى من الناحية الزمنية - هي تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية عام ١٨٧٨ باعتبارها إحدى جمعيات المجتمع المدني التي أنشئت لأهداف اجتماعية وإنسانية، وكان الدافع من وراء قيامها ما لوحظ من ظهور كثير من الجمعيات التي أسستها الجاليات الأجنبية في الإسكندرية، وقد تأسست هذه الجمعية السكندرية الأولى بمسعى من السيد عبد الله النديم ومساعدة ودعم عدد من أثرياء المدينة يتقدمهم سعد الله بك حلاية.

أما الإضاءة الثالثة فتمثلت في تأسيس المتحف اليوناني الروماني عام ١٨٩٢ ، ويلاحظ أن التطورات التي شهدتها علم الآثار والمتاحف تعد جزءاً من نشاط الشعوب والدول لكي تقدم نفسها باعتبارها أمماً حديثة وناهضة ، فضلاً عن أن المتاحف التي نشأت في الدول المستعمرة كانت ساحة متميزة للنضال من أجل الاستقلال الوطني والإحلال محل الأجانب وتأكيد الهوية الوطنية .

وكانت الإضاءة الرابعة هي نشأة أول حزب اشتراكي في مصر (١٩٢٠ - ١٩٢٤) بالإسكندرية ، ففي أوائل القرن العشرين نشط العمل النقابي في مصر بشكل لم يسبق له مثيل وبرزت نقابات عمال السجائر والعمال الذين يعملون في المباني وعمال المطابع وعمال عنابر بولاق ، وورش السكك الحديدية وعمال الترام ، مما أوجد حركة عمالية نشطة برزت خلالها أفكار اشتراكية وشيوعية واضحة ، وظهر عام ١٩٠٩ "الحزب الاشتراكي المبارك" الذي لم يقدر له أن يتحول إلى حزب سياسي جماهيري وبقي مجرد محاولة فردية .

وتمثلت الإضاءة الخامسة في إنشاء جامعة الإسكندرية عام ١٩٣٨ ، والتي قامت نتيجة جهود ثلاثة من فرسان الاستنارة في مصر وكانوا وراء تأسيسها وإدارتها ، وهم أحمد لطفي السيد مدير جامعة فؤاد الأول ، والدكتور طه حسين عميد كلية الآداب بها ، ثم الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف العمومية في وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٣٨ .

وأخيراً ، تمثلت الإضاءة الأخيرة في الإلهام الأدبي الذي تميزت به الإسكندرية على شاطئ الوطن إذ أوحى إلى أحمد شوقي بأحداث مسرحيته "مصرع كليوباترا" ، كما أن لها دوراً مذكوراً في نشأة فن التمثيل المسرحي في مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر منذ أيام أبو خليل القباني وسليم نقاش ، وهي المدينة الوحيدة التي استطاعت انتزاع نجيب محفوظ من قلب القاهرة المعزية الأثيرة لديه ، ليأتي بأبطاله إلى بنسيون مرامار حيث تدور وقائع وأحداث روايته الشهيرة التي تحمل الاسم نفسه ، وليكتب رواياته الأخرى "السمان والخريف" و"الطريق" .

القاهرة في السينما

علي أبو شادي - كمال رمزي

كانت السينما التسجيلية هي الأسبق والأقرب إلى المدن تسجيلًا وتوثيقًا والتقاءً واقترابًا، فالسينما في مصر وفي العالم كله بدأت تسجيلية إلى حد كبير، فكانت هي السجل الوحيد تقريبًا، وذلك عندما بدأ البعض يصوّر داخل القاهرة من بعثات فرنسية وغيرها، وكانت هناك محاولات لتصوير كل المناسبات التي تدور داخل القاهرة وأحيانًا الإسكندرية، ولم يكن الغرض من التسجيل هو التوثيق أو التفكير الحقيقي في قيمة السينما كعمل فني، ولكنها كانت اكتشافًا مثيرًا مدهشًا.

وهناك أفلام صورتها البعثات الفرنسية في أماكن كثيرة في مصر وفي العديد من المناسبات، وكانت المدينة في هذه اللحظة تعني مدينة الإسكندرية ومدينة القاهرة، وكانت الإسكندرية هي الأسبق لأن كل الرحلات بدأت من الإسكندرية ثم جاءت إلى القاهرة بعد ذلك، ولم يكن هناك حتى عامي ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ما يسمى بالسينما الروائية في مصر، ولم تكن هناك سينما مصرية حقيقية، وكان أول فيلم مصري هو "توت عنخ آمون"، وكان أقرب إلى التسجيلي منه إلى الروائي. بعد ذلك، بدأت المحاولات في هذه الفترة حيث كانت هناك محاولات الأفلام الروائية القصيرة المتعددة التي كانت مستمدة من المسرح، وكانت السينما التسجيلية هي السينما التي كان عليها أن توثق.

وقد اقتربت السينما التسجيلية بمعناها الحقيقي من المدينة في منتصف أربعينيات القرن الماضي، ثم بدأت بعد ذلك رحلتها في أعمال كثيرة جدًا منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن؛ فهناك عشرات الأفلام التي تتناول القاهرة من جوانبها المتعددة من شوارع وأماكن مختلفة وكنايس وجوامع، وكانت الآثار تعد محورًا أساسيًا في هذا المجال سواء تلك الموجودة في القاهرة أو خارجها. وهناك أيضًا السينما التسجيلية التي صورت بعض المظاهرات الوطنية في الفترات الأولى من القرن العشرين في مصر سواء في العشرينيات أو الثلاثينيات أو الأربعينيات، وتعتبر الأفلام التي تناولت المناطق التاريخية في القاهرة مثل منطقة مصر القديمة وغيرها أفلامًا بالغة الأهمية.

وإذا كان الحديث ينصب على المدينة في السينما، فمن غير المهم أن نقيّم هذه الأفلام تقييماً فنياً دقيقاً ولكنها حتى لو بقيت كصور في الذاكرة سوف تظل لها قيمتها الكبيرة. إن الشريط السينمائي بصورته الحية الموجودة يظل ذاكرة الأمة وذاكرة الوطن وذاكرة التاريخ وذاكرة العالم كله، وربما لا يجد هذا النوع من السينما الرعاية الكاملة، لكنه يظل هو الأبقى والأبقى.

إن العلاقة بين القاهرة والسينما قديمة، وهناك الكثير من الكتب التي تحلل هذه العلاقة بين السينما والمدينة بشكل عام ومدينة القاهرة بشكل خاص، والتي تحتوي على كثير من المعلومات، ومن الملاحظ على بدايات السينما في مصر أن معظم الأفلام الأولى كانت تتحدث عن الفارس العربي، وفي الثلاثينيات والأربعينيات، بدأ دور الأفندية يظهر في التاريخ، وبدأت مدينة القاهرة تشهد تزايد نزوح وفود من الأقاليم، فأصبحت مدينة القاهرة مدينة كبيرة، وبعد ثورة ١٩١٩ أصبح لطبقة الأفندية حضور قوي، وبالتالي بدأت صورة الأفندي تظهر على الشاشة وتنحى جانباً صورة الفارس العربي. إن هذا التطور يقترن أساساً بالمدينة كمستهلك لهذه السلعة. ولا شك في أن أحد مفاتيح اكتشاف المدينة هو الوافد من خارجها، أي أن صورة القاهرة في الأفلام تعتمد إلى حد كبير على احتكاك الوافد إليها من أحد الأقاليم.

وكانت هذه الأفلام تعرض من خلال الوافدين إلى القاهرة مساوئ المدن، وهناك أفلام أخرى توضح أن المدينة هي إنقاذ من فقر وجهل وجوع الأقاليم البعيدة، وتبين أن العواصم الصغيرة أو البلاد التي يكون بها أي قدر من التجمع البشري تكون أكثر رحمة من الأماكن التي لا تكون فيها رومانسية الريف وجمال أخلاقياته وحياة الفلاحين. وهكذا، ويمكن القول إن السينما بدأت في الاعتناء بالمدينة بعد ظهور طبقة الأفندية بعد ثورة ١٩١٩، خاصة مع نمو الجهاز الحكومي وبروز طبقة الموظفين.

كانت القاهرة دومًا بالنسبة للبعيد عنها حُلماً تعبر عنه السينما، إلا أن هذه السينما تحذر في أفلام كثيرة من القاهرة، ومن أنها كابوس وليست حلمًا. فالقاهرة جماع لمصر كلها، وقد قدمت السينما جوانب كثيرة من القاهرة. فالسينما دومًا بها نوع من الاجتهاد، ويمكن لمس ذلك على مدى سنوات طويلة في مناطق حقيقية في هذا الكيان الضخم الذي يعبر بكل متناقضاته وبأهله الشرفاء وبأهله الفاسدين أيضًا عن مصر كلها.

ومن أبرز الأفلام التي تستحق الذكر فيلم "كراكون في الشارع" الذي قام ببطولته الفنان عادل إمام من الذي أدى دور جلال، هو موظف يضطر بسبب أزمة السكن إلى تصميم كراخان ويتنقل به في شوارع القاهرة، كذلك فيلم "إشارة مرور" للمخرج خيرى بشارة الذي تدور أحداثه كاملة في إشارة مرور وما يحدث فيها، وفيلم "العوامة ٧٠"، وغيرها من الأفلام التي صورت بواقعية وحساسية واقع المدينة.

تجربتي في الصحافة المصرية

منير عامر

يتحدث الأستاذ منير عامر بأنه قرر أن يكون كاتبًا وعمره ١٤ سنة، وفي الإسكندرية وعلى "شاطئ ميامي" كانت توجد كايينة إحسان عبد القدوس، وكانت منارة ولم تكن مجرد كايينة، بل كانت حالة ثقافية، وكان الأساتذة الكبار يتيحون الفرصة لمن هم أصغر منهم، وخاصة كل من الأساتذة صلاح عبد الصبور، وفتحي غانم، ومحمود السعدني والذين كانت لهم علاقات أثرت في مسيرته في الكتابة والصحافة.

ويواصل الحديث، وعند وصوله إلى سن التقاعد مثل جميع الناس، شعر أن عليه فحص الأحصنة السبعة التي بداخله كإنسان مثلما علمه الأستاذ سعد جلال والأستاذ صلاح عبد الصبور بأن كل واحد بداخله سبعة أحصنة تمثل سبع مراحل في عمره من الطفولة وحتى الشيخوخة. وعادةً ما يتوقف الإنسان عند السبعين إلا من وهبه الله حكمة إدارة الأحصنة السبعة حتى يمكنه أن يولد من جديد من خلال ما ينتج ويبدع.

هذا وعند سن الستين يقول إنه اعترف بحيرته، وظهر التساؤل حول مدى قيامه بمهمته، وفي ذلك الوقت قرر الاستقالة من رحلة البحث عن أي منصب بعد ما جاءه خبر استشهاد الطيار عماد الدين ذو الفقار في التدريب لحرب أكتوبر، وقال لنفسه لا أعرف متى سيأتي الموت واختار أن يقضي وقته مع أولاده، وألا يكون مسئولاً عن أي شيء على الإطلاق، حتى طلب منه تدريب الصحفيين. ويؤكد أنه حاول أن يقول الحقيقة في أدق اللحظات، وقد كان الدكتور جابر عصفور شاهداً في الليلة الأخيرة لصلاح عبد الصبور، وفي الليلة التي سبقتها كان هو شاهداً في مكتب وزير الدولة لرئاسة الجمهورية منصور حسن والذي كان مستشاراً له، وقال له يوماً إنه لن يستطيع أن ينام قبل أن يشهد صلاح عبد الصبور موجوداً في أحد الاجتماعات، وكان هذا الاجتماع تحضره هيئات متعددة لإسقاط الجنسية عن عدد من المصريين الذين يهاجمون الرئيس السادات، فذهب لإحضار صلاح عبد الصبور من بيته، وقد قال لهم جملة طريفة للغاية، وهي أن هناك خلطاً بين شخص الرئيس وشخصية الوطن، فالسادات من الممكن أن يشعر بمرغص مثلاً لكن مصر لن تشعر بمرغص، فهو قبضة من ترابها

وسيتحول إلى قبضة من ترابها، وأنه ليس هناك أخطر من إسقاط الجنسية عن أي شخص وهذا أمر مرفوض، فلستم مضطرين مثلاً لإسقاط الجنسية عن جلال كشك لكن يمكن القبض عليه بتهمة التدليس لأنه مدلس، ولا يمكن أن تسقطوا الجنسية عن محمود السعدني لأنه مكروه، وأخذ يفند حُجَجَهُمْ، ومع ذلك وجد من يعاتبه ويقتله بكلمة بعدها بثماني وأربعين ساعة فقط.

شاهد قدراً من المواقف شديدة الخصوصية في هذا الوطن، فقد رأى مثلاً عثمان أحمد عثمان يقف في التليفزيون المصري ويجري حديثاً مع طارق حبيب، نقد خلاله ما فات، وادعى بطولات يعلم هو يقيناً من خلال رجل أمين ومحترم اسمه أمين هويدي أن هذا الكلام الذي يقوله لا محل له من الإعراب، فسألته السيدة تماضر توفيق عما يفعل فتوجهت لها بالسؤال عما تفعل عندما يكون عندها تسجيل لا تريد من أحد أن يسمعه، فأجابته إما أن أقوم بعمل مونتاج له وإما أن أتركه ينبح، فاستفسر عما تقصد بأن تتركه ينبح فأجابت بأنها تتركه يفتح فمه ويعلقه دون أن يظهر صوته، وبناءً على ذلك، وفي ذروة مجد المهندس عثمان أحمد عثمان كتب قراراً على مسئوليته بأن يجعل عثمان أحمد عثمان ينبح، فقالت له السيدة تماضر توفيق بأنها من الممكن أن تفصله بهذه الورقة فقال لها "أرجوك أن تفعلي!" والشريط موجود ومحذوف منه بالفعل صوت المهندس عثمان أحمد عثمان في حوار مع الأستاذ طارق حبيب. ولم تكن هذه بطولة بقدر ما كانت النظر إلى الواقع بعدم القدرة على غشه وبمحاولة الاقتراب من الحقيقة، لأنه لم ير الحقيقة الكاملة ولا أحد يملكها ولكنه لم يتاجر بنصف الحقيقة حتى وصل إلى أي مكانة.

وعندما كلفه الوزير الفنان فاروق حسني بمسئولية رئاسة تحرير مجلة "فنون مصرية"، قال له إنه لا يصلح لمنصب رئاسة التحرير فقال له أنت على المعاش ومتفرغ وتستطيع أن تنجزها، وحاول ذلك، ولولا الصحبة التي تتيح له دفقاً عاطفياً لما قبل. وقام بالعمل في هذه المجلة بطريقة انتحارية، جلس للعمل مع فنانين وقابل رجلاً جميلاً مثل حامد عويس، وقد تساءل كثيراً كم إنساناً في مصر بقيمة هذا الرجل، وفي الحقيقة، أنه لو شاهد أي شخص لوحة "كليوباترا" المعروضة عام ١٩٥٠، فسيرى بنفسه ما شعر به الآن، ونادراً ما نجد فناً يرسم لوحة تبقى في الأذهان إلى هذا الحد وطوال الوقت، وتمنى أن يكون هناك قاعة دائمة في مكتبة الإسكندرية لعرض أعمال حامد عويس.

حقيقة، هو لا يقوم بمسئولية الإشراف على مجلة "فنون مصرية" كطريقة لقضاء وقت فراغ، وإنما امتناناً لابن الإسكندرية العظيم عبد الله النديم الذي لم يرد ذكره ولا حتى مرة

واحدة، والذي قال إنه ساعة تنكسر منّا الأحلام، فلا بد ألا نسمح للروح أن تنكسر، ونستمر فيما نقوم به من عمل بطريقة نضمن بها الاستمرار. وقد قرر الأستاذ منير عامر أن يتحدث عن العمارة والتي لا يقصد بها أعمال المقاوله وإنما يقصد بها فلسفة الحياة، وعن الآثار وهي الحوار المتواصل بيننا وبين المستقبل، وبالنسبة للفن التشكيلي فقد تحدث عنه من خلال الفنانين الكبار من أمثال حامد عويس والذي يشعر كلما رآه أنه إنسان جديد، وتحدث كذلك عن الموسيقى وأنه رأى أن أيّ كلام في الدنيا لا توجد فيه الموسيقى كطريقة لوصوله للمستمع يُعتبر كلامًا لا معنى له.

الإسلام وتحديات العصر

محمود حمدي زقروق

لا جدال في أن عصرنا الحاضر يختلف اختلافاً جذرياً عما سبقه من حقب تاريخية ، نظراً لما طرأ على عالمنا المعاصر من تطورات متلاحقة ، وما جد فيه من متغيرات متسارعة ، ومخترعات باهرة: إنه عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات والاستنساخ . والسؤال هو: أين عالمنا الإسلامي من ذلك كله؟ ألا يعد جزءاً من هذا العالم الذي نعيش فيه ، والذي أصبح - كما يقال كثيراً - مثل قرية كونية صغيرة؟ وهل يستطيع أحد أن يعزل نفسه عن ذلك كله؟ هل اكتفى عالمنا الإسلامي بدور المتفرج على ما يدور حوله من تطورات ، وقع بدور المستهلك لما ينتجه عالمنا المعاصر من منجزات في مجالات العلم والتكنولوجيا والترفيه؟

لا شك في أن التحديات المعاصرة التي تواجه المسلمين في عالم اليوم تحديات معقدة ، وفي حاجة إلى إرادة قوية وعزيمة صادقة لتجاوزها والسير صعوداً نحو مستقبل مشرق . وإذا كانت هذه التحديات تمثل تحديات خارجية ، فهناك بالإضافة إلى ذلك تحديات داخلية عديدة من أهمها التخلف الذي تعاني منه الأمة الإسلامية ، وانتشار ظاهرة الإرهاب في العالم الإسلامي على نطاق واسع ، رغم أنها تعد ظاهرة عالمية . ويرتبط بذلك كله أيضاً الفهم الخاطئ للإسلام ، والتفسيرات المغلوطة لتعاليمه ، وخطر الأصدقاء الجهال للإسلام الذين هم أشد ضرراً على الإسلام من خصومه .

إن التغلب على التحديات الداخلية يعد المدخل الطبيعي للتغلب على التحديات الخارجية ، فترتيب البيت من الداخل ينبغي أن تكون له الأولوية ، فضلاً عن أنه من ناحية أخرى مرتبط بشكل وثيق بتحديات الخارج ، بمعنى أنه إذا تعافى العالم الإسلامي من أمراضه الداخلية وتغلب على تحديات الداخل فقد يكون حينئذ في وضع يؤهله للتغلب على التحديات الخارجية . ومن أهم التحديات الداخلية التي يواجهها نجد التخلف الذي يسود المجتمعات الإسلامية والذي يمثل أخطر التحديات الداخلية التي تواجه العالم الإسلامي . كما تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر التحديات الداخلية أيضاً التي تواجه العالم الإسلامي ، وقد شهدت الأعوام الأخيرة على وجه

الخصوص تطور هذه الظاهرة بشكل مخيف ، إذ اتجه الإرهاب إلى القتل والتدمير للأبرياء دون تمييز بين طفل وامرأة وشيخ وشاب ، وتعدى ذلك إلى التمثيل بالقتلى دون سبب مفهوم ، وفي كثير من الأحيان تحت شعار إسلامي ، وبصيحات الله أكبر . وعلى الرغم من أن الإسلام هو دين الاعتدال والوسطية ويرفض التطرف والغلو في الدين ويدعو إلى التيسير على الناس والرحمة بهم وتعاليمه واضحة في هذا الشأن ، إلا أن بعض الاتجاهات تفسر الإسلام على هواها ، وتريد أن تشده ناحية اليمين أو ناحية اليسار بتفسيرات خاطئة تجعل منه إما دينًا جامدًا منغلِقًا متفوقًا لا يقوى على مسايرة الزمن ولا يراعي متغيرات الحياة ، وإما أن يجعل منه فريق آخر دينًا دمويًا عدوانيًّا متعطفًا لسفك الدماء . وكلا الاتجاهين لا مكان له من الحقيقة ولا يعبر إلا عن الرؤى المريضة لمن يتحدثون بها .

أما التحديات الخارجية ، فهي مرتبطة بالتحديات الداخلية ، وأولها الخوف من الإسلام في الغرب ، حيث انتشرت في الإعلام الغربي فكرة الخوف من الإسلام أو ما يطلق عليه "إسلاموفوبيا" ، وقد ساعد على شيوع هذا التصور تزايد موجات العنف في بعض البلاد الإسلامية ، ومن المفارقات الغربية أن الغرب نفسه هو الذي وفر الملجأ والملاذ والدعم وحرية الحركة لرهوس الإرهاب في العالم الإسلامي .

ويأتي صدام الحضارات كثاني التحديات الخارجية التي تواجه الإسلام والمسلمين لأنه يرتبط أيضًا بقضية الخوف من الإسلام . على الرغم من أن موقف الإسلام المبدئي الثابت يتلخص في أن تعددية الأجناس في المجتمعات البشرية أو بمعنى آخر تعددية الحضارات واختلافها لا يجوز أن تكون مدخلًا للصراع والشقاق ، أو أن تمثل عائقًا أمام توحيد جهود الناس وتآلفهم فيما بينهم . وتأتي العولمة كذلك لتصبح من أهم التحديات الخارجية ، فلم يعد خافيًا على أحد أن هناك تيارًا جاريًا تقوده القوة الأعظم في العالم يتمثل في الترويج للقيم والمعايير التي تعتمدها الحضارة الغربية القائمة ، وأن على الجميع في العالم أن يتواءم معها وأن يعتنق مبادئها ونظمها إذا أراد لنفسه مكانًا في مسيرة العالم المعاصر . وهذا يعني أن تسود حضارة واحدة بقيمتها ومثلها ، وأن يترسخ مفهوم العولمة أو القطب الواحد في الأذهان . وبذلك يختفي مفهوم التعددية الحضارية المتعارف عليه منذ فجر التاريخ ، ومن ثمَّ يصبح الخضوع لنظام العولمة أمرًا لا مفر منه ، ولا فكاك لأي دولة في العالم من أن تنضوي تحت لوائه ، وإلا فإن الزمن والأحداث سوف تتجاوزها .

وبالإضافة إلى هذه التحديات كلها ، يوجد تحدٍّ آخر يتمثل في الإنجازات العلمية المتلاحقة على الأرض وفي الفضاء ، والتي تسارعت خطاها على نحو مذهل ووصلت الآن إلى إتمام

استنساخ كامل لبعض فصائل الكائنات الحية، ولعل السنوات القليلة القادمة ستشهد استنساخ البشر رغم المعارضة القوية لذلك في كثير من بلاد العالم. ويعد العلم بصفة عامة سلاح العصر، فمن يملك العلم يملك القوة، ومن يملك القوة يستطيع أن يفرض نفسه على عالم اليوم. والإسلام يساند العلم ويدعم مسيرته، ولا يمكن أن يكون هناك تعارض بين الإسلام وحقائق العلم بأي شكل من الأشكال، والآية القرآنية واضحة في هذا الصدد، وهي موجهة لكل الناس وليس للمسلمين وحدهم ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة الجاثية - الآية ١٣)، فالعلم يشمل السماء والأرض وما بينهما. فليست هناك قيود ولا سدود في الإسلام تقف في طريق التقدم العلمي مادام ذلك في مصلحة الإنسان، وهذه المصلحة تحوطها بطبيعة الحال القيم الأخلاقية بسياج يحميها من سوء الاستغلال.

إن هذه التحديات ليست في حقيقة الأمر تحديات للإسلام كدين، وإنما هي تحديات للمسلمين. فإذا ارتفع مستوى الفهم عند المسلمين إلى مستوى الأحداث وتم إدراك مقتضيات العصر فستجد أن الإسلام من أشد الأعوان على تجاوز كل التحديات كلها، فالإسلام دين للحياة بكل معنى الكلمة، وهو صالح في جوهره لكل زمان ومكان، ومتواءم مع طبيعة الإنسان.

أما إذا قصرت همم المسلمين وفهمهم عن استيعاب تطورات العصر ومتغيرات الحياة فإنها ستكون أيضًا قاصرة عن فهم طبيعة التعاليم الإسلامية، وغير مدركة لما تشتمل عليه من مرونة. وهذا الفهم السقيم هو الذي يجمد الإسلام ويشده إلى التخلف الفكري وتحجر العقل والجمود الديني، ومن ثمَّ فإنه أخطر على الإسلام من أي تحديات خارجية.

خلاصة القول أن الإسلام بمبادئه السامية وتعاليمه الواضحة وقوته الذاتية قادر على تلبية متطلبات الحياة المعاصرة ومواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية. ولم يكن الإسلام - ولن يكون - سببًا في تعطيل مسيرة التقدم في العالم الإسلامي على جميع المستويات. ومن هنا يمكننا القول بأن الإسلام مؤهل بكل المقاييس لمواجهة تحديات العصر الحديث، ومؤهل للتعاون باستمرار مع كل القوى المحبة للسلام والتقدم في العالم من أجل خير الإنسان وسعادته في كل زمان ومكان.

قضايا الديمقراطية

أسامة الغزالي حرب

الديمقراطية هي ذلك النظام الذي بمقتضاه تُحكم البلد ويُحكم المجتمع ويُحكم الشعب من خلال أفراد وأجهزة منتخبين انتخابًا حرًا حقيقيًا، وأن تتم الرقابة على السياسات العامة من خلال الحريات العامة مثل حرية الصحافة، ومن خلال حق كل مواطن في أن ينتقد أي مجال من المجالات وأي مسئول من المسؤولين.

وقد كانت المرحلة الأولى التي مر بها النظام السياسي المصري هي المرحلة الليبرالية التي بدأت بإعلان استقلال مصر وإعلان الدستور في عام ١٩٢٣، وانتهت بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ التي غيرت النظام القائم، حيث ألغي النظام الملكي وحل محله النظام الجمهوري، وألغيت الأحزاب السياسية وحل محلها الحزب الواحد، وأصبح الواقع يشهد سيطرة كاملة للسلطة التنفيذية على كافة السلطات الأخرى، وبعد أن مات الرئيس عبد الناصر وتولى الرئيس أنور السادات ثم الرئيس حسني مبارك، ظلت السمات الأساسية للنظام كما هي.

والجدير بالذكر أنه مع مرور الوقت، وبسبب انعدام الديمقراطية وانعدام ما تتطلبه الديمقراطية من محاربة للفساد ومن شفافية ومن إعطاء الفرصة للأجيال الجديدة، بدأ التدهور في النظام السياسي المصري يزداد، وحدث تدهور في الأداء المصري في التعليم والاقتصاد والسياسة الصحية والسكانية وحتى في السياسة الخارجية، وكذلك لدور مصر ومكانتها الخارجية على الصعيد العربي، وعلى الصعيد الإفريقي، وعلى الصعيد الدولي.

هناك رغبة في التغيير نحو الديمقراطية نتيجة الإحساس بحالة التدهور الشاملة التي لا بد من مواجهتها بالتغيير الديمقراطي، وبسبب هذه العوامل، هناك ضغوط من الداخل، وفي نفس الوقت هناك ضغوط خارجية تدفع أو تزكي التحول نحو الديمقراطية، فلدينا الضغط الأمريكي والضغط الأوروبي والضغط الدولي نحو الديمقراطية والتعددية السياسية. وتشهد هذه اللحظة التاريخية التضافر بين الخارج والداخل، حيث اكتشف الأمريكيون والأوروبيون أن وجود مشاكل سياسية واقتصادية وثقافية في العالم العربي وفي العالم الإسلامي يؤدي إلى ظهور تيارات متطرفة وأفكار تهدد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرةً وتهدد المعسكر الغربي

مباشرةً ، وبدأ العالم الغربي في مواجهة خطر الإرهاب الإسلامي ، وفي هذا السياق ، بدأ الأمريكيون يقولون - وشاركهم الأوروبيون في قولهم - إنه من مصلحتهم المباشر - وفي سبيل الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي والأمن في أوروبا وأمن وسلامة الشعوب - القضاء على جذور الخطر الموجودة في العالم العربي والإسلامي ، لأن هذه البيئة تولد قوى تهددها ليس فقط بشكل خارجي وإنما في عقر دارها ، وما حدث من جرائم إرهابية في واشنطن وفي نيويورك وفي مدريد وفي لندن ، أبرز تضخم هذا الخطر الذي انعكس في الدعوة والضغوط الأمريكية والغربية للإصلاح في العالم العربي وفي العالم الإسلامي الذي أخذ أساساً بفكرة التغيير الديمقراطي .

وفي الحقيقة ، تُعتبر هذه اللحظة التي تشهد هذا التداخل بين الضغط الداخلي والضغط الخارجي لحظة فريدة ، وفي مصر نجد أن السعي إلى التغيير الديمقراطي ليس سهلاً ، إن المقاومة ضارية ، فهناك قوى من مصلحتها أن تحافظ على الوضع القائم وليس من مصلحتها أن يحدث التحول الديمقراطي الحقيقي ، ولكن ، نتيجة للتوافق بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية ، بدأ النظام في مصر يستجيب بعض الشيء إلى هذه الضغوط ، وحدث تحول مع إعلان الرئيس مبارك في ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عن الدعوة إلى تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، وبالطبع ، فإن التحول الديمقراطي في مصر مسألة أشمل بكثير من تعديل مادة في الدستور .

لقد حدث ما يشبه الانفجار في الحياة السياسية المصرية ، وبدأت كل الأفكار والصراعات والأشواق والآمال في إحداث تغيير ديمقراطي ، وانعكس هذا على الصحف وعلى أنشطة المجتمع المدني والنقابات والجامعات ، وبدأت قوى كثيرة تنشط في المجتمع ، وهناك بالفعل ضغط حقيقي لإحداث التحول الديمقراطي . إن الطريقة التي صيغت بها المادة ٧٦ في الواقع لا تلبى الحد الأدنى من الأمل نحو تحقيق تنافس حقيقي ديمقراطي . ومع ذلك ، فإن النقاشات والجدال الواسع الذي يشهده المجتمع المصري والصراع السياسي وصراع الأفكار الموجودة في المجتمع المصري فَجَّر على الرغم من كل هذه القيود فرصاً وفتح آفاقاً غير مسبوقة ، وكان من الطبيعي أن يُفتح الباب لظهور أحزاب وقوى سياسية وحركات جديدة أوضحها بروز الحركة المصرية للتغيير "كفاية" ، والتجمعات التي بدأت تظهر مثل "التحالف الديمقراطي" و"التألف الوطني" وأسماء أخرى كثيرة .

إن المشكلة الحقيقية الموجودة الآن هي أن الصراع السياسي في سبيل إحداث التغيير السياسي والديمقراطي في مصر لا يزال حتى اللحظة الراهنة يجري على مستوى شريحة ضيقة من المجتمع المصري وبعيدة في الواقع عن الجماهير العادية . والذي يتوهم أنه من الممكن أن

يتم إصلاح اقتصادي أو توفير فرص عمل أو إتاحة فرص هائلة للاستثمار بدون إصلاح سياسي ديمقراطي يكون مخططاً، لأن الإصلاح السياسي والديمقراطي من شأنه أن يخلق المناخ الملائم في المجتمع لكي يتم الازدهار في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نحن الآن أمام لحظة فارقة في تاريخ مصر وفي تاريخ المنطقة العربية كلها، إما أن نكون أو لا نكون، والحل أو المفتاح هو أن نتحول بالفعل إلى نظام ديمقراطي حقيقي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه، ويختار ممثليه بنفسه ويراقبهم ويضمن وجوداً عصرياً يستطيع أن يضع بلادنا من خلاله على قدم المساواة مع البلاد المتقدمة الأخرى في العالم، إن هذا الإيمان بالديمقراطية والسعي لها مسألة أساسية من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً.

المرأة والتراث الثقافي

أحمد زايد

نستطيع تعريف الثقافة بشكل عام بأنها مخططات للحياة أو الأطر الثقافية التي ترتبط بالمعتقدات والتقاليد والعادات والمعاني والرموز التي تميز شعباً من الشعوب، والمرأة تعتبر فاعلاً في التاريخ لا يستطيع أن ينزول عن هذا التراث، والمخططات الثقافية هي التي تحكم سلوك هذا الفاعل. فالفاعل في علاقة التفاعل هو فاعل ولكن في نفس الوقت هو آخر، فالمرأة كذلك آخر يوجه إليه السلوك والفعل، وقد يكون بعلاقتها كفاعل بالتراث والثقافة قدر من التوازن أو القهر أو الهيمنة أو غير ذلك. وفي الأغلب، فإن الثقافة هي التي تحتوي الفاعلين المنخرطين في داخلها، أي أن هناك علاقة فاعل بالبنية الاجتماعية التي يتحرك فيها وهي حركة تاريخية، فالمرأة من خلال الخبرات التاريخية التي مرت بها تتوارث أدواراً وسلوكيات معينة، وتتوارث علاقة معينة بهذا التراث أيضاً.

ومن المفيد في هذا السياق استعراض بعض المداخل التي نظرت إلى علاقة المرأة بالتراث، والمدخل الأول هو المدخل التاريخي البسيط الذي يبحث في التراث منتقياً بعض العناصر التراثية عبر التاريخ، فيدرس مثلاً المرأة عبر العصور التاريخية في علاقتها بالتراث داخل كل فترة تاريخية. ثم يأتي بعد ذلك المدخل التحديتي، وينبع هذا المدخل من الحداثة الغربية بمظاهرها المختلفة من التعليم والديمقراطية والحرية والتطورات التي تحدث في مستوى الصحة وفي مستوى العلاقة بين الذكور والإناث، كل ذلك يخلق تراثاً ثقافياً جديداً يسهم إسهاماً كبيراً في تحرير المرأة وإكسابها قدراً من المساواة مع الرجل وقدراً من الديمقراطية ومن الوعي بذاتها ومن المشاركة الاجتماعية والسياسية.

ومن النظريات الأخرى التي نظرت لعلاقة المرأة بالتراث الثقافي نظرية التبعية، أو نظرية النظام الرأسمالي العالمي التي انطلقت من مفهومات ماركسية وفيرية ومن مقولات اقتصاديين آخرين، وحاولت هذه النظرية في رؤيتها للمرأة أن تركز على الاستغلال الذي يقع على المرأة من جراء الأطر الثقافية التي تتواكب مع الأطر الرأسمالية وتضغط على المرأة وتؤثر عليها تأثيراً كبيراً. ولعل آخر هذه المداخل هو المدخل النسوي النابع من النظرية النسوية، وهي النظرية

التي طرحت مفاهيم مثل النوع أو الـ gender والتمكين أو الـ empowerment. وهذه المفاهيم لا تنظر إلى المرأة بوصفها كائنًا بيولوجيًا، ولكن بوصفها كائنًا تم تصنيفه ثقافيًا، وهذه هي العلاقة بين التراث الثقافي وبين المرأة، فالمرأة نوع اجتماعي وليست نوعًا بيولوجيًا. وهناك أيضًا النسوية البيئية، وتعني أن تقوم هذه النظرية بعمل مقارنة بين الضغط والاستغلال الذي يُمارس على المرأة وعلى الأطفال وعلى البيئة، فإذا كنا نريد أن نحسن البيئة فلا بد من رفع الاستغلال عن المرأة، ومن ثم يتم رفع الاستغلال عن البيئة.

وفي التراث التقليدي، هناك دراسات وتراث وثائقي كبير يعين على اكتشاف هذا المجتمع التقليدي، وأنه مثلما كانت المرأة مقهورة في جوانب إلا أنها - وخاصة النسوة على مستوى الصفة - كانت لها مكانة معينة، وهذا معناه أن التراث الثقافي التقليدي القديم لم يكن كله ضد المرأة، وإنما أعطى للمرأة فرصة بشكل أو بآخر.

إن التناقضات التي كانت موجودة في المجتمع التقليدي لم تمحها الثقافة الحديثة، فصحيح أن المرأة حققت نجاحات في التعليم وفي مجال التوظيف، حيث أصبحت المرأة طبيبة ومهندسة وقاضية، ولكن السؤال هو هل أدت هذه الثقافة الحديثة إلى أن تختفي بعض التناقضات التي حكمت علاقة المرأة بالرجل في الثقافة التقليدية أم أن الصورة لا تزال نمطية عن المرأة؟ ولازلنا نتحدث عن النساء بأنهن ضعاف لا يمتلكن إلا نصف العقل. بل يلاحظ أن المرأة نفسها تدافع عن هذه الأطر الثقافية التقليدية دفاعًا شديدًا. كما أن هناك الآن اتجاهًا في المجتمع المصري للعودة إلى التقاليد، وكأنا نخاف خوفًا شديدًا للغاية من الحداثة فنرتد إلى ذواتنا ونتوقع كما نتوقع داخل الحجاب الذي انتشر بدون تفكير وبدون سلوك ديني بالضرورة، بل مرجعه هو حب الثقافة التقليدية.

ومن الأمور المستمرة في الثقافة الحديثة صور التمييز بين الرجل والمرأة، وأهم مظاهرها التمييز في المعاملة بين الذكر والأنثى في كافة صور الحياة من طعام وصحة وغير ذلك، و هناك تمييز أيضًا في المشاركة السياسية والاجتماعية، فالمجتمع لا يمنح المرأة الحق في أن تشارك مشاركة فعالة في الحياة الاجتماعية في المجتمع المدني ولا في الأحزاب ولا في تقلد الوظائف الكبرى في الوزارة، وهذه الصور من التمييز تمتد حتى إلى الفرص الحياتية التي تحصل عليها والتي تقلل من قدراتها، ولذلك نجد في تقارير التنمية الإنسانية العربية ربطًا بين ضعف المرأة وبين قدرتها على المشاركة في الحياة، ويفترض أن الهدف الأساسي للتنمية الإنسانية هو أن تحقق المرأة المزيد من المشاركة.

ومن المسائل الأخرى التي تكشف عنها هذه التناقضات في العصر الحديث العلاقات المتناقضة في صورة الجسد المرتبط بالمرأة أو في علاقة المرأة بجسدها، ونجد أنفسنا أمام استقطاب رهيب للغاية بين نمطين؛ فبينما هناك اتجاه قوي لحجب الجسد وتغطيته، هناك اتجاه ثان يمثل الصورة الأخرى يقوم على التحرر الخالص للجسد، وهذا التناقض القائم يعبر عن الأزمة الكامنة في بنية المجتمع وعن الأزمة القائمة في بنية العلاقة بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة.

لعل كل هذه العناصر وغيرها تكون قد أوضحت قضية العلاقة بين التراث والمرأة، وأنا بصدد تناقضات عميقة للغاية في العلاقة بين الرجل والمرأة تحتاج إلى مزيد من الفهم، وتحتاج لكي نفهمها إلى التعمق في الصور النمطية التي نكوّنها عن المرأة والصور النمطية التي تتكون عن الرجل أيضا، والتحليل بالنظر إلى صور التفرقة والاستغلال التي توجد بين الرجل والمرأة والتي نصادفها حتى في استمرار المفاهيم التقليدية مثل الأبوية والذكورة والشرف. كما أن هناك تناقضا رهيبا في نظرة المرأة ذاتها إلى نفسها، ففي الوقت الذي يتحرك فيه المجتمع نحو التحرر من هذه الأطر الجامدة، نجد أن المرأة نفسها هي التي تحاول في بعض الأحيان أن تدافع عن الأطر القديمة وأن تتمسك بها، ونجد جانباً كبيراً من النساء يتفوق داخل هذه الأطر دون قدرة على تحقيق قدر من الاستقلال أو قدر من الابتعاد أو حتى قدر من الرفض، ولذلك نحتاج عند التفكير في بعض السياسات للمرأة أن يتحقق لها قدر من الاستقلال.

قضية الدستور

يحيى الجمل

الدستور هو القانون الأساسي في أية دولة من الدول ، وهو الذي يحدد سلطات الدولة والعلاقة بين هذه السلطات وكيف تأتي هذه السلطات؟ وما هي اختصاصاتها؟ وما هي علاقاتها بالمواطنين؟ وما هي حقوق وواجبات المواطنين إزاء السلطات العامة؟

وقد عرفت مصر النظام الدستوري منذ وقت مبكر ، وأول محاولة لذلك كانت عام ١٨٦٦ أيام الخديوي إسماعيل ، لكن لم يُقدَّر لها أن تستمر ، ثم تلا ذلك وضع مشروع دستور ١٩٢٣ ، الذي تأثر بالحياة الدستورية القائمة في ذلك الوقت في البلاد المتقدمة والمتحضرة ووضع على أحدث مستوى في الربع الأول من القرن العشرين ، وكان هذا الدستور نتاجاً لثورة ١٩١٩ . وفي تلك الفترة ، كان الوفد هو المدافع عن الدستور وعن المصالح الشعبية حتى أواخر الأربعينيات . ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فألغى الدستور ، وبدأت مراحل عديدة أولها تشكيل لجنة من كبار الفقهاء المصريين وكلفت هذه اللجنة من قِبَل مجلس قيادة الثورة بوضع مشروع لدستور مصري جديد ، وقامت اللجنة بالفعل بوضع مشروع للدستور يعتبر من أفضل مشروعات الدساتير التي وضعت في مصر ، لكنه كان أسبق من المرحلة ، وعندما عُرض مشروع الدستور على مجلس قيادة الثورة أحسوا أنه يضع قيلاً شديداً عليهم وعلى التوجه الثوري وعلى الحركة الثورية التي قاموا بها والتي يريدون استمرارها ، فلم يقبلوا به وكلفوا المكتب الفني لرئيس الجمهورية ومجموعة أخرى من مستشاري مجلس الدولة ومجموعة من المحيطين بالنظام بوضع مشروع دستور جديد ، فتم وضع مشروع دستور ١٩٥٦ ، وكان هذا أول دستور في ظل ثورة يوليو وكانت قيادة الثورة سعيدة به لأنه كان يعطي سلطات ضخمة لرئيس الجمهورية ، وكان رئيس الجمهورية يأتي عن طريق الاستفتاء والذي كان موضوعاً شكلياً محضاً ، وبدأ في مصر والمنطقة العربية ما يسمى باستفتاء التسع والتسعين في المائة وكانت هذه بداية خاطئة وما زالت تؤثر علينا حتى يومنا هذا .

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، سقط دستور ١٩٥٦ وتمت صياغة دستور مؤقت ، ثم انتهت الوحدة ، وصاحب انتهاءها صدور الميثاق و صدر بعدها دستور

١٩٦٤ الذي كان أيضًا دستورًا مؤقتًا، ونصَّ دستور ١٩٦٤ على أن يُكلّف مجلس الشعب الذي سيُنتخب بناءً على هذا الدستور بوضع الدستور الدائم، إلا أنه في ظل دستور ١٩٦٤، حدثت كارثة عام ١٩٦٧، وتغيرت في مصر أشياء كثيرة بعد هذه الكارثة، واهتزت زعامة الرئيس جمال عبد الناصر الذي توفي عام ١٩٧٠، ثم تولى الرئيس أنور السادات، ثم حدثت بعد ذلك خلافات بينه وبين مجموعة أخرى في الحكم، وقد انتهز السادات الفرصة وأكد على فكرة أن البرلمان مكلف بوضع دستور دائم، وحدثت الهزة الدستورية المعروفة، وعلى إثر ذلك تم وضع دستور عام ١٩٧١ الذي نعيش في ظله حتى يومنا هذا مع تعديلين أدخلنا عليه، أحدهما في عام ١٩٨٠ والآخر في عام ٢٠٠٥.

والسؤال هنا هو: هل دستور ١٩٧١ بكل اتجاهاته يمكن أن يحكمنا اليوم ونحن نتحدث يوميًا عن الخصخصة وبيع القطاع العام وآليات السوق وكلها لا صلة لها مطلقًا بالبنية الأساسية التي كانت موجودة عند صياغة دستور ١٩٧١؟ إننا هنا لا يمكن أن نسقط كل التجارب الدستورية السابقة ولا يمكن أن نسقط الدساتير بدءًا من دستور ١٩٢٣ وحتى دستور ١٩٧١ وإلا نكون بهذا قد أسقطنا جزءًا من حياتنا، لكن في نفس الوقت، لا يمكن التوقف عندها، لأن التوقف يعني رفض التطور وإنكار الحقائق المعاصرة التي نعيش تحت ظلها الآن.

والعالم في أعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وكل الأعوام القادمة يختلف تمامًا عن العالم في عام ١٩٧١، ولذلك لا بد من إعادة النظر في الدستور مع الوضع في الاعتبار أن دستور ١٩٧١ توجد به نصوص تُعد من أروع النصوص الدستورية في كل الدساتير، ومنها النصوص الخاصة بسيادة القانون وأنه أساس الحكم في الدولة، وأنه لا يُحصَّن قرار أو عمل من رقابة القضاء، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن دستور ١٩٧١ وُضع في ظروف عالمية وداخلية واجتماعية واقتصادية مختلفة كليًا عن الظروف التي نعيشها الآن، لذلك لا بد من إعادة النظر في الدستور، خاصة أن مواد الدستور المصري فيما يختص بسلطات رئيس الجمهورية بالغة الاتساع بحيث يضع الدستور كل شيء في يد رئيس الدولة، وهذا ما يدفع إلى القول إنه لا حياة دستورية سليمة بدون حياة حزبية حقيقية. كما أن نصوصًا كثيرة فقدت مكانها، ولا بد من إعادة صياغتها وخاصة النصوص المتعلقة بعلاقة السلطات ببعضها البعض لكي تحجّم السلطة التنفيذية، ولكي تنال السلطة التشريعية وضعها الحقيقي الذي يجب أن تكون عليه، ولكي نضمن أيضًا استقلالًا كاملاً للقضاء.

إن الدولة الحديثة دولة مؤسسات، ولكن للأسف أن الغالبية العظمى من الحكام العرب مازالوا يعيشون بفكرة أنهم هم الدولة، ولذلك لا بد أن نتخلص من هذه الفكرة نهائيًا وندخل

في فكرة المؤسسة، وتختلف مصر عن كثير من البلاد العربية لأنه بدأت فيها بالفعل فكرة المؤسسة، فمثلاً توجد في مصر مؤسسة القضاء، ففكرة المؤسسة بدأت في مصر لكنها لم تكتمل، وما زالت الرواسب الشخصية في الدولة موجودة، ونتمنى أن ينزع التعديل الدستوري هذه الرواسب ويلقي بها إلى اليم، وأن تدخل مصر إلى الدولة الحديثة، دولة المؤسسات وسيادة القانون، دولة الأحزاب الحقيقية والمدارس السياسية الحقيقية، دولة تداول السلطة، هذه الدولة التي تليق بمصر، والتي نرجو أن يعيش أبنائنا فيها مواطنين أحراراً.

التمية الصحية

عمرو عبد العزيز السيد – ياسر مصطفى القرم

يُعتبر العمل على تجنب الأورام من الأمور المهمة التي يجب التوعية بشأنها، وذلك لأن الاكتشاف المبكر للأورام يجعل علاجها سهلاً ونتائجه فعّالة. إن الأورام تتكون نتيجة لتحول خاطئ في الخلية، أو نتيجة لأسباب وراثية أو جينية أو لأسباب لها علاقة بالتلوث أو غيرها، بحيث تكوّن هذه الخلية خلية أورام، ومع الوقت، من الممكن أن تكبر هذه الخلية وتتكاثر وتزايد، وإذا تُركت بدون علاج، فإنه من الممكن أن تدخل إلى أية أوعية دموية وتنتشر وهو ما نهدف إلى تجنبه عن طريق التوعية بالاكتشاف المبكر للأورام، فالخلية الواحدة مع الوقت تنقسم وتتحول إلى خليتين ثم إلى أربع خلايا وهكذا، وذلك على حسب نوع الخلايا، وتظل تتضاعف حتى تصبح ملايين الخلايا السرطانية، ولذلك لو استطعنا أن نحارب المرض وهو في بداية طور نموه، فسيكون الأمر بالتأكيد أسهل كثيراً من أن نحاربه بعد أن يتضخم ويتشعب.

إن معدلات الأورام في تزايد مستمر، بحيث إنه لا توجد عائلة تقريباً تخلو من هذا المرض، والأورام تزايد في العالم كله وليس في مصر فقط، وفي أمريكا تعد الأورام سبباً ثانياً للوفاة، وفي مصر لا توجد للأسف إحصائيات دقيقة لمرضى الأورام. وفي إحصائية تمت عام ٢٠٠٥ في أمريكا، أثبتت أن حوالي ٣٣٪ من الأورام التي تصيب الرجال تكون في البروستاتا و٣٢٪ من الأورام التي تصيب السيدات تكون في الثدي، ويأتي سرطان الرئة -في هذه الإحصائية- في المرتبة الثانية للإصابة للجنسين بسبب التدخين حتى أن نسبته وصلت في السيدات إلى ١٢٪، فأصبحت النسبة تقريباً متساوية بين الجنسين على الرغم من أنها كانت منذ عشرين عاماً أقل كثيراً.

والسؤال هو هل من الممكن الوقاية وتجنب حدوث الأورام؟ والإجابة هي أن كل الدراسات أثبتت أنه من الممكن تجنبها. فهناك العديد من الأسباب التي تؤدي للإصابة بمرض السرطان، وإلى جانب الأسباب الجينية والوراثية التي لا دخل لأحد فيها، فإن هناك أسباباً أخرى لو تجنبناها، فإنه يمكن أن نقي أنفسنا الإصابة بالأورام، وهذه الأسباب هي أولاً: التدخين،

وثانيًا: طريقة تناول الطعام وأنواعه، وثالثًا: البدانة، ورابعًا: عدم ممارسة الرياضة، وخامسًا: التعرض لأشعة الشمس ثم تعرّض البعض لجلسات إشعاعية قد تسبب الإصابة بالأورام بعد عشرين عامًا. كذلك تعاطي بعض الأدوية التي تؤدي إلى التعرض لبعض الموجات أو التعرض للتلوث. ومن هنا، تظهر أهمية عمل مسح للأصحاء نُعلمهم من خلاله كيف يكشفون على أنفسهم بصورة دورية.

وقد أثبتت الدراسة أننا لو استطعنا تجنب العوامل المساعدة للأورام، فإنه من الممكن أن نقوم بعمل وقاية ضد أورام الرئة والقولون والمستقيم والثدي. وقد أثبتت مختلف الدراسات أن أعمار البشر زادت بمعدل ثلاثين عامًا في خلال السنوات العشرين الماضية نتيجة لارتفاع الوعي الصحي في العالم، والذي نرجو أن يزيد في مصر أيضًا. ومن الممكن من خلال مجموعة صغيرة من البشر أن نغير آخرين والذين سيغيرون بدورهم آخرين، ومن الممكن تغيير الأفكار القديمة وتشجيع الآخرين على القيام بعمل كشف مبكر لتجنب الإصابة بالأورام وسرعة السيطرة عليها وعلاجها.

ومن الضروري في هذا السياق التأكيد على أهمية برامج المسح والكشف المبكر نظرًا لأن حوالي ٨٥٪ تقريبًا من حالات الإصابة بالأورام تكون فيها الحالات في المرحلة الثالثة أو الرابعة من الإصابة، بعكس ما يجري في العالم بأسره من اكتشاف مبكر للمرض. ومن المؤكد أنه يمكن عمل برامج كشف مبكر لـ ٨٥٪ من الأورام والسيطرة عليها، مما يجعل السرطان مرضًا مثل أي مرض آخر، وتنتفي عنه صفة المرض العين. ومن أهم الأورام التي من الممكن أن تدخل في برنامج المسح أورام الثدي التي تصيب السيدات في مصر وفي العالم، ثم سرطان القولون ثم سرطان الرئة ثم سرطان البروستاتا ثم سرطان الجلد ثم سرطان عنق الرحم. وهناك العديد من الأجهزة الحديثة التي تبين الأورام بشكل ممتاز وبمساعدة هذه الأجهزة يمكننا أن نكتشف الأورام في مرحلة مبكرة، مما يجعل العلاج ناجحًا ويحدث الشفاء التام بنسبة ٩٨٪ وهي تعتبر نسبة مرتفعة للغاية.

وقد تم إجراء مسح في محاولة التعرف على سبب عدم المشاركة الإيجابية في مسألة الكشف المبكر، وتم اكتشاف ثلاثة أسباب له: أولها التفاؤل والتشاؤم والذي يتعلق بموروث ثقافي موجود في مصر وخاصة أن الذهاب للطبيب سيعني أن الطبيب سيكتشف أن هناك كذا وكذا فسيطلب كذا وكذا، وهذا المفهوم لا حل له إلا أن تتغير الأفكار مع التقدم والتطور. السبب الثاني هو الكسل عن الذهاب إلى الطبيب والانتظار في عيادته والاستجابة لطلباته من أشعة وتحليل وغير ذلك، والحل الوحيد له هو تجربة الموضوع للمرة الأولى،

وعندما نكتشف أن الموضوع سهل وبسيط ولن يأخذ وقتًا طويلاً ، فسوف يكون هناك ميل إلى تكراره ، ومع التكرار سيتحول الموضوع إلى عادة . أما السبب الثالث والأهم في مصر فهو التكاليف ، فالشخص سيتحمل ما بين مائتين إلى ثلاثمائة جنيه في السنة وهو سليم ولا يعاني من أي مرض ، وهناك بالنسبة له أولويات كثيرة تفوق في أهميتها الكشف الدوري .

ولذلك ، كانت هناك محاولات للقيام بمثل هذه التوعية عن طريق الشركات بحيث تنفق على الكشف المبكر للموظفين بها وهو أوفر لها أيضاً . وهناك دراسة تمت في الخارج قامت بها شركة تأمين أدخلت ألفاً من الموظفين في برنامج للكشف المبكر تكلفت التحاليل وفحوص الأشعة فيها حوالي ما يعادل ٢٥٠ ألف جنيه وتم اكتشاف ١٢ حالة أورام منهم ، وتكلف علاج هؤلاء ما يعادل ٩٦ ألف جنيه ، أي أن مجموع التكاليف كان حوالي ما يعادل ٣٥٠ ألف جنيه ، وقد شفي ٩٢٪ من المرضى في هذه المجموعة شفاءً تاماً وتأثر العمل بغياب هؤلاء بنسبة ٢٥٪ فقط . في حين حدث العكس تماماً مع ألف من الموظفين الآخرين الذين تركوا تماماً دون إجراء أية تحاليل ، أصيب منهم ٩ أشخاص ، تكلف هؤلاء تحاليل وأشعة فقط بمبلغ ما يعادل ٣٢ ألف جنيه ، وتكلف علاجهم ما يعادل ٦٧٠ ألف جنيه ، أي أن مجموع التكاليف كان حوالي ما يعادل ٧٠٠ ألف جنيه أي ضعف تكاليف المجموعة الأولى ، وكانت درجة الشفاء لهؤلاء ٣٣٪ فقط أي ثلاثة أشخاص من المرضى التسعة ، بالإضافة إلى أن غيابهم عن العمل تأثر بنسبة ٧٨٪ وهو رقم كبير . إن هذا المثال يكفي حتى يعرف الجميع أنه يكفينا نموذج واحد يسير في الطريق السليم لاتباعه الآخرون .

هؤلاء علموني - سيرة غير ذاتية

عبد الوهاب المسيري

يقول الدكتور عبد الوهاب المسيري إنه توجد بعض الأحداث التي أثرت في حياته، والتي كانت لها دلالة، كما كان لها أعمق الأثر على مسيرته الفكرية، كما كان لوجود بعض الشخصيات في حياته أهمية كبيرة أثرت فيه إنسانياً وفكرياً. وإنه حينما كتب "رحلتي الفكرية"، كان المقصود أن تكون رحلة لفكره وليس له كشخص. ومن الكتب التي أثرت فيه وساعدته على بلورة فكره كتاب للناقد الأمريكي أبراهام ماير إبرامز عنوانه "المصباح والمرأة" حاول فيه الكاتب أن يقدم تاريخ النقد الغربي، وقد جعله هذا الكتاب يشعر أنه لا يجب تلقي المعلومات ورصدها فحسب، بل لابد أن يتم تصنيفها داخل أنماط. ثم عند قراءة كتابين صغيرين للمفكر الفلسطيني الإسلامي إسماعيل راجي الفاروقي، أحدهما عن اليهودية والثاني عن الصهيونية، ولأول مرة وجد معالجة معرفية لقضايا سياسية، وكان لهذين الكتابين الصغيرين الفضل في تنبيهه إلى أهمية البُعد المعرفي. كما قرأ كتاب الدكتور أحمد أبو زيد "في النسق" ويتكون من جزأين، كما قرأ كتاباً للدكتور صلاح فضل عن البنيوية وهو أحد أهم الكتب في هذا الموضوع، كما قرأ كتاب الدكتور زكريا إبراهيم بعنوان "مشكلة البنية". وقد تأثر بعلم الاجتماع الألماني وبماكس فيبر على وجه التحديد، وحينما كان ماركسيّاً لاحظ أنه مهتم بروجيه جارودي، حيث كان واحداً من أهم المفكرين الماركسيين في العالم. ومن أهم الكتب أيضاً التي أثرت فيه كتاب علي عزت بيغوفيتش الذي يحمل عنوان "الإسلام بين الشرق والغرب"، بالإضافة إلى ترجمة عربية لمختارات من قصائد الشاعر التركي ناظم حكمت، وعلى الرغم من هرطقته وكفره، إلا أن إيمانه بالإنسان وبمقدرة الإنسان على مكافحة الظلم يستحق التقدير والاحترام، هذا إلى جانب أنه شاعر عظيم، مما جعلني أحب الشعر. وحينما قرأ قصائد الشاعر الأيرلندي وليم بتلر بيتس تركت فيه أعمق الأثر، وبطبيعة الحال تأثر كثيراً بدراسته للشعر الرومانتيكي الإنجليزي الذي يعد أول احتجاج أدبي على الفلسفات المادية النفعية التي صاحبت ظهور المجتمع الصناعي الحديث في الغرب. كما أن الدراسة الأدبية زودته بآليات تحليل النصوص ومحاولة رؤية الخاص في علاقته مع العام، والعام في علاقته مع الخاص.

أما بالنسبة للأحداث الشخصية التي أثرت في رحلته الفكرية، فقد كان من أهمها انضمامه إلى الحزب الشيوعي، وقد أثرت هذه التجربة كثيراً. وقد لاحظ عن نفسه أنه منذ طفولته المبكرة لا يقبل أي شيء إلا إذا تم تفسيره. وكل الأحداث التي مر بها في الولايات المتحدة الأمريكية كانت عبارة عن أحداث قوضت النموذج المادي الذي هيمن على وجدانه بعض الوقت، والذي كان يشكل الأداة التحليلية الأساسية له.

ويأتي الآن دور التجارب الشخصية المباشرة التي أثرت في رحلته الفكرية وبالذات في العملية التعليمية، فقد نشأ في رحاب أسرة تجارية ثرية ليس عندها اهتمام كبير بالثقافة. ولكن لحسن الحظ عندما بلغ العاشرة قابل صبيّاً في مثل عمره اسمه محمد شقير (وهو الدكتور محمد شقير) والذي طلب منه أن يرافقه إلى مكتبة البلدية في دمنهور، والتي كانت بمثابة نقطة تحوّل في حياته. وقد كان زوج أخته يشجعه دائماً على أن يكتب خطباً، وأن يحرر مجلة المدرسة وغير ذلك، مما ساعده على إدراك مدى رحابة عالم الثقافة. كما كان خاله يملك مطبعة، فكان يضع المطبعة تحت تصرف حزب الوفد والحركة الوطنية. وقد ساهمت هذه النماذج المتنوعة في فتح نوافذ أخرى. وقد ساعده أساتذته وأصدقائه على اكتشاف نفسه وتحقيق بعض إمكاناته الإنسانية، فمثلاً الأستاذ روفائيل مدرس التاريخ أعلن ذات مرة أنه عبقرى مما دفعه إلى أن يحاول أن يثبت له أن ما يقوله صحيح، ثم انتقل بعد ذلك إلى جامعة الإسكندرية، وكان يدرس له الدكتور محمود المنزلاوي والدكتور محمد مصطفى بدوي والدكتور عزرة كرامة وغيرهم ممن كانت محاضراتهم تعتبر متعة فكرية حقيقية، وتأتي على قمة الأساتذة الذين يذكر فضلهم في هذا الصدد الدكتور نور الشريف.

ومن الحوادث الأساسية التي أثرت في أول مواجهة له مع الحضارة الغربية هي مواجهة مع البروفيسور إيان جاك الذي يعد من أهم أساتذة الشعر الإنجليزي الرومانتيكي. ومن أهم الأساتذة في الإسكندرية الشاعر الإنجليزي الحديث البروفيسور جون هيث ستبس الذي درس على يديه الشعر والرواية والتراث الكلاسيكي، اليوناني والروماني، وكتابة المقال. وقد قابل صديقين في مدينة الإسكندرية تعلم منهما الكثير، الأول هو الأستاذ محمد علي زيد رحمه الله، الذي كان الجلوس معه بالنسبة له متعة فكرية، والذي تعلم منه ضرورة أن يتوقف الإنسان عن السعي المحموم لمزيد من المعرفة لأنه إذا استمر فلا نهاية لسعيه أبداً. وقد تحدث في كتاب "رحلتي الفكرية" عن ثلاثة ذئاب هاجمته: ذئب الثروة وذئب الشهرة وذئب الهيكلية (نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيغل)، وقد استطاع القضاء عليهم في مشوار حياته. والصديق الثاني الذي قابلته في الإسكندرية وترك فيه أعمق الأثر هو الأستاذ محمد سعيد

البيسوني رحمه الله ، وفقد كان من أكثر الناس الذين قابلهم في حياته ذكاء ومعرفة وإبداعاً ، وإلى جانب الذكاء فقد كان سعيد البيسوني يتدفق إنسانية .

إلى جانب هؤلاء الأصدقاء والأساتذة الذين ساعدوه على التطور الفكري ، هناك شخصيات شريرة في حياته ساهمت هي الأخرى في عملية التطور هذه بطريقة أخرى . ويمكنه تناول الصداقات في الولايات المتحدة الأمريكية التي أثرت فيه فكرياً حيث تعرف على إدوارد سعيد بشكل عابر ، ثم انتقل إلى جامعة رتجرز بولاية نيوجرسي حيث التقى بكافين رايلي المؤرخ الأمريكي المعاصر ونشأت صداقة عميقة معه وتعلم منه الكثير . وفي الوقت نفسه ، تعرف على البروفيسور ديفيد وايمر ، ونشأت بينهما صداقة فكرية وشخصية عميقة . ومن الشخصيات المهمة أيضاً في حياته الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي تبناه منذ البداية ، وقرأ كل أعماله حتى أنه قرأ "الموسوعة" قبل أن تُنشر ، وهو يتمتع بذاكرة حادة ، وربما لا يوجد في مصر مثقف قد نال مثله هذا الحظ من التفاعل مع عقل إستراتيجي مبدع مثل عقل الأستاذ هيكل ، وقد بدأت علاقته به منذ عهد الرئيس عبد الناصر ، واستمرت حتى الآن ، وقد رآه وهو يؤلف كتبه ويوثقها ، بمعنى أنه دخل مطبخه كما يقولون .

تجربتي الروائية

إبراهيم عبد المجيد

يقول إبراهيم عبد المجيد إنه في الأصل سكندري ، على الرغم من أنه يعيش في القاهرة منذ عام ١٩٧٤ ، وقد كتب عن الإسكندرية ثماني روايات . وعندما كان شاباً ، كانت هوايته ارتياد دور السينما ، فرأى الإسكندرية من خلال السينما ، أي أن دور السينما كانت تشكل جزءاً مهماً في تكوينه . وقد منحته السينما شيئين مهمين: أولاً القدرة على التفكير بالصورة ، وثانياً عرفته على الأدب العالمي ، أي أن السينما كانت رافداً هاماً للغاية من روافد الثقافة عنده .

الرافد الثاني لثقافته والذي اكتسبه أيضاً من مدينة الإسكندرية أنه كان يرى النقل النهري نشيطاً وعمراً في ترعة المحمودية حيث كانت بها رحلات في الفلايك ، فكان مرأى هذه الرحلات يفتح له آفاقاً بوجود عالم آخر غير الإسكندرية .

الرافد الثالث لثقافته اكتسبه من والده الذي كان يعمل في السكة الحديد ، فكان يرى محطات للسكة الحديد في قلب الصحراء ومن هنا تولد في نفسه إحساس بالمكان ، وبأن المكان دوماً أكبر من طاقة الإنسان على استيعابه .

وكان يشغله عالم ميدان المنشية حيث الأنفاس الأخيرة للإسكندرية الكوزموبوليتانية ، وتواجد الصيارفة الأرمن واليونانيين والإيطاليين ، فكان عالم الأجنبي يشغله من جانب آخر . ومعنى هذا أن الروافد الأربعة التي ذكرها هي التي كونت قدراته الإبداعية ومنحته منذ وقت مبكر الرغبة الدائمة في التفكير والتأمل .

وقام بعد ذلك بدراسة الفلسفة في كلية الآداب حتى يفهم ماذا يحدث في العالم . ومثل الجميع ، تشارك مع أبناء جيله بعض الهموم السياسية خصوصاً بعد هزيمة ١٩٦٧ ، حيث اكتشف بشكل أو بآخر الانتماء إلى بعض الجماعات الماركسية . ثم سافر إلى القاهرة في مطلع السبعينات وانغمس على إثر ذلك في العمل السياسي السري والعلني لفترة أربع أو خمس سنوات ، إلا أنه اكتشف أن ذلك يحدث نوعاً من التأثير الضار على الكتابة الإبداعية ، بمعنى أن الكتابة ستتحول إلى هتاف أو إلى مواعظ ، مما دفعه إلى الانسحاب بهدوء تام من حلبة

السياسة. وعلى إثر ذلك، كتب رواية "المسافات"، وهي مستوحاة من منطقة المكس وبحيرة مريوط، وتكمن أهمية هذه الرواية عنده في أنها إذا ما قورنت بالرواية السابقة عليها وهي "في الصيف السابع والستين"، سيتم اكتشاف الفرق بين الكاتب المنغمس في العمل السياسي وبين الكاتب الحر، وهي تتميز بطريقة تسجيلية في الكتابة تشبه الكولاج حيث إن طريقة الكولاج هذه بها صنعة أكثر مما بها من فن. وهذه الطريقة تتميز بالعقلانية الشديدة في حين أنه يميل إلى الكتابة بالقلب قبل العقل، وقد ألقع في البداية عن الكتابة بهذه الطريقة وألقع كذلك عن ممارسة العمل السياسي. ثم ألف بعد ذلك روايته "ليلة العشق والدم"، وهي رواية تدور أحداثها عند ترعة المحمودية في منطقة كرموز، وبعد ذلك ألف ثلاث روايات بها جانب تراجمي وتتحدث كلها عن منطقة جنوب الإسكندرية. ثم ألف رواية بها جانب كوميدي هي "بيت الياصمين"، وبعد هذه الرواية توقف عن الكتابة عن الإسكندرية.

وقد ساعدته الظروف بأنه سافر إلى المملكة العربية السعودية، وأصيب خلالها بالاكْتئاب ولم يستطع البقاء كثيراً على أرضها، وعاد بشكل نهائي بعد أحد عشر شهراً وبعد عودته، ألف روايته "البلدة الأخرى"، وهي الرواية التي تقع في الجهة المقابلة لكل الروايات السابقة عليها، لأنها تتحدث عن المصريين في الغربية وغرباء العالم الثالث من هنود وتايلانديين وسيلانين وغيرهم.

بعد ذلك، عاد الحنين ليشده إلى المدينة الكوزموبوليتانية الإسكندرية التي تغيرت، والتي تحولت الملاهي بها إلى صالات أفراح، وتم منع أي نوع من المتعة في المقاهي العامة، ورحل الأجانب. ورأى الريف وهو يهجم على المدينة فلم تستطع المدينة استيعابه، وبدأت العشوائيات على جنوب المدينة من العجمي وحتى أبي قير تمتلئ بذوي الأصول الريفية، وقد امتدت العشوائية من المباني إلى التصرفات والسلوك الذي لم يعد مصرياً ولكنه وهابي وريفي وثقيل على المدينة، والمدينة مازالت عاجزة عن استيعابه.

وما يحدث الآن هو أن المدينة الكوزموبوليتانية قد انتهت، ولم يعد لها مكان إلا في الذاكرة، ومع ذلك عاد هو إلى ذكرى المدينة القديمة التي رأى رحيل أنفاسها، ثم عاد إلى هذه الذكرى حزناً مما يحدث من حوله سواء في الإسكندرية على وجه الخصوص أو في مصر على العموم، وأنفق ست سنوات في دار الكتب لتخرج إلى النور رواية "لا أحد ينام في الإسكندرية"، ولحسن الحظ، كان لهذه الرواية تأثير كبير للغاية، ففتحت شهيته للكتابة عن الإسكندرية في منقطع تاريخي آخر.

وقد غادرت كل الجاليات الأجنبية الإسكندرية ولم يتبقَّ منهم إلا أقل القليل ، فهم الذين عاصروا التأميم ثم غادروا بعد عام ١٩٦١ ، ومن هذا المنطلق ألف رواية "طيور العنبر" ، فقد كان المنعطف التاريخي الذي يشغله هو كيف تحولت المدينة التاريخية من مدينة عالمية إلى مدينة محلية؟ وهو يتمنى أن يكتب جزءاً ثالثاً عن مدينة الإسكندرية يتحدث فيه عن المدينة وهي تتحول إلى مدينة سعودية أو إلى مدينة ريفية .

الدور الفعّال للدراسات الكلاسيكية

مصطفى العبادي

ربما لا يعرف الجيل الجديد أن الدكتور طه حسين عميد الأدب العربي قد شغل في الجامعة منصب مدرس التاريخ اليوناني ، و كان من عاداته أن يحاضر وبصحبه خريطة مجسمة وهو يشرح المعارك الحربية والحركات البشرية ، والطلبة ينظرون ويعجبون متسائلين عما إذا كان هذا الشخص مبصراً أم كفيفاً ، وهو يتتبع الخريطة والأحداث بدقة مذهلة . وقد كان حماس الدكتور طه حسين للدراسات الكلاسيكية اليونانية واللاتينية مشهوداً ومعروفاً وله مواقف ، وحين دعا إلى إلزام طلبة الجامعة أو كليات الآداب على الأقل باللغة اللاتينية ثم اليونانية ، فوجئ بأن البعض آنذاك في الجامعة المصرية -التي سميت بجامعة فؤاد ثم بجامعة القاهرة- يعارضونه ، وكان ذلك في الثلاثينيات الأولى من القرن العشرين . وكان الكثير من الأساتذة بالجامعة المصرية أوروبيين . وكان قد لاحظ أن الكثير من الأساتذة الأوروبيين يعارضونه في مجلس الكلية ، وأن أحدهم كان اسمه بروفيسور كوبلاند وهو ذو علاقة طويلة ومتصلة بمصر ، قد حضر إلى جامعة الإسكندرية حين كان اسمها جامعة فاروق الأول وكان عمره ٧٥ عاماً ولكنه كان شعلة من الحيوية وعاش إلى قرب المائة عام ، وكان كوبلاند من المعارضين للدكتور طه حسين ، فسأله الدكتور طه حسين : "هل تعرف جامعة إنجليزية لها اعتبارها لا تفرض على تلاميذها أو تشترط معرفة باللغة اللاتينية أو اليونانية؟" فرد عليه بأن مصر ليست إنجلترا ، ويذكر الدكتور طه حسين في كتاب "أديب" : "وعند ذلك انقلبت الآية وعرفت أنني سأنتصر لأنه جرح الشعور المصري" .

إن المقصود بالدراسات الكلاسيكية في أوروبا والغرب عامة هو دراسة التراث اليوناني والروماني ، هذا التراث بالنسبة لأوروبا يعتبر محورياً في بناء الثقافة والمعرفة الأوروبية فكما ننزع نحن إلى تراثنا القديم ونعتز بتراثنا الفرعوني وكذلك تراثنا العربي والإسلامي ، فالأوروبيون يعتزون بالتراث اليوناني والروماني لأنهم يعتبرونه جذر الحضارة والثقافة الأوروبية . والسؤال هو لماذا الحرص على الاهتمام بالتراث الكلاسيكي في مصر؟ إن السبب الأول هو أن مصر في تجربتها التاريخية الطويلة تعددت جوانب ثقافتها ولغتها ودينها ، فالمجتمع المصري لديه تجربة

معقدة طويلة، فأثناء العصر القديم المسمى بالفرعوني، كانت هناك لغة مصرية قديمة لها أساليب محددة في الكتابة معروفة كالهيروغليفية والهيراظيقية والديموطيقية، وكانت للشعب المصري القديم ثقافته وإبداعاته، وكانت للدولة صلاتها بالبيئات المتجاورة، وتعرضت مصر كغيرها لاحتلال أجنبي سواء من الشرق من بلاد الرافدين كالأشوريين والبابليين والفرس، أو من الغرب من اليونان والرومان، وهذه الاتصالات البشرية زادت الموقف تعقيداً دينياً وثقافياً على امتداد المنطقة بأكملها. وبعد ذلك كانت المرحلة المسيحية، فتركت مصر ديانة تعدد الآلهة وتوجهت إلى الوحدانية، وكان ذلك في الفترة اليونانية والرومانية التي سادت فيها المسيحية. ثم جاءت الفتوح العربية وتغير الموقف لغةً ودينياً.

إن تجارب مصر متعددة، والمرحلة اليونانية والرومانية تكاد تمتد حتى ألف سنة وقد تزيد، فالتراث اليوناني والروماني جزء من تكوين المصريين ومن تكوين ثقافتهم وحضارتهم، فلا يمكن أن نسقط ألف عام من تاريخ مصر لأنها فترة تسيد فيها عنصر آخر غير المصريين، ومن الممكن القول إن العرب أيضاً قد جاءوا من الخارج وفرضوا على المصريين لغتهم ودينهم، لكنه أمر يحدث في بلاد العالم أجمع، والمواقف العاطفية لا تجدي شيئاً، فالمعرفة يجب أن تكون عقلانية أو علمانية.

بدأت الصلة بين مصر واليونان قبل الإسكندر الذي فتح مصر، وأسس عاصمة جديدة هي الإسكندرية، لكن نظراً لأن الخطر الفارسي كان عدواً مشتركاً يهدد مصر واليونان، فقد زادت عناصر التقارب بين مصر واليونان لسبب سياسي واقتصادي مشترك بينهما، وذلك لأن لدى اليونان مواد خام احتاجت إليها مصر والعكس صحيح. وكانت مصر قديماً دولة مصدرة للقمح، واشتهرت بإنتاجه وكان لديها الفائض من الطعام خاصة القمح وكذلك الكتان وورق البردي. ومن حسن الظروف ومهارة المصريين القدماء أن نما البردي بصورة طبيعية في مصر رغم أن الكتابة كانت ممكنة على خامات مختلفة كالجلود والحجر وكسر الفخار للكتابات القصيرة، لكن الكتابة المتصلة كان أكثر ما يصلح لها هو البردي الذي انفردت مصر بإنتاجه وهو ما كان مصدراً للعملة الصعبة وكان من السلع مرتفعة الثمن.

كان هناك تقارب لظروف الاقتصاد والسياسة، وكان اليونانيون قد بدأوا الاتصال بالثقافة المصرية قبل مقدم الإسكندر الأكبر، وكان عالم الفلك يودو كسوس من جزيرة كريدوس والذي جاء إلى مصر في زمن نكتانبو في الأسرة الثلاثين ليتعلم الفلك، وكانت سيرته باختصار موجودة في أحد مصادر الفلاسفة وتقول إنه كان في يده خطاب توصية وهو آت إلى مصر من ملك إسبرطة لتيسير مهمته للدراسة في مصر بجامعة أون (عين شمس)، وأثناء وجوده في

مصر، ترجم كتابًا في الفلك من المصرية إلى اليونانية، واشتهر في التراث الأوروبي بأنه أول من قام بعمل تقويم شمسي محكم، وظنوا أنه هو من اكتشفه، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن النظام الشمسي موجود في مصر منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وبدرجة عالية من الدقة، وكان الأوروبيون يحضرون إلى مصر لدراسته، ولذلك فإن معرفتنا بالتراث اليوناني ساعدت على معرفة إسهاماتنا الحضارية ومعرفة تراثنا.

هذه هي أمثلة التفاعل بين اختراع مصري قديم وبين علماء الإسكندرية، وكيفية تعاملهم معه، فالحضارة تفاعل وأخذ وعطاء، ومن لم يتعلم لا يعمل. وهناك عبارة تقول "لا يهم من أين تأتي بمعلوماتك لكن الأهم هو ماذا تصنع بها"، خذ العلم ولو في الصين، لكن إذا أخذته فقط فأنت ناقل ولست بعالم ولا مجدد علم لكن إذا صنعت منه شيئًا جديدًا فأنت أحدثت علمًا وأضفت إضافة. وقد تعلم اليونانيون من المصريين ومن البابليين، وأبدعوا في الإسكندرية العلم بشكل جديد ومذهل، ويجب أن نعرف كيف حدث هذا.

كان العصر اليوناني الروماني رائعًا في قدرته على التسجيل والكتابة وحفظ الأعمال الإدارية، خاصة أن أوراق البردي القديمة كوثائق المواليذ والوفيات والضرائب والعقود والسجلات والزواج كانت تودع كلها في سجلات الدولة، لكن بعد خمسين أو مائة سنة تتراكم فيبيعونها ليشترها نوعان من الناس، هما: الحانوتية والذين كانوا يستخدمونها في التحنيط لأنها تمتص الرطوبة، والعلماء والدارسون لأن الورق كان غالي الثمن، والسجلات تكتب على جانب واحد، فكان الطلبة يشترون الورق المستعمل ويستخدمون الوجه الثاني للورقة من أجل الدرس والكتابة.

وطيلة العصر اليوناني الروماني كانت اليونانية لغة رسمية. أما الأهالي فكانوا يتكلمون ويكتبون المصرية، وهو ما أقرته المحاكم في تشريعها لتسهيل المعاملات بين اليونان والمصريين بصورة أشبه بما عرفناه في التاريخ الحديث باسم المحاكم المختلطة، ولكنها كانت لتنظيم القضاء وحيث كان التعاقد مكتوبًا باليونانية، وكانت المحاكم اليونانية هي جهة الاختصاص في فض النزاع، بينما تختص بذلك المحاكم المصرية إذا ما كان التعاقد مكتوبًا باللغة المصرية. ومهما يكن شخص المتعاقد، فقضيته تتبع اللغة المكتوب بها العقد لا جنسيته. وظلت ثنائية اللغة هذه ما بين رسمي وعام حتى أتى العرب إلى مصر، ووجدوا أن الجهاز الإداري المصري منتظم تمامًا فلم يغيروه، واستمرت الدواوين في الدولة العربية كما هو معروف في العراق والشرق باللغة الفارسية، أما في مصر والشام فكانت باللغة اليونانية في

ظل القرن الهجري الأول بكامله ، وبعد ذلك ابتداء الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سياسة تعريب الدواوين في نهاية القرن الأول ، وكان هذا العمل من أعظم إنجازاته .

القيم الدينية والمعاصرة

أحمد فراج - يوسف سيدهم

عندما نقول القيم الدينية والمعاصرة تُطرح احتمالات لعدة أسئلة: فهل تصلح القيم الدينية لهذا الزمن المعاصر؟ هذا احتمال ، والاحتمال الثاني: هل هناك تناقض بين القيم الدينية وبين العصر؟ في نفس الوقت ، هناك دوماً منحى للحديث عن المعاصرة والحداثة والعصرية والعولمة حتى أن هناك شعوراً بأن كل شيء أصبح قابلاً للعصرنة ، فأصبح من يقول ويستخدم عبارات مثل "الدين والمعاصرة" و"القيم والمعاصرة" و"الدين والعلم" وهذه المقولة الأخيرة عند بعض من يدققون في اللغة العربية ويعتبرون حرف الواو يفيد المغايرة بمعنى أن ما قبلها يغير ما بعدها ، أي أن الدين غير العلم ، وهذا التفسير يستقيم لغوياً ، لكن في واقع الأمر غالباً ما لا يكون مقصوداً بذاته .

إن مطلب الدين من الإنسان عامة مسلماً كان أو غير مسلم ألا يكون حجر عثرة بينه وبين العلم أو بين التفكير ، فبصرف النظر عن الاعتبارات الدينية المحضة يطلب الإنسان من الدين ألا يكون عائقاً أمامه ولا أمام التفكير العلمي ولا أمام العقل ، وإذا كان مطلب الدين من الإنسان ألا يكون عقبة أمام العقل أو أمام العلم ، فيمكن أن نقول لأول وهلة إن الدين الإسلامي ليس عقبة أمام العقل أو أمام العلم ، بل إن الإسلام دعوة ملحة للعلم في كل آفاقه وفي كل مجالاته ومظاهره .

إن أول ما نزل من وحي الله على قلب محمد عليه الصلاة والسلام هو كلمة "اقرأ" ، ولم يكن بين يدي جبريل عليه السلام كتاباً أو صفحة من كتاب ليقول للنبي اقرأ من هذه الصفحة ، لقد كررها عليه جبريل عليه السلام حتى يسأل النبي عما يقرأه فيتنزل عليه القرآن الكريم بالآيات المنبريات: ﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ، اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (سورة العلق - الآيات ١-٥) . إذن ، فمطلب الإنسان من الدين ومن قيمه ليس أن يكون عقبة تحول بينه وبين العلم ، ودليل ذلك أن أول أمر هو بالقراءة وأول قسم بالقلم ، فهي دعوة لكي يرتاد الإنسان الكون بالعلم . ومادة (علم) في القرآن موجودة بكثرة شديدة ، ولا يفوقها في كثرتها سوى مادة (عمل) ،

فالعلم والعمل المذكوران في القرآن الكريم أكثر من تسعمائة مرة. وإذا كان الأمر كذلك، فهل فهم المسلمون الأوائل هذه الحقيقة؟ والإجابة هي أن حياة الأمة الإسلامية في بدايتها قامت على العلم والإيمان، فالعلم يفجر طاقات الإيمان في الإنسان كي يرتاد ويكتشف كل مجالات الكون ليصنع في هذه الحياة مجالاً حيويًا يعيش فيه وفق مجموعة من القيم والأنساق الاجتماعية والأخلاقية. ولا يوجد مشروع حضاري إلا إذا قام على مشروعية تقوم على التراث والمعاصرة، أما إذا قام على احتقار أحدهما، فلن يستقيم هذا المشروع الحضاري وكذلك، إذا قام على تقديس أحدهما دون الأخرى، فلن تقوم له قائمة، ولن نستطيع أن نتصور الماضي باعتباره منظومة مقدسة غير قابلة للمساس بها، وينطبق الأمر نفسه على المعاصرة وعلى القيم، فكل شيء له وجهان: الخير والشر، لكن لو قلنا إن الماضي كله خير فإننا بهذا الأمر نغمض أعيننا عن أخطاء البشرية التي عاشت معهم وعاشوا معها في الماضي، وإذا كنا سنقول إن التطور كله خير وليس به شر فسنكون أيضًا بصدد إغماض أعيننا عن كثير مما نراه من المآسي التي يشهدها هذا العصر الذي نعيش فيه. وإذا كنا نقول إنه لا بد من منظومة تجمع بين خير ما في الماضي وخير ما نحياه في الحاضر، فنحن نترجم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق الناس بها".

وفي هذا السياق، لا ينفصل العلم عن العمل أبدًا، وبالتالي لا ينفصل عن السلوك ولا عن المعاملة ولا عن العدل، وقد دُرّب المسلمون الأوائل على هذه الحقيقة، وقد نرى من يتفوق في العلم والعمل ثم نرى في أسلوب حياته وفعله وتعامله شيئًا مغايرًا، وقد كان المسلمون الأوائل يقولون: "كنا نتعلم العشر آيات بالعشر آيات فلا نتجاوزهن حتى نحفظهن ونعلمهن ونعمل بما فيهن، فكنا نتعلم العلم والعمل جميعًا"، بمعنى أن القرآن لم يكن منفصلاً بتفسيراته عن العمل في الدنيا، فقد كانت حياة هؤلاء عملاً حقيقياً، فلا مكان للازدواجية الأخلاقية في الإسلام، ولا ينبغي أن نعرفها حتى لو وجدناها لأنكرناها سواء كانت قديمة أو معاصرة.

ومن واقع المشكلات المعاصرة، يبدو أن لدينا حالة انبهار بما هو موجود في الغرب وما به من المعاصرة، وهذا هو أحد الأدوار السلبية للإعلام والذي فتح قنوات فضائية عظيمة نرى بها كل ما يدور في العالم من ثقافات متباينة ومتناقضة ومعادية أيضاً، فنحن إذن نرى أشياء نفتتح عليها رضىنا أم لم نرض، فقد اقتحمت الفضائيات منازلنا ولم يعد هناك مجال للعزل، ومع ذلك نتجاهل قيم الغرب في العلم والعمل والانضباط، ولا نأخذ منهم إلا عاداتهم السلبية فقط. وذلك على الرغم من أن العلم والعمل والقيم العلمية هي في الأساس نتاج الحضارة العربية الإسلامية التي مدّنت أوروبا، لكن لا ينبغي أن يكون موقفنا دائماً هو موقف المجتر

الذي لا يفعل سوى تذكر أمجاد الماضي ، ونظّل نذكر أنفسنا بأن المسلمين هم الذين اخترعوا الجبر وهم الذين علموا أوروبا الطب وغير ذلك من العلوم التي انفتح عليها المسلمون دون أن يجدوا حرجاً في أن يتحدثوا عن أفلاطون وأرسطو ملقبين إياهما بالمعلم أو بالأستاذ، أما فيما بعد فقد انتحل الغرب ما قدمه الإسلام ونسبوا هذه العلوم إلى أنفسهم .

إن الأزمة التي قد تكون موجودة على المستوى العالمي بين الدين والعلم تفرض نفسها على بلادنا ومجتمعاتنا ، مع أننا كنا دوماً نتجاوز منطقة المواجهة التي لم نكن نجد فيها صراعاً في البداية، إذن، فهذه حالة مستجدة وليست حالة ضرورية، وكان هناك صراعاً بين الدين والعلم أو بين الأصالة والمعاصرة. وقد كنا ننظر إلى هذه الأمور بأن هناك وعاء من منظومة الإيمان والقيم والمثل والثقافة تنصهر فيه كل المستجدات والتي نطلق عليها اليوم الحداثة أو التقدم العلمي، وكان هناك نوع من القبول الطبيعي لما يستجد علينا وتقدير وترحيب بأشكال هذا التقدم، ولم نكن نجد أبداً أنها تهدد المعتقد ولا الثقافة أو الهوية. لقد نشأ الشعب المصري على ما يغرسه الدين من محبة وصدق وإخلاص وأمانة وتقديس للعمل، ويعلمنا الدين كيف نتصالح مع الله، ولكي يتحقق ذلك لا بد أن نرسم طريقاً لكيفية أن يتصالح كل منا مع نفسه، وهذه مسألة لا يتوقف أمامها الكثيرون ليتأملوها، فلا يمكن أن يكون الشخص متصالحاً مع الآخرين قبل أن يكون متصالحاً مع نفسه، ومحصلة المصالحة مع النفس وما ينتج عنها من المصالحة مع الآخرين، هي التي تؤدي إلى المصالحة مع الله. ولذلك، تؤدي مساحات الاتفاق إلى التواصل وإلى التآلف، في الوقت الذي تؤدي فيه مساحات الاختلاف إلى أن يتعد كل شخص عن منطقة الاتفاق مما يجعلها تؤدي إلى شقاق. ومن هنا، عاش المصريون قروناً طويلة وعلاقاتهم البينية هادئة وهانئة، فكانوا يسعدون معاً ويشقون معاً، وكان الإنسان المصري في هذا الوادي السهل المنبسط مستقراً وهانئاً، وفي هذا الوقت، لم يكن أحد يتحدث عن أية تعبيرات من أي نوع، ومثلاً لم يكن أحد في هذا الوقت يردد مصطلح "المواطنة"، أما اليوم فنحن نحتاج إلى صك هذا التعبير حتى نستخدمه على الرغم من أنه ليس جديداً، فقد كانت المواطنة موجودة في مصر ممثلة في كل القيم وفي منظومة العلاقات الإنسانية القائمة. فقد كانت قيم الاتفاق والمصالحة تصل إلى أن يعتر كل منا بمعتقد الآخر وأن يعيش هذا المعتقد، لأن المعتقد كان يفرز مظاهر ومناسبات وسلوكيات، ولم تكن هذه المحصلة ولا هذا الرصيد الثري مقصورين على جانب دون الآخر.

إننا بحاجة إلى إحياء الزمن الجميل ومظاهر العيش المشترك حتى نستطيع أن نتقل من مناطق الاختلاف إلى مناطق الاتفاق التي يُطلق عليها اليوم اسم "معايير المواطنة"، وهناك من

يعتبرون أن معايير المواطنة هي الخروج على الأديان ، وهناك من يتحدث عن أن الدولة المدنية تختلف عن الدولة الدينية ، وهنا توجد منطقة مواجهة غير عادلة ، وعندما نتقل إلى منطقة الاتفاق نستطيع أن نؤكد ونرسخ معايير المواطنة ، ولا نستطيع أن نترك عقائدنا في مناطق الاختلاف حتى نقول إن المواطنة تضحية بالأديان ، بل إننا نتعامل مع معتقدنا الديني مثلما تعامل معه أجدادنا في الزمن الجميل حيث المعتقد محله القلب ، ونتواصل ونتعاش سوياً ، ومن هنا نرسخ المواطنة والمحبة بيننا .

من النقل إلى الإبداع

حسن حنفي

تتمثل أزمة الثقافة العربية الراهنة في النقل والتكرار والترديد، وفي غياب أية رؤية جديدة في كل المجالات وليس فقط في الفكر. والانتقال من مرحلة النقل إلى مرحلة الإبداع يعني القدرة على القفز من مرحلة إلى مرحلة، ومن مستوى إلى مستوى، إلى طفرة بعد كمون كما يقول برجسون حتى يمكن إحداث تغيير، على ألا يكون تدريجيًا على نحو كمي بل بقفزة على نحو كيمي، وهكذا تفسر الثورات والانكسارات والتحويلات الرئيسية في تاريخ العالم. أي أن الأزمة من النقل إلى الإبداع، ليست فقط في الأدب ولا في الفكر، بل تمتد أيضًا إلى السياسة. إننا محاصرون في الزمن، محاصرون بين الثقافات، ولا ندري كيف نخرج من هذا الحصار، إن الماضي مازال يأسرنا، والغرب الذي يمثل المستقبل مازال يشدنا، ومازلنا لا نستطيع تشخيص الحاضر. وبالتالي فنحن محاصرون في كهف بين ثلاثة حوائط، بين الماضي الذي مازال يعيش في الحاضر والمستقبل الذي نحاول أن نقفز عليه خاصة من النخبة الثقافية والحاضر الذي لا نستطيع تشخيصه.

والنقل سمة حضارية عامة، ولكن لا توجد ثقافة بها هذا القدر الهائل من الترجمة عن الغرب مثل الثقافة العربية. والسؤال هو كيف السبيل إلى الخروج من أزمة النقل من القدماء والنقل من المحدثين وعدم القدرة على التعرف على طبيعة اللحظة الراهنة التي نعيشها؟ فمازلنا ننقل من القدماء، وشتان بين ما أنتجه القدماء وبين احتياجات العصر، شتان بين الظروف التي أبداعنا فيها تراثنا القديم وبين الظروف الحالية التي نعيشها، فعلومنا القديمة نشأت في عصر الانتصار حين كانت جيوشنا فاتحة من الأندلس غربًا حتى الصين شرقًا، أما جيوشنا الآن فهي منكسرة ومحاصرة. فنحن في عصر الانكسار ولسنا في عصر الانتصار. كما أننا كنا ننقل عن الآخرين لكي نبدع، والآن ننقل لكي نتعلم، ونظن أننا نترجم لكي نلحق، ومعدل التأليف في الغرب أسرع بكثير من معدل الترجمة، طوال الوقت نظن أننا نلحق والمسافة تتسع، فنصاب بما يسمى بالصدمة الحضارية، ونرضى بمصيرنا في التاريخ، نلهث وراء الآخرين دون أن نصل، فنتعب ولا ننقل ولا نبدع.

وتتمثل الأدوات لعبور هذه الأزمة أولاً في إعادة قراءة القديم ، وبالتالي نستطيع من خلال القراءة وإعادة تأويل القديم أن نحرك وأن نخرج بدلاً من أن ننقل القديم ، نستطيع أن نعيد الاختيار بين البدائل . فإن استعصى علينا التأويل كسلاح وإعادة الاختيار بين البدائل كسلاح آخر فلماذا لا نبدع بدائل جديدة؟ ألا نشعر بالتجارب التي نعيشها؟ هل نحن مغتربون عن الواقع؟ لماذا لا نعيد بناء العلوم القديمة؟ أو نبدع علومًا أخرى جديدة؟ إن الحضارة الإسلامية تدور مع عجلة التاريخ ومع الزمان ولا تتوقف ، لكن الذي يتوقف هو الباحث أو المفكر الذي يظن أن الحضارة الإسلامية هي التي مضت وتكلسنت وتقدست ، وتحول أئمة الفقه الأربعة وأئمة اللغة وأئمة الكلام والحكماء القدماء ، من كثرة التكرار والرتابة والنقل إلى مقدسات ، مع أن هذا التراث أبدعه رجال ، وهم رجال ونحن رجال ، نتعلم منهم ولا نفتدي بهم كما يقول أمين الخولي .

لقد انبرى علماء الكلام بالدفاع عن الإسلام من مظان الخطر ، والسؤال هو أين الخطر؟ هل منا الآن من يشكك في أن الله ليس واحداً وأنه أكثر من واحد مما يستدعي إيجاد البراهين على وحدانية الله؟ هذه قضية كسبناها من قبل ، لكن مظان الخطر الآن في ثروات الأمة وفي أوطانها وفي استقلالها وفي شعوبها . فلماذا لا نبري إلى مظان الخطر الجديدة ونشئ علم الكلام الجديد دفاعاً عن الأمة وثرواتها واستقلالها وأوطانها؟ ويسمح القرآن الكريم بذلك ، وقد استنبط الأشعري من الآية القائلة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (سورة الأنبياء - الآية ٢٢) دليلاً على الوحدانية ، وهذا صحيح ، إلا أننا الآن في حاجة إلى فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان وكشمير وسبته وميليلية وهي أراضي المسلمين المحتلة ، وفي القرآن الكريم تكرر قوله تعالى "إله السموات والأرض" أو "رب السموات والأرض" ، ثم نجد إسرائيل تطلق على الأرض التي احتلتها "أرض إسرائيل" ، فلماذا لا نركز على فكرة ملك الله للسموات والأرض كمدخل لنحمس الناس للدفاع عن الأرض؟ هل الدفاع عن الأرض أقل قيمة من الدفاع عن الرسول عليه الصلاة والسلام ضد الرسوم الساخرة منه؟ وهل القدس والمسجد الأقصى أقل قيمة وأقل قدسية؟ لقد أدخل اليهود اليوم في كل الجامعات في العالم مادة تُسمى "لاهوت الأرض" تقوم فكرتها على أن الشعب اليهودي لا يستطيع أن يعبد الله إلا في هذه الأرض وإلا في هذه المدينة وإلا في هذا المعبد وإلا في هذا الهيكل ، أما المسلمون فأينما يولوا فثم وجه الله . ومن هذا المنطلق ، يجب التحول إلى قضية الأرض وما يسمى بلاهوت الأرض ولاهوت التحرير حتى نستطيع أن نتجه إلى مظان الخطر التي تواجهها الأمة . هذا هو الإبداع .

من السهل أن ندع، لكن تنقصنا المبادرة والجرأة والشجاعة، ومادمت في إطار الحريات الأكاديمية وفي إطار مكتبة الإسكندرية حيث البرهان والرأي والرأي الآخر، فلا خوف. وطالما أننا نمتلك أصولنا فلا خوف، لكن يجب ألا يرهبنا القدماء. الكل يتقدم، ونحن فقط المصنفون ضمن الدول المتخلفة، مع أن لفظ "متقدم" ولفظ "قديم" لهما نفس الجذر اللغوي "قدم"، فلماذا نستخدم دوماً اللفظ بمعناه اللغوي الذي يشير إلى القديم ولا يشير إلى التقدم؟ إن التفكير في الإنسان إبداع جديد، لكن يجب ألا نكتفي بتكرار قسمة الحكمة الثلاثية إلى منطقتين طبيعيتين وإلهيات قديمة. وحتى علم أصول الفقه وهو من أحسن العلوم التي تنتقل من النص إلى الواقع يريد أن يعرف ماذا يعني التنزيل؟ ومن أهم القضايا في علوم القرآن أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول تعني أن الواقع يسأل والوحي يجيب. وفي عصرنا، هناك أسئلة كثيرة عن العولمة وحوار الحضارات والعبارة الغارقة واحتلال العراق والمسجد الأقصى وافيتان الشعب المصري بكرة القدم وغير ذلك. كل هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى الإجابة عليها. هذا هو المنهج القرآني الذي يربط الحكم بالواقع.

إننا مازلنا في نطاق الكتب التي تصدر في علم التصوف وفي مشيخة الطرق الصوفية وفي البرامج الدينية وفي الموالد النبوية وفي ليالي رمضان؛ وكلها تركز على التوكل والصبر والرضا والقناعة والزهد والفقر والخشية والخوف. وهذه أشياء وجدت في عصر قديم عندما استعصت المقاومة الفعلية لآل البيت وللمعتزلة وللخوارج ضد الحكم الأموي، واستتب الأمر بسياسة العصا والجزرة لبني أمية، فقال فريق من الناس إن استعصى علينا إصلاح العالم فعلى الأقل نصلح أنفسنا، ونخلق من أنفسنا عوالم روحية فنشأ التصوف. والآن، المقاومة ليس ميثوساً منها لأنها ناجحة في لبنان وفي فلسطين وفي العراق وفي الشيشان، وبالتالي فلماذا نظل نردد القيم السلبية؟ لماذا نتحدث عن الفناء والبقاء موجود؟ لماذا لا نبقي في الأرض نعمة؟ إننا نكرر أشياء من تاريخنا القديم ومن علومنا القديمة وننسى أنها أبدعت في عصر، وأن هذا العصر قد تغير.

وفي النهاية، إن التحول من النقل إلى الإبداع هو التحول من الاحتماء بالنص إلى النزول إلى أرض الواقع، وكما قال محمود درويش "واحتمى أبوك بالنصوص فدخلك اللصوص"، ونحن متهمون بأننا حضارة نص، وبأننا أخذنا قول القدماء بديلاً عن قول المحدثين، إذن، ألا نستطيع أن نخرج إلى الواقع لتبين أنه حتى يتغير يحتاج إلى خطة على الأمد الطويل؟ إن علينا إكمال حركة الإصلاح الديني بعد أن تعثرت، والتحول من الإصلاح إلى النهضة، والعودة من جديد إلى مواجهة الواقع الذي نعيشه. نحن أمام حائط منيع من الأسمت المسلح، وكل

من يضرب رأسه فيه سيتحول إلى بركة من الدماء ويظل الحائط قائمًا، فلماذا لا نخلخله حتى تأتي أي هبة ريح لتوقعه؟ هذا هو التحول من النقل إلى الإبداع من خلال أسلوب خلخلة الحوائط المنيعه. وقد ورثنا تصورين من ثقافتنا، أحدهما ثابت والآخر متحرك، والقرآن الكريم به ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (سورة الرحمن - الآيتان ٢٦ و ٢٧)، وبه أيضًا ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (سورة آل عمران - الآية ١٤٠) أو ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (سورة الرحمن - الآية ٢٩)، فلماذا نأخذ بالفناء ولا نأخذ بالبقاء؟ إن الشرط الأساسي للتحول من النقل إلى الإبداع هو التحول من الثابت إلى المتحرك، وهذا بالفعل ما تحاول مكتبة الإسكندرية والمثقفون والمجلس الأعلى للثقافة القيام به.

الأهداف التنموية للألفية الثالثة

مصطفى طلبة

في عام ٢٠٠٠، عقد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الوزارات وحضرته ١٨٩ دولة، وقد أصدر المجتمعون بياناً أعلنوا فيه التزامهم بمجموعة من الأهداف التي تحقق الارتفاع بمستوى حياة الإنسان ورفاهيته وتحقيق الأمن والرخاء والسلام وحقوق الإنسان، وهي مجموعة متكاملة من الأهداف هدفها الإنسان وحقوقه وحرية وتنميته. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة من الأهداف تختلف عن سابقتها فهي جميعاً محددة بحدود زمنية معينة ومعظم الأهداف الجديدة مقرر لها أن تتحقق في سنة ٢٠١٥، مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٠، فيما عدا هدف واحد متوقع تحقيقه في عام ٢٠٢٠. وأول هذه الأهداف يتعلق بخفض مجموع الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم الواحد، بحيث يتم تخفيض مجموع الفقراء في عام ١٩٩٠ إلى النصف في عام ٢٠١٥، وأيضاً تخفيض عدد مجموع الجوع إلى ٥٠٪.

والهدف الثاني يتعلق بإتاحة التعليم الأساسي، وقد أسموه بالإنجليزية Primary Education، وكان المقصود بهذا التعبير في الجمعية العامة مستوى التعليم الذي يقابله في مصر الابتدائي والإعدادي، أي إتاحة التعليم الأساسي لكل طفل في سن المدرسة سواء كان ذكراً أو أنثى مع حلول عام ٢٠١٥. والهدف الثالث يتعلق بإنهاء التفرقة بين الذكر والأنثى في دخول المدارس وفي الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي مع حلول عام ٢٠٠٥ على أن يتم في جميع المراحل بما فيها التعليم الجامعي في عام ٢٠١٥ وبحيث لا يكون هناك أي تمييز بين الذكر والأنثى. والهدف الرابع يسعى إلى خفض نسبة وفاة الأطفال الذين يموتون في أقل من سن الخامسة بمقدار ثلثي العدد في عام ٢٠١٥. والهدف الخامس يركز على تخفيض عدد الوفيات بين السيدات اللاتي يمتن أثناء الوضع بمقدار ثلاثة أرباع العدد في عام ٢٠١٥.

والهدف السادس يتعلق بمنع انتشار مرض نقص المناعة المعروف باسم الإيدز وأمراض الملاريا والدرن الذي عاد مرة أخرى وعدد من الأمراض المتوطنة والتي تنتقل بسرعة بين الناس وتؤثر في القدرة على العمل، بحيث يتم القضاء عليها تماماً مع حلول عام ٢٠١٥ ثم

البدا في عكس الاتجاه بمعنى أن يبدأ منذ عام ٢٠١٥ تخفيض نسبة من يصابون ابتداء منذ عام ٢٠١٥ .

والهدف السابع يتعلق بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في كل سياسات وبرامج وخطط الدول ، وقد تضمن هذا الهدف بالذات برامج محددة تتعلق بخفض مجموع من لا يحصلون على مياه شرب نقية وصرف صحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ، وأن يتم تطوير واضح في مستوى حياة مائة مليون شخص على الأقل ممن يسكنون العشوائيات ، كذلك حماية كل مصادر الثروة الطبيعية مثل الغابات وطبقة الأوزون وحماية تدهور المياه وتدهور الأرض ومقاومة التصحر وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وخفض انبعاثات الغازات الدفينة ، بحيث تتحسن هذه الأوضاع مع حلول عام ٢٠١٥ .

وكان الهدف الثامن والأخير من أهداف الألفية هو إقامة شراكة بين الحكومة والشعب لتحقيق كل الأهداف المشار إليها ، كما كان من الواضح في الأمم المتحدة أن الحكومات غير قادرة على تحقيق هذه الأهداف وحدها ، وتم الاتفاق على ضرورة إقامة شراكات واضحة بين الحكومات وبين منظمات المجتمع المدني والذي يضم المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات والأكاديميين والقطاع الخاص ، كما يمكن أن تكون هذه الشراكات محلية أو دولية مع المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية من أجل تحقيق جميع هذه الأهداف .

وقد ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" في مؤتمر البيئة الإنسانية الذي عُقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢ وقد نجح المؤتمر في تعريف البيئة على أنها المخزون الطبيعي الموجود من مصادر الثروة الطبيعية لاستخدام الإنسان ، وأن التنمية هي استخدام هذا المخزون لصالح الارتفاع بمستوى الإنسان وتنميته اقتصادياً واجتماعياً ، ومن هنا اتضحت العلاقة بين البيئة والتنمية ، وأعقب هذا المؤتمر إنشاء المنظمة الجديدة التي عُرفت فيما بعد باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي اجتهد في البحث عن مسمى جديد للتنمية فأصدر أولاً اصطلاح "التنمية الإيكولوجية" ويعني توافق التنمية مع مصادر الثروة الطبيعية ، وليس أن يتعامل الإنسان مع الطبيعة على أنها حصان جامح يركبه الإنسان رغبة في ترويضه؛ فتكون النتيجة أن يرفسه هذا الحصان ، بل على الإنسان أن يتعامل مع الطبيعة بما تستحقه من الاحترام . وبعد ذلك ، أصدر اصطلاحاً آخر هو "التنمية بدون تدمير" بمعنى أن تكون هناك تنمية باستخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة دون تدمير هذه المصادر وإلا فلن تستمر عملية التنمية . ثم وُضعت بدائل للتنمية وبدائل للاستهلاك بمعنى البحث عن كيفية تغيير الإنسان نمط الاستهلاك الخاص به بنمط أقل

شرها وأقل تدميراً لمصادر الثروة الطبيعية و كيفية القيام بعملية التنمية بطريقة أقل إهداراً لمصادر الثروة الطبيعية . وقد تم العمل بهذا الفكر منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٢ .

وبعد عشر سنوات من مؤتمر ستوكهولم تم عقد مؤتمر آخر للاحتفال بمرور عشر سنوات على مؤتمر ستوكهولم ، وفي عام ١٩٨٢ التقطت اليابان كلمة "التنمية المستدامة" واقترحت على المؤتمر الدولي أن تنشأ لجنة غير حكومية من كبار المستشارين تضع برنامجاً للتنمية المستدامة . واستمر الحديث حول هذه القضية منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٢ عندما تمت إقامة الاحتفال بمرور عشرين عاماً على مؤتمر ستوكهولم حيث تمت إقامة ما سُمي بقمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل ، حيث أصدر رؤساء الدول ورؤساء الحكومات بياناً قالوا فيه إنهم يعتمدون برنامج التنمية المستدامة ومفهوم التنمية المستدامة ، وتقدموا بأجندة للقرن الحادي والعشرين أطلقوا عليها "الأجندة ٢١" تحتوي على كل نتائج المؤتمرات وكيفية تحقيق هذه التنمية . وقد بدأ المصطلح إنجليزيًا وهو Sustainable development ، وقد حدثت مشاورات ومداولات عديدة حول كيفية ترجمة هذا المصطلح ، واقترحت عدة مصطلحات مختلفة مثل التنمية المتكاملة أو التنمية الدائمة أو التنمية الشاملة ، وقال المترجمون إن كلمة sustainable تعني حرفياً "ممكن أن تدوم" أو "قابلة للدوام" وهذا معناه أنها قابلة للدوام تحت ظروف معينة .

وقد أصدر المشاركون في مؤتمر قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرج سنة ٢٠٠٢ من رؤساء وملوك وأمراء ورؤساء وزارات بياناً وتقريراً في عام ٢٠٠٢ قالوا فيه إنهم كممثلين عن شعوب العالم في موقف مشابه للحظة إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ عندما تحدث الرؤساء قائلين "نحن الشعوب . . ." ، وتكرر هذا في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ حيث قال المشاركون إنهم ممثلو الشعوب وسوف يلتزمون بتحقيق ما صدر من توصيات وأهداف فيما اتفق عليه العالم في عام ٢٠٠٠ ، كما أنهم يلتزمون بمساعدة الدول النامية على تحقيق ذلك ، وأوضحوا أن يكون دور الدعم من الدول الصناعية هو أن تقوم الدول النامية أولاً بتنظيم جهودها بترتيب البيت من الداخل وأنه على الدول الصناعية المتقدمة أن تساعد الدول النامية في تحقيق هذا الترتيب ، وهذا هو الأساس الذي لم يتحقق بعد .

وفي سبتمبر ٢٠٠٥ ، تقدم كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بتقرير إلى الجمعية العامة شرح فيه ما حدث في سبيل تحقيق هذه الأهداف في العالم كله ، وتُظهر النتائج أن مصر لا تزال تحتل مركزاً متديناً على سلم دليل التنمية البشرية العالمي الذي استبدل كمقياس للنتائج المحلي الإجمالي ، والنتائج المحلي الإجمالي هو أحد دلائل تقدم الدول ، وتأتي مصر فيه

بترتيب ١١٩ من مجموع حوالي ١٦٠ دولة، وقد أقر رئيس وزراء مصر والوزراء هذا التقرير واعتبروا أنه نقلة كبيرة في عرض النتائج على الرغم من أن العديد من الأشخاص أعلنوا أن هناك بعض التدخلات من بعض الجهات أدت إلى حذف بعض محتويات التقرير.

والسؤال هو لماذا لا نستطيع تحقيق مستوى أفضل؟ والإجابة هي أنه لا يوجد عندنا من يتحدث مع الآخر، بمعنى أنه لا توجد خطة متكاملة واضحة المعالم بأهداف محددة قابلة للتحقيق وليست آمالاً وردية وتصريحات وردية مثل التي نسمعها كل يوم، والحقيقة أنه لا وجود لهذا التخطيط المبني على حقائق علمية وأرقام علمية لأنه لا توجد لدينا أرقام حقيقية. وأنه يجب أن يتم جمع كل أفكار التنمية المطروحة وتنقيحها ودراسة ما يمكن تحقيقه مما يتناسب مع ظروف مصر، مع وضع برنامج طويل المدى حتى عشرين عاماً بحيث يتم تنفيذ "عقد اجتماعي جديد" على أساس حقيقي وعلمي يلتزم به المجتمع مع الدولة. ولا شك في أن تصحيح المناخ السياسي والاقتصادي بطريقة جادة هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أي نوع من التنمية، وأن مركز الثقل في أهداف الألفية الجديدة هو الإنسان والارتفاع بمستوى الإنسان وحياته وحرياته وأن تُوفى احتياجاته بطريقة لا تهدر ما أعطاه الله له في الطبيعة.

العلم والتكنولوجيا والطب

يحيى حليم زكي

تعد المنطقة المحيطة بمدينة الإسكندرية أكبر منطقة مصابة بفيروس (سي) في العالم كله ، وعلى الرغم من أن كل ما وصلت إليه البشرية من العلم مبني على سلسلة متصلة من التجارب العلمية الناجحة والفاشلة والاكتشافات العلمية والتطور الكبير الذي حدث في القرن العشرين ، ثم الطفرة العلمية الهائلة التي حدثت فقط بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥؛ فقد سمعنا في بلادنا عن اختراع علاج خرافي يعتمد على شرب بول الناقة الصحراوية صباحاً قبل تناول أي طعام ، ويذكر التاريخ أننا لم نكن السابقين إلى الخرافات ، فقد كان الغرب أسوأ منا بكثير ومع ذلك تخطوا عصر الخرافة إلى عصر العلم ، ويرجع تاريخ الطب على وجه التحديد إلى آلاف السنين ، حيث كان تطور الطب يعتمد على التجربة والخطأ وكان هذا هو أساس العلاج ، ثم جاء دور المشاهدة والتحليل إلى أن جاء هيبوكراتيس اليوناني الذي سبق العرب في تأسيس مدرسة للطب تُعرف باسم المدرسة الهيبوكراتية والتي تعتمد على أن يحيط به مجموعة من الزملاء الذين يقص عليهم حالة معينة ويدونوا مشاهداتهم ، ويعتبر هيبوكراتيس (٤٣٠-٣٧٠ ق. م.) أبا الطب في العالم كله .

وعلى مر العصور ، ظهرت أنواع من الطب متصلة بحضارات مختلفة ، بدأت بالطب الفرعوني ثم الطب اليوناني ثم الطب العربي هي ثم الطب الصيني ثم الطب الهندي ثم الطب الإفريقي ، وكانت أفضل فترة للطب العربي هي التي ظهر في وقتها الرازي وابن سينا وكان طب ما بين النهرين في منطقة شمال العراق ، وظهر أيضاً في ذلك الوقت الطب المكتوب والذي بدأت فيه المشاهدات تُدوّن واختبار العلاجات وفقاً للأمراض . وكان أول العوامل التي أثرت في التطور الطبي هو الدين ، تليه التقنية التكنولوجية ، والاكتشافات ثم الحروب ، ويُقال إن الحروب هي التي طورت الطب ، وهذا صحيح بالفعل لأن الحرب تجبر على الابتكار في وسائل العلاج وعلى السرعة في إنقاذ المصابين ، ولا يوجد من سيسأل عن كيفية العلاج ولا سيرفع أحد المصابين على الطبيب قضية إذا أخطأ في علاجه . وكان رجال الدين قديماً يدون الكثير من التصوف في الحديث عن الحياة والموت ، وأن هناك سرّاً إلهياً يعرفونه لقربهم من

الرب ، ومن هنا كانت تفسيرات الأمراض غيبية وخالية من الأسس العلمية والمنطقية . ومازال الكهنة والقساوسة يلعبون دورًا كبيرًا في التأثير على الناس على الرغم من التطور العلمي الذي نشهده هذه الأيام .

وكان الفراعنة يعرفون أكثر من غيرهم أسرارًا كثيرة عن الجسم البشري نتيجة لعلمهم بالتحنيط ، فهم أول من اكتشف الأعضاء البشرية وأول من كانت عنده فكرة عن التشريح . أما في الديانات الأخرى ، فقد كان المساس بالجنّة تمثيلًا بها ، وقد سيطر هذا الفكر لفترة طويلة حتى جاء الدين المسيحي ، وبعده اعتبرت أوروبا أن جالينوس هو العالم في التشريح وهو الذي أعطى التصور عن كيفية عمل الجسم الإنساني ، مع اعتبار أن أي مساس بأي فكرة ذكرها جالينوس يعتبر من المذنسات وضد الدين . حتى بدأت الأمور في التغيير مع عالم إسباني اسمه ميشيل سيرفي في عام ١٥٥٣ حيث كتب أن الدم في دورته لا بد أن يمر على الرئتين حتى يحدث مزيج معين مهم للحياة ، ووصف بطريقة دقيقة هذا الخليط دون أن يذكر كلمة "أو كسجين" التي لم تكن معروفة في هذا الوقت . ثم ظهر بعده العالم وليم هارفي الذي يعتبر ظهوره نقطة تحول كبيرة في تاريخ الطب ، فقد تقدم بتفصيل دقيق لما قاله ميشيل سيرفي مع إعادة صياغته ، وكان ذلك بين عامي ١٦٤٠-١٦٤٢ .

وبعد هذه اللحظة بدأ عصر النهضة في أوروبا ، وانحسر تشدد الكنيسة وتطورت على إثر ذلك العديد من العلوم مثل علم التشريح وعلم الأمراض وعلم الطبيعة واكتشاف الميكروسكوبات وتطور علم الكيمياء ، ثم ظهر علم الصيدلة الذي يستنبط الأدوية والعلاجات الكيماوية وأصبح لهذه الأدوية مسميات ، وأخذت علوم أخرى في التطور مثل علم وظائف الأعضاء وعلم البكتيريا وعلم الطفيليات وغيرها . وفي بدايات القرن الثامن عشر ، بدأ اكتشاف الكهرباء في إيطاليا على يد كل من فولتا وفارادي وفي أمريكا على يد بنجامين فرانكلين ، تلا ذلك اكتشاف الاتصالات على يد ماركوني ، ثم اكتشاف الضوء على يد أديسون الذي اكتشف المصباح الكهربائي . واستمرت الاكتشافات والاختراعات ، فتم اختراع المحركات والقطارات والطائرات ، وبدأ السونار قبل الحرب العالمية الثانية لاكتشاف الهجوم من أعماق البحار ، ثم القنبلة الذرية التي انفجرت لأول مرة في عام ١٩٤٥ لتنتهي الحرب العالمية الثانية .

وقد شهد القرن العشرون طفرات كبيرة ، فقد تم تطوير السونار الذي لا يمكن استخدامه في الوقت الحالي بصورته التي ظهر عليها في الحرب الثانية لأنه الآن مرتبط بالتقنية العالية للحاسبات ، كما أن هذه التقنية هي التي أوصلت العلماء إلى اكتشاف الشفرة الوراثية أو الجينوم البشري . وقبل الحرب العالمية الثانية ظهرت مادة البلاستيك وتطورت أثناء الحرب

العالمية الثانية عن طريق استخدامها في قنابل البلاستيك التي استُخدمت بدلاً من مادة الـ TNT ، وتطور الأمر بعد ذلك لتحدث طفرة علمية في صناعة البلاستيك ، والذي استخدم بعد ذلك في تركيب القساطر الطبية، والآلات الجراحية في غرف العمليات والتي تُصنع من مواد بلاستيكية في الأساس . كما حدث تطور في مجال الطب النووي والنظائر المشعة وكذلك العلاج الإشعاعي الذي ساعد الكثير ممن يعانون من مرض السرطان ، كما ساعدت النظائر المشعة على قياس ما لم يكن من الممكن قياسه قبل اكتشافها، فقد ساعدت على قياس واحد على ألف من الميكروجرام وواحد على ألف من المليلجرام ثم النانو جرام .

يجب أيضاً أن نذكر رحلة الفضاء على السفينة "سبوتنيك" والتي أرسلها الروس ، والتي أصابت الأمريكيين بهلع مما دفعهم إلى الدخول في سباق محموم في اتجاه الاكتشافات الفضائية . كما حقق عالم الحاسبات الآلية طفرة ضخمة في العلم والبحث ، فقد تطور العالم الرقمي في الأعوام العشرين الماضية ، وقد بدأ بنظام الـ DOS كنظام تشغيل للحاسبات الآلية ، حتى فاجأتنا ميكروسوفت بنظام الويندوز الحديث الذي أحدث انقلاباً في نظم تشغيل الحاسبات ، وتلاه في عام ١٩٩٢ الإنترنت الذي أبحر العالم وربطه ببعضه البعض ، واليوم نعتبر أن من ليس له بريد إلكتروني فهو غير موجود في ساحة العالم المتحضر ، وعلى إثر ذلك ، أصبح الآن تبادل المعلومة في الطب يدور بسرعة فائقة ، وهذا هو البعد الرابع الذي كان حلم أجيال متعاقبة من العلماء .

إن التطور يأتي عن طريق العمل الذي يُبنى خطوة وراء خطوة من أجل الوصول إلى هدف ، لكن تحدث في كثير من الأحيان مصادفات تؤدي إلى اكتشافات مذهلة ، وهذه المصادفات هي التي جعلت لويس باستير مثلاً يكتشف أن هناك علاقة بين الميكروبات والمرض وبين الميكروبات والمناعة وبين الميكروبات والأدوية المضادة للميكروبات . وقد تم على إثر ذلك اكتشاف أن أخذ عينة من الصديد الموجود في الطفح الجلدي لمرض الجدري ووضعها عند أنف طفل صغير تتسبب في عدم إصابته بهذا المرض ، وتم تطوير هذه الفكرة عن طريق البقر المصاب بالجدري؛ حيث كان يتم أخذ عينات من صديد الطفح الجلدي عند الأبقار وإعطائه للأطفال لتزويدهم بالمناعة ، وكان هذا هو الأساس لفكرة التطعيم أو الـ vaccination حيث إن كلمة vaca في اللغة اللاتينية تعني "بقرة" .

وقد تم اكتشاف الإنزيمات عام ١٩٤٢ ، ثم بدأت تجارب أفوري وماكلويد اللذين تحدثا عن الـ DNA أو الشفرة الوراثية ، ومن هذا العام ، بدأ يحدث اختلاف في فهمنا للعالم من حولنا . وقد شهدت الأعوام الخمسون الماضية اكتشاف الشفرة الوراثية وزراعة الكلية

والقلب والمناعات المعدومة والميكانيزم الجيني للمناعة والقلب الصناعي ، ثم جاءت طفرة استنساخ النعجة "دوللي" التي لم تأت من فراغ بل نتيجة لتجارب عديدة بلغت خمسمائة محاولة ، وأخيراً تم فك الشفرة الوراثية ، وتطورت عمليات زراعة الأعضاء أكثر فأكثر .

ولابد أن نذكر أيضاً اكتشاف الراديوم مع ماري كوري ، والتصوير الطبي والرنين المغناطيسي والألتراساوند والإلكترونيات ودورها في المعامل وفي التقنية العلاجية ، ثم اكتشاف الليزر ، وقد ذكر أينشتاين نظرية الليزر في عام ١٩١٦ ، ولم تستطع التكنولوجيا تحقيقها إلا في الخمسينيات . والجديد الآن هو الجراحات التي تتم عن طريق الإنسان الآلي الذي يحركه شخص عن بُعد ، وقد أفاد هذا التطور التقني مرضى سرطان البروستاتا على وجه التحديد والذين كانوا يعانون معاناة شديدة من جراء العملية الخاصة به ، أما الآن فيتم عمل فتحة صغيرة في الجسم يتم من خلالها استئصال الورم عن طريق الإنسان الآلي ، وهو ما يُسمى Da vinci surgical system .

وتتمثل المفاجأة المستقبلية في التكنولوجيا الحيوية التي يكرر علماءها مقولة:

"Digital revolution changes what we do, genetic revolution changes who we are"

إذن ، فنحن مقبلون على عالم لن يكتفي بتغيير ما نقوم به ، بل سيغير ما سنكون عليه أيضاً ، وهي ثورة علمية هائلة .

التفكير العلمي والتنمية البشرية

إبراهيم بدران

تعتبر التنمية البشرية حقاً من حقوق الإنسان ، وهي حق ملزم ومعلوم للفرد وللمجموع ، وهي منبع القدرة التي ينطلق منها المجتمع ، وأهم وسيلة لإحداث التقدم الجمعي والتنمية الشاملة . وتعتبر المعرفة أقوى سلاح للشعوب ، ومن هنا كانت التنمية البشرية مرادفة تطبيقية للتفكير والأسلوب العلمي ، وسبيلاً وحيداً للتقدم والحفاظ على الثوابت المجتمعية . وهي عملية مستمرة تتأثر بأحوال اجتماعية واقتصادية تؤثر بدورها في تكوين الفرد ونموه السليم وخاصة تأثر البيئة المحيطة ، وما يؤثر فيها ويتفاعل معها مما يجعل الفرد كمّاً مضافاً وليس عبئاً مضميناً للأسرة والمجتمع .

وإذا كانت تحديات العصر الذي نعيشه تتمثل في عدد من الجوانب ، منها الانفجار السكاني ، والتطور الديمغرافي ، وكذلك الانفجار المعرفي التكنولوجي الذي ينتهي إلى تطور في الإنتاج الصناعي والزراعي بسرعة غير مسبوقة مؤثراً في التنمية المستدامة ، فإننا نجد في كتاب لنيودور شولز والذي صدر في أوائل القرن العشرين تحت عنوان "استثمار الإنسان" (ترجمته للعربية الدكتور سميرة بحر) ما نصه: "إن أنجح استثمار وأعلى عائداً لا يتأتى إلا من الاستثمار في البشر ، وإن أعلى مرحلة تدر أعلى ربح مجتمعي تتأتى من رعاية سن الطفولة ومرحلة الشباب ذلك لأن العقل من الأعضاء التي تنمو مبكراً في مراحل الحمل ؛ ومن ثم فإن بداية التنمية البشرية تقبع في رحم الأم ، ثم بعد ذلك يتفاعل الطفل مع المؤثرات البيئية المختلفة في الأسرة والمدرسة والجامعة إلى أن يصبح فرداً قادراً على العطاء . وفي هذا السياق ، لا يجب أن نغفل عن دور الأسرة في تنشئة الإنسان لأنها البوتقة الطبيعية للتنشئة فإن أول شراكة اجتماعية يمارسها الإنسان في حياته ويعتز بها وتؤثر فيه هي الأسرة . وتحدد المسؤولية الأسرية في أمور ثلاثة تتعلق بالتربية العضوية والعقلية والنفسية السليمة ، وزرع روح الترابط والانتماء للأسرة والجماعة والوطن ، وقبول الرقابة والإرشاد والتوجيه الحميد والذي يعتبر بداية الانضباط وكبح النفس من الشطط .

وتقوم المؤسسة التعليمية والتربوية بدور مهم في التنشئة حيث تتكامل وتتفاعل مع الأسرة وتشاركها في تكوين شخصية الوافد إليها، والمحصلة النهائية لمؤسسة التعليم في العصر الحديث تتمثل في تكوين فرد يؤثر بقدراته المكتسبة في المجتمع المحيط، ويكون بمثابة شعلة معرفية مضيئة لكل من يفتقدها من المواطنين، ينهل منها ويسير في نورها، لكن كل ذلك يتوقف على القدرة على استيعاب المعارف واستغلال عوائدها لتطوير أساليب الحياة وزيادة دخل الفرد والمجموع، والذي لن يتأتى إلا عن طريق استغلال العقل بالتفكير العلمي للاستنارة والوصول إلى الحقائق.

وترتبط قضية التفكير العلمي جذرياً بالعلم والمعرفة حيث إنهما السبيل لفحص حقائق الأشياء وما وراءها وهما بداية الطريق للحصول على المعارف. ويعتبر الأسلوب العلمي هو الطريق السليم لاستيعاب المعارف العلمية وتأكيد صدقها. كما أن التفكير العلمي هو الأسلوب المحتذى للممارسة المعرفية لاستيعاب حقائق الطبيعة والإجابة عن الاستفسارات التي تفحص طبيعة الأشياء، كل ذلك يستدعي السؤال والفحص والتساؤل والمساءلة والتقييم. كما أن أرقى مستوى يصل إليه المفكر العلمي هو مهارة طالب العلم في الوصول إلى الاستنتاجات المؤكدة وهو مستوى التفكير المدقق أو الناقد. ومن الحقائق المعروفة الآن أن الفرد، طفلاً كان أو شاباً يمكنه أن يتدرب على ممارسة التفكير العلمي بنفسه أو بتوجيه مؤسسي خارجي في خطوات محددة بالأسلوب العلمي لتقبل كل ما يواجهه من حقائق بتمعن وتفهم واستيعاب، وهناك تدريبات عملية تنمي وتشجذ التفكير العلمي المبرمج.

وتعتبر قضية التفكير العلمي مدخلاً لتنمية القدرة الفكرية والكفاءة الابتكارية المطلوبة لتحقيق التنمية البشرية. وتحدد هذه الكفاءة من خلال مصدرين أساسيين يتعلقان بالموهبة وهي هبة ربانية قد تكون موروثاً عبر أجيال متتالية أو قد تحدث كطفرة خلقية في نسبة من المواطنين (١٪ - ٢٪)، ومنها تنبع العبقرية وملكة الابتكار التي تميز صاحبها بالقدرة الفائقة على تغيير أو تحريك الواقع المعرفي. وتحدد الكفاءة أيضاً بالتميز أو التفوق والذي يعتبر هو المصدر الثاني الذي يمكن تشكيله وتنميته، لأنه يتمثل في الطالب المجد الذي يتميز في كفاءة الفهم والاستيعاب والقدرة على التفكير والاستنتاج وإتقان التحليل.

ولا يمكن الحديث عن التنمية البشرية إلا من خلال الاهتمام أولاً بقضايا الطفل، وبالنظر إلى المواثيق الراحية للطفل، والتي تؤكد على حقوقه. ويعاني الأطفال في هذا العصر من بعض المظاهر الضارة مثل الكوارث الطبيعية، أو تلك التي من صنع الإنسان، وكذلك من مظاهر اليتيم مع الفقر المدقع إلى التشرذم من الحروب الداخلية، واستغلال الأطفال في أعمال خطيرة أو

عسكرية، ومعاونة الأطفال اللاجئين والنازحين تحت ظروف الاحتلال، وما يترتب علي ذلك من ازدياد ظواهر العنف والإعاقة بدنيًا وذهنيًا واجتماعيًا. ولذلك، نجد أنه من الضروري الالتزام بحقوق الطفل، مع العمل على تفعيل تلك الحقوق وتذليل العقبات وتخفيف الآلام بترسيخ القيم الدينية والاجتماعية، والتركيز على قيم الأسرة والقائمة على المودة والرحمة والتعاطف والمحبة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رعاية الأسرة مجتمعيًا وعقائديًا والحيلولة دون تدني أوضاعها المادية والاجتماعية والصحية مع تأهيل الزوجين ليقوما بواجبهما في تربية الأطفال بدنيًا ونفسيًا وسلوكيًا. وخاصة التأكيد على حقوق الأطفال وحريتهم ومصالحهم وحمايتهم وتمييزهم، وتأكيد المساواة بين الأطفال في الرعاية والحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة أو اللغة، وكذلك مراعاة الثوابت العقائدية والثقافية والحضارية المطلوبة للتنشئة السليمة.

إن التعليم والثقافة والأنشطة تعتبر حقًا من الحقوق التي يجب كفالتها لكل طفل مثل حقه في تنمية قدراته العقلية والنفسية والبدنية في التعليم الإلزامي الأساسي مجانًا، ولذلك يقع على الدولة واجب توفير التعليم الأساسي الإلزامي على قدم المساواة لجميع المواطنين، والتدرج في رفع مستوى الإلزام التعليمي حتى المرحلة الثانوية، والوصول إلى حق التعليم العالي لكل قادر حسب رغبته. كذلك الحق في الرعاية الاجتماعية وتحقيق المستوى المعيشي المناسب من خلال التأكيد على الحق في الحضانه والنفقة لكل طفل. وكذلك الحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، والحصول على خدمات مخفضة السعر والإعفاء من الرسوم والضرائب (في وسائل الخدمة والترفيه)، لمن يستحقون هذه الخدمات وأن تضمن الدولة للطفل حقه على الوالدين بالإنفاق عليه في حدود استطاعتها، وتوفير مستوى معيشي ملائم.

كما تعتبر الرعاية الصحية للطفل جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا أمرًا ضروريًا ابتداءً من رعاية الأم الحامل منذ البداية وخلال فترة الرضاعة أو من يقوم مقامها، واتخاذ التدابير اللازمة لخفض معدلات وفيات المواليد، كما يجب أيضا العمل على منع جميع أنواع

التعذيب أو المعاملة السيئة والمهينة وغير الإنسانية ومنع تعرض الأطفال للخطف أو التهريب والاتجار فيهم ومنع الاستغلال بكل أنواعه وخاصة الاستغلال الجنسي، ومنع عمالة الأطفال أو استغلالهم في عمل يعطل تربيتهم أو تعليمهم مع تحديد حد أدنى لسن العمل وساعاته وشروطه وتجريم المخالفة، وكذلك حمايتهم من التأثير الثقافي والإعلامي الضار والمخالف للأعراف والقيم والشرائع، وحمايتهم أيضًا أثناء النزاعات المسلحة وعدم إشراكهم في الحروب، مع حمايتهم عند التجاؤمهم إلى دول مجاورة على اعتبار أن ذلك حق قانوني دولي.

لماذا التراث!

يوسف زيدان

كلمة "التراث" كلمة عربية فصيحة، لكنها كلمة غير تراثية. أصلها في اللغة واضح، فهي من مادة (ورث) وهي مادة تشير إلى معنى ليس فيه التباس. وكلمة "تراث" كلمة قرآنية، ذكرت في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى ﴿وتأكلون التراث أكلاً لما﴾. وتحبون المال حباً جماً﴾ سورة الفجر (الآيتان ١٩، ٢٠)، فالتراث جاء في القرآن بمعنى الشيء المتبقي عن السابقين، ولم يستخدم العرب كلمة "تراث" خلال تاريخ التراث العربي، ولم نجد في الكتابات التي بدأت منذ عصر التدوين حتى القرن التاسع عشر الميلادي، كلمة "التراث" مستخدمة، ولا مُشاراً إليها بالمعنى الذي نستخدمه الآن. قد يقولون "الآثار" كما قال البيروني في كتابه "الآثار الباقية عن الأمم الخالية" وقد يُقال ما تركه السلف للخلف. ولكن لفظة "التراث" طفرت في القرن العشرين، ويُقال إن الأستاذ إسماعيل مظهر هو أول من استخدمها، إلا أن المؤكد أنها طفرت بشكل مفاجئ واستُعملت على نطاق واسع، حتى إن نزاز قباني له قصيدة مشهورة يقول فيها لحبيبته: "أنت التراث الذي يتشكل في باطن الأرض منذ ألوف السنين". وهو هنا يستخدم كلمة التراث بأقصى قدرة للمجاز اللغوي حتى يجعل من حبيبته حقيقة أزلية أبدية.

وتظهر بداية أزمة التعامل مع التراث في وجود أطنان من المعارف التراثية مجهولة تماماً. وفي وقت من الأوقات كانت الأسلحة تصطك حول قضية عجيبة وهي "قراءات التراث"، والناس من المغرب والمشرق، يكسرون النصال على النصال، ويحتدون ويكتبون عن هذا الموضوع. والسؤال هو كيف يمكن قراءة تراث، خمس وتسعون بالمائة منه مخطوط؛ لم يُنشر! في حين لا يوجد في أي كتاب من هذه الكتب التي تزعم أنها تقرأ التراث؛ مرجع واحد مخطوط. إذن، كيف لهذا الكاتب أو ذاك، أن يزعم أنه يقدم قراءة للتراث؛ والقراءة بالمعنى المعنوي هي "رؤية" وحتى ما نُشر من التراث حتى الآن -بحكم الواقع الإحصائي- ضئيل، فإذا أحضرنا فهرساً من المخطوطات لنحسب كم نُشر من هذه المجموعة، فلن يزيد عن ٥٪.

إذن كان العالم يشاهد خلافاً بين أساتذة يزعمون قراءة التراث، ولا أحد منهم رجع إلى مخطوطة واحدة. إن تحقيق التراث سير في ظلام، أو ما كان يوصف في اللغة القديمة بأنه "خبطُ عشواء" لأن المجموعات الخطية غير مفهومة، وتوجد في دار الكتب المصرية من خمسين ألف إلى سبعين ألف مخطوطة، وفي مكتبة بلدية الإسكندرية من أربعة آلاف إلى ستة آلاف مخطوطة، وفي مكتبات مصر الفرعية من ثمانية آلاف إلى مائة وعشرين ألف مخطوطة. ونحن لا نعرف عدد المخطوطات الموجودة ناهيك عن افتقارنا لأي وصف لها، فكل ما تركه الأوائل هو عبارة عن ركام، لا توجد قوائم حتى تبين ما يشتمل عليه هذا الركام، والسؤال هو كيف كان المحققون يحققون؟ وظهر أن الأمر كان يتوقف على الهوى الشخصي، فقد يحدث أن يُعجب أحدهم مثلاً بعبد القاهر الجرجاني فينشر له كتاباً، وآخر يُحب أو يستسهل هذه المخطوطة فينشرها.

وقد جرى العمل التراثي في بلادنا في القرن العشرين وفقاً لهوى الأشخاص، ولم يتصدوا لعمل فهارس حتى كتلك التي أخرجها المستشرقون الأوروبيون في القرن التاسع عشر، كما أنهم لم يضعوا خطة بعيدة أو قريبة المدى لعمل النشرات التراثية. صحيح أنه كانت هناك مشروعات للنشر مثل تلك التي تبنتها الهيئة المصرية للتأليف والترجمة والنشر. أما على مستوى الرؤية المعرفية للتراث، فإنها لم تكن موجودة، ولذا كانت الكلمة الأولى من عنوان المحاضرة هي "لماذا التراث" حيث يصبح السؤال "لماذا" سؤالاً مشروعاً، لأنه من أدبيات الفلسفة البدء بسؤال "لماذا"، أما العلم البدء فيبدأ بسؤال "كيف". إذن، أن نقول "لماذا التراث" فنحن نسأل سؤالاً فلسفياً يستهدف البحث عن العلة: "هل من الضروري أن نُعنى بالتراث؟" وقد يتعجب بعضنا هذا السؤال، ولكنه قد يتعجب أكثر أن كثيرين قد قطعوا المسألة بقول واحد هو "القطيعة مع الماضي" وهذه مقولة مضحكة، لأن الشخص الذي يكتب باللغة العربية يطالب بقطع الصلة مع تراث هذه اللغة التي يستخدمها، ويستخدم تعبيرات صيغت من قبله بمئات السنين ليقطع الصلة مع الزمن الذي كتبت فيه، فصار الأمر مضحكاً، ومبكياً في الآن ذاته. وفي المقابل، عرف بعض من معاصرنا معلومات تراثية فغرقوا فيها، وصار أمرهم كالغريق؛ لأنه كما ذكرنا أن هناك طوفاناً امتد عبر ألف وثلاثمائة سنة من الإنتاج الفكري. وبالقطع هناك الكثير من المعرفة، وبداية المعرفة معلومة، والكثيرون غرقوا في المعلومات، وهؤلاء هم من يُشار إليهم اصطلاحاً بالتراثيين، وهم هؤلاء الذين غابوا عن الواقع متوغلين في نص مفرد بعينه، ولم يروا واقعهم، ولم يروا أيضاً تراثهم، وفي مواجهة هذين الموقفين المتطرفين تأتي مشروعية السؤال.

إن التراث ضرورة لأنه فحوى اللغة التي نستخدمها، وهو محتوى العقل الجمعي الذي نفكر به ونفعل معه، ومعظم ما يزخر به واقعنا من ظواهر له جذور في الماضي. إذن، لن نستطيع فهم الحاضر إلا بالنظر في التراث، ويستهدف النظر في التراث دراسة منظمة تستهدف الفهرسة ثم التحقيق ثم الدرس، وهنا يأتي الكلام على علامة التعجب التي تلي "لماذا التراث" وبمنتهى البساطة، فإن التراث هو، إن أردنا تمثيل الأمر، بَدْرُوم ضخم ليبت يتكون من دورين أو أكثر، ونحن نسكن في الدور الأخير، لذلك نتعرض للعواصف وللشمس وللهواء وللنسيم العليل ولكل الظواهر الطبيعية التي تؤثر في الدور الأعلى، والتراث هو البَدْرُوم بكل ما يحتوي عليه من تحف وكراتين وحشرات وفيران وقطع من الحديد الصديء. وينزل البعض إلى البدروم ليجد تحفة فنية في شكل تمثال برونزي مثلاً، فيقوم بتنظيفها ويخرجها من البدروم، ويضعها لتزين الدور الذي يعيش فيه، والبعض ينزل فيجد فأراً فيلتقطه ويطلقه حيث يعيش.

ومثال ذلك أن يغوص البعض في التراث، فيقع على تحفة تتمثل في منهج التفكير الذي كان علماء العرب يتبعونه كي يصلوا إلى ما وصلوا إليه، يقابله مثلاً تمثال برونزي جميل متمثل في قول علاء الدين بن النفيس: "وربما أوجب استقصاؤنا النظر عدولاً عن المشهور والمتعارف، فمن قرع سمعه خلاف ما عهدته فلا يبادرنا بالإنكار فذلك طيش، ورُبَّ شنع حقٍّ ومألوف محمودٍ كاذبٍ، والحقُّ حقٌّ في نفسه لا لقول الناس له، ولنذكر دوماً قولهم إذا تساوت الأذهان والهَمَم، فمتأخَّر كلُّ صناعةٍ خيرٌ من متقدمها". إن هذا المنهج الفكري هو الذي جعل من ابن النفيس مفكراً كبيراً.

وقد يهبط أحدنا إلى البدروم فيجد فأراً متمثلاً في مقولة إن "مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن ولا هو كافر، لكنه في منزلة بين المنزلتين"، فيمسك بهذا الفأر من ذيله ويصعد إلى الدور العلوي حيث يعيش ويطلق هذا الفأر، وهذا الفأر المتمثل في هذه الصيغة ينتمي في الأصل للبدروم، ولا يقع الكلام هنا على منزلة مرتكب الكبيرة، فالكلام هنا يقع على القرن الثاني الهجري بسبب جماعة معروفة بالخوارج كفروا كل الناس عدا أنفسهم، وأفتوا بأن كل المسلمين كفرة، وقد دخل رجل على الحسن البصري ليسأله عن رأيه فيما يقوله هؤلاء من تكفير مرتكب الكبيرة فتفكر الحسن البصري، وهنا رد تلميذه واصل بن عطاء بأن مرتكب الكبيرة - أي من يشرب الخمر أو يزني أو غير ذلك - لا هو مؤمن ولا هو كافر، ولكنه في منزلة بين المنزلتين، وبهذه العبارة أسس واصل بن عطاء وصديقه الجميل عمرو ابن عبيد مذهباً معروفاً في تاريخ العقائد، وهو مذهب المعتزلة. ويأتي أحدهم فتعجبه هذه القصة

فيلتقطها سريعاً من بدروم التراث ليلقيها علينا، ويعيد علينا طرح قضية كانت مطروحة منذ ألف ومائتي عام، وندخل من هنا في متاهات عن حكم مرتكب الكبيرة، والفرق بين الكبائر والصغائر، والحكم الشرعي في هذا وذاك، وما إلى ذلك من التفاصيل. وأتساءل: ماذا عن الرياح القادمة من الجنوب محملة بالأتربة، ألا تقتضي أن نغلق لأجلها النوافذ أولاً قبل الخوض في محتويات البدروم؟ وألا يجب أن نفتح النوافذ أمام النسيمات القادمة من الجهة البحرية؟

إن حاجة السكن الصحية، قبل الانشغال بهذا الفأر الذي انطلق في واقعنا، لها الأهمية والأولوية. ولنا أن نقيس على ذلك الكثير من القضايا، وكم من الطاقة تُستهلك وتضيع من واقع هذه الأمة، في قضايا لا تزيد قيمتها عن قيمة فأر التُّقط من ذيله من بدروم هذه الأمة وأطلق في غرف معيشتها.

فلسفة الرقمنة

حازم حسني - شريف عبد الرحمن - نبيل علي

يتصور البعض من أن الحديث عن رقمنة المعرفة يتناقض بالضرورة مع الحديث عن الاحتفاظ بأصول معرفية ورقية. ومن الممكن التساؤل عن هل "الرقمنة" و"الورقنة" مفهومان تنافسيان أو استبداليان؟ بمعنى هل تعني سيادة الرقمنة توديع الورقنة أو العكس؟ أم أنهما في الحقيقة من المفاهيم التكاملية بمعنى أن إحداهما لا تنفي الأخرى بالضرورة. هناك أيضًا تساؤل عن وسائط تخزين المعرفة، وهل هي محور اهتمامنا أم أن غايات إدارة المعرفة هي التي يجب أن تكون محور هذا الاهتمام؟

بلا شك، ليست الرقمنة في حد ذاتها وبمعزل عن غايات محتواها طريق الإنسانية لصناعة فكر راقٍ متطور ومطورٍ لحياة الإنسان. وإذا عدنا إلى دروس التاريخ، سنجد أن أرسطو عرّف في زمانه بالعقل، إذ قال إن الفلسفة هي العلم الذي يبحث عن الحقيقة، وكان الخطيب الروماني المشهور شيشرون يقول "إن الفلسفة هي حب الحكمة"، بيد أن السؤال يبقى قائمًا، وهو ما المقصود بالحكمة؟ فالكلمة وإن كانت شائعة يتداولها عامة الناس كما يتداولها خاصتهم لها تفاسير كثيرة؛ فإن كنا قد استرحنا إلى إزالة اللفظ الأعجمي وهو "الفلسفة" وأصلها "فيلو صوفيا" وهي تفيد باليونانية معنى "محبة الحكمة" - فإن الغموض يبقى على حاله يكتنف الكلمة في جوهرها إذا لم نستقر على معنى "الحكمة" التي وقع بعض الناس في محبتها!

وقد تتمكن من الوصول إلى طبيعة الرقمنة من المقولة التي بنى عليها فيثاغوراس فلسفته كلها، والتي تقول: "إن كل شيء عدد"، فلا يوجد شيء في الوجود إلا وكان عددًا، ولهذا لم يعترف الفيثاغوريون بالواحد باعتباره عددًا، وإنما هو في معتقدهم أصل العدد وليس منه؛ وقد بُنيت على هذا المعتقد فلسفات كثيرة قد يكون أشهرها ما تركته لنا جماعة "إخوان الصفا" من رسائل فلسفية تقوم في أساسها على هذه الفكرة المبدئية والتي التقطها جوتفرد لينينيتس في كتابه الأشهر في مجال الميتافيزيقا وهو كتاب "المونادولوجيا"، الذي تحدث فيه عن النفس الإنسانية باعتبارها مرآة تعكس حقائق الوجود، وأن أصل الوجود هو كينونات متناهية الصغر غير قابلة للتدمير أو التفكيك لما هو أبسط منها؛ هذه الكينونة التي سماها بالآحاد أو monad

وتحمل في داخلها كل سمات الوجود . وقد أكد على أننا حين ننتشي بالموسيقى ، فنحن في الحقيقة ننتشي بعبقرية الأعداد وتناغمها وتناسقها . ويظهر أن غرام لينينيتس بالأعداد هو الذي دفعه لا اختراع آلة حاسبة نعرف أنها الثانية من نوعها في التاريخ بعد الآلة البسيطة التي اخترعها الفرنسي باسكال والتي كانت تجمع وتطرح فقط ، في حين أضاف لينينيتس إليها الضرب والقسمة .

الرقمنة إذن ليست شيئاً حديثاً ، ولكن الحاسبات هي الشيء الحديث ، أما فكرة الرقمنة نفسها والتي تقوم على فكرة اختزال التعبير عن منظومة الوجود إلى لغة رقمية يمكن توظيفها لفهم الوجود فهي فكرة قديمة ، إن رقمنة ما تتعامل معه الحواس ويتعامل معه العقل هي في الحقيقة عودة بالأمر إلى أصلها؛ ولكن يبقى السؤال: كيف نرقم الوجود كي نزداد فهمًا له؟ أو كي نعود إلى الأصول التي تمكننا من فهمه؟ إن علينا أن نلجأ أولاً لماذا نرقم قبل أن نجد أنفسنا وقد أصبحنا عبيداً لرقمنة لا نحقق منها شيئاً ، بل قد نحقق من خلالها التخلف مثلما يحدث في بعض البلدان التي تزداد رقمنة وتزداد في نفس الوقت تخلفاً وابتعاداً عن المستقبل .

لقد حدث تحول في المنظور الفكري الذي تُنتج في إطاره المعرفة في القرون الماضية ، حيث كان المنظور الحاكم لعملية التفكير منذ القرن السابع عشر هو المنظور النيوتوني الذي يتسم بعدد من السمات المنهجية ، أولها الاختزال ، بمعنى أنه لكي تُفهم الأشياء لا بد أن تُختزل إلى مكوناتها الأصلية ، وثانيها السمة الكمية ، بمعنى أنه عندما نفكك الظواهر فلا بد أن نُخضعها بعد ذلك لكافة أنواع القياسات الممكنة ، أما السمة الثالثة فهي افتراض التوازن بمعنى أننا نتحدث دائماً وفي أذهاننا أن الاستقرار أو التوازن هما الوضع الطبيعي للمنظومة ، ولم تتغير هذه النظرة إلا في مطلع القرن العشرين مع إسهامات أينشتاين ثم من بعده ماكس بلانك وهايزنبرج ، عندما قدموا للعلم وللعالَم مجموعة نظريات تثبت أن الفوضى لها مكانها وكذلك التغير والتعقد في إطار محاولة فهمنا للعالم .

ولأن اللغة كانت من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في ظل هذه التصورات ، فقد قدمت تقنية الرقمنة في هذا الصدد طريقتين يحاولان التغلب على إشكالية تعقد اللغة . النموذج الأول في هذا الصدد هو الذي طرحه العالم الأمريكي المعروف ناعوم تشومسكي والمعروف باسم النموذج التوليدي ، وقد حاول هذا النموذج أن يقبض على حقيقة اللغة من خلال مصادرة وتفترض أن اللغة شأن فطري ، أما الطرح الثاني فهو أسلوب الشبكات أو الخلايا العصبية ، ويختلف هذا الطرح عن الطرح الأول في محاولته محاكاة بنية العقل البشري من خلال صياغة

نموذج مكوّن من عدد من الخلايا التي لا تخزن نموذجاً سابق الإعداد، ولكنها تحاول أن تكتشف المعنى وتؤدي إلى النتيجة المطلوبة من خلال عملية تعلم مستمرة. والطرح الأخير أكثر اقتراباً من روح اللغة والأقدر مستقبلاً ربما من خلال تقنيات فنية متطورة على تحليل النصوص من أجل تفسيرها أو من أجل المساعدة في عمليات النشر الإلكتروني للنصوص اللغوية.

لا بد أن تتحاور الفلسفة مع الرقمنة، وذلك لأن تكنولوجيا المعلومات قد أطاحت بالصروح الفلسفية والفكرية التي جعلت علم الماضي أو جزءاً كبيراً منه ينضم إلى الفولكلور العلمي. فلم تعد فلسفة الماضي قادرة على مواجهة إشكاليات المستقبل، ولا أمل للفكك من ذلك إلا بأن تلجأ للوسيلة المتوفرة حالياً، أي تكنولوجيا المعلومات -بالمعنى الفلسفي- حتى تخرج من أزمتها الحقيقية. وقد كان العالم في القرن التاسع عشر عالماً مليئاً باليقين ويؤكد قدرته على حل جميع المشكلات، فظهرت الحتميات الرياضية والإحصائية والبيولوجية والتاريخية وكانت النكبات وتوالت المآسي والحروب لأن العالم لا يخضع لمثل هذا القطع. ثم جاء القرن العشرون الذي شاهدنا فيه نظرية النسبية ونظريات هايزنبرج وأحكاما كلها محتملة وزائغة، ولغة كنا نتمنى أن تكون شفافة، فإذا بنا نكتشف أنها ليست بهذه القدرة العظيمة على نقل أفكارنا.

وتنقسم فلسفة المخ إلى مدرستين: مدرسة فلاسفة المخ الطبيعيين والذين يحلون عمليات المخ كلها على أنها عمليات فيزيو كيميائية و كهرو كيميائية أي أنها كلها عمليات مخية مادية، أما المدرسة الثانية فهي التي تعتقد أن العمليات المخية المادية لا تنطبق على البنى الذهنية العليا ولا على الوعي والخيال والتفاعل اللغوي، ومن يقوم بعمل الوفاق بين شق المخ المادي و شق العقل المعرفي هو تكنولوجيا المعلومات عن طريق مجموعة من المعارف، وهذه هي عبقرية تكنولوجيا المعلومات حيث يتم ذلك عن طريق التكنولوجيا العصبية وعن طريق اللسانيات الحاسوبية وعن طريق علم النفس الأعصابي وغيره.

وقديماً، كان هناك فصل بين الفيزيائي وبين الحيوي، والآن يعمل العلماء على إنتاج شريحة سيليكونية حيوية تتكون من الخلايا الحيوية مع وجود عناصر سيليكونية، والأبحاث جارية حول إمكانية إضافة شرائح إلى المخ لتقوية الذاكرة والقدرة الذهنية. إن المؤلف بين الإنسان والآلة، لا تعني مطلقاً أن الكمبيوتر سيلغي الإنسان، ولكن المشكلة أن ما يستطيع الإنسان فعله يصعب على الكمبيوتر والعكس صحيح، أي أن المعرفة الحسية والفطرية لا يعرفها الكمبيوتر لا تتوافر له مثل هذه القدرات.

وبعد تاريخ طويل من العلم والتجربة، أصبحت النقلة في فلسفة العلم أن العلم لم يعد يقيمه عالم واحد، بل أصبح العلم في العصر الحالي عبارة عن مجموعة من الكيانات الصغيرة. ومن منطلق مطالب عصر المعلومات، نجد أنه مجتمع مغاير يتطلب فلسفة اجتماعية مغايرة، اشترك فيها ماركس وماكس فيبر ودور كايم؛ لأن المجتمع له علاقات ومقومات ومؤسسات جديدة، وبالتالي فلسفة جديدة بدونها لن نستطيع حل مشكلاته لأن هذا المجتمع له اقتصاديات وتربية وأطر مختلفة تماماً. ومن هنا نحن في حاجة إلى علم جديد وإلى فلسفة علوم جديدة، كما أنه يحتاج إلى فن جديد وفلسفة جمالية جديدة، وفلسفة تعليمية جديدة لأن الفلسفة التربوية الموجودة حالياً لا معنى لها، ومسألة إقامة فلسفة تربوية جديدة تعد من أخطر الأمور، ومشكلتنا أننا محصورون في فكرة التعليم فقط، والسؤال هو أين التعلم مدى الحياة وعلى اتساع الحياة؟

والسؤال المطروح الآن هو ما السبب في الأزمة عندنا في الفكر الفلسفي؟ والإجابة هي أننا لا ننجب فلاسفة كباراً أو صغاراً، وأنا نعاني من ضعف العدة المعرفية، ومن غياب التكامل المعرفي الناتج عن انفصال حاد بين علوم الطبيعيات والإنسانيات، ثم عدم استيعاب أثر المتغير المعلوماتي على الفلسفة بكل فروعها وكيفية تأثير هذا المتغير على الفكر التربوي والاقتصادي والسياسي والنقدي والجمالي، ولذلك يجب أن يهتدي المفكر العربي بالفلسفة كاسراً قيوده ودون أن تكون هناك حساسية مفرطة في دراسة علاقة الفلسفة بالدين.

الجديد في تدوير المخلفات

صلاح الحجار

تنقسم المخلفات إلى مخلفات خطيرة ومخلفات غير خطيرة، وهناك سبعة أنواع من المخلفات: المخلفات الصناعية، والمخلفات الزراعية، والمخلفات المنزلية التي تسمى بالقمامة، والمخلفات التي تخرج عن المستشفيات، والمخلفات التي تخرج عن الصرف الصحي، والمخلفات التي تخرج من هدم المباني، والمخلفات التي تخرج من تطهير الترع والمصارف والتي تُقدَّر بحوالي ٢٢ مليون طن في العام. والجديد هو الحديث عن إدارة المخلفات الصلبة المستدامة التي تبلغ ٧٠ مليون طن سنويًا تبلغ القمامة المنزلية منها ١٥ مليون إلى ١٦ مليون طن سنويًا، وأود أن أؤكد أن القمامة لا تختلف في مصر عن مثيلتها في أمريكا إلا في الكميات، أما في التركيبة فإن القمامة لا تختلف، فالمواد العضوية مثلا في أمريكا تبلغ ٢٠٪ وفي مصر ٥٠٪، والورق في مصر ٢٠٪ وفي أمريكا حوالي ٣٥٪، ولذلك نقول إن المنظومة التي نتحدث عنها تصلح لجميع دول العالم النامية والمتقدمة.

وفي بداية عملية التعامل مع المخلفات، توضع المخلفات على سير الفرز والذي يوضع في أية منطقة يتم فيها عمل فرز للقمامة، ويكون طوله ١٢ متراً وعرضه متراً واحداً ويتحرك بسرعة بطيئة، ويقف المسئولون عن الفرز على جانبيه بحيث يتولى كل منهم مسئولية خامة معينة في القمامة وتبدأ عملية الفصل اليدوي لهذه المخلفات، وبعد هذا الفرز تؤخذ المخلفات وتمر بعملية الكبس، وعملية الكبس هذه تؤدي إلى مكاسب كبيرة، فمثلا عندما يتم كبس الصفيح فإنه يتم بيعه بعد كبسه على هيئة بالات إلى شركات الحديد أو لمسابك الحديد، ويحدث نفس الشيء لمواد مثل الألومونيوم الذي يُباع أيضا على هيئة بالات إلى شركات الألومونيوم، والورق الذي يُباع أيضا في بالات إلى شركات الورق.

ومن هذا المنطلق، فإن سير الفرز يُعتبر في حد ذاته مشروعاً تستطيع الدولة أن تنفذه في أماكن مختلفة وأن تكسب عائداً كبيراً من هذه المخلفات. أما البلاستيك والذي يكون في صورة زجاجات فإنه يمكن أن يتحول من جديد إلى زجاجات البلاستيك، وهناك العديد من ماكينات البلاستيك لتصنيع أي منتج طالما أنه في الإمكان تسويقه، وهناك ماكينات أخرى

تسمى ماكينة البثق تقوم بتصنيع خرطوم الكهرباء الذي يتم تركيبه داخل الحوائط ، وهناك ماكينة ثالثة تسمى ماكينة النفخ تقوم بتصنيع كيس القمامة أو أي كيس عادي ، كل هذه الماكينات تقوم بتحويل الخرز إلى منتج وفق الاحتياجات والقدرة التسويقية . ويتراوح سعر الطن الواحد من الأكياس البلاستيك من ٣٥٠٠ إلى ٣٧٠٠ جنيه ، وهذه هي القيمة المضافة للربحية ، وكل هذا يتوقف على حجم الاستثمارات والمنتج الذي سيتم تسويقه وما إذا كان سينجح تسويقه أم لا .

أما عن تدوير المواد العضوية والتي تتكون من بقايا الطعام فهناك أكثر من طريقة يمكن من خلالها تحويل هذه البقايا إلى سماد عضوي ، وفي مصر الآن توجد مشكلة كبيرة في موضوع الأسمدة حيث نستخدم كمًّا كبيرًا من الأسمدة الكيماوية بجميع أنواعها ، والمشكلة هي أن كل الأسمدة الكيماوية مسرّنة فلا يوجد من بينها ما هو غير مسرّن لكن المشكلة كلها في الكمية السليمة أو الكمية الزائدة عن الحد . ومن الممكن عن طريق عملية بسيطة تسمى بالكمّر أن تتحول القمامة أو المخلفات الزراعية بتأثير الحرارة إلى أسمدة عضوية ، وهناك أكثر من أسلوب فني لتحقيق ذلك .

ويوجد بين المخلفات ما يسمى بالمرفوضات وذلك مثل كيس القمامة الأسود الذي لا يمكن تدويره بأي شكل لأنه يكون قد تلوث بكل المواد التي احتواها من القمامة وتنظيفه سيتكلف أكثر من تدويره ، وتوجد ثلاثة حلول للتخلص منها إما بالحرق أو بالدفن أو بالتدوير ، والحرق الذي يتم في المحارق أو وحدات الترميد ، أما المدفن فهو مثل المدفن الموجود في الساحل الشمالي ، ولو تم الدفن فإن ذلك أقل تكلفة من الحرق ، لكن تتولد عنه ثلاث مشكلات ، أولها تلوث الهواء وثانيها تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وثالثها أنها دفن للموارد الطبيعية . أما التدوير فقد استطعنا في مصر القيام بتدوير أكياس القمامة السوداء التي أجمع الخبراء العالميون على استحالة تدويرها ، وتقوم تكنولوجيا التدوير على فكرة القيام ببلورة أكياس البلاستيك السوداء بتسخينها وليس صهرها ، ويتم عن طريق تسخينها فقط وتحويلها إلى عجّين ثم إضافة القليل من الرمال من الصحراء وذلك دون تنظيفها ولكن الاكتفاء بنخلها عن طريق مناخل عمال البناء ، وبعد خلط هذه الرمال بالأكياس البلاستيك نقوم بعملية البلورة وبعدها يتم إدخال العجّين في فرن تصل حرارته إلى ١٤٠ درجة مئوية حيث يتم تعريضه إلى التسخين غير المباشر ويعتمد على تسخين الأنّية التي يحتوي عليها الخليط مما يتسبب في أن يسخن الخليط ذاته مما يؤدي إلى عملية مزج كامل بين العجّين والرمل ، وتبدأ بعد ذلك

عملية استقبال العجين في قوالب حسب الشكل المطلوب ، ثم يتم وضعه بعد ذلك على مكبس هيدروليكي لكبسه بالضغط المطلوب .

وقد تم تطوير هذه الماكينة ، وأصبحت طاقتها الإنتاجية عالية ، كما أنها أقل في الانبعاثات الخارجة منها ، وكانت قد بدأت بإنتاج نوع من الطوب من هذه المخلفات ، ثم ظهرت مشكلات تتعلق بكيفية تثبيته مع بعضه البعض خاصة أن بداخله منتجات بلاستيكية ويتعذر لصقه بعضه ببعض ، وكان التفكير في استخدام السليكون أو البلاستيك المنصهر ، ثم في تصنيع البلاط المعشَّق وهو بلاط الأرصفة والمصانع والممرات الذي يلتصق بالوزن ولا يحتاج إلى أية مواد لاصقة أو أسمنت ، ثم في صناعة قرص المنضدة ، ثم في تصنيع عجل العربات ذات السرعات البطيئة ، وكان أفضل منتج في هذه المجموعة هو أغطية بالوعات الصرف الصحي . وهي من المنتجات الجديدة وتم تصنيع المطبات الصناعية ، وبلوكات حماية الشواطئ .

إن القمامة موارد طبيعية يمكن الاستفادة منها ، وهنا يأتي الاستفسار عن التكنولوجيات المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في هذا الشأن ، ثم الكمية والنوع ، ثم النظام الإداري الذي يمكن تأسيسه داخل جمهورية مصر العربية لإدارة هذه الموارد الطبيعية ، كل هذه التحليلات لا بد من الإجابة عليها قبل اتخاذ القرار بالتخلص أو بالاستفادة منها . ولذلك ، فإن عملية اتخاذ القرار تحتاج إلى معلومات وبيانات دقيقة للتعامل معها مع تنوع المصادر ، وأيضاً متابعة التكنولوجيات داخل مصر وخارجها ، مع مراعاة أنه في حالة استيراد التكنولوجيا يجب أن يتم عمل مواءمة أو ملاءمة لهذه التكنولوجيا للمجتمع المصري الذي لا توجد لديه ثقافة إدارة المخلفات ، كما أنه يفتقر إلى الوعي البيئي الكامل ، وليست لديه قدرة بشرية على التعامل مع هذه المشكلة .

إعداد الشباب لتولي المناصب القيادية

إيمان القفاص

إن أهم ما يمكن أن نقوم به في حياتنا هو إعداد الشباب لتولي دفة المستقبل ، لأن الشباب هم الذين سيعيشون المستقبل وهم من سيتم من خلالهم صناعة المستقبل ، ومن هذا المنطلق ، لا بد من إعدادهم إعدادًا جيدًا . ويجب الارتكاز على جناحين لإعداد القيادات الشابة ، أولاً أن تكون مرتبطة بالوطن ، وثانياً أن تكون قادرة على تنميته ، لأن الأصل في المسألة أن يتم إعداد الشباب لتنمية المجتمع وأن يكونوا قادرين على المنافسة العالمية ، فلا بد من مقارنة أنفسنا مع المقاييس الإقليمية والعالمية وألا يقتصر إعداد الشباب على مقاييس المنافسة المحلية ، ومن هنا تأتي أهمية إعداد قيادات جديدة ، والسؤال هو: من هو القائد؟ وما هي صفاته؟ هناك تعريفات كثيرة للقائد ، إنه من يستطيع أن يتخذ القرار ، وأن يتقبل الرأي والرأي الآخر ، وأن يستطيع أن يجمع الناس من حوله ويقودهم لتحقيق رؤية متفق عليها ، إن القائد في البداية يعني الإجماع على رؤية معينة من خلال مجموعة معينة ، وبعد أن يتم الاتفاق على هذه الرؤية مع القائد ، يبدأ القائد في عملية القيادة لتحقيق هذه الرؤية . والرؤية لها عدد من الخطوات لا بد من أن تتحقق ، ولا يجب على القائد أن يقف عند أي من هذه الخطوات مهما حدث ، لأن أهم صفة من صفاته أن تكون له رؤية واضحة لما يريد تحقيقه والوصول إليه ، ولو توقف عند الرؤية فقط فلن يكون أبداً قائداً ، وقد يكون للقائد رؤية ولا يعرف كيف يعبر عنها أو قد يكون للقائد رؤية ويعبر عنها دون أن يتخذ الخطوات لتنفيذها ، لكن القائد الحقيقي هو من يتبع الرؤية بالخطوات حتى يحقق هدفه .

ومن صفات القائد أيضاً قدرته على التواصل لأنه من المهم أن تكون لديه القدرة لتوصيل رؤيته ، كما يجب أن تكون لديه القدرة على تمكين الآخرين للمشاركة في هذه الرؤية بتشجيعهم وتحفيزهم على ذلك ، ويضاف إلى صفات القائد القدرة التنظيمية والقدرة على اتخاذ القرار ، وكذلك القدرة على الاختيار ، لأنه حتى يتخذ القرار لا بد أن تكون لديه القدرة على الاختيار من بين اختيارات متعددة مع العلم أنه في معظم الأحوال لا يكون الحل واضحاً ، وفي حياتنا اليومية تطرح علينا اختيارات مختلفة ، والقدرة على الاختيار المتوازن الصحيح من

بين اختيارات متعددة، ثم الأهم، تحمل مسؤولية هذا الاختيار. ولأن القائد لا يعتبر قائداً إذا لم تكن لديه القدرة على تحمل مسؤولية اختياره.

وتعتبر المثابرة أيضاً من الصفات الهامة للقائد، لأنه يحدث دوماً أن يواجه القائد في منتصف المسيرة إخفاقاً، وهذه مسألة مؤكدة وتؤكددها كل الدراسات التي تتبعت سير القادة، وبعد الأمل وبعد حدوث الحركة وبدء ظهور النتائج يحدث إخفاق فجأة، وفي هذه المرحلة تظهر أهمية المثابرة والإصرار لأنه قد يحدث أن ينسحب البعض أو يتراجع أو يفقد الأمل سريعاً، ولذلك يجب التنبيه إلى أن ذلك أمر طبيعي وأن الطريقة الوحيدة لاجتياز الكبوة هي الاستمرار في السير في اتجاه الهدف، لأنه من سمات القائد المثابرة والإصرار على إدراك النجاح ومن صفات القائد أيضاً الاحتفال بالانتصارات الصغيرة التي تحدث أثناء المسيرة حتى يكون ذلك حافزاً للاستمرار في العمل. كذلك، على القائد أن يحاول مساعدة من يعملون معه على الوصول إلى المراكز القيادية، بمعنى ألا يكون هو الوحيد الذي يعلم عن الصورة بالكامل، ولكن يجب أن يعطي كل من معه الحق في المساهمة والمشاركة مما يساعد في استمرار المسيرة.

هذه باختصار هي صفات القائد التي نرغب في تنميتها في شبابنا، ومن الجدير بالإشارة أن المقصود بالقائد هنا ليس بالضرورة القائد السياسي فقط، لكن القائد من الممكن أن يكون في مجال مجتمعي أو اقتصادي أو في الجامعة أو المدرسة، إن القائد هو مجموعة من الصفات الشخصية التي لا ترتبط بالمناصب، وليس كل من يحتلون المناصب السياسية أو غيرها يُعدون من القادة والعكس صحيح، فهناك الكثير من القادة الذين لا يشغلون مناصب قيادية، فالقيادة صفة من الصفات التي يمكن أن تتواجد في أي شخص في المجتمع.

وحول الوسائل المتاحة في المجتمع، أو الجهات المسؤولة عن إعداد القادة، يجب التنويه بأن إعداد القادة لا يجب أن يكون مسؤولية جهة واحدة، بل يجب أن تكون عملية متكاملة لأن صفات القادة متعددة ومتشعبة، ولذلك لا يمكن لجهة واحدة أن توفر الفكر المطلوب لإعداد القادة. ومن أهم الوسائل المطلوبة في إعداد القادة التعليم على اعتبار أن العملية التعليمية من أهم وسائل التنمية البشرية وإعداد القادة، وذلك من خلال التعليم المتكامل وليس التعليم الذي يعتمد على الحفظ والتلقين أو الذي يركز فقط على المناهج التعليمية وعلى النواحي الأكاديمية، لأن هذا النوع من التعليم لا يعد القادة، ولكنه يعد أفراداً لديهم صفة واحدة لا غير وهي القدرة على التحصيل، وعلى الرغم من أن هذه الصفة جيدة إلا أنها ليست من الصفات المطلوبة لإعداد القائد المستقبلي.

هذا ولا بد أن تعمل أجهزة التنمية الشبابية الكثيرة والموجودة في المجتمع على التنمية الشبابية المتكاملة، والمقصود هنا عدة أنواع من التنمية، أولها التنمية البدنية والتي تدرج تحتها التوعية بالغذاء السليم الذي يساعد على التفكير وعلى العمل ويعطي الطاقة ويعطي الصحة الجيدة للشباب أو الفتاة، وذلك حتى يتمكنوا من إنجاز التحصيل المعرفي وإنجاز المهام التي تتطلبها القيادة. كذلك الاهتمام بالرياضة، مع العلم أن الرياضة غير منتشرة في المجتمع كثقافة، خاصة بين الشباب من الجنسين مع أنه من المهم إعداد البدن الجيد الذي يستطيع أن يقود العملية التنموية المستقبلية، ثم التنمية العقلية والذهنية التي تساهم فيها مجالات كثيرة منها التعليم والمكتبات والمؤتمرات وتواجد الشباب بصفة مستمرة في المحافل والندوات، حيث تساهم كل هذه الوسائل في إمداد الشاب بالقدرات الذهنية المطلوبة التي تقوم على التفكير والتحليل والنقد، كذلك، التنمية الروحية من خلال تذوق الفنون والآداب مثل الموسيقى والمسرح وهي غير موجودة بكثرة بين الشباب مع العلم أنها أساسية لتكوين الشاب والفتاة، وإذا كان الشاب والفتاة سيعملان معا في المستقبل لتنمية المجتمع من كافة جوانبه فلا بد أن يكون لديهما حس الاستمتاع بالجمال حتى يستطيعا إيجاد الجمال في مجتمعنا المستقبلي، وأخيرا التنمية الوجدانية والتي تتحقق من خلال الارتباط بأرض وبهدف معين وبأسرة وبجيران وبحي وبمدرسة وبمجتمع مدني، كذلك من المهم أن يشعر كل من الشاب والفتاة بالانتماء لأصل معين يعودان إليه دائما ويعطيها القوة على الاستمرار، والتنمية الوجدانية في الشباب يمكن أن تتم من خلال التأكيد على ارتباطهم بأسرهم ومدرستهم ومن خلال تشجيعهم على العمل التطوعي وعلى المشاركة في مجالات بعيدة عن العمل اليومي أو الدراسة اليومية مما يزيد ارتباطهم بهذا المجتمع ويعمق رغبتهم في تنميته في المستقبل.

وبالنسبة للمشروعات الموجودة حاليا لتنمية الشباب، يوجد مشروع في الجامعة الأمريكية هو مشروع إعداد وتنمية القادة، وفي هذا المشروع تتم محاولة دفع المجتمع المدني للمزيد من المشاركة في تبني برامج مماثلة. ومشروع الجامعة الأمريكية يتلخص في أن يتم انتقاء طالب وطالبة من كل محافظة من المحافظات الموجودة في جمهورية مصر العربية، ويلتحق بالجامعة الأمريكية سنويا أربعة وخمسون طالبا وطالبة يحصلون جميعاً على مجانية كاملة في الدراسة ويختارون المجال الذي يودون دراسته، ثم يدرسون إضافة له برنامج إعداد القادة على مدى سنوات الدراسة في الجامعة. ويؤكد البرنامج على الصفات والمهارات الأساسية للقادة حيث يتم إشراك هؤلاء الطلبة في مؤتمرات وندوات يعدونها بأنفسهم، كما أنهم يأخذون فرصا للتدريب في الشركات والبنوك المختلفة أثناء العطلات وغيرها.

ويؤكد البرنامج على أهمية العمل التطوعي بالنسبة للشباب حيث يتطلب البرنامج من هؤلاء الشباب العودة إلى محافظاتهم في فترة الصيف للاشتراك في جمعيات أهلية والقيام بالعمل تطوعياً فيها وذلك حتى يرتبطون بجذورهم في المحافظات التي أتوا منها، كما أن المكون الأساسي للبرنامج هو التأكيد على القيم والأخلاق مثل احترام العمل واحترام الوقت واحترام الفكر والفكر الآخر والحوار والقدرة على تقبل النقد وغير ذلك من الصفات، كما يتم أيضاً توفير فرصة للسفر للخارج للدراسة لمدة فصل دراسي بحيث يتعرفون على المجتمعات الأخرى وخاصة المتقدمة منها والتي يتنافسون معها بعد ذلك، ولكي يعرفوا كيف يفكر هذا المجتمع وكيف ينظر إليهم وكيف يجب أن يعدوا أنفسهم للخوض في حوار لتقديم أنفسهم للآخر. وفي النهاية، من الجدير بالذكر أن هذا نموذج لبرنامج واحد، وتوجد برامج أخرى بدأت تنتشر في بعض المحافظات.

مشاكل الترجمة العربية لمؤلفات شكسبير

جمال عبد المقصود - فاطمة موسى - محمد عناني - مصطفى بدوي

إن الترجمة فيها شبه من الفلسفة التي تعتمد على تأييد الواقع ، والواقع عند المترجم هو النص ، كما أن الغرض من ترجمة نص أجنبي هو وجود اختلاف فيه من حيث الثقافة واللغة والفكر والتراث تجعل نقله بالحفاظ على محتواه الثقافي الأجنبي هاماً وأساسياً .

إن ترجمة الأدب مسألة بالغة الصعوبة ، وتكمن مهارة المترجم في التقاط ما بين السطور وفي بذل المجهود لفهم ما وراء الكلام المقروء للكاتب ، ولا يمكن للمترجم أن يضيف أي شيء من جعلته إلى النص الأصلي ، كذلك لا يجب عليه أن يحذف أي شيء منه .

ومن بين مشاكل الترجمة لمؤلفات شكسبير أن يكون المترجم غير متفهم لفن المسرح ، ففي المسرح ، يفعل الكاتب المسرحي كل ما بوسعه حتى يعطي للمتلقي إحساساً بالواقعية ، وفي الكلام المرسل في الحياة لا يتم ترتيب الكلام ترتيباً فلسفياً ، ويوجد الكثير من الفروق التي يجب مراعاتها عند الشروع في الترجمة .

إن الترجمة باختصار تعني أن يهتم المترجم بما قاله صاحب النص الأصلي ، بل إن مهارة المترجم تظهر في كيفية إبرازه لمحاولة هذا الكاتب في التعبير عن نفسه في هذا الشكل الفني ، ومن هنا يجب على المترجم أن يقترب من الأصل وأن يرى من خلال النص وجهة نظر الكاتب حتى وإن اختلف معه .

لقد نشأت دراسات الترجمة في أواخر الثمانينيات ، واشتد عودها في التسعينيات واشتبكت مع الدراسات الثقافية اشتباكاً وثيقاً إلى درجة جعلت علم اللغة ينسحب تقريباً من الميدان ويحل محله خليط من الدراسات المتعددة التخصصات . ومن أهم النظريات التي اشتد عودها في التسعينيات نظرية "أنواع النصوص" ، وقد قسمت هذه النظرية النصوص إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول هو النوع الإخباري الذي ينقل الأخبار والمعلومات ، والنوع الثاني هو النوع التعبيري الذي ينقل مواقف أو مشاعر أو أفكاراً ، والنوع الثالث هو النص الذي يدعو للعمل ويحث السامع على سلوك معين . ويوجد نوع رابع من النصوص نشأ حديثاً ، وهو النص الذي

تتوقف وظيفته على إقامة الصيغ الكلامية ويكون غرض الكلام هو استبقاء السامع فقط ، لكن هذا النوع لم يدخل بعد رسمياً ضمن أنواع النصوص المعترف بها .

ومن هذه النظرية ظهرت في السنوات الأخيرة نظرية "الغرض من الترجمة" أو الترجمة الوظيفية ، وتقول النظرية إنه لا يمكن محاسبة مترجم النص الإخباري بالمعايير نفسها التي يتم بها محاسبة مترجم النص التعبيري ولا مترجم النص الإعلاني ، لأننا سنجد بانتظام أن عامل الثقافة يزداد من النص الإخباري إلى النص الإعلاني ، كذلك فإن معيار التعادل اللفظي الكامل بين لفظتين من لغتين مختلفتين غير موجود ، وفنحن نلجأ إلى ما يُسمى المصطلح أو ما اتفقنا عليه في مجتمع معين وفي وقت معين . فالمصطلح هو أقرب مدخل إلى الدقة ، لكن الدقة مرتبطة بزمن وثقافة وبمكان . وتأتي نظرية "الغرض" لتجعلنا نحكم على النصوص من منطلق غرض كل نص .

والمشكلة الثانية التي تواجه المترجم لأعمال شكسبير هي أنه يستخدم في الترجمة لغة مجتمعه ولغة جيله ، ونحن نستخدم الآن الفصحى المعاصرة ، وشتان بينها وبين الفصحى التراثية والكلاسيكية ، وهنا تختلف معاني الكلمات ، فمن حق كل جيل أن يُخرج رؤية وتفسيراً وترجمة جديدة للأعمال الأدبية الشائعة والخالدة والمهمة .

جاءت كثافة أسلوب شكسبير نتيجة للتعدد في معاني الألفاظ ، وهو أمر لا يدركه إلا من له معرفة وثيقة باللغة الإنجليزية وفي عصر شكسبير بالذات . وغني عن الذكر مدى صعوبة نقل مثل هذا التعدد والجزارة والغنى في المعاني أثناء عملية الترجمة .

كذلك ومن أن أهم أسباب صعوبة ترجمة شكسبير أن مسرحياته الشعرية تعبر عن تجربة إنسانية أبعد مما يبلغه النثر ، وهي تفعل ذلك عن طريق الموسيقى والإيقاع وكثافة الألفاظ وتركيزها ودلالاتها وتعقدها ، فقد يعبر إيقاع الكلام عن انفعالات الشخصية وحالاتها النفسية العارضة ، فلا يسهل نقل هذا الجانب من الشعر إلى لغة أخرى .

ومثل آخر لصعوبة ترجمة شكسبير إلى العربية ، تتمثل في تغلغل الأساطير اليونانية في الحياة الإنجليزية في عصر شكسبير . ولا شك أن هذا يؤكّد حاجة المترجمين إلى مناقشة مثل هذه الصعوبات والاستفادة من تجارب بعضهم البعض . كما أن المترجم يشعر بالجزلة ليس فقط أثناء عملية الترجمة وإنما يظل يشعر بها حتى بعد نشر الترجمة ، وذلك لعدم وجود منبر يعنى بشئون الترجمة ويرصد ما يصدر من الترجمات ويناقشه ويقيّمه . لذا فيجب أن نولي اهتماماً أكثر للترجمات .

العالمية وتفكيك القوميات

عاصم الدسوقي

تعد العالمية فكرة قديمة تعود إلى أيام الرواقيين ومن بعدهم المسيحية والإسلام، وهي الفكرة التي تقوم على انتظام العالم تحت فكرة واحدة ونظام واحد.

هذا وقد بدأ ظهور حركة سياسية منظمة نحو وجود قوى عالمية مهيمنة قوامها مجموعة من أربع أو خمس دول على الأقل تجتمع لتشكيل قوة عالمية - يظهر بوضوح بعد التخلص من نابليون بونابرت، وبعدها عُقد مؤتمر دولي في فيينا في عام ١٨١٥، خلاصته أن تصبح القوى الدولية التي انتصرت على بونابرت هي القوى الرسمية في أوروبا وفي العالم. ودور هذه القوى العمل على إحداث التوازن فيما بينها وبين القوى العالمية التي قد تجد على الساحة.

هذا وما كان يمكن أن يحول دون هذا التوازن الدولي إلا قيام حركة قومية بين الشعوب التي تخضع لإحدى هذه القوى الكبرى - خاصة النمسا - والذي قد ينتهي بانسلاخ تلك القوميات من تحت سيطرة الدول الكبرى فيحدث الخلل في أركان التوازن. وكانت المجتمعات الأوروبية بشكل عام قبل إنشاء الدولة الحديثة مجتمعات إقطاعية، وكل إقطاعية تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية في آن واحد، ولم توجد فكرة الدولة القومية. وقد انتصرت الحركة القومية في النهاية بإعلان دولة إيطاليا بين عامي ١٨٦٠ - ١٨٦٤ ودولة ألمانيا بين عامي ١٨٧٠ - ١٨٧١، ويظهر من ذلك أن العامل القومي يهدد التوازن الدولي الذي تم إقراره في فيينا في عام ١٨١٥.

هذا وبخلاف العامل القومي، فقد واجهت النظرية الماركسية هذا التوازن الدولي في القرن التاسع عشر، وذلك لأن الدول القومية التي قام عليها التوازن الدولي هي دول رأسمالية، وحيث إن الرأسمالية انفردت بالسيطرة على مجتمعاتها وبدأت تركز على جمع الثروة وتضغط على العمال وتنتج عن كل هذه الأوضاع خروج كارل ماركس للحديث عن حتمية انهيار النظام الرأسمالي والذي سينتهي به الحال إلى الاشتراكية.

هكذا حدث إخلال بالتوازن الدولي وظهرت مسميات "دول الغرب الرأسمالي" و"دول الشرق الشيوعي" وبعد إعلان قيام الاتحاد السوفيتي، وأثناء الصراع بين المعسكرين حول

النفوذ، ظهر نقيض ثالث لكليهما وهو النازية في ألمانيا بقيادة هتلر والفاشية في إيطاليا بقيادة موسوليني .

وكانت الدول الغربية تخون بعضها البعض على الرغم من أنها كتلة واحدة، فقد كانت دولتان منهما أو أكثر تقومان بعمل اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية مضادة للآخرين، إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى بسبب العامل القومي فانكشفت تلك الأحلاف .

وعندما ظهر كل من هتلر وموسوليني للتأثر من تسويات الحرب، اتضح النقيض ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى الاقتصادي، لأن فكرة هتلر في تنظيم الاقتصاد هي ما يُعرف بالاشتراكية الوطنية والتي تجمع بين الرأسمالية والاشتراكية، واعتبر هتلر أن هذه الفلسفة ضد الشيوعية وضد الرأسمالية معا، وبطبيعة الحال فقد تحالف كلا الفريقين ضده، مما أدى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا وإيطاليا وبتحالف السوفيت مع الغرب أو الشيوعية مع الرأسمالية في زمن الحرب .

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عاد كلٌّ إلى مكانه مرة أخرى، وبدأ ما يُعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين حيث حاول كل منهما توسيع دائرة نفوذه. وبعد ذلك تمت سلسلة من العمليات حتى تظل السيطرة في يد قوة الغرب الرأسمالي. وفي ذلك الوقت، تم تأسيس الجامعة العربية مما دعا العرب إلى الاجتماع في فبراير عام ١٩٥٠ لمحاولة عقد اتفاقية دفاع مشترك، ووصلت الأخبار للدول الثلاثة التي عملت على إيقاف هذه الاتفاقية، ولكن تم إصدارها في نوفمبر من العام نفسه .

وفي هذا المعترك من الصراعات الدولية بين الشرق والغرب بدأ الاتحاد السوفيتي يظهر بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث بمظهر الحليف الطبيعي، وعندما تحررت هذه الدول وأرادت تنمية اقتصادياتها سلكت الخط الاشتراكي وليس الرأسمالي، وبالتالي أصبح العالم الثالث أقرب للمعسكر الشرقي منه إلى المعسكر الغربي .

وفي تلك الأثناء أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٠ كونجرس الثقافة العالمية الذي كان يتبع المخابرات المركزية الأمريكية، وهكذا أصبح الجانب الثقافي تابعا للمخابرات الأمريكية، وتهدف فكرة هذا الكونجرس إلى إشاعة الثقافة الرأسمالية في أنحاء العالم تحت عنوان الليبرالية والحرية، وتشويه التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية في الوقت ذاته .

وعندما انتهت فترة حكم الحزب الديمقراطي وعاد الحزب الجمهوري لتولي الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة الرئيس بوش الابن (يناير ٢٠٠١) ووقع الهجوم على البرجين في نيويورك (١١ سبتمبر ٢٠٠١)، اتضحت تماماً فلسفة العالمية الجديدة والتي تقوم على تفكيك النص القومي، وعندما يحدث تفكيك قومي يعني هذا تمزيق الروابط والأصول وتحويل الإنسان من فرد محلي Metropolitan إلى فرد عالمي Cosmopolitan أي من شخص محلي مرتبط بجذوره إلى شخص ينشد العالمية ويقفز إلى المجهول دون أن يعرف مكانه من العالمية.

أما عن مصر فهي أيضاً مهددة بملف التفكيك من أكثر من زاوية، فهناك مسألة الأقباط وموضوع النبوة، وموضوع حلايب وشلاتين، وقريباً قد تنضم سيناء إلى القائمة نظراً لإهمالها. والخلاصة فإن العالمية الجديدة يظل معناها هو تفكيك القوميات لسهولة السيطرة ومنع اقتراب القوميات فيما بينها للمحافظة على السوق، وذلك تحت عناوين إنسانية عامة لا تستطيع أن تختلف عليها، لكن عملياً لا يستطيع أحد تنفيذها.

الإسلام والعلم – كتاب برويز أمير علي

قدري حفي – محمود حمدي زقزوق – محمود خيال

يجمع جمهور المتدينين وجمهور العلماء على أمرين: الأمر الأول أنهم لا يعولون كثيراً على معيار تصويت الجماهير، فالقوانين العلمية لا تطرح للتصويت، وكذلك فإن الثوابت الدينية بعيدة أيضاً عن تصويت الناس. الأمر الثاني هو العالمية، فالقوانين العلمية تسري على الزمان والمكان، وكذلك بالنسبة للمسلمات الدينية التي تقوم على أنها حقائق عامة أزلية أبدية.

ورغم كل ذلك فإن هناك اختلافاً في معايير قبول الحقيقة؛ والاختلاف الأول يرجع إلى أن التجربة العلمية هي المرجع الأول والأخير في قبول العلماء أو رفضهم لأية قضية، في حين أن لهذه التجربة حدوداً لدى جمهور المتدينين قد تصل إلى التدخل في قبول أو رفض مجرد الافتراضات. والاختلاف الثاني هو أنه بينما يعد الشك لدى جمهور المشتغلين بالعلم هو بداية المعرفة، فإن مصداقية المصدر في الدين الإسلامي وفي غيره من الأديان هي الأساس الأول لدى جمهور المتدينين. والاختلاف الثالث هو أنه لا ثوابت يقينية لدى العلماء تستثنى من التجربة العلمية، في حين أن جمهور المتدينين يسلم لوجود ثوابت لا تخضع لاختبار تجريبي.

إن البشر جميعاً تتوزع بينهم أية خاصية إنسانية بالاعتدال، وهناك أقلية في الجمهور لا يحكمها سوى العلم، وفي مقابل أقلية أخرى من الجمهور يكون الدين مرجعيتهم الأساسية. أما الغالبية فهي التي تزاح بين الأمرين، وممكن الخطورة وفي محاولة بعض المتدينين عقلنة الإسلام، ومن جانب آخر توجد محاولة لتدوين العلم، ومثل هذا التدخل يضعف من الدين ويضعف من العلم أيضاً.

ويلاحظ أن هناك تقصيراً كبيراً في عالمنا الإسلامي في الاهتمام بالعلم، ويرجع السبب في هذا التراجع الحضاري الذي يعم العالم الإسلامي اليوم إلى إهمال المسلمين للعلم والحضارة واختزال الإسلام في مجموعة الشعائر الدينية، فالقرآن الكريم لم يضع أية حدود أو قيود على البحث العلمي. وقد بين القرآن الكريم لنا منذ البداية الفرق بين العلم الديني والعلم بالمعنى الشامل، فالله لا يريد أن يكون جميع الناس علماء في الدين ولكن فقط طائفة معينة منهم، ثم

بعد ذلك تقوم هذه الطائفة بالتوعية للآخرين . أما باقي الطوائف فإنها تتخصص في كل شيء آخر في هذه الحياة في العلوم والفنون والصنائع ، والعلم الذي يريده الإسلام منذ أول لحظة هو العلم الذي يعمر هذا الكون . لذا فإن أردنا أن نغير من الأوضاع في عالمنا الإسلامي فلا بد من الاهتمام بالتعليم ، ونرجو أن نصل إلى ثقافة التغيير وهي الثقافة التي تنمي الفكر وتؤدي إلى تقدم البحث العلمي .

ألف برويز أمير علي كتاب "الإسلام والعلم: الأصولية الدينية ومعركة العقلانية" ، وهو عالم باكستاني متخصص في علم الطبيعة ، والكتاب عبارة عن مشوار رحلة تبدأ بتعريف العلم . ويتضح من لفظ "العلم" أنه لم يدخل اللغة الإنجليزية واللغات الأوروبية إلا في سنة ١٨٤٠ أي منذ حوالي مائة وست وستين سنة ، وتم استنباط هذا اللفظ وطرحه في اللغة ليستوعب مستجدات الأمور فيما نعرفه اليوم على أنه العلم . وعندما نقرأ هذا الجزء من الكتاب نعرف أن مفهوم العلم بعيد كل البعد عن كلمة العلم المستعملة في اللغة العربية منذ ١٤٠٠ سنة .

يبدأ المشوار في كتاب "الإسلام والعلم" باستعراض العلماء والعلم وكيفية تطور أوروبا ثم كيفية تطور البلاد العربية . وينتهي الكتاب بفصل في منتهى التشويق باسم "يسمونه علماء إسلامياً" ويستعرض فيه لمحات مأخوذة عن "المؤتمر الدولي للمعجزات العلمية في القرآن والسنة" والذي أقيم في باكستان وتناول موضوع أسلمة العلوم .

ويقوم الكتاب على تشخيص وضع العلم في العالم الإسلامي ، ويقترح الأسلوب الأمثل للخروج من هذا الوضع المتدني في عالمنا الإسلامي . ويشتمل الكتاب على حقائق تبين أن الإسلام مظلوم ليس فقط من خصومه ولكن من أبنائه أيضاً . ويدخل كتاب "الإسلام والعلم" في إطار النقد الذاتي ، الذي هو أول خطوة على الطريق الصحيح للإصلاح في أي مجال من المجالات ، كما تعرض الكتاب للتاريخ وما إذا كان علماً أم لا .

لقد أراد مؤلف الكتاب أن يكون موضوعياً في قضية علاقة الإسلام بالعلم ، ولكنه انتقى بعض الأمثلة التي يريد أن يدلل من خلالها على وجهة نظره ، فيوجد في الكتاب فصل يتحدث عن ممثلي العالم الإسلامي ، ولكن ما حدث أن مؤلف الكتاب قد اختار أشخاصاً بعينهم ليسوا هم من يمثلون العالم الإسلامي .

ومن الموضوعات الأكثر أهمية في هذا الكتاب ارتباط البحث العلمي بالتنمية ، كما تحدث الكاتب في الفصل الأخير عن أسلمة العلوم؛ وقال إن أسلمة العلوم لا تفيد الإسلام في شيء ، لكن ما ينفع المسلمين بالفعل هو تبني العلم بالمعنى الذي يعرفه العالم المعاصر الذي هو قسمة

مشتركة بين كل الناس . أيضاً يتحدث الكاتب عن أن الحضارة الإسلامية لم تعرف الربط بين العلم والتكنولوجيا ، وأن هذا قد تم في الحضارة الحديثة ، ومن الملاحظ في هذا الكتاب أن الكاتب يقيس الإنجازات التي حدثت في الماضي بمقاييس اليوم ، وفي ذلك ظلم للسابقين .

ختاماً ، لقد جاء المؤلف بعبارته منصفة تماماً يقول فيها: " في الختام أود أن أذكر أن الهدف من هذا الكتاب لم يكن أبداً السعي للحكم على العقيدة الإسلامية من واقع التخلف العلمي للدول الإسلامية ، وذلك لأن الحكم على الإسلام كعقيدة لا يتم من خلال تقييم إنجازات أو ثقافات أتباعه " ، وهنا يقوم المؤلف بالتفريق ما بين الإسلام كدين وعقيدة وتعاليم وبين سلوك المسلمين .

البدائل المتاحة لإصلاح التأمين الصحي في مصر

سمير بانوب – مديحة خطاب

يعد مصطلح "تأمين صحي اجتماعي" مصطلحاً جديداً في مصر، وهو مُكوّن اعترفت به منظمة الصحة العالمية ونصحت كل الدول التي لها الرغبة في التحول إلى برامج تأمينية أن تتبع المحاور الأساسية له. والتأمين بصفة عامة هو التنظيم أو التكافل الاجتماعي بين مجموعة من الناس، وذلك لمواجهة مشاكل غير محسوبة ودرء أيّة مخاطر قد تفاجئ الأفراد.

وتسعى كافة دول العالم إلى إصلاح نُظُمها الصحية وتتعامل في ذلك مع أربعة تحديات رئيسية: التغطية الشاملة للسكان، والجودة، ووجود اختيارات للمواطن ورضا المواطن عن الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة، والتكلفة. وإلى جانب تلك التحديات، نجد أنّ هناك تحديات أخرى تخص الدول النامية، منها الزيادة السكانية، ونقص الموارد، ونقص التخطيط المتكافئ.

هذا ولكي يكون النظام الصحي سليماً لا بد من توافر بعض الصفات فيه، منها أن يقوم النظام بعمل تغطية شاملة للمواطنين وأن تكون هناك حرية اختيار للمواطنين، وأن تكون هناك مشاركة صاحب العمل والمساهمة عند تلقي الخدمة، كما يجب تجميع الأموال الزائدة في صندوق منفصل لكي لا يتأثر التأمين الصحي بأية مشكلة تتعرض لها الميزانية، وأن يكون هناك صندوق مستقل له سياسات واضحة وبرامج واضحة، كذلك يجب ألا تعتمد المشاركة على المخاطر.

ولذلك كله لا بد من إعادة تنظيم النظام الصحي بحيث يكون نظاماً متناسقاً، وليتم ذلك يجب أن يتم إنشاء وتفعيل مجلس أعلى للصحة على مستوى الجمهورية ومجلس للصحة على مستوى كل محافظة، كذلك إنشاء صندوق تأمين صحي وهيئة عامة للمستشفيات في كل محافظة، كما يجب إنشاء هيئة عامة للمراكز المتخصصة على مستوى الدولة، كذلك يجب تشجيع تكوين مجموعات العلاج Group Practice، ويجب البعد عن نقل النظم الأجنبية والمضاربات السياسية، وتشجيع نُظُم التأمين الصحي غير الربحي. كما أنه من المطلوب إحداث بعض التغييرات القانونية والتشريعية لكي يصبح التطبيق عملياً.

وفي هذا الإطار نحتاج إلى قواعد مؤسسية متطورة تساعد على تحقيق التغطية الشاملة لخدمات الصحة الأساسية وأن تضمن عدالة التوزيع والارتقاء بالجودة، وأن تكفل مشاركة القادرين ومختلف قطاعات المجتمع في تكلفة الخدمات الصحية على نحو مستمر ومستدام.

ولابد من تأكيد دور مجلس الصحة ووضع إطار مفاهيم جديدة له بحيث تغطي مظلة التأمين الصحي كل المجتمع وأن يتغير النظام المؤسسي على المستوى الإقليمي وعلى المستوى القومي، على أن يتم عمل برامج تطوير ممارسة المهن الطبية، كذلك لابد من تشكيل كيانات مستقلة لا تخضع لأية جهة حتى لا تنهار، على أن تقوم هذه الكيانات المستقلة بتجميع الأموال، وتخصيصها لمجالات الصحة المختلفة. وعن كيفية جمع الاشتراكات، فإن لها طرقاً مختلفة حيث يتم جمع جزء عن طريق الضرائب وجزء عن طريق المشاركة في التكلفة.

وعن نظام التأمين الذي يتم الإعداد له حالياً وفقاً لبرنامج الرئيس، فإن الهيكل العام واضح للبدء في تطبيق نظام يبعد عن شبح فشل الأنظمة الأخرى، لأنه يعتمد على مساهمة الدولة إلى حد كبير، والمال في هذا البرنامج يأتي أغلبه من الموازنة العامة، ويعتمد جزء صغير منه على القطاع الخاص، إلا أننا نحتاج إلى تمويل أكبر ولكن إذا تم تجميع التمويل الحالي بطريقة سليمة وإعادة صبه في وعاء واحد، فإنه بالتأكيد سوف يؤدي بطريقة أفضل مما يؤديه في الوقت الحالي.

الاستخدام السلمي للطاقة النووية ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

عبد المحسن متولي

تشمل الأنشطة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أنشئت في عام ١٩٥٧ تحت مسمى "الذرة للسلام" عددًا كبيرًا من الأنشطة، وينص قانون الوكالة بأن لها الحق في التفاهم مع الدول التي قامت بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو التي لم تقم بذلك بأن تعقد معها اتفاقًا يبيح لها التفتيش على المنشآت النووية في تلك الدولة.

إن طبيعة العمل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي عدم إعطاء نتائج محددة أو قطعية في عمليات التحقيق التي تتم والكشف على المواد النووية. وتقوم الوكالة بعمليات التفتيش حسب الاتفاق بينها وبين الدولة، وتكون الأسئلة المطروحة من المفتشين حول طبيعة المادة النووية وما إذا كانت مباشرة أم غير مباشرة. وقد بدأت الوكالة منذ حوالي خمس عشرة سنة المحاوله في زيادة كفاءة التفتيش وخاصة بعد حرب العراق تحت عنوان strengthening safeguards. ويقوم بالعمل في الوكالة ٢٢٠٠ فرد من مختلف التخصصات، وهناك سبعة مصريين ضمن ٢٤٠ مفتشًا دوليًا. ويبلغ عدد أعضاء الوكالة ١٤٠ عضوًا أساسيًا كما يوجد في الوكالة نظام للعضوية أي أنه من الممكن الانضمام إليها، وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تقم بالتوقيع على اتفاقية NPT إلا أنها عضو في الوكالة، ويتجمع الأعضاء مرة كل سنة في مؤتمر عام تعقده الوكالة في شهر سبتمبر من كل عام.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فمن الممكن تلخيص موقفها بأنها تحيط برنامجه النووي بغموض شديد، ولا يستطيع أي أحد أن يقوم بالكشف عن الأنشطة النووية التي تدور في مفاعل ديمونة، وقد حاولت الوكالة إقناع إسرائيل بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكن في جميع المحاولات كانت تدعي أنها يجب أن تعقد معاهدة سلام مع جميع الدول العربية، وأنه على جميع الدول العربية المشكوك في أمر امتلاكها لبرامج أسلحة كيميائية أو بيولوجية أن تعلن عنها وتدمرها، وقد أعاق المباحثات أيضًا تولي حماس للحكم في السلطة الفلسطينية ومماطلة إيران في كشف برنامجه النووي مما أعطى إسرائيل حجة إضافية بضرورة حل جميع المشكلات قبل التوقيع على NPT أو Non Proliferation Treaty (معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية) مع الوكالة.

وهناك ثلاثة أنواع من المفتشين الدوليين يكلفون بمهام بناء على ثلاثة أنواع من الاتفاقيات ، أهمها "اتفاقية ١٥٣" ، التي تتيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية التفتيش على كافة الأنشطة والمنشآت النووية في الدول الموقعة على الاتفاقية ، ولا توجد هناك أية استثناءات في هذه الاتفاقية حتى أن إيران قامت بالتوقيع عليها وحول وضع مصر وتوقيعها على اتفاقية ١٥٣ فقد كانت الأسباب سياسية ، وأحياناً يكون هناك وضع سياسي معين يجبر الدول على اتخاذ إجراءات معينة ، وهو نفس ما حدث مع كوريا الشمالية ، ولكي تفعل معاهدات سلام يجب أن تخضع الدولة لتفتيش الوكالة ، وقد تم توقيع هذه المعاهدة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ولا يعتبر التفتيش مصادرة على حقوق الدولة ، والمفتش النووي لا يعمل مع أمريكا لكنه يعمل لحساب الأمم المتحدة وهو ليس عميلاً لقوى كبرى ، كما أن المفتشين ليسوا ضباط بوليس بل يذهبون إلى أي دولة للتحقق مما تمتلكه هذه الدول . واليابان مثلاً تمتلك جميع مكونات دورة الوقود النووي ، ويتم التفتيش على منشآتها بصورة دورية على فترات قريبة . وفيما يخص أثر الإشعاع النووي ، فإنه عند حدوث حادثة نووية فإن الإشعاع النووي يتصاعد في الجو ، وهذا يخضع لعوامل جوية ، ومن ثم يحدث تلوثاً بيئياً شاملاً .

المثال مختار والنهضة المصرية

عماد أبو غازي

يعتبر محمود مختار أحد رموز التحديث والاستنارة والنهضة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين وواحدًا ممن قامت على أكتافهم دعائم عمليات التحديث ومحاولة بناء مصر الحديثة في أعقاب الثورة المصرية الكبرى: ثورة ١٩١٩. ولو نظرنا إلى جميع رواد النهضة فسنجد أن كلاً منهم كان متمردًا على الأشكال التقليدية في النوع الفني أو في المجال الإبداعي الذي برع فيه، كما أنه كان متمردًا أيضًا على قيم وتقاليد وثوابت المجتمع التي كانت تحتاج إلى تغيير.

وقد نشأ محمود مختار في الريف ثم انتقل إلى القاهرة في عام ١٩٠١ لاحقًا بأمه، وكانت هذه الفترة تشهد صعودًا للحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل. وفي أعقاب وفاة مصطفى كامل في أوائل عام ١٩٠٨، انتقلت زعامة الحركة الوطنية إلى محمد فريد، وفي هذا العام شهدت مصر حدثين تاريخيين مهمين على المستوى الثقافي، وكانت لهما انعكاساتهما السياسية والاجتماعية: افتتاح الجامعة الأهلية المصرية وإنشاء مدرسة الفنون الجميلة والتي كانت محاولة جريئة لإنشاء أول مدرسة للفنون على غرار المدارس الفنية الأوروبية.

وفي عام ١٩١١، أقيم أول معرض لطلاب مدرسة الفنون في القاهرة، وكان هذا المعرض أول تقديم لجيل مختار إلى المجتمع المصري. وفي أعقاب إنهاء مختار لدراسته في عام ١٩١١، خرج في أول بعثة مصرية لدراسة الفنون الجميلة في باريس حيث أعاد النظر في فن النحت المصري القديم وأعاد صياغته مرة أخرى في لحظة من لحظات التمرد وتحطيم ثوابت الفن التشكيلي وثوابت المجتمع التي كانت سائدة في هذا الوقت.

وخلال دراسة مختار في باريس قامت الحرب العالمية الأولى فأصبح مقطوع الصلة بمصدر تمويله، واضطر إلى أن يعمل في مصنع للذخيرة. وبمجرد أن اقتربت الحرب من نهايتها وجد مختار فرصة للعمل بمتحف للتماثيل الشمعية في باريس وهو متحف "جريفان" للشمع، ثم تولى مختار منصبًا مهمًا في هذا المتحف.

وفي هذه الفترة كان الوضع السياسي في مصر آخذًا في التغير إلى أن انفجرت الثورة الشعبية المصرية في ٩ مارس سنة ١٩١٩. وشهدت مصر أحداثًا دامية انتهت بإرغام قوات الاحتلال على السماح بذهاب الوفد المصري لمؤتمر الصلح في باريس والإفراج عن سعد زغلول وزملائه، وهذه الأحداث هي التي ألهمت الفنان الشاب مختار بأن يستخدم فن النحت في تجسيد رمز لهذا الحدث المهم في تاريخنا "الثورة المصرية". وفي البداية صنع مختار نموذجًا لتمثال "نهضة مصر"، وكان هذا النموذج يصور رجلاً عربياً يرتدي عقلاً وفي يده سيف يستعد لرفعه، إلا أنه قام بتحطيمه بعد أن انتهى منه ونحت نموذجًا جديدًا لتمثال "نهضة مصر" بشكله الحالي الذي نعرفه جميعًا. وقد غير فيه تمامًا الفكرة الأساسية التي كانت قائمة في التمثال الأول، فانتقل إلى اختيار نموذج مختلف يصور الفلاحة المصرية وتمثال أبي الهول الذي ينهض من كبوته أو من صمته.

وألهمت فكرة التمثال وحصوله على جائزة في معرض الفنانين في باريس مجموعة من الساسة المصريين بأن يتبنوا فكرة إقامة هذا التمثال في أحد ميادين القاهرة. وهكذا أصبح تمثال "نهضة مصر" رمزًا للأمة المصرية ورمزًا لحركة تحول المجتمع المصري من حالة السكون إلى حالة الحركة. وفي مايو عام ١٩٢٨ أزيح الستار عن تمثال "نهضة مصر" في موضعه القديم في ميدان محطة مصر والذي أصبح الآن ميدان رمسيس.

هذا وإلى جانب محاولات مختار لإرساء قيم جديدة في الفن المصري وفي المجتمع المصري، فقد كان مختار رافضًا لتقديس الأشخاص مهما كان دورهم، وفي مرحلة من المراحل كان مختار ناقدًا لسعد زغلول، فشن مختار حملة من الرسوم الكاريكاتيرية ضد سعد زغلول في جريدة السياسة الأسبوعية وفي مجلة الكشكول وكان يسميها "الزغوليات"، بالرغم من أن مختار هو الذي صنع بعد ذلك أهم تماثيل لزعيم الأمة.

في أعقاب وفاة سعد زغلول، دخلت مصر في أوائل الثلاثينيات في مرحلة من الصدام السياسي، وفي هذه الفترة قام مختار بنحت مجموعة من الأعمال الفنية ومن أهمها تمثال "الخماسين" والذي كان تعبيرًا عن مرحلة الصراع ومرحلة المواجهة مع السلطة الاستبدادية.

كذلك كان من القيم الأساسية التي وضعها مختار من خلال أعماله في مسيرته للتمرد على الثوابت التقليدية إعلاء قيمة المرأة وقيمة العمل، فقد كانت المرأة رمزًا في كل أعمال مختار الفنية، وقد ربط دائمًا بينها وبين العمل والحياة، وأصبحت المرأة عنده رمزًا للحضارة المصرية ورمزًا للعطاء لمصر. كما ربط مختار أيضًا بين المرأة وبين تراثنا المصري القديم.

والخلاصة أن مختار دائم التمرد على ثوابت المجتمع وانقطع هذا التمرد برحيله في مارس عام ١٩٣٤، لكن إذا كان مختار قد رحل وتوقف إنتاجه الفني، فإن رحلة التمرد مازالت في حاجة إلى متمردين جدد حتى تنهض مصر مرة أخرى.

حقوق الإنسان

مخلص قطب

الإنسان الحر الآمن هو الإنسان المبدع الذي يساهم في تطوير وتحديث وطنه ، فالإنسان يولد بكل حقوقه غير منقوصة ، كما نرى باسترجاع تاريخ الإنسانية منذ الأزل في نصوصه وكتابات ما نص على ضرورة احترام آدمية الإنسان .

وإذا كنا نتفق حول معايير دولية لحقوق الإنسان ، فإننا نشدد في الوقت نفسه على الخصوصية المصرية التي من شأنها حماية ثقافتنا ، فمن بين مبادئ المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة مبدأ ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ولكن لكي تُعتبر مسألة ما شأنًا داخليًا يجب ألا تكون محل اهتمام وتنظيم دولي يستند على اتفاقية دولية أو يتم التعامل معه في إطار منظمة دولية .

ومن الملاحظ أن هناك فرقًا مهمًا في انتهاكات حقوق الإنسان بين كونها ظاهرة طبيعية أو كونها جزءًا من القصور البشري ، وذلك لأنه كلما زادت درجة تعقّد الحياة وعلاقات العمل والتطور التكنولوجي ، زادت مساحات انتهاك حقوق الإنسان وإشكالياتها .

لقد أصبح التدخل فيما يختص بحقوق الإنسان مقبولاً قانونيًا في أغلب الأحوال من حيث المبدأ ، ولكن هذا التدخل لا يكون مقبولاً دائماً من حيث المضمون ، وأول سبب لعدم مشروعية التدخل من حيث المضمون أنه لا يتوافق مع القواعد المحددة باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة ، فإن تحوّل حقوق الإنسان إلى شأن دولي عام لا يعني أن يصبح من حق أية دولة انتقاد أية دولة في أي وقت ولأي سبب ، إن الطابع الدولي الوحيد المقبول لموضوعات حقوق الإنسان يجب أن يكون الطابع المؤسسيّ ، أما التدخل الفردي فليس سوى تسييس لحقوق الإنسان واستخدامها كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدول أخرى . ولذلك فإنه من المطلوب أن نكون على درجة عالية من التأثير والفعالية على الساحة الدولية ، وأن نطالب بديمقراطية النظام الدولي .

لقد أصبح هناك تشابك الآن في الرأي العام العالمي وفي حقوق الإنسان ، وأصبح هناك ربط بين ما هو داخلي وما هو خارجي ، وفي هذا الإطار ، يجب أن يكون هناك دور موازٍ

لمؤسسات المجتمع المدني على الساحة الدولية ، كما يجب أن يكون للنقابات دور فعال على النطاق العربي والإفريقي والدولي ، وكذلك تؤكد على أهمية دور الجمعيات الأهلية في هذه المنظومة .

وما ينطبق على التطور الذي حدث لأدوات العمل الخارجي ملازم للواقع الداخلي ، حيث لم تعد سياسات القمع والتخويف وسيلة التعامل المقبولة ، ولذلك فإن العمل السياسي الداخلي يعتبر مهمًا في خدمة مصالح المصريين ، وبالذات لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان في مصر .

ولذلك تم إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر تبعاً للقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ بهدف تعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها ، وقد صدر قانون إنشائه في يناير ٢٠٠٣ ، وصدر قرار تشكيله في آخر يناير ٢٠٠٤ ، وعقد أول اجتماع له في فبراير ٢٠٠٤ .

لم يُنشأ هذا المجلس بتوجيه خارجي أو غيره ، لأن إنشائه جاء نتيجة لتوصية من الأمم المتحدة بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في كل دول العالم لمساعدة الحكومة بالرأي والمشورة ، ولتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم ، وهو مجلس مستقل تماماً في تكوينه وفي إدارته وفي عدم تبعيته لأي جهاز تنفيذي .

لقد صدر في التقرير الأول لهذا المجلس نقد موضوعي لكل العمليات التي تتم في مصر انتهاكاً لحقوق الإنسان ، وكان أول مطلب للمجلس مجتمعاً هو إنهاء حالة الطوارئ وعدم إحلال قانون مكافحة الإرهاب محل قانون الطوارئ لتقنين حالة الطوارئ .

إن حقوق الإنسان لن تُصان بقرار أو بقانون ، وحق المواطن ليس بالحق الضيق فهو لا يعني فقط الحق السياسي والمعتقات والتعذيب ، بل هناك حق في الحياة ، وهذا الحق هو تأمين حياته ومستقبله وحقه في العمل والتعليم والسكن ، وكلها حقوق مكفولة من الدولة التي يعيش فيها ، وجوهر الموضوع هو كيفية حصوله على هذه الحقوق . من هنا تأتي أهمية دور الإعلام المرئي والمسموع ، والذي من الممكن أن يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان ، وعليه مسئولية تقديم حلول لكيفية مواجهة عدد من المشكلات التي تواجه حقوق الإنسان .

منطقة الشرق الأوسط في معترك السياسة الدولية

سعيد اللاوندي

في المرحلة الراهنة أصبح هناك توجه بأن يتم الوصول إلى صيغ معينة تقترب من الشكل في العلوم الاجتماعية ، بمعنى تحديدها بعدة معايير فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط . ولذلك لا نستطيع أن نفهم ما يحدث على وجه الدقة في منطقتنا بل في العالم ما لم نمر من خلال هذه المحطات التي تشبه مجموعة معايير تنطبق على العلوم الاجتماعية بنفس انطباق معايير أخرى على العلوم الطبيعية .

وهناك ثلاثة تواريخ في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم لا يمكن لأحد أن يفهم ما يدور إلا من خلالها: التاريخ الأول هو ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وهو التاريخ الذي سقط فيه حائط برلين وانهار فيه الاتحاد السوفيتي وفتتت تلك الكتلة الشرقية التي ظلت في مواجهة الكتلة الغربية . والتاريخ الثاني هو ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا التاريخ إلى ضربات وهجمات أسمتها إرهابية ، والخطر في هذا التاريخ هو أنه فتح شهية الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانتقام ، وبسببه استحدثت ما يسمى بالحرب الاستباقية ، والتي على أساسها وبمجرد الإحساس بأن هناك قوة قد تمثل لها خطراً فإنها تمنح نفسها الحق في أن تضربها . والتاريخ الثالث هو ٩ إبريل ٢٠٠٣ وهو تاريخ مؤلم ألما عميقا للمنطقة العربية لأنه تاريخ سقوط بغداد بين يدي الاحتلال الأمريكي سقوطاً مروعاً . بعدها توالى أحداث كثيرة منها التحرش بسوريا بإصدار قانون اسمه قانون محاسبات سوريا ، وأخيرا الحرب الإسرائيلية على لبنان .

وفي أعقاب ذلك ظهر ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير ، وهو المشروع الذي تحدث شيمون بيريز عن جذوره الأولى سنة ١٩٩٢ حيث تكلم عن تدوير المنطقة العربية في محيط أوسع بحيث يتم القضاء على جامعة الدول العربية ، والاستعاضة عنها بجامعة شرق أوسطية لا تكون فيها اللغة العربية شرطاً أساسياً ، وعندما لا يزيد العرب عن ٣٥٪ فقط من التعداد الديموغرافي للشرق الأوسط الكبير ، فإنه لا يمكن في هذا السياق الحديث عن جامعة الدول العربية ، بل سوف يكون الحديث عن جامعة شرق أوسطية .

وهناك قضية أخطر تتعلق بهذه الإشكالية وهي قضية الأمم المتحدة، وعندما نتحدث أمريكا عن الأمم المتحدة فإنها تتحدث عن قانون تسميه هي "الشرعية الدولية" وذلك لخدمة هدف سياسي لها، أما عندما يخدم أهدافنا نحن فإنه لا توجد شرعية دولية على الإطلاق.

خمسون عاماً على حرب السويس

حسن نافعة - حمدي الشعراوي - محمود مراد

لو كانت لحرب السويس عدة أسباب متداخلة، فإن تأمين قناة السويس يعد السبب الرئيسي والمباشر لها. لقد استغل الغرب هذا التأميم لضرب مصر وإسقاط عبد الناصر ونظامه وفكره الثوري. وكان هدف إنجلترا احتلال مدن القناة الثلاثة، واستعادة القاعدة البريطانية والسيطرة على شركة قناة السويس وعائداتها. كما كان هدف إسرائيل القضاء على عبد الناصر والفكر القومي العربي المتأجج والقضاء على جيش مصر، بينما كانت فرنسا تريد ضرب الثورة الجزائرية بضرب سندها مصر، واستعادة نفوذها بشركة القناة. ولقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الغزو ليس حباً في مصر ولا حرصاً عليها، لكن لأنها لم تكن تريد دعم الاستعمار أو النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة.

كانت حرب السويس بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نقطة تحول حقيقية وهائلة في النظام العالمي وفي النظام الإقليمي وعلى مستوى النظام السياسي المصري. وفيما يتعلق بالمناخ المحلي، كانت مصر في ذلك الوقت تحاول أن تبني نفسها، فقامت بعمل كسر لاحتكار السلاح من خلال تشيكوسلوفاكيا وبناء الجيش، وأوجدت وحدات مجمعة داخل كل قرية بها مدرسة ومستشفى وغير ذلك، وعندما أدرك الشعب هذه النهضة ظل صامداً ومتماسكاً، لأنه شعر بأن هناك صيحات للحرية والثورة ضد الاستعمار والاستغلال وما إلى ذلك. كما أدت حرب ١٩٥٦ في نهاية المطاف إلى تثبيت ثورة ٢٣ يوليو وتثبيت قيادتها بزعامة جمال عبد الناصر.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، كانت معركة السويس هي الفرصة والمناسبة المهمة التي بلورت وجود نظام عربي مختلف عن النظام الشرق أوسطي. فلم تكن مصر تحارب وحدها ولكن كان معها العرب على المستوى الشعبي وكان أيضاً معها بعض الدول الأخرى على مستوى العالم.

لقد مكنت حرب ١٩٥٦ النظام الدولي من أن يتبلور بوضوح في صورة معسكرين متصارعين؛ معسكر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكر آخر يقوده الاتحاد السوفيتي

مع وجود قوة ثالثة في الوقت نفسه تجمع دول عدم الانحياز وهي دول لها مصلحة في نظام دولي مختلف . ولقد ساعدت حرب السويس على إبراز النظام الدولي ثلاثي الأضلاع وليس النظام الدولي الثنائي المتبلور في حلف الأطلنطي من ناحية وحلف وارسو من ناحية أخرى .

هذا وكانت قدرة الرئيس جمال عبد الناصر على إدارة هذه المعركة من الطراز الأول وتؤكد ما كان لديه من فهم سليم تماماً لطبيعة النظام العالمي ولطبيعة النظام الإقليمي ، ولذلك عندما أدرك هذه التحولات استطاع أن يدير المعركة باقتدار شديد مكنه في النهاية من تحقيق النصر السياسي الكامل . وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية كانت خاضعة للاستعمار ، لكن الشعوب العربية وجدت في عبد الناصر الزعيم القادر على تحدي الغرب وعلى تخليص المنطقة من الاستعمار ، وبالتالي وجدت في مصر قيادتها الطبيعية والتفت حول هذه الزعامة .

لقد كانت إستراتيجية عبد الناصر حل معضلات الوطن الثلاثة وهي: إطلاق حرية مصر بجلاء القاعدة البريطانية من قناة السويس ، وتأميم شركة قناة السويس ، والتعامل مع الدولة العنصرية التوسعية على الحدود (إسرائيل) ، وقد رأى عبد الناصر تأجيل الصدام بها حتى يستكمل مشروعه للتنمية الشاملة .

أما عن مكاسب حرب ١٩٥٦ ، فقد أكد التأميم زعامة عبد الناصر وفكره لمصر وللعرب ولدول عدم الانحياز ، وتمت السيادة على قناة السويس وعائلاتها ، وتحرر الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية ، كما تم تمصير عدة شركات وبنوك بريطانية وفرنسية برؤوس أموال ضخمة ، وتمت مصادرة القاعدة البريطانية .

ومن نتائج هذه الحرب ، ما قامت به أمريكا عند حل مشكلة العدوان الثلاثي ، ولكن كان هناك بؤرة أخرى للتوتر في خليج العقبة في منطقة مضيق تيران ، وتواطأت فيها المخابرات الأمريكية ضد مصر بدعم إسرائيل ، وبذلك لم تصبح فرنسا فقط هي التي تعطي المعونة لإسرائيل . كذلك فقد كان من النتائج المهمة لحرب ١٩٥٦ إدراك حقيقة أن إسرائيل لا تستطيع أن تعيش إلا بالاعتماد على القوى الاستعمارية في المنطقة ، وأن الصراع مع إسرائيل هو صراع مع القوة الإمبريالية الاستعمارية .

ومن الدروس المستفادة من هذه الحرب ، وأهمها هو ضرورة الحفاظ على الأصول الوطنية وضرورة التلاحم الشعبي بين جميع أفراد الشعب؛ سواء كانوا عسكريين أو مدنيين ، كذلك من المهم التأكيد على أن تبقى الإرادة وأهمية العلاقات المصرية العربية لأننا في النهاية جزء من الأمة العربية ، كذلك أهمية التلاحم مع دول العالم الثالث أو الدول النامية ، والحرص على الهدف وعلى مصلحة الوطن .

أمراض المناطق الحارة وجراحاتها

رفعت كامل

إن أمراض المناطق الحارة لها أشكال كثيرة ولها بُعدٌ عالميٌّ ، حيث تأخذ هذه المناطق شطراً كبيراً من اهتمام العالم ، ولا يقتصر هذا الاهتمام على النواحي الطبية فقط ولكن أيضاً على النواحي الاجتماعية والاقتصادية . وإذا نظرنا إلى خريطة العالم فسنجد أن المناطق الحارة تحتل جزءاً كبيراً منها لأنها تضم قارة إفريقيا وقارة أمريكا اللاتينية وجزءاً كبيراً من قارة آسيا والذي يضم الهند وباكستان والجزء الجنوبي من الصين ، وهذه المنطقة تضم عدداً كبيراً من السكان ، وعلى قدر غناها بالحضارات العريقة والموارد والثروات والكنوز إلا أن بها الكثير من الأمراض الخطيرة .

ومن المعروف أن هناك عدداً كبيراً من أمراض المناطق الحارة كما أنه من المعروف أسباب انتشارها وأعراضها وطرق الوقاية منها ، كما أن هناك علماً كاملاً اسمه الجراحة بأقل التكاليف (Low cost surgery) ، والذي يستخدم أبسط وأرخص الوسائل الممكنة في العلاج .

إن نسبة الأمراض في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً محدودة إلا أن الإنفاق على علاجها عالٍ في حين أنه في إفريقيا يوجد عدد كبير من الأمراض والإنفاق على علاجها متدنٍ ومحدود . وتحتاج المناطق الحارة بشكل عام إلى مزيد من التوعية والتنظيم والتدقيق والتربية والتثقيف ، وقد بدأ الأغنياء في العالم يشاركون في مشكلات العالم بمؤسسات خيرية مثل بيل جيتس الذي افتتح مركزاً لعلاج الملاريا والإيدز والسل ، وكذلك محمد إبراهيم من السودان الذي أنشأ مؤسسة لمقاومة وعلاج بعض الأمراض في إفريقيا .

أما عن مصر ، فإن حالة مصر أفضل بكثير من غيرها من البلاد مثل الهند والسودان والصومال وماليزيا من حيث الحالة الطبية والصحية والعلمية . كما أن الأمراض والطفيليات في مصر ليست منتشرة انتشاراً واسعاً ، إلا أن لدينا أمراضاً أشهرها البلهارسيا . كما أن حوادث الطرق تُعدُّ من الكوارث الكبرى في مصر ، لذا فإننا في حاجة إلى الكثير من الوعي والتعليم للتعامل مع قواعد المرور . كذلك فإن قضية الحروق ومعالجتها تعد قضية مهمة وخطيرة تواجه الصحة في مصر ، لأنه في مصر بأكملها لا يوجد مركز حروق على مستوى جيد .

ومن الأمور المهمة التي يجب العمل عليها هو القيام بعمل مسح لمصر بأكملها لمعرفة من المريض ومن الذي سيمرض ، فضلا عن الاحتياج إلى التعليم والنظافة والصرف الصحي والسكن الصحي؛ بالإضافة إلى حسن استخدام الموارد وهو أحد أهم السبل لتنمية المجتمع ، فأمراض الأفراد لا تؤثر فقط في حياتهم ولكنها تؤثر أيضًا في حياة الدولة بأكملها وإنتاجيتها ، وأخيرًا فإن الطب يحتاج إلى قدر كبير من الأمانة ، بحيث يدرك الطبيب أن المريض ليس مجالًا للاستثمار .

الحرية والإبداع

مصطفى سويف

هناك مجموعتان من الوثائق باللغة الدلالة على علاقة الإبداع بالحرية، هاتان المجموعتان هما: مجموعة وثائق أجنبية (أمريكية على وجه التحديد)، ومجموعة وثائق عربية.

نُشرت مجموعة الوثائق الأجنبية في مجلة *American Psychologist*، وهي إحدى الدوريات التي تنشرها جمعية علم النفس الأمريكية. وظهرت هذه الوثائق بين فبراير ١٩٥١ وسبتمبر ١٩٥٤، وقد عانت هذه الفترة من تاريخ العالم من أصداء الحرب العالمية الثانية؛ وكان من أهم هذه الأصداء أمران: الأول قيام الحرب الكورية التي دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية رافعة علم الأمم المتحدة. والحدث الثاني هو بدء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

في هذا المناخ عصفت بالولايات المتحدة حركة سياسية اجتماعية عُرفت بالمكارثية نسبة إلى جوزيف مكارثي *J. Macarthy* الذي تزعمها، وكان للمكارثية تأثير قمعي شديد داخل المجال الأكاديمي لنشاط علماء النفس الأمريكيين. وفي عدد فبراير من المجلد السادس من المجلة الأمريكية، الصادر في ١٩٥١ نجد تقريراً مفصلاً عما جرى لعدد من الأساتذة في جامعة كاليفورنيا - بيركلي، والتقرير بعنوان "جماعة الحريات الأكاديمية"، وتصدره خطاب من أحد كبار علماء النفس ذوي الشهرة العالمية هو إدوارد تولمان، بصفته رئيساً لهذه الجمعية، وتتمثل أهمية هذا الخطاب في أن تولمان يقدم فيه تصوراً تخطيطياً للأثر المدمر الذي يمكن أن يُحدثه مناخ سياسي اجتماعي قاعم ومهدد على العمليات المعرفية.

أما عن المجموعة العربية من الوثائق، فهي من شهادات كتبها حوالي خمسين مبدعاً، ما بين شاعر وناثر وناقد، وقد جاءوا من مواقع مختلفة من الوطن العربي على امتداده، كتبوا هذه الشهادات استجابة لدعوة واحدة كان مصدرها رئاسة تحرير مجلة "فصول"، وقد جُمعت هذه الوثائق جميعاً في عدد واحد من المجلة.

وجدير بالتنبيه أن أحد الفروق الرئيسية بين المجموعتين من الوثائق العربية والأمريكية، أن المجموعة الثانية – أي الأمريكية – تتناول وقفة محددة بزمان معين؛ ومكان معين، أما المجموعة العربية من الوثائق فتتناول حالة مزمنة.

وعن استجلاء العلاقة بين الحرية والإبداع؛ فإن كلتا المجموعتين تعالج الموضوع، ولكن الفرق بين المعالجتين يكشف عن أننا بصدد إطارين حضاريين، أو مستويين حضاريين مختلفين. فما تنقله مجموعة الوثائق الأجنبية خلاصته أن قمعاً وقع باسم السلطة السياسية، على مجموعة من المواطنين ممن هم مؤهلون للإبداع العلمي. أما ما نطقت به الوثائق العربية، فيقدم أوصافاً لسياقات تتكرر فيها الأحداث المؤذية أو المهددة بالأذى، وتأخذ أشكالاً متعددة من القمع.

والفرق بين الرسالتين اللتين حملتهما الوثائق الأجنبية والوثائق العربية – أن الوثائق الأجنبية تحدثت عن نوع واحد من القمع، هو القمع السياسي، وقدمته على أنه حدث في فترة زمنية محدودة، استمرت خمس سنوات. أما الوثائق العربية فتحدثت عن أربعة أنواع من القمع أو التهديد بالقمع، ولم تتحدث عن بداية زمنية محددة ولا عن نهاية زمنية محددة لحدوثها.

تأثير الأدب الفرنسي في الأدب العربي

نفيسة شاش

هناك بعض التساؤلات في موضوع الشرق والغرب قد تطرأ على أذهاننا عندما يثار موضوع تأثير الأدب الفرنسي في الأدب العربي ، وتأثير الثقافة العربية ككل في الثقافة الغربية ، وجدير بالذكر أن الفكر والثقافة والآداب والعلوم وغير ذلك انتقلت من الشرق إلى الغرب: أي من بلاد الأندلس وعلى رأسها مدينة قرطبة التي انبعثت منها العلوم الحديثة والنهضة الحقيقية لأوروبا وذلك على أيدي علماء أجلاء أمثال: ابن سينا ، وابن رشد ، وابن باجة الذين أصبحت أسماؤهم معروفة في فرنسا . وانتقل كل هذا إلى أوروبا على أيدي أوروبيين جاءوا إلى قرطبة وتعلموا على أيدي هؤلاء العرب ثم نقلوا كل هذا إلى أوروبا . ومن بين هؤلاء العلماء ، جاليليو ، وليوناردو دافنشي وغيرهما .

أما في العصر الحديث ، فقد أثر الأدب الفرنسي في الأدب العربي تأثيرا بالغا وملموسا ، وذلك اعتبارا من وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ ، وقد تلاها عصر النهضة الحقيقية لمصر ألا وهو عصر محمد علي ومن هنا بدأت البعثات العلمية إلى البلاد الأوروبية . ومن بين هؤلاء المبعوثين تتلأأ أسماء رفاة الطهطاوي ، محمد عبده ، علي مبارك ، جمال الدين الأفغاني .

وعلى مدى القرن التاسع عشر ، كانت فرنسا تسبق كل الدول الأوروبية الأخرى في نفوذها الثقافي والأدبي على مصر . وكان التأثير واضحا لدى كتابنا العرب الذين سافروا إلى فرنسا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، فقد كان هناك تاريخ للأدب الفرنسي منذ القرن السادس عشر الذي تميز في فرنسا بالأدب الإنساني . وفي القرن السابع عشر ، كانت المدرسة الكلاسيكية في فرنسا في عصر الملك لويس الرابع عشر وكان قصر فرساي هو ملتقى الأدباء . ثم يأتي القرن الثامن عشر والذي أطلق عليه في فرنسا عصر التنوير لأن كل كُتَّابه كانوا يتجهون إلى نشر العلوم الفلسفية والتاريخية والسياسية .

ويلاحظ أن الرواية العربية على الطريقة الغربية أصبحت هي التي تتميز بالحركة التي تبرز نقطة الخلاف لتسييرها في مجراها ، ثم تصل إلى ختام طبيعي وهذا النوع من الرواية كان من

ضمن أسباب الترجمة والاقْتباس للأعمال الفرنسية. وقد كتب محمد حسين هيكل روايته الشهيرة زينب بعد عودته من بعثته إلى فرنسا، وتفتح هذه الرواية المرحلة الثانية للتطور الروائي في مصر، وهنا يظهر بجلاء تأثيره بالأدب الفرنسي وبالأخص بالمدرسة الرومانسية، وهي أول رواية عربية بمعنى الكلمة.

ووصل عدد السيدات العالمات من العرب في العصر الإسلامي إلى حوالي ٧٠٠ من بينهن السيدة نفيسة التي تتلمذ على يديها الإمام الشافعي الغني عن التعريف، والسيدة فاطمة بنت جوهر التي تتلمذ على يديها الحافظ ابن القيم وهو من أهم العلماء والمشرّعين البارزين. ومن السيدات العربيات اللاتي تأثرن بالأدب والثقافة الفرنسية في العصر الحديث هند نوفل التي أسست جريدة الفتاة عام ١٨٩٨، ومريم مظهر التي أسست جريدة الحسنة عام ١٨٩٦، وروز اليوسف وعائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، وغيرهن.

ومن الكُتاب المحدثين نجد أسماء مثل طه حسين، وكانت بعثته إلى فرنسا لها الأثر العميق على كتاباته ومؤلفاته الغزيرة، كما نجد توفيق الحكيم والذي كان هو الآخر متأثرًا تأثرًا بالغًا بالأدب الفرنسي وبالحضارة الفرنسية التي عاصرها في سنوات دراساته بفرنسا. ويُعدُّ محمود تيمور من رواد القصة القصيرة الحديثة في مصر والذي حرص على دراسة الشخصية وعلى تقديم بيئتها مع سرد تفاصيلها الدقيقة، وهذا ما نجده لدى الكاتب الفرنسي جي دي موباسان، ثم نجد يحيى حقي وكان شاهدا على الثقافة الغربية ومتأثرًا بها تأثرًا بالغًا ومن أكثر اهتماماته العلاقات بين الشرق والغرب. أما نجيب محفوظ فقد تأثر بتولستوي، ودوستوفسكي، وتشيكوف.

وبالرغم من الأدب العربي تأثر بالأدب الفرنسي حقًا، لكنه احتفظ في كثير من الأحيان بفكره الأصيل المتمسك بالقيم والمبادئ والأصول الراسخة التي منحها له الإيمان بالله عز وجل، وهذا الفكر الذي ينادي بالعلم الغزير والتطور المستمر والحوار مع الآخر.

هندسة التشكيل الحيوي وعلاقتها بالبيئة

إبراهيم كريم

إن ما نتأثر به في هذا العصر أكثر من أي عصر مضى هو الموجات الكهرومغناطيسية الموجودة في الجو وهي الموجات غير المرئية ، فقد أدخلنا عصر المعلومات في تلوث من نوع جديد وهو تلوث كهرومغناطيسي ، ونحن في حاجة إلى الإرسال بقوة متزايدة لأننا نستخدم أجهزة محمول ، كما أننا بعد وقت قصير سنجد كل الأجهزة بدون أسلاك سواء على مستوى مؤسسات متقدمة مثل مكتبة الإسكندرية أو حتى على مستوى المدن ، وكلما ظهر بحث يؤكد على أن الموجات الكهرومغناطيسية ضارة يظهر بحث آخر ممول من الصناعة يؤكد أنها غير ضارة مما يوقف البحث ، فالصناعة لن تعترف بوجود المشكلة إلا عندما توجد الحلول ، عندئذ نجد أن الدول والحكومات والشركات الصناعية وشركات المحمول تعترف بوجود الضرر مع تعاونها في الحل ، وكانت هذه الطريقة في التفكير هي بداية العمل الذي تم به في بعض المدن في سويسرا .

إن ما يتم إنجازه في هذه المناطق هو استخدام أشكال هندسية تصنع بقواعد علمية تعتمد على الفيزياء النوعية ، وأحد قوانين هذا العلم هو قانون الرنين ، ولو طبقنا هذه القوانين مع الأشكال الهندسية فسنجد إمكانية إحداث رنين بين الأشكال الهندسية يجعلها تتداخل مع بعضها البعض ، كما أن برمجة هذه الأشكال الهندسية من شأنها أن تغير نوعية المؤثرات البيئية على جسم الإنسان . والمقصود باستخدام هذه الأشكال الهندسية هو تشكيل كهرومغناطيسية الأرض بالتناسب مع كل الطاقات الموجودة في الكون ، وهذا الأسلوب جديد تم تسجيله عالمياً ، وفي مصر يحصل الكثيرون على درجات الماجستير أو الدكتوراة في هذا العلم .

وقد أجريت تجربة حية عن قياس التأثير الحراري باستخدام إحدى كاميرات الأشعة تحت الحمراء ، وقد تمت التجربة بقياس التأثير على أذن ورأس إنسان ، ووجد أن درجة الإشعاع الحراري الذي يخرج من الجسم ترتفع في حالة التحدث بالمحمول ولو لمدة دقيقة واحدة ، وقد تمت تجربة استخدام شكل هندسي في المكان الذي يستخدم فيه الشخص المحمول

فأدى ذلك إلى تقليل هذه الحرارة، وتتوقف درجة التحكم في تقليل التأثير الحراري على حجم الأشكال الهندسية المستخدمة وأعدادها.

ولا يتوقف الأمر عند تأثير الرنين، ولكن يمتد إلى تأثير خطوط كهرومغناطيسية الأرض أو ما نسميه الإشعاعات الأرضية، ويتسبب تواجد الإنسان على تقاطعات هذه الإشعاعات مع تقاطعات الأنهار الجوفية في إصابته المباشرة بمرض السرطان بعد سبع إلى عشر سنوات من تواجده الدائم في هذه المنطقة. وحتى إذا أصابه المرض وعولج وتعافى وعاد للتواجد أو النوم فوق منطقة بها مثل هذه التقاطعات فإن المرض سيعود له بعد خمس سنوات على الأكثر، والحل بسيط في تحريك سريره أو مكان جلوسه ٦٠ سنتيمتراً مما يحميه من التأثير الضار لهذه الإشعاعات.

أما البصمات الحيوية فهي نابعة أصلاً من الطب الصيني الذي يعتمد على أن أي إنسان له شكل معين، ويتم التعامل معه بالإبر الصينية بناء على المسارات الموجودة في هذا الشكل، وكذلك الأمر بالنسبة للحجامة التي تعتمد على نقاط معينة في جسم الإنسان.

البورصة

ماهر عشم - محمد فراج

البورصة باختصار مكان لإيجاد الشركاء لإقامة أي مشروع ، حيث تتقدم أي شركة إلى البورصة بغرض زيادة رأس المال ، وتنشر بأية وسيلة تفاصيل المشروع ، وكيف سيكون هذا المشروع مجدداً ووسائل الربح فيه وكيف سيعود بالنفع على المساهمين ، وهدف البورصة ليس فقط البيع والشراء بهدف تحقيق الربح السريع ، ولكن الهدف الأساسي من وراء البورصة هو توفير رؤوس أموال لأصحاب المشاريع والشركات التي تهدف إلى الإنتاج وتدوير عجلة الاقتصاد في البلاد . وللبورصة المصرية تاريخ طويل حيث يبلغ عمرها أكثر من مائة عام ، وهو عمر أطول من عمر بورصة نيويورك أكبر بورصة في العالم حالياً .

وهناك ثلاثة مستويات من المؤسسات العاملة في البورصة ، المستوى الأول هو المستوى الرقابي متمثلاً في هيئة سوق المال التي تسن القوانين والتشريعات المتعلقة بالبورصة وبالشركات والمستوى الثاني هو شركة مصر للمقاصة ، والمستوى الثالث هم الوسطاء أو السماسرة ، وهؤلاء يعتبرون نافذة البورصة على الجمهور ، وقد وفرت تكنولوجيا المعلومات آليات عديدة وحققت أهدافاً كثيرة في سوق المال .

ويلعب كل من الرقيب والبورصة دوراً كبيراً في وصول المعلومات إلى الجمهور ، ويجب أن تتميز هذه المعلومات بخاصتين هامتين ، أولاً أن تكون دقيقة وتعكس الحقيقة وثانياً أن تصل إلى الناس سريعاً ، ومما شجع أيضاً على زيادة أعداد المتعاملين مع البورصة ظهور نوع جديد من المستثمرين ، فالمستثمر الذي يدخل البورصة ليس فقط من يريد توظيف فائض أمواله ، لكن كل من يسمع عن وجود مكسب في البورصة .

ونتيجة لارتفاع وكفاءة أسواق المال ، أصبحنا نرى ظاهرة جديدة وهي اندماج أسواق المال في العالم ، وفي مصر ، أسست البورصة شركة مصر لنشر المعلومات في أواخر التسعينيات حتى تكون شركة متخصصة في إتاحة المعلومات عن التداول في البورصة للمستثمرين في مصر وخارجها . وبدأ المصريون ينتبهون إلى البورصة وخاصة أسهم المصرية للاتصالات التي كانت أحد أهم العوامل التي ساهمت في انتشار التداول في البورصة بين الناس .

وعند الشروع في التعامل مع البورصة، يجب أن يتم التركيز على الأسهم القوية بمعنى وجود رأس مال ومقر ومصانع وشركات وموظفين وخطوط إنتاج، أي وجود بنية متكاملة وراء هذه الأسهم. وذلك لأن أي استثمار في العالم يخضع لدورة مثل عمر الإنسان، والأمر نفسه ينطبق على الأسهم، فهي تُطرح ثم تنهار ثم تبدأ في الصعود مرة أخرى، وتوجد مؤشرات لبعض الأسهم التي تبرز أن التاريخ يعيد نفسه معها وأسهم تهبط دون قيام مثل أسهم لكح التي كانت من الأسهم الواعدة القوية، لكنها أصبحت الآن بدون مشترٍ.

ويرغب الجميع في الدخول إلى البورصة لتحقيق مكاسب مضاعفة لرأس المال ولكن يستحيل تحقيق ذلك دون وجود إستراتيجية، بمعنى وضع خطة ذات هدفين: أولهما تحقيق نسبة محددة مسبقاً للمكسب من توقيت الدخول، وثانيهما تحديد نسبة محددة للخسارة مسبقاً من توقيت الدخول، وهناك أنصار المدرسة التي تحبذ الشراء والأسهم منخفضة، ولكن توجد مدرسة أخرى تفضل انتظار ارتفاع طفيف في السهم لكي يكون باعاً على الاطمئنان قبل الشراء، وما يحكم في نهاية العام هو عائد الاستثمارات، ومن الممكن أن تتسبب الطريقة الأولى في تحقيق مكسب أكثر من الثانية أو العكس، ولذلك في أحد تعريفات علم الاقتصاد يعرف باعتباره فرعاً من دراسة سيكولوجية الإنسان، لأن الاقتصاد في نهاية الأمر هو المال الذي يعني الإنفاق الذي يعني البشر، ومن الصعب التنبؤ بتصرفات البشر.

رؤية نفسية لأحوالنا

أحمد عكاشة

إذا كنا نشعر بالأسف على ما آلت إليه الأخلاق والقيم مما يمس الضمير العام ، فإن مسؤولية الإصلاح وتدارك الأخطاء وإيقاظ الضمير العام ليست مسؤولية فرد وإنما هي مسؤولية جماعية تضامنية ، فلا يوجد معنى للضمير إلا هذا التعبير القرآني العظيم (النفس اللوامة) ، الرقيب الخاص داخل كل إنسان أو "الأنا الأعلى" التي تحاسب الإنسان في داخله حساباً عسيراً عما بدر منه من ممارسات وسلوكيات ياباها الضمير العام أو الخاص ، ويشكل الضمير العام في المجتمع هذا الحاجز الصلب المتين أمام ألوان الانحلال والفساد والآثام والجرائم .

كلنا نستشعر أن المواطن المصري قد أصبح وكأنه جزيرة منعزلة مستقلة عن الوطن ، يشعر بوحدة غريبة وانكفاء على الذات دون أن يجد حلاً أو مهرباً خاصاً لمشاكله؛ والذين يتحدثون عن انتماء المواطن المصري لا يهتمون كثيراً بالبحث عن دور هذا المواطن في وطنه . ولا نستطيع أن نعمم على أي شعب سمات خاصة في شخصيته لأن كل السمات توجد بين أفراد الشعب بطرق متباينة ، ولكننا نستطيع أن نصف السمات الغالبة على شعب معين ، وقد تعددت الأبحاث والكتب التي صدرت عن الشخصية المصرية والشخصية العربية . ويعتقد الباحثون أن هناك ثلاثة أبعاد للشخصية:

- ١ - الصورة الذاتية وهي ما يعتقد الفرد عن نفسه .
- ٢- الصورة الاجتماعية وهي تحدد إدراك المجتمع والناس لهذه الشخصية وكيف ينظرون إليه وقيمونه .
- ٣- الصورة المثالية وهي ما يصبو إليه الفرد لتحقيقه من تطلعات وآمال وهي الصورة التي يكافح من أجل الوصول إليها . والتوافق بين هذه الصور الثلاث هو أحد أبعاد الصحة النفسية .

ويعتمد نجاح الفرد في الحياة على تفاعل عاملي الذكاء وسمات الشخصية ، ولكن هناك عامل آخر مهم وهو المعدل الانفعالي أو الذكاء العاطفي .

تميز الشخصية المصرية بالانبساطية، وحب الاختلاط، والدفء العاطفي، وسهولة الإيحاء (فيما يسمى بطيبة القلب) مع الإحساس بالمسئولية الأسرية، والانتماء والتماسك مع الدين والأسرة أكثر من الوطن. ومع ذلك توجد بعض السمات التي تحتاج لإيضاح وتفسير وتعديل، فالكثير من المصريين يتميزون بما يسمى بالشخصية السلبية/العدوانية والاعتمادية.

والصحة النفسية هي القدرة على التمرکز حول الآخرين والاهتمام بهم وبالمشاكل العامة وخلق التوازن بين القدرات والتطلعات، وحب العطاء والعمل والإحساس بحرية التعبير والآدمية، وعلى العكس من ذلك يكمن الاضطراب النفسي في التمرکز حول الذات والتفوق حول النفس والأسرة بغض النظر عن المبادئ أو القيم أو العادات. ويقول جيمس بريستد في كتابه الشهير "فجر الضمير" إن المصريين هم الذين أوجدوا الضمير الإنساني لأنهم أول من عرفوا الله وكذلك آمنوا بالعالم الآخر ولم يتمكن أحد قبلهم من إدراك هذا الواقع. ويبدو أن الإيمان بالله واليوم الآخر يتوارث من خلال الجينات في المصريين. فقد آمن المصريون بالله قبل الأديان السماوية، ثم آمن المصريون باليهودية ثم المسيحية ثم الإسلام. إذا لا مفر من الاعتراف بأن الشعب المصري من أكثر شعوب العالم إيماناً بالله ولكن للأسف فإن غالبية المصريين لهم تصور خاطئ عن الدين.

تعدُّ اللغة أحد الأسس التي تبلور الشخصية الوطنية، وفوضى اللغة التي نعيشها في مصر الآن، جعلت الشخصية المصرية تتأثر متأثراً سلبياً في عملية التعبير عن الفكر. فاللغة لها تأثيرها في سمات الشخصية، وتعد اللغة من أهم الملامح التي تكون هوية الأمة وتميزها عن غيرها من الأمم، فاللغة والدين هما العنصران المركزيان لأي ثقافة أو حضارة، كما يؤكد ذلك هنتنغتون في كتابه "صدام الحضارات" ومن هنا فإن أي تحدٍ لثقافة ما ينطوي على تحدٍ للغتها.

لقد ثبت تاريخياً، ثم من خلال الخبرات المكتسبة أن معظم الحروب الدموية التي قامت في العالم قام بها زعماء يعانون الاضطرابات الشخصية، وقد اكتشف أطباء النفس العالميون هذه الحقيقة فما كان منهم إلا أن أرسلوا خطاباً رقيقاً إلى هيئة الأمم المتحدة يعرضون فيه تشكيل لجنة علمية لفحص الزعماء والقادة ممن يشعلون الحروب التي يموت فيها الشباب من أجل مجد وعظمة هؤلاء الحكام، وكان رد الأمم المتحدة على الخطاب أنها شكرتهم على جهودهم. . . ولا بد أنهم ضحكوا على سذاجتهم، لأن أي رئيس أو قائد لن يوافق أبداً على أن يتعرض لفحص نفسي كي نحكم نحن كأطباء على سلامة قواه العقلية.

هناك تقديرات تخيب فيها توقعات أطباء علم النفس وأجهزة المخبرات أيضا، فلقد ظنت أمريكا بكل أجهزتها أن الشعب العراقي سوف يسقط صدام حسين بعد حرب الخليج الخاسرة، ولكن خاب هذا التوقع، لأننا نرى العراقيين الآن أكثر تمسكا بصدام، بل إننا نرى كثيرا من العرب يتخذونه رمزا للوقوف في وجه أمريكا. وأخيرا في كتاب عن أهمية الثقة لإنجاز العمل، يشير المؤلف إلى الاستقصاء الذي كشف انخفاض معدلات ثقة الشعوب في حكوماتها وأجهزة الدولة والإعلام، ويستعرض الكاتب خمس درجات للثقة:

- ١- الثقة الذاتية.
 - ٢- الثقة في العلاقات مع الآخرين.
 - ٣- الثقة في المؤسسات (التي تعمل بها أو تنتمي إليها).
 - ٤- الثقة في السوق وآلياتها وسمعة الشركات.
 - ٥- الثقة في المجتمع والقدرة على المساهمة في هذه الثقة.
- وفي النهاية، لا نجاة لنا إلا إذا جعلنا الضمير العام هو الشاغل الأول لنا حتى يستقيم المجتمع كله بدلاً من الأئین والشكوى الجماعية وكأن ما يقع مثاراً للشكوى هو في مجتمع آخر، أو نتحايل على تبرير فسادنا بدعوى أن أجنبياً وراء ذلك؛ ولنتأكد أنه لو أراد لنا الغرباء هذه الشرور المستطيرة لما استطاعوا دون تعاون منا، وعلينا أن نقطع الطريق على تلك القيادات التي تمارس غسيل المخ للشباب الضائع، وتبث الأفكار التي من شأنها إغراق هذا الشباب في غيبوبة فكرية، تصل به إلى حد التنويم الكامل والإقدام على أي شيء في سبيل هذه الأفكار.

أحكام تحرير التجارة في المصنّفات الثقافية وحماية الثقافة الوطنية

أحمد عبد اللطيف – محمد دويدار – محمد رفيق خليل

المنظمة العالمية للتجارة هي المكمل للثالث التنظيمي فيما يتعلق بالمنظمات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر، هذا الثالث التنظيمي يتمثل في مؤسستين ماليتين، إحداهما لإقراض الدول قروضاً قصيرة الأجل تسمى "صندوق النقد الدولي"، والأخرى مؤسسة لإقراض الدول قروضاً طويلة الأجل وقروضاً استثمارية تسمى "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، والثالثة المكملّة لهذا الثالث هي المنظمة العالمية للتجارة، وقد أصبحت السوق الدولية هدفاً لكل رؤوس الأموال خاصة في البلدان، هذه السوق الدولية تتكون أساساً من شقين: الشق الأول ما يسمى بالسوق التجارية والشق الثاني هو السوق الدولية.

هذا وقد دعت الولايات المتحدة إلى مؤتمر في هافانا انتهى إلى مشروع ميثاق لإعادة تنظيم السوق التجارية الدولية، واعتناقاً لفلسفة أن التجارة يتعين أن تكون في خدمة التنمية، بالإضافة إلى إنشاء منظمة دولية تسهر على إعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية في اتجاه تحديد هذه التجارة. ولم يوافق الكونجرس الأمريكي على هذا باعتبار أن هدف الولايات المتحدة هو تحرير التجارة في ذاتها. وكان بالمشروع باب خامس يقوم على تحرير التجارة عبر التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع محل التجارة الدولية، وقد تم الاحتفاظ بهذا، وأصبح الموضوع اتفاقاً دولياً وليس معاهدة دولية سُميت باتفاق الجات GATT أو General Agreement on Tariffs and Trade.

وتأتي النقلة الثانية في إعادة تنظيم الاتجار في التكنولوجيا، والمشكلة الخطيرة من الناحية القانونية أنه للمرة الأولى تنشأ منظمة دولية ذات سلطات تشريعية وتنفيذية ورقابية وقضائية وهي منظمة التجارة العالمية، وهي تشريعية لأنها وضعت قواعد موضوعية يتعين على الدول إدخالها في قوانينها وإزالة التناقض إذا وُجد بين القانون الداخلي والأحكام الموضوعية الخاصة بالمعاملات المالية أو التجارية الدولية، ولها سلطة تنفيذية وسلطة رقابية خاصة على السياسات التكنولوجية للدول، والبعد الثاني الخطير في المنظمة هو أن لها شخصية قانونية، ليس فقط في إطار النظام القانوني الدولي، وإنما في إطار الأنظمة القانونية الداخلية للدول الأعضاء في

المنظمة، وهي تزيد عن باقي المنظمات الدولية بأن أصبح لها شخصية في التعامل مع الدول في داخلها.

وإذا تطرقنا إلى موضوع المصنفات الثقافية وتأثير التجارة العالمية على الثقافة، يجب الإشارة أولاً إلى التحول الكبير خلال السنوات الماضية في إنتاج وتداول المنتج الثقافي حيث ظهرت التكنولوجيا الجديدة التي تساعد على نشر هذا المنتج بشكل واسع وعلى نطاق غير مسبوق عن طريق الحاسب الآلي والإنترنت، وأصبح تداول المنتج الثقافي يتم على نطاق لم يكن معروفاً من قبل، وقد ساهم ذلك في نمو ما يُسمى "بالصناعات الثقافية" مثل صناعات النشر وصناعات الأعمال السمعية والمرئية وصناعة البرمجيات وصناعة الألعاب الإلكترونية والتي تشتهر بها الشركات اليابانية التي تكسب مبالغ كبيرة من هذه الصناعة.

ونتيجة لذلك أصبحت الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة لهذه الصناعات وبدأت تفكر في كيفية التعامل بفعالية مع مشكلة القرصنة، ونظراً للدور الاقتصادي المتنامي للصناعات الثقافية وضرورة إيجاد سبل فعالة لمواجهة مشكلة القرصنة، بدأت الدول المتقدمة تعمل على إدخال المصنفات الثقافية في منظومة التجارة العالمية.

وتشرف اليوم منظمة التجارة العالمية على تطبيق اتفاقية الأوجه التجارية للملكية وتأسس اتفاقية الترييس على عدد من المبادئ من أهمها أن المعاملة الوطنية هو مبدأ أساسي لمنظمة التجارة العالمية، وهو يعني معاملة الأجانب معاملة مماثلة للمواطنين، ولا يجب إغفال أهمية اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية حيث تتجاوز أحكامها ما تنص عليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ونتيجة لعولمة قواعد التجارة التي حدثت في السنوات الماضية من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تعرضت الثقافة الوطنية لأزمة متعددة الجوانب والملاحم، ويعتبر على سبيل المثال الاستغلال غير المشروع للمعارف التقليدية والفولكلور من مظاهرها.

أما عن كيفية مواجهة توسع قواعد التجارة لحماية الثقافة الوطنية على مستوى منظومة القواعد الدولية، فقد يكون ذلك من خلال بلورة قواعد دولية يمكن الاستناد إليها في مواجهة قواعد التجارة. واتفاقيات اليونسكو توفر إطاراً قانونياً مناسباً لحماية تنوع التعبيرات الثقافية في مواجهة أحكام تحرير التجارة.

إن التراث الثقافي في مصر وفي العالم العربي تمثله ثلاث دوائر: ثقافة إفريقيا وثقافة العالم العربي وثقافة البحر المتوسط، وتعتمد الثقافة المعنوية على القيم والمثل وطرق التفكير والدين واللغة والأساطير، أما الثقافة المادية فإن المقصود بها الحضارة والتكنولوجيا والعمارة والفن

والأدب المكتوب، وهويتنا الحضارية تعتمد أساسًا على الحضارة العربية الإسلامية، وهي تسمى الحضارة العربية أولاً والإسلامية ثانيًا لأن فيها الكثير من غير المسلمين أثروا فيها، وكانت اللغة العربية إطارًا أساسيًا لهذه الحضارة.

أما التعريف الجامع المانع للعولمة فهي إقامة نظام ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي يتضمن تكريس الليبرالية الغربية كأسلوب وحيد لحياة البشر يعتمد على اقتصاد السوق وفرض اقتصاد السوق على كل دول العالم، أو ما يسمى بحضارة دافوس على اعتبار أن هذا هو نادي الصفوة في العالم، وحتى صفوة العالم الثالث يجتمعون في دافوس، وتؤثر الترييس بعدة أساليب؛ أولها احتكار المعلومات والإعلام والأخبار وأن يتم احتكار كل ما له بعد ثقافي، ثانيها تزييف المعلومات، وتزييف الكلاسيكيات وهو يرسخ فكرة تحقير كل من هو غير يهودي. وبيت القصيد ومربط الفرس في مصر في مواجهة كل ذلك هو السعي الحثيث نحو التفكير العلمي ونبد الخرافة والسعي الحثيث نحو الديمقراطية الحقيقية.

مشاكل ملحة وحلول تنموية جاهزة

صلاح الحجار

إن كل المشكلات التي نعاني منها في الحضر تكون أساساً قادمة من القرية المصرية والتي تمثل حوالي ٦٠٪ من المجتمع المصري، مثل نسبة تلوث المياه في القرية المصرية التي تكاد تكون ١٠٠٪، وتلوث الهواء عن طريق السحابة السوداء التي تقيم على سماء القاهرة الكبرى، فالتلوث البيئي الناتج منها خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٤ فقط قدر بملياري جنيه مصري بناءً على بيانات من الحكومة المصرية. وحماية البيئة تعني توفير هذا المبلغ الضخم لخزانة الدولة. وفي عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأرض الشهير الذي تم في مدينة ريو دي جانيرو، تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة، وللأسف الشديد، دخل هذا المصطلح في جميع الثقافات ودخل إلى مصر معرّفًا دون تطبيق.

هناك مجمعات صديقة للبيئة تسمى *Eco industrial park* يتم فيها تجميع كل المخلفات التي سيتم الاستغناء عنها تمامًا وذلك بغرض الاستفادة منها، وهذه مجمعات صناعية متوافقة بيئيًا من أجل التنمية. وما نهدف إليه هو مدى إمكانية تجميع مسببات التلوث في المجتمع القروي مثل الصرف الصحي والمخلفات الزراعية والقمامة داخل مجمع متكامل، ونبدأ في إنتاج العديد من المنتجات للاستفادة من هذه المخلفات مع توفير فرص عمل في القرية، ويجب تشجيع المستثمرين على الخوض في هذا المشروع بوصفه مشروعًا استثماريًا.

يوجد نموذج في الدانمرك في مدينة صناعية اسمها كالتبرج قامت فيها مجموعة المستثمرين بالاستفادة من المخلفات، واستمر العمل في هذا المجمع ويعد هذا المجتمع خاليًا الآن من التلوث والمخلفات بنسبة ١٠٠٪، وجميع مخلفاته أقيم عليها صناعات عديدة. أما في مصر فللأسف الشديد لا تتعدى البنية الأساسية للريف المصري مياه الشرب، حيث إن حوالي ٤٠ مليون نسمة من أهل الريف محرومون من الصرف الصحي، وأصبحت المشكلة الرئيسية في مصر أننا نقوم بتدمير الموارد الطبيعية ممثلة في المخلفات الزراعية وفي المخلفات الصلبة المنزلية وفي الصرف الصحي وهو أحد مصادر الثروة الطبيعية في مصر. ونتيجة للسلوكيات الخاطئة للأفراد، تنتشر الحرائق في القرى المصرية ويحدث تدهور في التربة وتلوث في المياه وفي الهواء وتنتشر الأمراض.

بدلاً من أن ننظر في كيفية علاج الأمراض مثل الفشل الكلوي والكبدى والسرطان ، يجب أن ننظر في أصول هذه الأمراض ومصدرها ، فقد بدأ علم الوقاية منذ منتصف السبعينيات في العالم كله ، والآن يحتل هذا العلم مكانة كبرى . إن العالم كله يفكر الآن في كيفية منع التلوث من المصدر ، وبدلاً من إنفاق المليارات على علاج الأمراض يمكننا أن نضعها في التنمية .

هناك أربع تكنولوجيات بسيطة يمكن من خلالها تحويل المخلفات أولاً إلى طاقة وإلى سماد عضوي وإلى وقود صلب وعلف للحيوان ، هذه هي النتائج الأربع التي نبغي الوصول إليها . ويتم استخدام ما نسميه القولية كمصدر للطاقة للأفران العادية والصناعية ، إن القولية ليست علمًا جديدًا ، فقد بدأت في العالم منذ ١٢٠ عامًا ، وجميع الدول في الشرق الأقصى وإفريقيا تستخدم هذه التكنولوجيا ، وفكرتها تقوم على الحصول على المخلفات المتفرقة والبدء في تطبيق الانضغاط عليها لتصبح في النهاية في قوالب ، ومن الممكن تحويل أية مخلفات زراعية مثل قش الأرز أو غيرها إلى قوالب ، بحيث يتم استخدامها في الأفران كوقود صلب .

التكنولوجيا الثانية هي ما نسميه البيو جاز أو التخمر اللاهوائي للمخلفات العضوية ، وقد دخل البيو جاز مصر في الثمانينيات ، وللأسف لم تستفد منه نهائيًا ، على الرغم من كونه أحسن تكنولوجيا لعلاج المخلفات العضوية وخاصة الصرف الصحي ، يمكن استخدامها كطاقة حرارية أو غير ذلك ، وفي الوقت نفسه ، ما يتبقى من عملية التخمر ، يمكن أن يتم استخدامه كسماد عضوي .

أما التكنولوجيا الثالثة التي تسمى الكمر ، ومن المهم لاكتمال عملية الكمر بنجاح أن يتم ضبط نسبة الرطوبة ، وأن يتم أيضًا ضبط نسبة الكربونات إلى النيتروجين . وفي النهاية ، يأتي تحويل المخلفات إلى علف للحيوان . هذا هو وصف المجمع الذي من الممكن أن يُقام في القرية .

هذا ونستطيع أن نقوم بإنشاء هذا المجمع حتى نستفيد من كل منتجات القرية ، ونحولها إلى مواد أخرى مختلفة ، مما يتيح فرص عمل للشباب الموجود في القرية ، ويتيح إيجاد منتجات من مخلفات القرية من الممكن أن تُستخدم داخل القرية أو خارجها أو في المنطقة المحيطة ، هذا بالإضافة إلى حماية القرية من التلوث وحماية صحة الأفراد .

العلاقات المصرية الأمريكية

أحمد ماهر

تعد العلاقة المصرية الأمريكية علاقة متشعبة وصعبة فهي تمثل نموذجاً لعلاقة الدول متوسطة الحجم كمصر مع الدول الكبرى ، وهي علاقة يشوبها دائماً نوع من التوتر الذي يجب أن يكون محكوماً حتى تستقيم هذه العلاقة ، كما أنها أيضاً علاقة قوية لها جوانب مختلفة بعضها إيجابي وبعضها سلبي ، وتمر بفترات من التقارب والتباعد . وقد كان هناك منذ البداية شعور بالإخاء لهذا الشعب الذي كافح الاستعمار وإخاء لهذه الدولة التي كان يجمعنا بها شعور العدا لل دولة المستعمرة وهي بريطانيا ، كما أن هناك شعوراً بأن الولايات المتحدة تحمل لواء الاستقلال ، ولواء حق الشعوب في تقرير مصيرها ولواء الحق في الحرية . كل هذه المبادئ الجميلة التي ترفع الولايات المتحدة لواءها كانت تستهوي المصريين كثيراً و كانوا يشعرون بتعاطف كبير مع هذه الدولة .

وعندما قامت الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان هناك شعور بأنها حريصة على إقامة علاقات طيبة وقوية مع الولايات المتحدة ، وأن الولايات المتحدة أيضاً كانت حريصة على إقامة علاقات قوية مع مصر ، ولكن النظرة إلى العلاقات من الناحيتين كانت مختلفة . كانت مصر في مرحلة تريد فيها أن تدعم استقلالها وحريتها ، وكانت الولايات المتحدة تمر بمرحلة الحرب الباردة وتريد أن تكسب حلفاء لها ضد الاتحاد السوفيتي ، في أثناء فترة من العلاقات الطيبة بين مصر والولايات المتحدة ، كانت هناك معضلة وهي محاولة استخدام المساعدات - وهو ما لم تقبله مصر - للضغط على أساس نعرفه جميعاً وهو أن المعيار الذي كان يُحكم به على ما يجري في مصر هو معيار العلاقة مع إسرائيل ، كما أن الولايات المتحدة مثلها مثل بقية الدول الغربية حريصة على أن يظل التوازن في المنطقة دائماً لمصلحة إسرائيل وهذا أمر مستمر حتى الآن .

هذا الموقف الأمريكي الذي لم يتغير حتى الآن هو موقف انحياز كامل إلى إسرائيل ، وهذا الانحياز ليس فقط في مجال التسليح ، ولكن في مجال حمايتها بالفيديو الأمريكي المستمر . وكلما ارتكبت إسرائيل فعلاً يستوجب أن تعاقب ، فإن الولايات المتحدة كانت تتصدى

بالفيتو ضد هذا العقاب ، بينما نراها الآن تجمع مجلس الأمن كل يوم تقريباً لتفرض عقوبات على دول مختلفة مثل إيران والسودان ، وتبحث مسائل أقل أهمية قطعاً مما نشاهده يومياً من سوء نوايا إسرائيل وعدوانها المستمر . وهذه النقطة هي التي حاول الرئيس السادات أن يخلص منها العلاقات المصرية الأمريكية .

إن العلاقات المصرية الأمريكية في جزء كبير منها رهينة للعلاقات بين مصر وإسرائيل ، وهذا ما حاولت السياسة والدبلوماسية المصرية الخروج من طوقه ، ولذلك كان هناك دوماً حرص على إقامة علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة لعلها توازن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التي تُستخدم للضغط على المواقف العربية عامة .

وحول نقطة أخرى من نقاط الخلاف تتعلق بادعاء الولايات المتحدة أنها هي التي سوف تدفع المنطقة إلى مزيد من الديمقراطية ومزيد من الحرية ، فقد قالوا إن العراق سوف يصبح منارة للديمقراطية في العالم ، وإن الدول العربية الأخرى ترفض هذا الغزو للعراق لأنها تخشى من النظام الديمقراطي المثالي الذي سيُقام في العراق وسوف يمتد إلى الدول الأخرى ، وبالطبع ثبت أن هذا غير صحيح ، كما ثبت أن فكرة تصدير الديمقراطية إلى دول متخلفة فكرة غير صحيحة .

هناك موضوع آخر يسيء إلى العلاقات المصرية الأمريكية ، وهو موضوع حرب الإرهاب ، ونحن في مصر عانينا من الإرهاب وقاومناه وسنستمر في مقاومته ، أما أن تحدد دولة واحدة وهي الدولة العظمى ما هو الإرهاب ، ومن هم الإرهابيون ، وما هي الوسائل لمقاومة هذا الإرهاب ، ثم تحاول أن تضم الدول الأخرى إليها في هذا المفهوم فهذا شيء غير مقبول ، ومقاومته لها أشكال مختلفة ولا يمكن أن يكون الشكل المثالي لمقاومته هو الغزو . كل هذه مشكلات تؤثر في العلاقات المصرية الأمريكية ، ولكننا حريصون على إقامة علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة لأنها علاقة استفدنا منها ، ومهما كانت محاولات استغلال هذه المساعدات ، إلا أن مصر استطاعت أن تستفيد منها في بناء بنية أساسية ، وفي إنعاش الاقتصاد المصري . والولايات المتحدة استفادت بعلاقتها مع مصر أيضاً .

هناك فائدة مشتركة بين البلدين ، وهناك رغبة مشتركة في الحفاظ على هذه العلاقات ، وقد يشوب الجفاء بعض فتراتهما أو قد يكون هناك اختلاف علني في وجهات النظر أو مناقشات حادة ، لكن الدولتين حريصتان على الإبقاء على هذه العلاقة لأنها في النهاية تخدم مصلحتهما معاً .

ومثل كل علاقة بين دولة عظمى ودولة مثل مصر ، يجب أن يكون هناك حرص وأن تكون هناك خطوط حمراء لا يمكن تخطيها ، والسياسة المصرية واعية إلى هذه الخطوط الحمراء ، وحرصاً على الإبقاء على علاقتها مع الولايات المتحدة في حدود الأمان والمصالح المصرية ، كما أنها توازنها عن طريق علاقات أخرى قوية مع أوروبا ومع إفريقيا ومع آسيا حتى لا نكون أسرى لعلاقة ثنائية وحيدة مع الدولة العظمى ، ويجب أن نحرص أيضاً في الوقت نفسه على أن يكون لنا وجود ثقافي وفكري داخل الولايات المتحدة يمحو الكثير من الأفكار المغلوطة عن الدول العربية وعن المسلمين ، لأنه في النهاية يعتبر الحفاظ على هذه العلاقة سوية وسليمة وعلى أسس قويمية وصحيحة في مصلحة مصر .

المرأة والحياة العامة

أمينة شفيق

تتجه الإناث إلى سوق العمل والحياة العامة حتى تناطح التخلف ، وليس الهدف أبداً خطف لقمة عيش من الرجل ، وعندما تعمل المرأة فهي تشارك الرجل في رفع مستوى الأولاد والبيت ، فهم شركاء معاً في الوطن وفي التنمية وفي محاربة التخلف . للأسف هناك حالة عامة من الشعور بأن المطالبة بحقوق المرأة تعني انتزاع حقوق الرجل ، وأن المطالبة مثلاً بمحو أمية المرأة تعني الاستيلاء على فرص تعليم الرجل ، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق ، ونحن نتمنى أن يأتي على مصر اليوم الذي يتمتع فيه كل مواطنيها رجالاً ونساءً بنفس الحقوق .

يعتبر القرن الواحد والعشرون هو قرن المرأة ، حيث أصبحت المرأة رئيسة كما في ألمانيا ، ومن قبلها أيرلندا وشيلي . وقبل كل هذه الدول كانت المرأة رئيساً لوزارات منتخبة في الهند وسيريلانكا وبنجلاديش وباكستان والفلبين والمملكة المتحدة ، وغيرها من البلدان التي لا تنتمي كلها إلى العالم المتقدم ، وإنما ينتمي البعض منها إلى العالم النامي الذي ننتمي إليه .

وفيما يتعلق بوصول المرأة إلى سدة الحكم أو المشاركة فيه ، فيجب الفصل بين مجموعة الدول الآسيوية وبين غيرها من البلدان الأوروبية أو الأمريكية اللاتينية لأسباب تتعلق بالتركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة في المجموعتين من الدول في مجال وصول النساء إلى قمم الحياة الحزبية؛ وبالتالي إلى مراكز صنع القرار السياسي أو إلى سدة الحكم .

ويقال إن القرن العشرين كان قرن الديمقراطية ، فهو القرن الذي قدم واحتضن الديمقراطية كقيمة سياسية تعني أن يشارك المواطنون والمواطنات الراشدون والراشدات في اختيار نظامهم السياسي ، فهل كان قرن الديمقراطية هو الشرط الأساسي لمجيء قرن المرأة؟ أو بمعنى آخر: هل الديمقراطية وحدها السبيل إلى تقدم المرأة؟

تمثل الديمقراطية شرطاً أساسياً لحصول المرأة على العديد من حقوقها وتحديداً حقوقها السياسية ، ولكن تحتاج النساء إلى توافر مجموعة أخرى متنوعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يستطعن إحداث التغيير أو النقلة النوعية في حياتهن التي تخرج بها من الهوامش الاجتماعية إلى مواقع المواطنة التي تساوي بين الحق والواجب المتكاملين ، ليس

فقط قانونياً وإنما خلال الممارسة اليومية أيضاً، وهي النقلة التي لا يمكن فصلها عن حركة إحداث التغيير والتحديث المجتمعيين، كما لا يمكن فصلها عن التغيير المطلوب في موقف المجتمع وقواه الاقتصادية وأجهزته العامة والخاصة من قضاياها المتعددة.

وفي كل الأحوال تصبح عملية تمكين المرأة عملية متواصلة وغير قصيرة، تشتبك مع المتغيرات والتطورات الحادثة في المجتمع - والتي تتنوع في مجالاتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ثم السياسية - لتحول النساء في المجتمع المعني إلى عناصر مستقلة فاعلة في الحياة العامة للأوطان. وطالما ارتبطت حركة تمكين المرأة بالمتغيرات والتطورات المجتمعية، فإن تسارع حركة المتغيرات والتطورات الاجتماعية هذه تقود بالنتيجة إلى تسارع حركة تمكين المرأة، وإذا تباطأت الحركة الأولى تباطأت الثانية.

إن تمكين النساء لا يعني مجرد المساواة وإنما لا بد أن يعني في ذات الوقت الوصول إلى هذه الحالة الحقيقية من تكافؤ الفرص على أساس من العدالة الاجتماعية العامة والتي تعظم من الفرص المتكافئة؛ وبالتالي تزيد مشاركتهم الإرادية في الحياة العامة الإنتاجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فمصر لا تزال مجتمعاً نامياً لم ينجز بعد مهام مرحلة التحول إلى التحديث والعصرية على الرغم من أنه بدأها مع بدايات القرن التاسع عشر، ومر طوال القرنين المنصرمين بمراحل كانت تسعى لتحقيق جانب من التحديث والعصرية. وهذه المرحلة الحالية تقتضي منا جميعاً الإسراع والعمل بوعي وإرادة عامة مشتركة لإحداث النقلة الكيفية التي تنتقل بالمجتمع المصري من مجتمع أبوي ذكوري لا تزال تسوده بقايا العلاقات الاجتماعية الزراعية شبه الإقطاعية (وإن لم يتواجد الإقطاع) إلى مجتمع متطور يتعامل كل البشر فيه معاً على أساس المواطنة.

إن المرأة الريفية تشكل نسبة ٢٦٪ من تعداد الشعب المصري، والمعروف أن الريف هو الريف الزراعي والرعي. والسؤال هو: في إطار أية علاقات وفي ظل أية ظروف وشروط عمل تعيش وتنتج وتحرك اجتماعياً وسياسياً هذه الشريحة الكبيرة من النساء المصريات؟ إن هذه القاعدة بكل مكوناتها لا تساعد المرأة على الانخراط في مجالات الحياة العامة كما نتصورها. وذلك لأن القاعدة الاقتصادية لا توفر التواصل العملي للنساء ولا الاقتراب من مواقع الإنتاج الأساسية؛ وبالتالي لا تتراكم خبراتهن العملية أو الاجتماعية التي هي في الأساس الشرط الأساسي لانخراطهن في الحياة العامة.

والحديث ليس عن الشريحة العليا من النساء والشابات العاملات اللاتي يتخرجن من المدارس والجامعات الخاصة ويتقن فنون إنتاج حديثة، واللاتي يجدن العمل بسهولة في

منشآت الاستثمارات الكبيرة، وإنما عن القاعدة الواسعة من النساء والشابات اللاتي أصبح العمل المدفوع الأجر بالنسبة لهن ضرورة وليس اختيارًا، ومع ذلك يسعين إليه دون أن يوفقن . لذلك فهذا التمكين الذي نسعى إليه لابد أن يمس ويؤثر في كل المسارات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل متواز، ومعنى ذلك أن الديمقراطية ليست الشرط الأوحد لتقدم المرأة، وقرن الديمقراطية ليس المقدمة الوحيدة لقرن المرأة.

الحرية والإسلام

جمال البنا

يزعم البعض أن الأديان تقترب بالتعصب ، في حين أنه من المفروض أنها تقترب بالحرية ، ويرجع ذلك لتدخل عدد من العوامل ، حيث لم يعد الدين موضوعاً للفكر ، ثم ظهرت المؤسسة الدينية التي تحتكر الدين وتثير التعصب ، وأصبحت هناك هيئات تنشر التعصب وفي الوقت نفسه تمثل الدين ، ومن أجل هذا يربط البعض الدين بالتعصب بدلا من ربطه بالحرية . وحقيقة الحال أن كل الأديان مرت بهذا ، ولكن الإسلام لأنه أكثرها شباباً ، ولأنه ظهر في البيئة الصحراوية التي لم تكن فيها حضارات سابقة ولا مواريث تضغط عليها ولا تابوهات ولا كنائس ، فقد اتسم بشيء من حرية الصحراء الطليقة .

إن حرية الفكر هي التي تجعلنا نميز بين الحق والباطل ، وهذا هو سر أن القرآن عندما يتحدث عن الحرية يفتح الباب على مصراعيه ، لأنه لا يمكن قولبة الحقيقة ولا جعل أحد يستأثر بمعرفتها ، فبينما القرآن في آيات عديدة ، وبينما الرسول عليه الصلاة والسلام في أعماله وتصرفاته يحقق الحرية ، نجد أن الفقهاء يغلقون أبواب الحرية ويحددون عقوبة الموت للمرتد ، ثم يحولون هذا الحكم إلى صيغة فقهية . إن كتاب الإسلام المقدس هو القرآن الكريم ، هذا هو الكتاب الذي يُحسب على الدين ويمثل جوهره ، أما ما يقوله الفقهاء أو ما تضعه المؤسسة الدينية ، فهذا شيء آخر لا يجوز أن يُحسب على الدين ، لأن هذا كلامهم ، وكلامهم هذا ليس شرطاً أنه يمثل الدين ، ويبين القرآن أن الهدى والضلال والإسلام والكفر قضية شخصية لأنها مبنية على الضمير ، ولا توجد قوة تملك التحكم في هذا الضمير ، وكون هذا الضمير يؤمن بشيء لا يضر به أحداً آخر فلا يجوز لأحد أن يتدخل فيه .

ويؤكد القرآن الكريم فكرة أن الرسل ليسوا إلا مبشرين ومنذرين ومبلغين دون أية سلطة لإكراه أو إجبار ، وأن الرسل أصحاب الدعوة ، ولا سلطة لهم ولا صلاحية إلا التبليغ ، إذن كيف يعطي الناس لأنفسهم صلاحية للحكم على غيرهم من البشر بالإيمان والكفر مستأثرين -بغير حق- بتمثيل الدين بينما ليس هناك من يحق له أن يمثل الدين .

إن الاختلاف في العقائد بين البشر هو مما أَرادَه اللهُ تعالى و هو الذي يفصل فيه يوم القيامة، ولا يمكن أن نتصور أن يأتي اليوم الذي يكون فيه كل العالم من المسلمين، لأن هذا يخالف طبائع الأشياء والسنن التي وضعها الله تعالى والتي تقتضي وجوباً التعدد، وقد قنن الإسلام وأيد التعددية الدينية، وأن تكون العلاقة قائمة على التعايش لأنها تقوم على الاعتراف بالآخر. من المؤكد أنه لا يوجد في الإسلام حد دنيوي كعقوبة للردة، وأكبر سلاح ضد حرية الفكر أن تكون هناك عقوبة دنيوية لمن يغير دينه أو يرتد عنه.

لقد وضع الإسلام مبادئ أقيمت عليها حرية التعبير، وأكبر مبدأ أعلنه الإسلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي مسألة تجعل كل مواطن يعلن عن رأيه فيما لا يرضى عنه، وهي صورة من صور التكافل الاجتماعي باعتبار أن المجتمع جزء يتكون أفراده من أعضاء مترابطين، وعلى هذا الأساس فالإسلام يؤمن تماماً بحرية الصحافة.

ومن أهم المبادئ التي وضعها الإسلام مبدأ البراءة الأصلية، وهو الذي ينص على أن كل شيء لا يحرمه نص صريح من القرآن لا يقبل تأويلاً يعد مباحاً، ومن هنا، كل ما يفعل الإنسان بفطرته السليمة يعد حلالاً إلا ما استثناه القرآن الكريم على وجه التحديد، فالأصل أن كل شيء مباح إلا إذا كان ضاراً أو كان القرآن قد حرمه.

الإطار الدستوري لتطبيق المادة الثانية من الدستور

تهاني الجبالي

تنص المادة الثانية من دستور ١٩٧١ على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا النص الذي أتى في مقدمة ما يسمى بمقومات الدولة، نصّ حاكم في دستور ١٩٧١ سواء كان قبل التعديل أو بعده، وما من نصّ في الدستور المصري يحظى باهتمام المواطنين في مجال الإطار العملي في تطبيقه كما يحظى هذا النصّ، ودائماً ما نقفز إلى الفقرة الأخيرة ونتناسى أن نفكر في الفقرتين السابقتين عليها، وهما مهمتان وخطيرتان في إطار وضع المحددات الدستورية بتوافق حقيقي في المجتمع المصري.

إن المحكمة الدستورية العليا لم تكتف بأَن تردّد نصوص الدستور لكنها وضعت ما يسمى بتخوم النصوص مما يجعل من قضاء المحكمة الدستورية العليا أيضاً في مجال تطبيق نص المادة الثانية "قضاءً حاكماً"، وشعبنا حتى الآن لم يحظ بالحق في المعرفة القانونية وذلك لأن المعرفة القانونية غير دراسة القانون، والتطبيق هو المصادقية الوحيدة للنصّ حيث يبقى مقبولاً في إطاره العام إلا أن أرض الواقع هي المحك الحقيقي، وكثير من المبادئ الواردة في أحكام المحكمة الدستورية العليا بحاجة إلى أن نحولها إلى "ثقافة يومية".

يتلخّص الموضوع في ثلاث نقاط مهمة؛ أولاً: إن ما يحدث من مناقشات في المجتمع يعكس ما أصاب ثقافتنا السائدة من فوضى الدلالات الاصطلاحية للكلمات، وفي إطار نصوص الدستور كان من الواضح أنها تفيض بالتباسات حقيقية، فهناك التباس بين لفظتي الشريعة والقانون، وبين مصدر القانون والتقنين والتعامل مع المصادر المتعددة للقانون.

ثانياً: إن مناخ الأزمة الذي نشعر به سياسياً واقتصادياً وثقافياً في المجتمع المصري انعكس على حجم التشنّج المرضي للرأي بما يفوّت على مجتمعنا أن يصل حتى لقواسم مشتركة في هذا الحوار الخطير.

ثالثاً: نحن نناقش قضايا طالت بحثاً وجدلاً، وهو أمر تتمثل خطورته في أنه يهدر كل مراحل النضال الوطني لهذا الشعب ويهدر دروس الممارسات، ويقترّب من المناقشات

البيزنطية دون أن يصل إلى نتيجة ولأجل ذلك يجب أن يُكرَّس جزءٌ من ثقافة الحوار في مجتمعاتنا لمحاولة توثيق الخبرات السابقة على مستوى الجدل المجتمعي .

الفقرة الأولى من المادة الثانية تقول إن الإسلام دين الدولة ، ونحن محتاجون إلى أن ننظر للإسلام بمنظور آخر لأن تأثير الإسلام على نظم الحكم قديماً وحديثاً يعني وضعه في إطاره ، وفي الواقع لا يوجد في الإسلام ما يسمى بالسلطة الدينية ، وكل من تدثر بعباءة الإسلام لتبرير حكم أو لتعليق مرحلة من التاريخ لم يكن إلا مستخدماً للدين لأن هذا المفهوم لا يمكن إلا أن يكونَ في إطار ضوابط دستورية واضحة ، وأول ضابط فيها أنه لا يجب المساس بالحريات الدينية في المجتمع ، فالأصل في الإسلام أنه لا إكراه في الدين .

أما بالنسبة للفقرة الثانية من المادة الثانية والتي تنصُّ على أن "اللغة العربية لغتها الرسمية" ، فلا بد أن يعكس الوطن احتراماً للغة العربية في التعليم وفي التعبير الرسمي للدولة في المحافل الدولية وفي مجمل حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وسيادة اللغة القومية لا يعني إهمال تعلم اللغات الأخرى . إننا بحاجة إلى رد اعتبار اللغة العربية باعتبارها حافظاً لهويتنا الثقافية ، والالتزام الرسمي للغتنا الرسمية يتضمن تطويرها أيضاً ، والمطلوب هو مزيد من الجهد على المستوى الدولي للاحتفاظ للغة العربية بمكانها على مستوى العالم ، ولا يجب أيضاً تجاهل أو إهدار أية لغات أخرى مرت بوجدان هذا الشعب ، فعلى المستوى التاريخي مرت بمصر جغرافياً وتاريخياً لغات أخرى بدءاً من الهيروغليفية مروراً بالقبطية ، وتوجد أيضاً اللغة النوبية .

بالنسبة للفقرة الأخيرة من المادة الثانية والتي تنص على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" في دستور ١٩٧١ ، فقد تعرضت للتعديل في ظروف معلومة في عام ١٩٨٠ وأصبحت الفقرة "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" بعد إضافة الألف واللام ، وخلال سبع وعشرين سنة من التطبيق نجد أن هناك محددات وأصولاً مهمة سواء عبرت عنها أحكام المحكمة الدستورية العليا أو الفقه الدستوري في مصر ، فالمشرع الدستوري أورد لفظ "مبادئ الشريعة الإسلامية" ولم يورد أحكام الشريعة الإسلامية ، معنى هذا أن مبادئ الشريعة الإسلامية تمثل المقاصد العليا الثابتة ، والمشرع الدستوري لا يرد عليه اللغو ، في حين أن الأحكام متغيرة ، وهذا هو الفارق ما بين المبادئ والأحكام .

وقد أقرت المحكمة الدستورية أيضاً مبدأً مهماً بقضاء مستقر تلتزم به كل سلطات الدولة وكل الأفراد؛ وهو جواز الاجتهاد في المسائل الاختلافية وإعمال حكم العقل فيما لا نص فيه لتقرير قواعد عملية يقتضيها عدل الله ورحمته ، وعدم إضفاء قدسية على أقوال أحد من الفقهاء ، كما أقامت أيضاً حق الاجتهاد لولي الأمر الذي تمثله سلطات الدولة . كما أقرت

المحكمة الدستورية العليا أيضا في أحكامها أمراً في غاية الأهمية خاصاً باحترام الأحكام الخاصة بغير المسلمين ولوائحهم الخاصة ، واعتبرت أن امتداد المعايير والمبادئ للوائحهم فيما لم يرد فيه نص في هذه اللوائح محاولة لتحقيق المساواة أمام القانون لأبناء الوطن الواحد .

أيضا هناك مبدأ مهم في الإطار الدستوري لتطبيق هذا النص من مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع ، يتعلق بفكرة أن استنباط الأحكام من المبادئ لا يعني الأخذ وجوباً بما انتهى إليه رأي أحد المذاهب دون المذهب الأخرى ، ولا يوجد ما يمنع المشرع المصري من الأخذ به في مواجهة رأي آخر إذا ما اقترن ذلك بمصلحة مرسلة قدرها المشرع وسعى لأخذها بعين الاعتبار . كما أن هناك مبدأ مهماً في الإطار الدستوري للتطبيق يتعلق بكون أعمال المشرع لسلطته التقديرية يخضع للرقابة الدستورية ، وذلك لأن المحكمة الدستورية العليا تحاكمه في إطار ما استهدفه من مصلحة حين يجور بالمصلحة وتشعر المحكمة أنه قد انتقى حكماً من أجل حماية مصالح فئة على حساب فئة أخرى ، وحق المحكمة الدستورية العليا في الرقابة الدستورية أن تردّه . وبلا شك في النهاية ، فإن أي نص دستوري رهن بالأوضاع التي يفرضها المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي يتفاعل فيه النص الدستوري تطبيقاً والتزاماً ، وبالتالي فإن صحة البنيان الوطني هي الوعاء الذي يتم فيه احترام هذه المحددات الدستورية ، ومعالجة العلل التي أصابتنا في هذا الوعاء مسألة حياة أو موت لهذا الوطن .

حقوق الإنسان بين الدولة والمجتمع

محمد فائق

ثمة العديد من النظريات والأفكار التي تحكم العلاقة بين المجتمع والسلطة، ومن أقدم وأهم هذه النظريات نظرية العقد الاجتماعي، التي تداولها الفلاسفة والمفكرون عبر العصور منذ عهد أفلاطون إلى أن تداولها مفكرون جدد مثل هربرت سبنسر، ثم ظهرت نظرية العقد الاجتماعي بصورة نهائية في كتابات القديس توما الإكويني والتي وصفت بالتحيرية السياسية. والكتاب المقدس يذكر أن السلطات القائمة من أمر الله ولكنه في نفس الوقت يذكر أن داود عقد اتفاقاً مع شعبه، أما القانون الروماني ففيه "أن ما يرضي الحاكم له قوة القانون"، و"مبادئ السياسة" لأرسطو تؤيد أن الملكية يتولاها خير رجل، ويذهب توما الإكويني في النهاية إلى أن الحكومة يؤسسها المجتمع وله أن يعزلها أو أن يحد من سلطتها إذا طغت، وبعد ذلك انبثق عصر جديد بظهور كتاب توماس هوبز وكتاب روسو.

تعتبر الملكية الفردية هي الأساس للنزعة الإنسانية البرجوازية والتي تعني تأكيد ذات الإنسان ضد عبودية الإقطاع باسم الفردية، والتأكيد على إرادة الإنسان في مواجهة قوى الطبيعة رغبة في أن يروض الإنسان هذه القوى ويصبح سيداً ومالكاً لها. إن الفلسفة الغربية في مناقشة حقوق الإنسان كانت تمجد الفرد لكنها لم تتعرض للمجتمع، أما في الإسلام فإنها تستمد قوتها من النصوص القرآنية التي تؤكد أن الإنسان مخلوق مكرم مفضل عند الخالق لمجرد أنه إنسان.

لقد ناضل الإنسان على مر العصور من أجل نيل حقوقه في مواجهة الاستبداد والاستغلال، وكان للعرب إسهاماتهم في هذا النضال قبل الإسلام، وهناك علامات بارزة في تاريخ هذا النضال الإنساني على مستوى العالم مثل الماكنكارتا في إنجلترا وتشريعات حماية الفرد من إجراءات التعذيب، ومذاهب الأطهار أو الأحرار، إلى أن جاءت الثورة الفرنسية لتصدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩. ربما يكون الغرب هو أول من استخدم مصطلح حقوق الإنسان ولكن ليس الغرب هو الذي أنشأ حقوق الإنسان، فقد تحدثت الأديان السماوية كلها عن هذه الحقوق. بعد ذلك جاءت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ لتؤكد فكرة الحقوق

الاقتصادية، وفي عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلم تعد حقوق الإنسان تختص بالفرد وبإعلاء شأنه، ولكنها اهتمت أيضًا بشؤون المجتمع. ثم توالى المواثيق الدولية التي تؤكد هذه الحقوق على نحو قانوني ملزم، وأهمها العهدان الدوليان، وأولهما خاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت اتفاقات جنيف قد صدرت عام ١٩٤٩ والتي عرفت بالقانون الإنساني الدولي وتتعلق بمعاملة الأسرى وقت الحرب، وحماية المدنيين وقت الحرب وفي النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ثم صدر عن الأمم المتحدة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إن الديمقراطية هي التي تحقق المشاركة في الحكم، وقد ذكرت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين في تقريرها أن أنسب نهج تفسيري للديمقراطية يتمثل في عدم محاولة تعريف الديمقراطية من وجهة نظر الفلسفة السياسية بل تحديد وتعريف المكونات الأساسية القانونية والمؤسسية التي تميزها، وهناك نصوص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تعتبر أساسية وضرورية لإقامة مجتمع ديمقراطي.

لقد ارتبطت التنمية بحقوق الإنسان بل أصبحت جزءًا من هذه الحقوق، وأضيفت مصطلحات جديدة للتنمية لتصبح (التنمية الإنسانية المستدامة) لتؤكد أن محورها الإنسان أو البشر تتم بهم ومن أجلهم، كما أنها مستدامة بمعنى صيانة حقوق الأجيال القادمة في التنمية.

تتلخص حقوق الإنسان المطلوب توفيرها من الدولة في مثلث، أول أضلاعه هو حق الإنسان في أن يعمل عملاً شريفًا، الضلع الثاني أن يحصل على أجر دون استغلال ولا يقل عن الحد الأدنى الذي تحدده الدولة، والضلع الثالث أن يتناسب هذا الحد الأدنى مع المعيشة بحيث إنه يوفر غذاءً وسكنًا وملبسًا وكل التوازن المعيشي الذي من شأنه أن يكفل حياة كريمة للمواطن، وإذا اختل توازن هذه الأضلاع الثلاثة فسيضطّر الإنسان إلى إما أن يستجدي فيفقد كرامته، وإما أن يعمل عملاً غير شريف فيفقد كرامته أيضًا. ويضع أعباءً ومسئوليات على الدولة، وفي الوقت نفسه تواجه الدولة ضغوطًا شديدة من الخارج لتقليل نفوذها نتيجة تضخم دور الشركات متعددة الجنسية وآليات العولمة المختلفة.

هذا ومع عصر الخصخصة ظهرت شركات الأمن الخاصة التي تلجأ إليها بعض دول العالم الثالث وخاصة الدول الإفريقية لحفظ أمنها أو تدريب ميليشيات بعض القبائل وتسليحها،

ولم يقف الأمر عند خصخصة الأمن وإنما تجاوز ذلك إلى خصخصة الحروب ، ومن أمثلة ذلك شركة Black Water الأمريكية التي لجأت إليها الولايات المتحدة في حربها في العراق ، ولم يقتصر التغيير الذي شهده عصر العولمة على شكل الدولة وإنما امتد هذا التغيير أيضًا إلى المجتمع حيث أصبحت بعض المؤسسات المحلية -بل وبعض الأفراد- قادرين على القيام بدور دولي مؤثر مستفيدين بثورة الاتصال والتطور التكنولوجي وانفتاح العالم والانتقال إلى النظام الشبكي Network الذي يربط العالم ببعده بعض .

إن الدول القوية الفعالة مازالت ضرورة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع ، فالتنمية تحتاج إلى الدولة الفعالة والقادرة لتقوم بدور الحافز والميسر للتطور ، وتشجع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال الخاصة وتكملها ، وتكون قادرة على إنفاذ حكم القانون وإيجاد توازن المجتمع ورعاية القوى الضعيفة وحمايتها . واحترام حقوق الإنسان هو العامل الأساسي في التقريب بين الدولة والمجتمع وجعل الدولة في القلب من المجتمع وليست فوقه؛ وهو المفهوم الحديث للدولة القائمة على فكرة الاعتماد المتبادل ، كما أن الشكل الهرمي للإدارة لم يعد الشكل النموذجي في عصر الشبكة أو التشبيك Network حيث أصبحت معظم القرارات تتخذ على مستوى القاعدة وليست القمة ، ويتأتى ذلك باللامركزية ، أي لا مركزية الحكم والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان .

تبنى البنك الدولي مصطلح إدارة شؤون الدولة والمجتمع ابتداءً من عام ١٩٨٩ في تقاريره عن كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد ، وتم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي وضرورة كفاءة العدالة والمساواة ، ثم تطور هذا المفهوم ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار من سيادة القانون . وفي بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني ، وكل ما يجعل من الدولة ممثلًا شرعيًا لمواطنيها . واستخدم أيضًا مصطلح "إدارة شؤون الدولة والمجتمع" ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين ، ويحقق الحكم الرشيد التوفيق بين الوحدة والتنوع وذلك من خلال الاعتراف بالآخر في إطار من الوحدة .

وفي النهاية ، نجد أن حقوق الإنسان هي التي تحكم العلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع ، واحترام حقوق الإنسان هو الذي يجعل المجتمع ديمقراطيًا كما يجعل الحكم رشيدًا في الوقت نفسه .

السودان: التحديات وآفاق التنمية في وادي النيل

إجلال رأفت - بشير البكري

يختلف الدكتور بشير البكري مع كثير ممن يقفون ضد "الإقليمية"، فهو يرى أن يقسم السودان إلى مناطق لكل منطقة حكومتها، ويجمع تلك الأقاليم إطار فيدرالي، بحيث تقع المسؤولية على عاتق كل إقليم في حكم نفسه بنفسه مع مشاركته في مسؤوليات إدارة الاتحاد العام الفيدرالي، وتعد تجربة نيفاشا تجربة ناجحة على الرغم من الصعوبات، فالإقليمية ليست تمزيقاً للسودان، بل على العكس، إن للهوية الإقليمية مكانة متميزة في كل السياسات الدولية الراهنة باعتبارها السبيل لتحقيق الوحدة، وهي مطبقة بالفعل في إفريقيا في صورة الاتحاد الإفريقي والمنظمات المختلفة، لكنهم لا يعلنون عن كونهم يطبقونها بالمعنى الحرفي للكلمة.

أما مبادرة حوض النيل التي توضع أيضاً تحت عنوان الإقليمية، فالعصمة في دول حوض النيل فيما يختص بمياه النهر والتصرف فيها كانت بيد مصر حتى سنة ١٩٢٩ حيث انتقلت إلى حد ما إلى السودان، ثم جاءت سنة ١٩٥٩ حيث تم إبرام اتفاقية بين مصر والسودان سبقت في مبادئها مبادئ هيلسنكي المعروفة كما سبقت مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٩٧ التي حددت كيفية إدارة الأنهار الدولية، وهذه المبادئ التي تتضمن مفاهيم أنه لا ضرر ولا ضرار والحقوق المكتسبة والنظرة المستقبلية، كلها مطبقة فيما يسمى الآن بمبادرة دول حوض النيل التي تضم عشر دول تتلهمل معلنة أن لها الحق في قسمة عادلة، والمنظور الذي يساعد في حل المشكلة هو أن النيل للسلام وليس للحرب.

ومن المعروف أن الأزمة السودانية تتصاعد، فقد بدأت مع الجنوب عسكرياً في الخمسينيات ثم مع دارفور التي بدأت الأزمة فيها مترامنة مع الأزمة في جنوب السودان، لكنها لم تنفجر بشكل عسكري إلا بعد بداية حركة بولاد في جنوب السودان، وهذه الأزمات الجهوية - أي المختصة بجهات محددة في السودان - لها كلها أسباب مشتركة تقل أو تزيد على حسب ظروف كل منطقة، وكلها يتعلق بالتهميش الاقتصادي وبالتهميش السياسي وبالتكوين الاجتماعي للشعب السوداني وكذلك لأسباب بيئية، وخاصة في دارفور، ولا

يمكن أن تتم معالجة أزمة دارفور وحدها أو أزمة الجنوب وحدها دون النظر نظرة شاملة إلى الأزمة في كل السودان ، فمن الممكن أن يتم علاج الأزمة الاقتصادية مثلاً في وجود حكومة جادة ترغّب في الإصلاح ، لكن علاج المشكلات الثقافية التاريخية من الممكن أن يتطلب أجيالاً ، ولذلك لا بد من الانتباه لهذه المسألة وخطورتها على فكرة المواطنة ، حيث يواجه السودان تحديات ثلاثة:

يتمثل الأول في فكرة كيف يمكن للسودانيين أن يعبروا فوق الانتماءات الجزئية إلى الانتماء ، وهذا تحدٍ كبير يواجه كل السودانيين في كل مكان ، ولذا ينبغي الاهتمام بنشر فكرة المواطنة لأن الأجيال التي شبت على إقصاء الآخر وعدم قبوله هي أجيال تم تخريبها وسيكون من الصعب علاج هذا العيب فيها ، ولو أدركت هذه الأجيال خطورة هذا الأمر فقد تتعاون في كيفية تغيير المناهج التعليمية منذ المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة وفي كل وسائل الإعلام لشرح ماهية المواطنة وقبول الآخر ومدى خطورة هذا الأمر على الاستقرار العام ، ليس فقط في السودان ولكن في الغالبية الساحقة من الدول الإفريقية التي تعاني من المشكلة ذاتها .

ويتمثل التحدي الثاني الذي يقابل السودان في الإجابة على الاستفهام المطروح حول سلامة الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة ، وإذا ما كان السودانيون شعباً وحكومة مستعدين لمراجعة أسس هذه الدولة؟ تقول إحصائية قامت بإعدادها إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة إنها في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ رصدت اثنتي عشرة دولة فاشلة في العالم ، ومن هذا العدد سبع دول إفريقية ومن هذا العدد ثلاث دول مجاورة للسودان بخلاف السودان نفسه . والأمر يحتاج إلى مراجعة واسعة وذلك لأن المقصود بالدولة الفاشلة هي الدولة التي انهارت فيها كل المؤسسات الموجودة السياسية والأمنية والقضائية وحدث تفكك في بنيتها الداخلية ، والمثال الواضح عندنا هو الصومال .

التحدي الثالث هو أن الأزمة السودانية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأزمة الدولية لأن السودان أصبح واقعاً في الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لعدة أسباب أهمها اتصال السودان بشبكة البترول في إفريقيا ، ثم لثروات السودان المعدنية والخشبية والأنواع الأخرى من الثروات ، كما أن الموقع الإستراتيجي للسودان أصبح يكتسب أهمية كبرى .

أما في إطار محاولات السودان المستمرة لعلاج أزماته الداخلية في السنوات العشر الأخيرة ، فكان يخسر تدريجياً المجتمع الدولي ، ومن أهم الأسباب لهذه الخسارة الدولية هو فشل حل

أزمة دارفور حتى الآن، والمأساة الإنسانية التي ترتبت عليها، وخسارة السودان للمجتمع الدولي لها نتائج سلبية؛ أهمها العقوبات والمحاکمات الدولية والقوات الدولية التي يبلغ عددها حوالي عشرين ألف جندي والتي ستدخل لتربط في السودان بعد أن كانت حكومة السودان متشددة للغاية فيما يختص بتواجد قوات دولية، وهذا دليل ومؤشر على مدى ضعف الحكومة السودانية إزاء المجتمع الدولي.

إن السودان يواجه أزمة خطيرة وقد تصل إلى تفكك الدولة، ويؤدي ذلك إلى التحدي الأخير وهو أصعب التحديات، فمن الواضح أن النظام السوداني لم يستطع التنسيق بدقة مع التوازنات الدولية، وفي المرحلة القادمة على السودان أن يواجه بشجاعة وشفافية مسألتين محوريّتين في مستقبله، أولاً الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة، ثم حق تقرير المصير للجنوب الذي سيتم في عام ٢٠١١.

ثقافة السلام

سليمان عبد المنعم

إن ثقافة السلام لا تعني التطبيع ولا التخاذل ولا منطق الضعفاء، بل إنها فكرة لها أصولها وجذورها التاريخية ابتداءً من أعمال الكثير من الفلاسفة والمفكرين، ثم أخذت في السنوات الأخيرة زخمًا قويًا من خلال مجموعة من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تضم مجموعة من القيم الوطنية المستتيرة والقيم الإنسانية المعاصرة.

وتقوم ثقافة السلام علي مجموعتين من القيم: قيم على المستوى الداخلي أو ما أسماه قيم الوطنية المستتيرة وقيم على المستوى الخارجي وهي قيم الإنسانية المعاصرة، ولا تقتصر المرجعية القانونية لثقافة السلام على قرارات الأمم المتحدة فقط، فإذا اطلعنا على الدستور المصري أو نسخة من أي قانون مثل قانون العقوبات المصري أو قانون حماية الطفل، لا اكتشفنا أن لدينا الكثير من النصوص التي تؤدي قراءتها البعيدة إلى تكريس ثقافة السلام، وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن العقد من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ خاص لنشر ثقافة السلام ومكافحة العنف ضد الأطفال.

أما عن المرجعية الفكرية، فلدينا عدد كبير من الفلاسفة الذين انحازوا منذ البداية إلى ثقافة السلام، واعتبروا أن ثقافة السلام نوع من أنواع النضال الحقوقي والقانوني والإنساني لأجل الانتصار لمجموعة من القيم الإنسانية النبيلة.

وفيما يخص المرجعية السياسية في عالم تسوده ازدواجية المعايير، يمكن أن نقول إن هناك إرادة سياسية لثقافة السلام، ففكرة إنشاء معهد لدراسات السلام والذي يديره السفير علي ماهر يمكن أن يقوم بالكثير وهو يُعتبر الذراع الأكاديمي لحركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، ولديه إمكانيات كامنة يمكن أن تؤهله للعب دور كبير من خلال التواصل الفعال الحر المباشر غير التقليدي.

وثمة العديد من مؤسسات ثقافة السلام المعنية بهذا الموضوع، والتي انتشرت في السنوات العشر الأخيرة ومنها ما هو محلي وما هو إقليمي وما هو دولي، وبعضها تعتبر أعمالها ضمن أنشطة الجمعيات الأهلية وهناك مراكز الأبحاث المعنية بقضايا السلام في العالم.

وهناك العديد من معوقات وتحديات ثقافة السلام ، ومنها معوقات محلية ومعوقات دولية ، وهناك أيضًا إشكاليات داخلية يجب أن نواجهها على صعيد المجتمع . وقد قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بإعداد دراسة عن حقوق الإنسان في الكتب المدرسية . ونحن على المستوى المجتمعي مطالبون جميعًا بترويض وإعلاء بعض القيم المجتمعية والتربوية التي تخلق ثقافة السلام .

وقد تضمن إعلان ثقافة السلام الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة:

- ١ - ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة .
- ٢ - احترام الحياة وإنهاء العنف من خلال التعليم والحوار والتعاون .
- ٣ - الاحترام الكامل لمبادئ السياسة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في المسائل الداخلية .
- ٤ - الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية .
- ٥ - الالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية .
- ٦ - بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية في الأجيال الحاضرة والمستقبلية .
- ٧ - احترام وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل .
- ٨ - الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات .
- ٩ - التمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار .

إن حقوق الإنسان مكّون أصيل من مكونات ثقافة السلام لأنه بدون مراعاة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، لا نتصور كيف يمكن حقًا أن تسود ثقافة السلام ، التي يجب أن تتوفر لها آليات الحماية لأن أية انتهاكات لحقوق الإنسان لا بد أن تؤدي إلى وجود وسائل للحماية ، ويوم ننتقل منظومة حقوق الإنسان لنجعلها جزءًا من ثقافة السلام ، فنحن بذلك نخلق أدوات ووسائل حماية ثقافة السلام .

وهناك مبادرة أطلقت في حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام بعنوان "الثقافة لغة التنمية والسلام" تتلخص في أفكار ثلاث:

الفكرة الأولى أنه يجب شغل شبابنا المنصرف أحياناً عن قضايا الوطن بمشروع وطني يمكن أن يكون قاسماً مشتركاً يثير حماسنا جميعاً مثل قضية التنمية وقضية حقوق الإنسان وقضية الديمقراطية . والفكرة الثانية خاصة بضرورة مراجعة أنفسنا مراجعة نقدية ، وذلك لأن الشعوب الحية التي تراجع نفسها هي الشعوب القادرة على اقتحام المستقبل ، أما الشعوب غير الحية التي لا تستطيع أن تراجع نفسها ولا تقبل أن تراجع نفسها هي بالتأكيد شعوب ستكون دائماً عاجزة عن اختراق المستقبل . والفكرة الثالثة هي تكامل الأدوار ، حيث إن تكامل أدوارنا مهم للغاية ، وفي البداية يجب أن نؤمن أن للدولة دوراً يجب أن تقوم به ، ولكن على المجتمع مسؤولية يتعين عليه القيام بها .

الجودة والتنافسية في التعليم العالي

سلوى بيومي المجولي

يعد التعليم من الحضارة وحتى أعلى الدرجات العلمية منظومة واحدة، وجزء أساسي من مشكلة التعليم عندنا أننا نتعامل مع كل مرحلة على أنها مستقلة وغير مرتبطة بما قبلها وما بعدها، ولذلك لا يحدث التواصل بين هذه المراحل. والتركيز هنا على التعليم الجامعي، فمع بداية القرن الحادي والعشرين حدثت طفرة حقيقية، وبالتالي كان هناك هدف أساسي للتعليم وهو تحقيق نظام تعليم يضمن كفاءة المتعلم ويحقق الاحتياجات المطلوبة لمصر وللمجتمع وللنظام الاقتصادي، بمعنى أن يكون ما سيتم تدريسه يحقق مواصفات محددة، وهذا جزء أساسي مما عملنا عليه في لجنة الجودة والاعتماد. وقد قمنا في مصر بتنفيذ ما يسمى بـ graduate profile حيث تطالب الكليات والجامعات أن تقوم بإعداده.

وقد وضعت خطوات الإصلاح في التعليم العالي بعد مؤتمر تطوير التعليم في سنة ٢٠٠٠، وتقرر العمل على بناء التعليم العالي وتنوعه وطرق الأداء والتقييم ومستويات الطلبة في مراحل التعليم المختلفة والبحث وتمويل التعليم ومدى قدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات المجتمع. لقد حدثت طفرة حقيقية على مستوى العالم، فقد كان عدد الطلبة في العالم في عام ١٩٧٥ حوالي أربعين مليون طالب، وأصبح اليوم عددهم ثمانين مليون. وفي مصر، يبلغ عدد الطلبة ٢،٢ مليون طالب يمثلون ١٦٪ أي ٣٠٪ من الفئة العمرية، التي تتراوح بين ١٨ إلى ٢٤ سنة، وهناك اتجاه أن تصل هذه النسبة إلى ٥٠٪.

إن أهم ما يجب التركيز عليه هو ميزانية التعليم العالي، إذ يتم الآن إنفاق ٨،٦ مليار جنيه على التعليم وهي ميزانية عالية، في ظل زيادة عدد الجامعات الحكومية من إحدى عشرة جامعة إلى سبع عشرة جامعة ثم إلى عشرين بعد إضافة الفروع. وكانت الجامعات الخاصة في عام ١٩٨٢ عبارة عن جامعة واحدة، أصبحت الآن ثلاث عشرة جامعة يدرس بها أربعون ألف طالب، وزاد عدد المعاهد من اثنين وخمسين إلى واحد وتسعين معهداً، أما التعليم الفني والذي تحول في الغالب إلى الكليات التكنولوجية المتقدمة فقد أصبحت خمسين وأربعين كلية وثمانية فروع، وكانت نسبة الانتظام ١٦٪ أصبحت ٣٢٪ في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ولكن الواقع يعكس أن الزيادة في الأعداد لا يقابلها زيادة في الإمكانيات، لكن الشيء الإيجابي البارز في مسألة زيادة الأعداد هو ما كان يسمى من قبل "قضية النوع"، فقد كانت نسبة التحاق الإناث بالجامعة أقل من نسبة التحاق الذكور، لكن كنتيجة لهذه الزيادة فقد زادت أعداد الإناث زيادة كبيرة وصلت في بعض الحالات إلى ٥٠٪.

وفي تقرير عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ كان وضع مصر في تقرير التنافسية ٤٥ من ١١٧ دولة، أي أنها كانت في النصف الأول من الدول، وينحصر ذلك في مجالات دون مجالات. أما في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فقد انخفض وضع مصر إلى رقم ١٠٨، أي أنه حدث انخفاض شديد في الوضع التنافسي لمصر، ويقع الجزء الأساسي من هذا الأمر على عاتق الاقتصاد وذلك نتيجة لارتفاع الدين العام ونسبة البطالة والتضخم والدين الداخلي وغيرها من المشكلات. ويأتي ترتيب مصر الثامن بين ١٣ دولة عربية. كما تمت ملاحظة انخفاض مستوى التحاق الطلبة والطالبات بالقسم العلمي حيث بلغت نسبة الالتحاق به ٣٥٪ في حين بلغت نسبة الالتحاق بالقسم الأدبي ٦٥٪، وهذه مسألة خطيرة للغاية لأن ذلك ستكون له آثار سيئة للغاية بعد عشرات السنين من الآن؛ حيث سيختفي الاهتمام بالعلوم والرياضيات.

ومع بداية القرن بدأ الجميع يتحدثون أيضًا عن الاقتصاد المبني على المعرفة لأننا لا نستطيع أن نعمل بدون معرفة، فيجب أن يكون لدينا خريج قادر على المنافسة وعلى تغطية كل الوظائف المطلوبة في السوق سواء محليًا أو إقليميًا أو عالميًا، وأنه يجب أن يكون على درجة جيدة من التعليم والتدريب.

ومن الوظائف الأساسية للجامعة تخريج من يملكون مهارات حقيقية في الاتصال، وقد توصل الخبراء إلى مثلث الاقتصاد المبني على المعرفة والذي يتلخص في: التعليم والبحث والتجديد، وفي مصر أنشئت اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد في عام ٢٠٠٣، كما يوجد مشروع من مشروعات تطوير التعليم، وهو مشروع ممول من البنك الدولي اسمه Quality assurance and application project.

والتعليم هو الحل الوحيد لكي تتقدم مصر، وأي حل آخر لن يؤدي للنتائج التي نريدها، ومن هنا تبرز أهمية الجودة، فإذا كنا نريد أن تكون لنا تنافسية، فلا يمكن أن يتم ذلك دون تعليم، ورسالة اللجنة تهدف إلى زيادة ثقة المجتمع في خريج الجامعات المصرية، وفي زيادة جودة التعليم بشكل مستمر مع كفاءة الأداء. أما الهدف الإستراتيجي الأساسي الذي تعمل اللجنة من أجله فهو تهيئة الجامعات الحكومية لتكون قادرة على التقدم للاعتماد، فقد بدأ العمل على الوتيرة التي يعمل بها العالم كله من حيث الاهتمام بالمخرجات وليس بالمدخلات.

وعلى ذلك لا بد أن يكون لكل جامعة أو كلية رسالة ، كما يجب أن يكون لديها مرجعية يتم تحديدها وفقاً للمعايير العالمية ، وأن تقوم بتقديم تقرير إستراتيجي ، كما أن كل كلية ملزمة بصياغة خطة تنفيذية للتطوير ، وبناء عليه بعد هذه الخطة تكون جاهزة للتقدم للاعتماد .

إن أضعف النقاط التي تؤخرنا عن التقدم هي: أولاً طرق تقييم الطلاب ، وثانياً إنجازات الطلاب ، ومع الأسف لا يتم اتباع قواعد الشفافية أو الوضوح ، وليس من حق الطالب أن يعرف أي شيء ، ويا ويل للطلاب الذي يذهب إلى الأستاذ ليسأله لماذا رسب؟! المفروض أنه يوجد بكل جامعة مركز للجودة يعمل وفق خطة إستراتيجية يطبقها مع الكليات التي تتبع معايير معينة طبقاً لبرامجها التعليمية ، وتقوم بعمل تقييم ذاتي لإنجازاتها ، ويأتي إليها خبراء للعمل معها على إنجاز المطلوب منها ، مما يؤدي إلى صياغة خطة تنفيذية تؤدي بالكلية إلى التقديم للاعتماد .

لقد قامت اللجنة بتأسيس مركز للجودة في كل جامعة وتمت صياغة خطط وإستراتيجيات وتمت الاستعانة بخبراء من الخارج لتقييم هذه التجربة ، كما أصدرت عدة كتب منها كتاب بعنوان "مبادئ الكود المصري في أساليب تقويم الطلبة" . وفي عام ٢٠٠٦ ، صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة في التعليم ، وهذه الهيئة مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، وهي هيئة تعتمد على الشفافية والعدالة في تقاريرها التي تُنشر تباعاً على الملأ عن أخبار الكليات والجامعات ، وأهم ما يميز هذه الهيئة هو وجود نظم للشكوى .

لقاء مع فاروق جويده

فاروق جويده

استهل الشاعر فاروق جويده الندوة بالقاء بعض قصائده التي أمتع بها الحضور، كان من ضمنها قصيدة "سلوان لا تحزني" والتي كان قد نظمها لابنته الصغيرة.

وتعرض الحوار عن مستقبل مصر في ظل الأوضاع الاجتماعية الراهنة، وكذلك هموم ومشاكل الوطن وتحليل للواقع من جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية التي يتم مناقشتها في جريدة الأهرام تحت عنوان "هوامش حرة"، ثم تم حوار حول التحول من الشعر العاطفي إلى الشعر السياسي والأعمال الخاصة بالأستاذ فاروق جويده؛ وأيضاً إلى رؤيته لمستقبل الصحف القومية في مصر، وما يتعلق بموضوعات مختلفة تتعلق بالدين والحروب العقائدية.

وحول العلاقة مع السلطة، فإن أخطر أنواع المعرفة هي ما لا نستطيع البوح به، وإن هناك أشياء كثيرة إذا عالجهما الإنسان بصراحة يمكن أن تتسبب في كوارث. ولذلك فمن وظيفة الكاتب أن يكتب إلى السلطة وينبهها، دون أن يفرض عليها ما تفعله، وذلك لأن العلاقة مع السلطة علاقة شائكة ويمكن أن تتسبب الكتابة في عدد من المشكلات لصاحبها وخاصة إذا كانت الكتابة بصفة منتظمة وأسبوعية.

إن مشكلات مصر أكبر من الحزب الوطني وأكبر من الحكومة وأكبر من المعارضة. والحل يكمن في جلوس كل الأطراف مع بعضها البعض، وذلك لأن مصر قد دخلت إلى عنق زجاجة يحتاج إلى كل الجهود مجتمعة، ولن يستطيع الحزب الوطني وحده أن يحل هذه المشكلات، ولا الحكومة وحدها ستحلها لأن الحكومة ورثت الكثير من المشكلات السابقة على عهدها.

إن مستقبل مصر سيكون في قبول الحوار، ولن يصلح حوار الطرشان الذي يتمثل في أن تفعل الحكومة دوماً ما تريد ولا تعباً بالمعارضة التي تصرخ طوال الوقت، لأنه سيكون من نتيجة ذلك مزيد من ضياع الوقت والموارد والمستقبل. ولا بديل من أن تقبل كل الأطراف بالحوار، كما أنه لا يمكن أن تظل المعارضة تتصور أنها ستسقط الحزب الوطني والحزب

الوطني يمتلك السلطة ، كما أنه لا يمكن أيضًا للحزب الوطني أن يتصور أنه سيردع كل فكر آخر .

وحول موضوع قضية الأقباط ، فهناك تساؤل يطرح نفسه وهو: منذ متى كنا نقول من المسلم ومن القبطي؟ وهذه آفات ظهرت في المجتمع المصري ولم تكن أبدًا موجودة من قبل ، وخاصة حول الضجة التي تثار حول شخص أسلم أو آخر تنصّر؟ وهناك سؤال أيضًا: ما الذي يمكن أن يضيفه أي شخص إلى الإسلام أو ما الذي يمكن أن يضيفه أي شخص إلى المسيحية؟ إن هذه ديانات عريقة عاشت آلاف السنين بفكر وعظمة وتسام وأتباعها بالملايين ، ولن يضرها خروج أفراد منها ولن يزيد لها دخول معتنقين جدد إليها . هذا وقد اختتم الحوار بالقاء قصيدة "في عينيك عنواني" .

ثقافة الإصلاح وإصلاح الثقافة

جميل مطر

إن الشيء المعني بالإصلاح معناه مُعَوِّجٌ، كما أن الحديث عن الإصلاح يعني أن هناك خطأ ما نحاول تصحيحه؛ فكلمة "إصلاح" تعني أنه يتم بالإرادة، والثقافات لا تتطور تلقائياً، وإنما بسبب ظروف موضوعية تدفع إلى تغيير الثقافة. وبذلك فإن كلمة إصلاح إنما تعني إرادة التغيير، وصناعة التغيير، كما تعني أنها قد تتم بالقوة كالحرب وفرض الهزيمة، وفي كلتا الحالتين تُنشأ ثقافة جديدة. وهناك أيضاً مصطلح "هندسة الثقافة" وتعني أن يكون لنا الحق في التدخل لتغيير إنسان وتشكيل شخصية جديدة، وتُطرح كلمة "ثقافة" أحياناً بمعنى حضارة، وعندما نقول ثقافة رأسية فهذا يعني وضع الثقافة كمفهوم دارويني يجعلها تنمو لكي ترقى، ولكن الثقافة أيضاً تمتد أفقياً لأنها تتصل بعلاقة إنسان بإنسان، ومجتمع بمجتمع، فهي أفقية ولكنها أيضاً رأسية بمعنى الموروث الذي يصل إلينا رأسياً، ولكن ليس بالمعنى الدارويني الذي يشير إلى تقدمها المستمر إلى أعلى.

لم يكن تعبير "المثقف" معروفاً قبل القرن العشرين، فقد كان هناك رجل المعرفة أو رجل العلم في العصور الوسطى، ثم جاء عصر علماء الدين ثم الأكاديميين والخبراء، كل هؤلاء أزاحوا مكانة رجل المعرفة، وظهر مفهوم المثقف عام ١٨٩٧ مع قضية درايفوس الشهيرة في فرنسا حيث أطلق على مؤيديه لقب "المثقفين". وكلمة المثقف تطلق أيضاً على كل عضو في جماعة مهنية، أو على كل من يروج لمصلحة عامة، وكل من يهتم بالكتابة والحوار والأفكار، وعلى أي شخص يتحدث في غير اختصاصه.

وتتلخص العولمة في ثلاثة مكونات هي: قواعد ومبادئ وسلوكيات، وليس معنى أن تكون ثقافة العولمة أكبر منا أن تحتكرنا وتفرض علينا كل شيء، فلا بد أن نكون واعين أنه مهما حاولنا تغيير الثقافة يظل المحلي على نفس درجة قوة الوارد من الخارج أو الكوني.

وتشير كافة التقديرات إلى أن سرعة انحسار بعض اللغات في العالم اليوم وتقدم البعض الآخر مثل اللغة الإنجليزية جعل بعض الإحصائيين وبعض المتخصصين في اللغات يتوقعون أن ينتهي الأمر بلغة واحدة بعد حوالي ٢٥٠ سنة، أي أن العالم كله سيتحدث لغة واحدة، ولا

تقتصر اللغة فحسب على كونها وسيلة يتحدث بها الناس مع بعضهم البعض ، ولكنها تحمل أفكارهم وثقافتهم . فهل يعني ذلك بالتالي أننا سنعيش في عالم له ثقافة واحدة؟

ومما يسهم أيضاً في انقراض اللغة تقدم تكنولوجيا الاتصال الذي فرض وجود لغة واحدة هي اللغة الإنجليزية ، ويلعب الترحال دوراً في هيمنة اللغة الإنجليزية باعتباره أحد أرصدة أو ثمار العولمة ولا يمكن تجاهل حقيقة أن ١٨٠٠ مليون شخص من مجموع ٦٤٠٠ مليون شخص في العالم اليوم يتحدثون اللغة الإنجليزية ، وهذا يؤكد أنها أصبحت لغة الاقتصاد ولغة العلم ولغة التعاملات ، في حين أن اللغة العربية تنحسر تدريجياً لصالح اللغة الإنجليزية . ويقابل هذا صحوة في الوعي بأهمية اللغة في الصين وفي اليابان وفي روسيا .

إن أول حافز للتغيير الثقافي هو التحديات ، وعندما يتحدى تطور ما شعباً أو ثقافة أو أمة يكون ذلك حافزاً للتغيير ، وأبرز تلك التحديات يتمثل في الاستعمار ، فقد أدى الاستعمار في معظم الأحوال إلى إحداث تغيير ، أما الحافز الثاني للتغيير فهو التطورات السياسية والاجتماعية وخاصة معتقدات الطبقة الحاكمة ، لأن التغيير لا يحدث إلا إذا توفرت لدى هذه الطبقة نية التغيير ، والحافز الثالث للتغيير هو الهجرة .

المسلم والآخر

محمد سليم العوا

كلمة "الآخر" كلمة جديدة على أدياننا ولغتنا، كنا في وقت مضى نعرف المسلم وغير المسلم ونميز بين الناس بأديانهم لأن طريقة التمييز بين الناس تكون بعقائدهم، وكنا نميز في داخل الدين الواحد بين المذاهب، ثم تطورت الدنيا، وأصبح الناس ينتسبون إلى البلدان، وهي نسبة لعلها لا معنى لها إلا تلك السيطرة الطاغية التي تسمى الدولة والتي احتكرت القوة والقانون وجعلت الخلق أجمعين يخضعون لها.

إن الآخر هو كل ما سوى الذات، فإذا نُسب هذا الآخر إلى المسلم، كان الكلام على ما سوى الذات المسلمة. وهذا المسلم ينظر إلى غيره من الناس من وجهتي نظر، إما أنه يعتقد ديناً سماوياً أو أنه لا يعتقد أي دين، والمسلمون في القرن الخامس عشر الهجري -الحادي والعشرين الميلادي- لا نحتاج إلي اكتشاف غير مسبق لتعامل به مع الآخر. لقد جاء النبي عليه الصلاة والسلام إلى هذه الدنيا وعاش فيها قبل البعث أربعين سنة وهو واحد من الناس حتى كان وقت بعثته وإنزال الوحي إليه وتكليفه بتبليغ الناس آخر رسالات السماء إلى الأرض، ومن هذه اللحظة أصبح العالم كله بالنسبة إلى محمد عليه الصلاة والسلام آخر، كان وحده هو المسلم وكان العالم كله بالنسبة إليه آخر أو غير مسلم، وقد أمره الله أن يقول لهؤلاء: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ وفي السورة نفسها ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ وعندما انتقل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة، أملى وثيقة تاريخية عظيمة مشهورة اسمها "وثيقة المدينة"، قال فيها ما معناه أن اليهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمؤمنين دينهم"، هكذا على قدم المساواة. بل كان النبي عليه الصلاة والسلام فيما يروى عنه يقول في أعقاب كل صلاة: "وأشهد أن العباد كلهم إخوة".

ويحدثنا القرآن الكريم عن نوعين من الآخر: النوع الأول هم الوثنيون المشركون، والنوع الثاني هم أصحاب الأديان السماوية، وقد خاطب القرآن الكريم هؤلاء بلفظين اثنين: إما أنهم يهود أو نصارى، وإما باللفظ الجامع بين الاثنين وهو "أهل الكتاب"، ولم يسمو القرآن بين أهل الكتاب كلهم. ونحن مأمورون أن نخاطب الناس بأحب الأسماء إليهم، وبأحب الألقاب

إلى نفوسهم ، فليس من التمسك بأهداب اللغة القديمة ولا حتى بأهداب النص القرآني عندما أخطب المسيحي -الذي يكره كلمة "نصراني" - أن أدعوه بالنصراني . يجب أن نتعايش معاً - كل من المسلمين والمسيحيين واليهود بكل مللهم - فإذا كنا في مصر يصبح الجميع أهل الدار ، لهم ما لأهل الدار من الحقوق وعليهم ما على أهل الدار من الواجبات ، ولهم من الحُرمة مثلما لكل مواطن في هذا الوطن من الحُرمة ، دمهم حرام ومالهم حرام وعرضهم حرام ، ولا يجوز لأحد أن يسخر منهم ولا أن يجعلهم ملهة أو هُزءاً على لسانه في الصغيرة أو في الكبيرة ، فإذا جاء أهل العقل والحكمة وردوا هؤلاء إلى صواب دينهم وردوا أولئك إلى صواب دينهم ، بحيث يقول المسلمون للمسلمين: "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن" ، وبحيث يقول المسيحيون للمسيحيين: "من ضربك على خدك الأيمن فأدر له الأيسر ، اعفُ وسامح فإن الرب يحب العفو والسماح" ، لو قال هؤلاء لهؤلاء ذاك وهذا ، لانطفأت نار الفتنة ولخمد أوارها ولذهب لهيبها أدراج الرياح .

نحن شعب واحد في وطن واحد لنا هذه الحقوق والواجبات الواحدة ، وطبقاً للوثائق الدستورية ، نحن نعيش على وجه المساواة معاً وعلى وجه التكافل والتكافؤ معاً ، لا فضل لمصري قبطي على مصري مسلم إلا بما يؤديه لهذا الوطن من حق ، وما يدفعه في سبيل حمايته من ضريبة ، وبما يقدمه فداءً له إذا احتاج إلى فداء من النفس والمال والولد . فلا يظن أحد من أهل الدار من المسلمين والأقباط أنه يستطيع أن يتميز على سواه أو يتفوق عليه أو يعلو ، إن كان سيعلو فإنه سيعلو فرداً ضمن مجموعة أفراد ضعاف وفقراء ومنقوصين ، فنقائص الوطن نقائص فينا كلنا ومزايا الوطن مزايا لنا كلنا ، وعلى المسلمين والأقباط أن يعملوا معاً ليعظموا من مزايا الوطن ويقللوا من نقائصه وعيوبه ، والوطن القوي الكامل شرف للجميع ، والوطن الضعيف الناقص خيبة للجميع .

لقد خلق الله لنا كل ما في الأرض ، فنحن نعيش عيشاً مشتركاً على هذه الأرض ، وبتناول معاً من طبياتها وخيراتها التي خلقها الله ، وكل ينال بقدر حظه من المعرفة ومن الثقافة ومن التقدم العلمي والتقني ومن قوته العسكرية ، ولا يستهين أحد بالقوة العسكرية لأن من يملكها بقدر كاف يستطيع أن ينال ما يشاء ، وقد عشنا جميعاً الحروب التي مرت بها مصر ، وكلنا لنا شهداء في عائلاتنا من ضحاياها وفي العيش المشترك نحن أهل هذه الأرض ، ينبغي أن نتساوى في إمكانية استثمارها وإمكانية استخراج ما أودعه الله فيها من الخيرات ، وقبول كل طرف للآخر ضرورة لاستمرار الحياة على الأرض وإلا لأفنى بعض الناس بعضاً ، فيجب أن يكون عند كل الناس إيمان بحق الجميع المشترك في أن يحيوا في هذه الأرض التي جعلها الله لهم

جميعاً. وعندما نقول مؤمنهم وكافرهم، نحن لا نعني المؤمن من الناس بالإسلام والكافر به، نحن نعني مؤمنهم بالله الواحد الخالق، أيا ما كان الدين الذي يتعبد إلى الله به.

السياسيون هم الذين يحكمون العالم كله دون استثناء وهم الذين يستغلون الشعارات الدينية لتحقيق المآرب السياسية والدينية، لكن ينبغي أن يظل الدين الحق محفوظاً بحفظ العلماء والمؤمنين وجماهير الناس الذين يؤمنون بهذا الدين، سواء كان هذا الدين إسلاماً أم مسيحية أم يهودية أم بوذية أم غير ذلك، أما الدين الباطل الذي يُستخدم لكسب الجاه في الدنيا، وللسياسة وللإستغناء بالمال، فهذا ليس ديناً.

هذه مجموعة من القواعد التي اتفق عليها اتفاقاً مبدئياً الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي، المكونة من مجموعة من المسلمين وغير المسلمين العرب، من مصر والسودان ولبنان وسوريا والأردن والإمارات والكويت، يجمعهم أنهم مؤمنون بدينهم إسلاماً كان أم مسيحية، ولا يشارك أي منهم في أعمال الفريق بصفته منتبياً إلى حزب أو جماعة أو فئة سياسية أو طائفة دينية، وهم يعملون منذ عام ١٩٩٥ في تقريب الشقة بين المسلمين والمسيحيين في العالم العربي، وانتهوا مؤخراً إلى وثيقة أقروها بصفة مبدئية عناوينها الرئيسية كما يلي:

- هناك احترام متبادل، فلكل أهل دين خصوصياتهم الدينية ولكل فرقة أو مذهب داخل الدين الواحد خصوصياتهم الدينية.
- الفصل بين أصحاب الأديان والعقائد مرجعه إلى الله رب العالمين وحده يوم القيامة.
- اعتقاد الصحة المطلقة في كل دين خصيصة لازمة.
- لا شأن لكل طرف بخصوصيات دين الطرف الآخر، ولا يجوز لأهل دين أن يجعلوا من أنفسهم حكماً أو نقاداً لخصوصيات أهل دين آخر، كل أهل دين يتحدثون عن دينهم فقط.
- حفظ حرية وحُرمة كل دين واجب، وحسن الصحبة بين الناس سياج يحمي الوحدة داخل الوطن والأخوة الإنسانية في الناس كافة.
- حرية اختيار الدين فردية وآثار هذا الاختيار يقررها أصحاب كل دين لأهله.
- الأغلبية والأقلية مفهومان سياسيان، ينبغي أن يكون للأقلية الدينية -إذا صح التعبير وهو تعبير خاطئ- نفس الحق في الحماية وفي التعبير وفي التدبير.

وفي النهاية ، هناك حقيقة واحدة يجب أن نتفق عليها: أن كوني مختلفاً عن الناس أو كوني شيئاً آخر لا يعني أنني شيء أسوأ ، وأن كونه شيئاً آخر لا يعني أنه شيء أحسن ، فلنَعِشْ مَعاً مختلفين متحابين متعاونين نُعَمِّرُ هذه الأرض حتى نُوفَى ثواب هذا التعمير في الآخرة .

أحوال المصريين خلال قرنين

لويس جريس

يزعجنا كثيرًا ما يجري حولنا، خاصة في جميع وسائل الإعلام، ويجعلنا هذا الانزعاج نتساءل إلى أين نحن ذاهبون؟ في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حدث أمر غريب في العالم، وهو الاعتداء الذي حدث على الولايات المتحدة الأمريكية وتمخض عنه في النهاية الهجوم على الإسلام والمسلمين والشرق الأوسط. هل من المعقول أن يتسبب ما فعلته تلك المجموعة من الإرهابيين في كل هذه الكوارث؟

إن ما حدث يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حدث لنا عام ١٨٤٠ أيضًا في مؤتمر لندن، والمشكلة مستمرة. فما حدث في هذا التاريخ هو أن محمد علي الكبير والذي كان قد تولى شؤون مصر في عام ١٨٠٥، استطاع خلال ٣٥ سنة أن يهدد الآستانة وأصبح القوة الثالثة في العالم حيث أصبح يملك أسطولًا يضاهي الأسطول الإنجليزي ولو تُركت مصر تنمي نفسها، فقد كان من الممكن أن تصبح قوة مهمة في المنطقة، ومنذ ذلك التاريخ، لا يتم تمكين مصر من هذا أبدًا بشكل أو بآخر. وقد اجتمعت القوى الكبرى في عام ١٨٤٠ وحررت محضر الاجتماع الذي وقعت مصر عليه وأصبح معاهدة، ولم ينتبه أحد إلى أن ما وقعته محمد علي الكبير في عام ١٨٤٠ هو نفس ما فعله السادات عندما وقع على معاهدة السلام مع إسرائيل، خاصة فيما يختص بموضوع تحديد وجود الجيش في سيناء بحيث لا يكون إلا وسيلة لحفظ الأمن، ومن يطلع على بنود معاهدة عام ١٨٤٠ سوف يجد أنها مشابهة للغاية لمعاهدة ١٩٧٩. وإذا درسنا الفترة منذ عام ١٨٤٠ حتى يومنا هذا، سوف نجد أن حوالي كل عشر سنوات أو كلما حاولت مصر النهوض، يأتي أحدهم ليضربها على رأسها حتى تعود مرة أخرى إلى الخلف وتبدأ من الصفر.

صحيح أنه قد تغير وجه التعليم في مصر خلال قرنين، وارتفع عدد الجامعات وازداد عدد المدارس، واعتلت المرأة أعلى الوظائف، لكن كل هذا محصور في قلة قليلة من أبناء الشعب. فغالبيت الشعب المصري مازال يعيش مثلما كان يعيش أيام أن جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٧٩٨ فقد كانت النهضة دائمًا تُعنى بالمظاهر، ولم يحدث أبدًا أن تغلغت لتصل إلى قاع المجتمع. نحن لا ننكر الكثير من التطور الذي منح فرصًا للعديد من أبناء مصر،

كمساهمة رفاة رافع الطهطاوي الذي يعد بحق رائد النهضة الأول في مصر، كما كانت توجد باستمرار رقابة ومتابعة شديدة على أفراد البعثات خلال أيام محمد علي، فعندما كان يعود طالب البعثة الذي أرسله لكي يتعلم في أوروبا، كان يقوم بحبسه في القلعة حتى ينهي ترجمة كتاب من الكتب التي تعلمها وليكن أفضلها، ومن هنا نشطت حركة الترجمة.

ومن أهم الحركات النهضة التي حدثت ما قام به مجموعة من المفكرين بدءًا من عام ١٨٩٦ فيما يتعلق بالدعوة إلى إنشاء جامعة أهلية، ويجب ألا ننسى فضل ثورة ١٩١٩ ومن قبلها خطب مصطفى كامل ومن بعدهما كل الحركات التي واكبت دستور ١٩٢٣، ولم يكن أحد يتوقع أن يكون باستطاعة أحد أن يخلف سعد باشا زغلول زعيم الأمة، ولكن فعلها النحاس باشا وأثبت أنه لا يقل عن سعد زغلول في زعامته، وظل النحاس باشا زعيمًا للأمة حتى مماته. إن ما جرى في القرنين التاسع عشر والعشرين في منطقتنا لم يكن مجرد صدفة، حيث كان كل شيء مدبرًا.

إننا في حاجة إلى إعادة إحياء الصالونات الأدبية والمحاضرات وحفلات الموسيقى كالتي كانت سائدة في النصف الأول من القرن العشرين، لأن هناك مؤامرة مستمرة تستهدف المنطقة العربية ككل ومصر على وجه التحديد، وهذه المؤامرة مستمرة حتى لا تترك مصر لحالها فترة من الزمن فتصبح دولة قوية، خاصة وأن المصريين عندما يُتاح لهم مجتمع آخر يستطيع كل منهم أن يثبت وجوده وجدارته، والأمثلة على ذلك كثيرة. فلا ينكر أحد ما يفعله الدكتور محمد البرادعي، لقد كان اجتهاده الشخصي هو الذي أوصله إلى منصب رئيس منظمة الطاقة في فيينا، واليوم تشن عليه إسرائيل حملة تدعي فيها تواطؤه مع إيران.

إن مشاريع النهضة المستمرة التي تُطرح في بلدنا تنطفئ بسرعة ولا تصل إلى أعماق الشعب، فنحن نسمع عن محو الأمية في بلدان كثيرة والتي نجحت في محوها تمامًا، أما هنا في مصر فالأمية تزداد، وهذا يدل على أن الإنسان المصري الحالي لم يعد يتفاعل مع ما هو قائم، كما أن العالم أصبح مفتوحًا. ومن منا على سبيل المثال يهتم بمتابعة القنوات المحلية في مصر، ولكن تجذبهم قناة الجزيرة والعربية والـ CNN.

وتوجد الآن مساحة متاحة من الحرية، فإذا كان الموضوع الذي نعالجه موضوعيًا ونحن نعالجه بعقل وبهدوء وبمعلومات وبحقائق، فإنه حتى في وجود الرقابة كان يتم نشر هذا الموضوع. أما الذي لا يُنشر فهو الموضوع السطحي الذي ليست به معلومات والذي يعتمد على الخطب العصماء.

إن الإسكندرية بها تراث وثقافة وفن يجعلها إحدى العواصم الهامة في البحر الأبيض المتوسط. وقد آن الأوان لكي تبرز الإسكندرية، ليس فقط كمدينة من مدن جمهورية مصر العربية، ولكن أيضًا كمدينة تطل على البحر المتوسط.

الشخصية المصرية والتراث الشعبي

أحمد مرسي

شاع في المصطلحات الثقافية والإعلامية خلال السنوات السابقة مصطلح الفنون الشعبية للدلالة على ما كان يدل عليه المصطلح الأنجلو ساكسوني، وهو مصطلح "فولكلور"، وقد تُرجم ترجمة خاطئة وهي "الفنون الشعبية". وزاد الخطأ عندما لُخصت الفنون الشعبية كلها في الرقص والغناء، ولكن نجح مجمع اللغة العربية في أن يجد مقابلاً عندما توصل إلى أن يُترجم مصطلح "الفولكلور" بالمأثورات الشعبية. وقد ساد إلى جانب هذا المصطلح مصطلح آخر أكثر علمية وهو مصطلح "التراث الشعبي".

أما ترجمة مصطلحي traditions و traditional بكلمة "تقليدي"، فقد تكون صحيحة حسب السياق، فعندما نقول مبنى تقليدي فهذا معناه أنه مبنى استقر على حاله لا يتغير، وفي هذه الحالة تكون هناك دلالة إيجابية للمعنى. لكن عندما نستخدم مصطلح "تقليدي" لوصف الفكر على سبيل المثال فسوف تكون الدلالة سلبية، ومن ثم فإنه من الأفضل ترجمتها في هذا السياق بالفكر المأثور أو الثقافة المأثورة. ولهذا سنستخدم مصطلح "المأثورات الشعبية" للدلالة على موضوع الندوة.

إن مصر ذات حضارة عميقة وتراث موصول، ويبدو ذلك جلياً حينما ننظر إلى بعض معالم الشخصية المصرية من خلال المأثورات الشعبية التي يعبر بها الإنسان المصري عن حاله، وهناك أمثلة لمواويل تعد نموذجاً للتراث الجمعي، وأخرى من التراث العربي لنموذج فردي. أما عن معالم الشخصية المصرية كما تتضح من خلال المأثور الشعبي الذي هو تعبير تلقائي فالمصريون مغرمون بالتعميم، مثلاً نقول إن المصريين شعب طيب ويُقال أيضاً إن المصريين كرماء، ولكن الحقيقة أنه لا توجد شخصية ثابتة، ولكن الشخصية نتاج وسط تتحرك فيه، هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهذه الشخصية في البداية والنهائية نتاج أمرين غاية في الأهمية: أولاً الواقع المادي الذي نعيش فيه، وثانياً وعي هذه الشخصية بالعلاقات الاجتماعية التي تتكون من خلال هذه الشخصية، فيجب ألا نركز على ضرورة أن نعرف أنفسنا بشكل علمي، وألا نقيس أنفسنا على غيرنا.

وكان اكتشاف الإنسان المصري للزراعة يعد ثورة بكل المقاييس ، فقد انتقل من مرحلة إلى مرحلة واستقر بعد اكتشافه الزراعة ، واكتشف أن هناك ما يسمى بالأسرة ، وأنه يستحيل أن يستطيع ممارسة الزراعة ما لم يتعاون مع غيره ، وقد انعكست هذه الاكتشافات على نظرة أفراد الأسرة بعضهم إلى بعض ، ونظرة الأبوين للأبناء والعكس ، وهذا ما تكشف عنه مآثوراتنا الموجودة إلى الآن فيما يختص بعلاقة المرأة بالرجل والأبناء بالآباء ، ومن المذهل أنه في التراث المصري تتساوى المرأة مع الرجل ويتساوى الرجل مع المرأة ، فإذا تأملنا الرسوم القديمة فلا نجد الرجل أكبر ولا أعلى في حجمه ، كما أن الثقافة المصرية آمنت بأن المرأة هي من تحمي الرجل ، فهي التي تحفظ للرجل كيانه . وفي إطار الأسرة ، تتأكد العلاقة بين الأخ والأخت ، وهي علاقة متميزة في الثقافة المصرية ولا تزال تنعكس في سلوكنا . وعندما يريد أحدنا أن يرفع من شأن امرأة أو فتاة لا نستخدم سوى كلمة واحدة تعني الأمان والأمن والاحترام ، هذه الكلمة هي "أنت مثل أختي" أو "أنت مثل أخي" ، ونتيجة لأن علاقات المصاهرة والنسب قائمة أساساً على التعاون ، فقد وُجدت فكرة "الأصل" ، وهي فكرة عميقة الجذور في وجداننا وفي سلوكنا .

وللإنسان المصري أسلوب آخر في مواجهة ظروف الحياة التي تحيط به ، حيث يتساوى الجميع عندما يتساوى الأصل ، فمثلاً الظاهر يبهرس على الرغم من كونه مملوكاً فقد اختاره الشعب المصري ليصوغ له سيرة باسمه . ونخرج من هذه السيرة بأن الحاكم عندما يلتقي مع أقل إنسان في شعبه ويحقق له العدل فإنه ينتصر في النهاية ، أما إذا أدار ظهره لشعبه فإن الهزيمة قادمة لا محالة ، وفي السير الشعبية يكون الخير مطلقاً والشر مطلقاً دون وسط بينهما . والمشكلة هي أن نعرف كيف نستخرج من هذا الشعب خصائصه الأصيلة .

والمصري في أساس تكوينه فلاح ، والمكان بالنسبة إليه واسع وفضفاض لوجوده طوال الوقت في الحقل ، كما أن تقدير المسافات بالنسبة إليه يختلف عن تقديرها بالنسبة لساكن المدينة ، وذلك لأن الأفق مفتوح وبالتالي المسافات غير محدودة . و دائماً كان ارتباطه بالمكان أساسياً ، كما كان يقول دائماً "الغربة تُربة" ، ولذلك فإنه من الضروري دراسة تأثير الاغتراب على التحولات التي حدثت على الإنسان المصري: ما الذي أدى إليه الاغتراب؟ وذلك لأن المصري لصيق بالمكان ، وقد يكون هذا سلباً وقد يكون إيجاباً ، فإذا كان سلباً فعندما يتم دفعه إلى كراهية المكان وتكون النتيجة هي أن يسعى إلى تدميره ، لكن لو أحب المكان لبقى وأبدع .

ويحاول الفلاح المصري الانتصار على الزمن في حين أنه هو أضعف من غيره كالصياد مثلاً أو البدوي ، لأنه إذا أفلتت الفريسة من الصياد فإنه سوف يبحث عن غيرها، أما إذا التهم الجراد المحصول فماذا بيد الفلاح أن يفعله؟ وبالتالي فإن الزمن بالنسبة للفلاح ليس شيئاً مُسعداً ، وقد دفعه ذلك إلى إنشاد الكثير من المواويل التي تعبر عن هذا المعنى .

ويبقى السؤال: هل يتم استثمار هذه العناصر الإيجابية في معرفتنا للإنسان المصري لكي ننفي عنه ما نصفه به من سلبيات؟ أعتقد أن الإجابة بالنفي ، لأننا لا نستفيد من نتائج ما تعلمناه لكي نعرف من نحن ولا كيف يمكن أن نحول ما نرى في تصور البعض أنه سلبي . ولا تستطيع أية ثقافة أن تُحكم سيطرتها أو تضبط جماعتها إلا إذا وجدت طرقاً مشروعة لهؤلاء الأفراد لتحقيق رغباتهم المشروعة لأنه لو تم كبت الأفراد لانهار المجتمع ، ووفق التقاليد الريفية المحافظة فإن الفتاة لا تستطيع أن تقول لأبيها إنها تريد أن تتزوج لأن حياها يمنعها عن إعلان ذلك إلا لأُمها عادة ، ودون الحاجة إلى إعلان ، فإن المجتمع هو الذي يبحث للفتاة عن زوج وللفتى عن زوجة وذلك تأكيداً لفكرة الأسرة التي اكتشف الإنسان المصري أهميتها بعد اكتشاف الزراعة ، وهي فكرة عميقة الجذور في الوجدان المصري .

المصري يظل طوال عمره متمسكا بالحياة محبا لها ومحافظا عليها على عكس ما يتصور الكثيرون ويرددون أننا شعب يحب الغم ، فالإنسان المصري حينما يردد "اللهم اجعله خير" ، فهو ليس بالضرورة يتوقع الشر أو يتمناه ، لكنه يعني أنه يستعد دوماً لمواجهة الأحزان دون أن ينهار ، فلو أن المصري انهار نتيجة لكل ما تعرض له على مدار تاريخه ، لكان هذا الشعب قد فني ولكان هذا الوطن قد انتهى ، إن ما جعله مستمراً إلى الآن على الرغم من كل ما يمر به أن هناك أرضاً صلبة وجذوراً عميقة تحتاج إلى من يرويهما ويهدب أغصانها لكي تثمر ثمراً يبهج الناظرين ويسر القلب وينفع الناس .

الأبعاد الخاصة بالهجرة إلى الخارج

عائشة عبد الهادي

يحتل هذا الموضوع صدارة الاهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية في ظل الأهمية المتزايدة للهجرة الدولية والتي بلغت وفق آخر تقديرات منظمة الهجرة الدولية ٢٠٠ مليون مهاجر في العالم ، وقد تضاعف هذا الرقم الآن إلى ٤٦٠ مليون مهاجر في العالم .

في الستينيات كانت الهجرة البشرية ظاهرة سياسية ثم أضحت اقتصادية مع العولمة وما ارتبط بها من تفاوت هائل بين البلدان في المستوى الاقتصادي بين الأمم والشعوب ، والذي ولد دوافع جديدة للهجرة في ظل التحولات الاقتصادية وإعادة الهيكلة والحاجة المستمرة للبلدان المتقدمة إلى قوة عاملة جديدة لأسباب ديموجرافية .

وتعد ظاهرة هجرة المصريين للخارج ظاهرة قديمة وليست حديثة ، وقد استقبلت مصر عبر التاريخ العديد من موجات الهجرة الوافدة إليها سواء كانت داخلية أو خارجية ، وكانت مصر ترحب بمن يفد إليها في إطار ثقافي يقبل الآخر .

وتثير ظاهرة الهجرة في مصر والدول العربية العديد من النشاطات مثل تنظيم الهجرة وتسهيلها أي تسهيل حركة العمال والمهنيين والطلاب المتدربين وتسهيل إلحاق أفراد العائلة بذويهم في بلد المهجر وتأهيل المهاجرين لغويًا وثقافيًا ، جنبًا إلى جنب مع معالجة مشكلة نزيف العقول من البلاد النامية والمساعدة على تبادل الخبرات بين بلد المنبع المرسل والمهجر وتنظيم تحويلات العاملين بالخارج وحماية حقوق المهاجرين ونشر الوعي بقضايا الهجرة .

وفي ضوء التزام مصر بالقانون الدولي الذي ينص على حق كل شخص في الرحيل عن بلده ، فإنه في المقابل لا يعطيه الحق في الدخول إلى بلد آخر لا يتمتع فيه بحق المواطن ، ونظرًا لأن لحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تحديد الذين تسمح لهم بدخول أراضيها ، فإن الدواعي الأمنية قد تقتضي إجراءات إضافية مما يتسبب في تعطيل المسافرين . على سبيل المثال فقد تم التوقيع على اتفاقية بين مصر وإيطاليا في نهاية عام ٢٠٠٥ ، وتسمح هذه الاتفاقية بأن نرسل إلى إيطاليا عددًا من العاملين أو المتقاعدين ، وهذه الاتفاقية تسير ببطء شديد نتيجة للإجراءات الأمنية المتشددة التي يتبعها الإيطاليون . ولكننا قمنا بمجهودات كثيرة لتفعيل هذه

الاتفاقية وبعد أن كان مخصصًا لمصر في عام ٢٠٠٧ نسبة تبلغ ٧٠٠٠ شاب ارتفعت إلى ٨٠٠٠ شاب في عام ٢٠٠٨ .

لم يعد السفر إلى الخارج بحثًا عن عمل يعتمد على الحظ والصدفة كما كان الأمر سابقًا، بل أصبحت تحدده احتياجات سوق العمل، وبالتالي، فإنه لكي نسمح لشبابنا بالسفر على أساس كونه منافسًا في سوق العمل الخارجية فإنه لا بد أن يتم إعداد هؤلاء الشباب إعدادًا يؤهلهم للسفر، ولهذا فإننا نتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبي على محورين أساسيين: المحور الأول هو الإطار القومي للمؤهلات بمعنى أن تكون هناك معايير دولية للمؤهل والمهارة الفنية، المحور الثاني سيتم في شهر (يناير ٢٠٠٨) من خلال الجلوس مع المسؤولين عن سوق العمل في الاتحاد الأوروبي لمعرفة الاحتياجات الرئيسية لسوق العمل الأوروبية.

هذا وقد قام السيد الرئيس بزيارة إلى اليونان في شهر (ديسمبر ٢٠٠٧)، وقد فتحت هذه الزيارة مجالات كثيرة منها أننا سنقوم بتوقيع اتفاقية مع وزيرة العمل اليونانية في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ وتسمح هذه الاتفاقية بإيفاد عدد من شبابنا إلى اليونان .

والسؤال هو هل سنظل منتظرين لحكومات الاتحاد الأوروبي حتى تطلب فرصًا للتشغيل؟ والإجابة بالنفي لذلك سنقوم بتأسيس الوكالة القومية للتشغيل، والتي ستكون مهمتها النزول إلى الدول الأوروبية لاستجلاب فرص العمل للشباب .

كذلك نحن نسعى إلى تعديل قانون العمل، ففي مصر يوجد حوالي ٥٣٨ شركة استخدام عمالة تم إيقاف حوالي ٢١٨ شركة منها لخروجها عن الإطار القانوني لكونها تتقاضى مبالغ أكبر من المقرر لها، وطبقًا للاتفاقية الخاصة بالعمالة المهاجرة والتي وقعت عليها مصر لا يجوز للعامل أن يدفع أموالاً في مقابل حصوله على فرصة عمل .

إن كل هذه الضمانات ما هي إلا محاولات من جانب الحكومة لإعادة صياغة الفكر السائد فيما يتعلق بقضية الهجرة، ومع ذلك، فإن الأمر ليس مسئولية الحكومة وحدها ولكنه مسئولية مجتمعية أيضًا، وهو في البداية مسئولية أسرية. كما أن هناك مبادرات الآن من رجال الأعمال المصريين لتوفير فرص عمل .

هنالك طلب كبير من رجال الأعمال القطريين على العمالة المصرية وذلك لأنه بالإضافة إلى أن المصريين يتميزون بالطيبة، فإن لديهم قبولًا ويتعاملون بلسان حلو، لكنهم في بعض الأحيان يتكلمون ويتباطئون. نحن إذن في حاجة إلى إعادة الثقافة الصناعية والمهنية، وإلى تقديس العمل اليدوي والمهني، فمن العيب أن نسعى إلى الرزق بشكل خاطئ، بل لا بد أن

يحدث ذلك بشكل شرعي وقانوني وأن نسعى للنجاح أولاً في بلادنا ثم ننتقل بعد ذلك للعمل في الخارج .

وقد قامت وزارة القوى العاملة بإعداد فيلم تسجيلي عن هجرة الشباب ، وكذلك استعانت بالإذاعة المصرية للترويج لفكرة الهجرة الشرعية، ومن خلال برنامج الرئيس الانتخابي استطعنا مساعدة أكثر من ٣٦٠ ألف شاب على السفر بطريق شرعي إلى دول عربية وأجنبية . وفي الحقيقة فإن المناخ يعتبر مواتياً للغاية للمصريين حتى يستطيعوا استعادة السوق العربية بشكل جيد لتشابه الثقافة المصرية مع الثقافة العربية .

العلاقات المصرية الفلسطينية وتداعياتها

سعيد كمال

بالنظر إلى نشوء قضية الشعب الفلسطيني عند احتلال عام ١٩٤٨ والاحتلال الآخر الذي وقع في عام ١٩٦٧، وكيف تمت مواجهة الاحتلالين ربطاً بالموقف العربي وفي القلب منه مصر العربية بما تشغله من حيز قوي على مستوى العالم، وعلى وجه الخصوص في الوطن العربي الكبير.

لقد أصرت مصر في اتفاقية كامب ديفيد على أنها شريكة مع الفلسطينيين هي والأردن في بناء السلام على الأرض الفلسطينية؛ ولكن في إعلان أوسلو عام ١٩٩٣ لم يرد هذا النص وإنما أبقى الباب مفتوحاً للعلاقات الثنائية. ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ عشنا مرحلة الاستعداد للحرب التي انطلقت منذ عام ١٩٥١ في جامعة الدول العربية. وانتظرنا منذ هذا العام إلى عام ١٩٦٧ حتى قامت الحرب. وفي كل هذا آمنت مصر وسعت لإنشاء الكيان الفلسطيني.

هذا وقد أراد الفلسطينيون كياناً يمثلهم في العالم فتشكلت حركة سياسية لها ذراعان: الذراع الرسمي الذي تشكل بقيادة المرحوم الأستاذ أحمد الشقيري في بناء منظمة التحرير الفلسطينية، والذراع الشعبي الذي تمثل في تأسيس النقابات والهيئات والطلائيبية والعمالية ومنظمات المرأة. وعند بدء ضربات الفدائيين الفلسطينيين من الحدود العربية كان أول قرار لمنظمة فتح في عام ١٩٦٨، والتي كان الرئيس الراحل ياسر عرفات هو المتحدث الرسمي باسمها، هو إقامة دولة ديمقراطية على كل أرض فلسطين يتعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون. والذي عارضته بعض الدول العربية، كما عارضته إسرائيل وجالت في العالم كله رافضة هذا القرار.

في ذلك الوقت بدأت المقاومة تأخذ مداها وتمدها من على الحدود الأردنية الفلسطينية. وبعد أيلول الأسود عام ١٩٧٠ خرج الفلسطينيون إلى لبنان، وقام شارون كوزير للدفاع وإسرائيل بأخذ موافقة مكتوبة من ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي على غزو لبنان لطرد الفلسطينيين من أراضيهم.

وفي عام ١٩٨٢ ، عندما جاء هذا الغزو بقيت لنا قوات في طرابلس في لبنان ، وأراد الرئيس عرفات وقتها أن يأتي إلى مصر ليس فقط للشكر ولكن للاقتناع بأن ما تم فعله منذ عام ١٩٧٧ من زيارة الرئيس السادات إلى القدس وقيادة الرئيس مبارك إلى عام ١٩٨٢ لم يكن في صالح الشعب الفلسطيني ولا قضية الشعب الفلسطيني . وإذا كنا نختلف أو نتفق حول هذا الموضوع فهو أمر طبيعي ، أما أن نخون فهذا هو الأمر المرفوض .

في عام ١٩٧٠ جاء وفد فلسطيني مكون من خمسة عشر عضواً قيادياً برئاسة أبو عمار ليقدّموا الاعتذار للرئيس عبد الناصر في الإسكندرية ، وهذا ليس لشخص الرئيس عبد الناصر ولكن لأنه يمثل مصر ، بعد أن خرجت مظاهرة ضده في عمان بحجة أنه قبل مبادرة روجرز لم يستشر العرب ، أما الرئيس السادات فقد استشارهم ، ودعاهم في الإسكندرية وقال لهم إنه سوف يقتحم الأراضي التي كانت تحتلها إسرائيل في هذا الوقت لا محالة ، وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ حرباً هزت الكيان الإسرائيلي من داخله ، وألحقت بمطلب المؤتمر الدولي للسلام الذي تم افتتاحه في جنيف من العام نفسه .

وفي عام ١٩٦٩ ، قرر الرئيس جمال عبد الناصر أن يصطحب معه الرئيس عرفات في زيارة طارئة إلى موسكو ، وبعد أن وصلا قابل الرئيس عبد الناصر القيادة السوفيتية التي سمحت للرئيس عرفات بمقابلة أحد أعضائها وهو جروميكو وزير الخارجية . كما أقنع الرئيس السادات رئيس المكسيك والذي كان في زيارة خاصة لمصر ، بأنه لا بد أن تكون هناك صلة بين أمريكا اللاتينية وبين الفلسطينيين .

أيضاً في جنيف في مؤتمر صحفي عقد على هامش اجتماع الأمم المتحدة ، سأل أحدهم الرئيس عرفات عن بنود الميثاق المتعلقة بتدمير إسرائيل ، فقال لهم إنه من الممكن تغييره ، والمهم أن نصل إلى غرضنا لإقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل ١٩٦٧ . وقد هز ذلك الغرب وأصوات اليهود في أمريكا وفي أوروبا وبدءوا يفتحون على الاستماع لسياسة منظمة التحرير .

كما أن الرئيس حسني مبارك أصر على إتمام التوأمة والتفاهم بين فلسطين والملك حسين ، وبدأ العمل الثلاثي للحصول على اعتراف من الولايات المتحدة الأمريكية تليها إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد تعبت مصر وجاهدت كثيرًا من أجل القضية الفلسطينية ومازلت أذكر حتى الآن العديد من الأقوال الخالدة للرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يؤمن بالقومية العربية، وطالما دعا إلى عقد مؤتمرات القمة العربية من أجل التفرغ للصراع العربي الإسرائيلي.

إن أخطر شيء على إسرائيل هو السلام الحقيقي، وأبقى شيء لإسرائيل هو حالة اللاسلم واللاحرب. هناك تقرير يقول إن الإسرائيليين يضربون بضراوة حتى ييأس الفلسطينيون وتفشل عملية السلام، ثم يعودون لمفاوضة مصر حول غزة، والأردن حول الضفة الغربية. والخلاصة أن العلاقات المصرية الفلسطينية أزلية مهما اعتراها من غبار فوق الذاكرة، ولا يمكن أن يلغى أي شيء من ذاكرة مصر أو ذاكرة الرئاسة أو ذاكرة المسؤولين تمسك مصر بمسئولياتها نحو الشعب الفلسطيني وقضيته.

الإعلام وثقافة الحوار

عمرو عبد السميع

تشارك الصحافة في تشكيل القرار السياسي بالرأي . بمعنى أنها قد تكون الوسيط الأمثل لحالة حوار متصل بين مؤسسات تحكم ، وبين جمهور يُحكّم . وقد تتجاوز الصحافة حدود هذا الدور لتلعب دوراً أكثر أهمية يتمثل في: التنبيه لمخاطر القرار السياسي . كما قد تنسحب الصحافة إلى دور أكثر تواضعاً يختزل نفسه في التبرير للقرار السياسي . ولقد كان تقرير لجنة ماكبرايد لدراسة مشكلات الاتصال واحداً من الوثائق الحاسمة في تحديد دور الصحافة بأنها "تقوم بجمع المعلومات ودراسة مشكلة معينة تواجه شعباً معيناً بغية معاونة صانع القرار في الاختيار الصحيح بين بدائل مختلفة .

لقد لعبت الصحافة دوراً تاريخياً في إفساء وإذكاء حالة حوار عام في مصر منذ أن شهدت بزوغها الأول على يد الشيخ رفاعه الطهطاوي ١٨٢٨ ، مروراً بعدة مراحل انتظمت تاريخها المدون كله وهي: أولاً مرحلة "الترجمة" التي كان بطلها الشيخ رفاعه نفسه حين شرح معنى الحوار بين الحاكم والمحكوم . ثم جاءت مرحلة "خطابية" عندما بدأت المؤامرة على المشروع النهضوي للخديوي إسماعيل . وجاءت بعد ذلك مرحلة "ثرثرة الصالونات" وفيها كانت صحف الأحزاب المنشقة عن الوفد تمارس جدلاً أقرب إلى الدغدغة السياسية منها إلى الاختلاف الفكري وتُعنى بالفضائح أكثر من عنايتها بالحقائق .

أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة التأميم التي تبدأ بصدور قانون تنظيم الصحافة في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ . كانت صحافة هذه المرحلة تمثل ما يعرف بالتعددية في إطار ، فمارست دوراً معتبراً في الحوار مع السلطة وفي الحوار مع الناس ، بل وشهدت هذه المرحلة معارك ذات طابع مهني وقانوني يندر أن تحدث أو تتكرر . كانت هذه هي المرحلة التي طُرحت فيها أفكار عملاقة وخلاقة بدءاً من فكرة دولة فلسطينية في الضفة وغزة ، إلى فكرة خريطة سكانية جديدة لمصر .

ثم تأتت المرحلة الخامسة التي تبدأ بإقرار التعددية الحزبية في مصر بدءاً من ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ، وتسمى "النكوص إلى ثرثرة الصالونات" حيث شهدت الميل القديم نفسه إلى الرغي

واللغظ والنزوع إلى الفضائحية، فضلا عن اختفاء الهاجس المهني الدافع إلى التطوير. والواقع أن الصحافة المصرية في هذه المرحلة كانت متأخرة عن المجتمع الذي اشتبك بالحوار الجاد في قضايا بالغة الأهمية، وعن السلطة الوطنية التي سعت إلى توسيع هوامش حرية التعبير في المجتمع المصري.

لقد كانت الصحف الحزبية هي أبرز علامات هذه المرحلة، وقد عانت الأحزاب المصرية من مرضين عضالين أولهما: الواحدية؛ حيث مارس كل حزب دوره السياسي بفكر واحد لا يعترف بالآخر ولا يقرأ لغته، بل وافتقدت هذه الأحزاب أي أساس لديمقراطية داخلية فيه. أما المرض الآخر فهو السلفية السياسية، التي سيطرت على الأحزاب وصحفها ومنعتها من أداء دورها المفترض في إذكاء حالة الحوار. وأصبحت المرجعيات السياسية السائدة في هذه الأحزاب، مرجعيات معزولة عن المستقبل. كما قررت الصحافة اختزال أدائها في الهجوم على كل ما هو سلطة، ثم الانسحاب إلى الماضي، والانهماك في تغيير معالمه وإعادة صياغته وتركيبه.

أما المرحلة السادسة فهي تلك التي بدأت مرافقة حالة الحراك السياسي بعد ٢٨ فبراير ٢٠٠٥، وكانت أضلاعها هي الصحف الخاصة والقومية والحزبية، والبرامج التليفزيونية اليومية ذات الطابع السياسي والإخباري في التليفزيونات الخاصة والعربية. وتتسم تلك المرحلة بحرية غير مسبوقة في مستوى الخطاب الشفاهي أو المكتوب، حتى أن نوع الأداء الإعلامي أو الصحفي الحالي أفضى بنا إلى تقاطعات مدهشة استهدفت التخديم على مصالح بعض رجال الأعمال، أو أجنداث إقليمية ودولية. كما اتسمت تلك المرحلة أيضًا بتآكل إن لم يكن تلاشي ما يسمى بالكود الأخلاقي أو حدود المسؤولية الاجتماعية.

إن أي حديث عن حرية الصحافة يجب أن يكون في إطار علاقات جدلية تتواصل مع مرحلة النمو الاقتصادي/الاجتماعي التي يمر بها المجتمع، ونمط الشرعية السائد فيه وبشكل النظام الحاكم فيه. كذلك فإن الصحافة المصرية مستهدفة من تيارات خرجت على العقد الاجتماعي والسياسي، الذي تراضى أبناء الوطن عليه، قبل أن تخرج على الدستور والقانون نفسيهما، والتي تمثل أكبر الأخطار التي تحيق بالديمقراطية والحريات.

إن الصحافة لقادرة على احتضان وتبني الحوار والتحريض عليه، الحوار الذي سيساعد الجميع على إدراك حقيقة أن السلطة في مصر، ليست هي الطرف الذي يجب أن يكون مقصودا بالصراع أو العداء، إذ إن السلطة في مرحلة نمو اجتماعية/اقتصادية معينة قد تصبح التجسيد النموذجي الكلاسيكي لمعنى الوطنية أو القومية.

لقد أصبح الاقتراب بالحوار من قضايا كثيرة مطلبًا ملجأً في الحياة المصرية، ولكنه أيضًا أمر محفوف بمخاطر كثيرة قد تؤثر على موضوعية الحوار ذاتها، وتتلخص هذه المخاطر في العناصر التالية:

- التعامل عبر الحوار مع حقائق في حالة ديناميكية تضيف التطورات لها في كل يوم أبعادًا جديدة.
- التعامل مع زمان يشهد تغييرات ذات تأثيرات هائلة على شكل منطقتنا، أو على شكل العلاقة بين الخارج والداخل فيها.
- التعامل مع شهادات حية لبعض الذين كانوا أطرافًا تاريخية في مسرح الأحداث، والذين يدون وكأنهم قرروا إعادة بناء وتشكيل التاريخ وفق رؤاهم الخاصة.
- التعامل مع بيئة ثقافية وفكرية، احترف فيها بعض المثقفين عمليات ترحال فكري واسع النطاق.
- مناقشة حالة فكرية، تعاني من غياب قدر معقول من الاتفاق على المفاهيم والتعريفات.
- التعامل مع نخبة في حالة عناق حار مع هواجسها وظنونها، بحيث تتساءل دائمًا: هل هذا الذي يقترب مني بالحوار. . . معي أم ضدي؟!
- التعامل مع حالة ارتد فيها النقاش والحوار العام إلى ما قبل القضايا وما قبل جذورها، واشتمل على مناقشة شرعية أو عمية الحوار وأطره نفسها، أو مؤسسات الدولة الحديثة وبنائها ذاته.

وعلى الرغم من كل المخاطر فإن الانحياز إلى الحوار الديمقراطي سيظل العاصم الوطني الذي يقى البلاد شرورًا تسعى القوى الخارجة عن القانون والشرعية إلى أن تصيب بها الجسد السياسي والفكري للمجتمع. فالحوار في ذاته يسهم في بناء تراكم من الثقة بين الأطراف المشاركة فيه، كما يساعد في تفهم المؤثرات المباشرة التي تحدثها التغييرات التي يشهدها العالم الآن. هو أيضًا عامل الضبط والاختبار لحجم المؤثر الشخصي في الشهادات الحية. وأخيرًا هو عامل يساعد على التحقق من وجود آليات واقعية تربط بين الحقائق المتغيرة.

أما بالنسبة للجانب الفني والتقني فيما يتعلق بأداء هذه الصحافة لدورها في الحوار ، فالصحافة يجب أن تكون هي الساعية إلى أن يستمد مشروعها السياسي أهميته أو ثقله من قدرته على خلق مجرى ينتظم حالات الحوار المفردة التي كانت طرفا فيها .

مصر والعولمة

منير فخري عبد النور

إثر حرب باردة دامت ٤٥ سنة، انتصر الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وفي عام ١٩٩٠ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب نظاماً عالمياً جديداً. وفي الوقت نفسه، ألف المفكر والكاتب الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما كتابه الشهير الذي يحمل عنوان "نهاية التاريخ"، والذي أعلن فيه سيطرة الغرب على العالم بفكره وقوته. وبهذا المعنى، فإن حقيقة غياب قوة تستطيع أن تواجه الغرب قد أدت إلى انتهاء الصراعات وبالتالي إلى انتهاء التاريخ.

وقد ظن الغرب أنه سيتمخض عن هذا الانتصار مجتمع دولي موحد تسوده قيم واحدة موحدة وهي القيم الغربية. وقد دعا الغرب لتحرير الاقتصاد من كل قيوده، مع الأخذ باقتصاديات السوق.

هذا التحرير الذي دعا إليه الغرب لاقتصاديات الدول هو ما نسميه "العولمة". وقد استقبلت الغالبية العظمى من المصريين هذا الفكر الجديد بقدر كبير من الشك والريبة والتخوف، وكان لهذا الشك أسباب عديدة منها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إلا أن هناك أقلية قد رأت في دعوة الغرب إلى تحرير الاقتصاد هبةً عظيمة لإطلاق القوة الكامنة داخل المجتمع المصري ولتفجير طاقاته. كما رأت هذه الأقلية أن قوى السوق في الأجل الطويل ستصبح قادرة على إيجاد التوازن ما بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. وأمام هذا الاستقطاب هناك خمس ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن العولمة أصبحت واقعاً، لذلك يجب أن نتعامل مع فكر العولمة بقدر كبير من الموضوعية والإيجابية، كذلك يجب أن ندعو إلى مزيج من السياسات التي تحرر الاقتصاد من قيوده، كما تحمي الاقتصاد الوطني والمجتمع من المخاطر التي يمكن أن تهدده نتيجة لتطبيق السياسات التحليلية.

الملاحظة الثانية: أننا إن أخذنا بالسياسات التحليلية فيجب أن تصدر هذه السياسات عن اقتناع بالفوائد التي يمكن أن نستفيد منها نتيجة لتطبيقها، ولا تطبق هذه السياسات نتيجة

لخضوع الحكومات لضغوط قادمة من الخارج ، فهذه السياسات التحليلية يمكن أن تحقق مصلحة كبيرة للمجتمع المصري إن أحسن تطبيقها .

الملاحظة الثالثة: أننا لا يجب أن نعرض مصر كبلد لأية مخاطر نتيجة لانفتاحها على الاستثمارات الأجنبية من خلال سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على القطاعات الإستراتيجية ، لذلك يجب علينا المحافظة على الجزء الأكبر من القطاع المصرفي المصري لأنه قطاع إستراتيجي .

الملاحظة الرابعة: أن زيادة الاستثمارات وارتفاع نسب التنمية لا يعني بالضرورة انحصار الفقر ولا حل المشكلات التي يواجهها المجتمع ولا انخفاض نسب البطالة على الإطلاق .

الملاحظة الخامسة: أن تحرير الاقتصاد لا يعني بالضرورة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، فمصر دولة نامية لم تكتمل هياكلها المؤسسية ولم يكتمل هيكلها القانوني ، لذا ، يجب أن تبقى الدولة ضابطة لإيقاع الاقتصاد في مصر .

نحن في حاجة إلى سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق وإعادة توزيع الدخل ، كذلك سياسة تنفذ من خلالها الخصخصة وتسمح بمشاركة الجميع في ملكية الثروة القومية ، ومن يتابع كتابات كبار الاقتصاديين الذين كانوا من كبار دعاة العولمة في العالم مثل Samuelson أو Blinder ، يلاحظ التغير الذي حدث في كتاباتهم ، والتشكك والتحفظ الذي أدخلوه على كتاباتهم العلمية حول النظريات المفرطة في الليبرالية . أيضاً كتابات الاقتصادي الأمريكي Stiglitz الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد ، وكتابات الاقتصادي الفرنسي Moran . كذلك الدعوة التي وجهها الدكتور بطرس بطرس غالي تحت مسمى "ديمقراطية العولمة" والمطالبة بإعادة تنظيم منظمة الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن وعدد الأعضاء الدائمين فيه لكي يتم تمثيل القارة الإفريقية والقارة الآسيوية وقارة أمريكا الجنوبية بهدف الحد من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على الثقافة العالمية في إطار العولمة .

لذا فقد اقتصر المجتمع الدولي في النهاية على نخبة بسيطة من الدبلوماسيين ورؤساء ومديري الشركات متعددة الجنسيات ومن نخبة تتحدث نفس اللغة وتجتمع حول ثقافة واحدة . هذا العالم الذي كان من المفترض أن يتوحد أصابته شروخ كثيرة ، مما سيؤدي إلى توجه السياسات الاقتصادية في العالم الغربي يساراً بعض الشيء لأن الشعوب ستسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وسيتمسك المواطن أينما كان بهويته الوطنية ، وستظل الصراعات تغذي أحداث التاريخ الذي لن ينتهي .

المشكلة السكانية في مصر

ماجد عثمان

لا بد أن تأخذ الرؤية المتكاملة للمشكلة السكانية ثلاثة أبعاد: البعد الأول هو النمو السكاني في مصر والذي يرتبط به أمر مهم يتفاعل معه وهو البعد الثاني الذي يتعلق بالتوزيع الجغرافي غير المتوازن. أما البعد الثالث فيتعلق بالخصائص السكانية والذي يتضمن المستوى التعليمي ومستوى الصحة وإنتاجية المواطن المصري.

إن الزيادة السكانية في حد ذاتها ليست شراً بالضرورة، وإنما يجب أن تتواءم مع أمرين: الموارد الطبيعية المتاحة وقدرة المجتمع على توفير نوعية الحياة الملائمة. وعندما نتحدث عن الموارد، نجد أن المورد الرئيسي في الحياة هو المياه، تليها الأرض الزراعية ثم بقية الموارد، ويجب أن تكون الزيادة السكانية في الحدود التي تسمح للمجتمع المصري بالارتقاء بخصائص أبنائه حتى يكونوا قادرين على المنافسة العالمية.

وعندما ننظر إلى التطور السكاني في مصر، نجد أن المنحنيات الإحصائية تشير إلى ارتفاع مستمر في الزيادة السكانية، وذلك لأنه بدءاً من النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت كثير من الأمراض المعدية والتي كانت تتسبب في ارتفاع معدلات الوفاة تتضاءل وظهرت الكثير من العلاجات والأدوية، وأدى ذلك في النهاية إلى انخفاض معدل الوفيات مع ثبات معدل المواليد أو اتجاهه للانخفاض بمعدل أقل من الانخفاض الذي طرأ على معدلات الوفيات.

تقوم مصر بعمل تعدادات كل عشر سنوات، ولو نظرنا إلى الزيادة النسبية، سنجد أن عدد السكان في مصر قد زاد بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ بنسبة ٣٢٪، وبين عامي ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦ بنسبة ٢٢،٩٪، مما كان مؤشراً لاستقرار عدد السكان عند عدد معين، ولكن فوجئنا في السنوات العشر الأخيرة بزيادة مماثلة للزيادة التي سبقتها؛ وهذا معناه أننا في مصر نزيد بنفس المعدلات منذ عشرين عاماً.

والتصور للمستقبل حتى عام ٢٠٣٠ يتلخص في أنه إذا استمر الوضع الراهن على ما هو عليه، فإن هذا معناه أن عدد السكان سوف يتجاوز في عام ٢٠٣٠ مائة وعشرين مليون

نسمة، أما إذا أمكن تخفيض معدلات المواليد فجميع الاحتمالات تشير إلى أننا سوف نصل إلى ١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠.

يبلغ عدد المواليد في مصر ٨، ١ مليون مولود سنوياً، مع الوضع في الاعتبار أن عدد السكان في مصر يبلغ حوالي ٧٥ مليون نسمة. أما بالنسبة للدول الأخرى في العالم، فإن إجمالي عدد المواليد في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا مجتمعين لا يزيد كثيراً عن عدد المواليد السنوي في مصر، كما أن عدد المواليد في ألمانيا واليابان مجتمعين يصل إلى ٨، ١ مليون مولود سنوياً، ويبلغ عدد سكانهما معاً ٢١٠ ملايين نسمة.

وإذا انتقلنا إلى الدول العربية كدول المغرب العربي، نجد أن المغرب والجزائر وتونس معاً يبلغ عدد سكانها مجتمعين تقريباً ٧٥ مليون نسمة أي نفس عدد السكان في مصر، ويبلغ إجمالي عدد المواليد عندهم ٦، ١ مليون مولود سنوياً بمعنى أن عدد إنجابهم يقل عن مصر بـ ٢٠٠ ألف مولود.

كما يبلغ عدد السكان في تركيا ٧٤ مليون نسمة، وعدد المواليد ٤، ١ مليون مولود سنوياً، أما المفاجأة ففي إيران التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٧٥ مليون نسمة مثلها مثل مصر، بينما يبلغ معدل موليدها السنوي ٣، ١ مليون مولود، ومن هنا نلاحظ أن تخفيض عدد المواليد هو ما اتفقت عليه هذه الدول رغم اختلافها.

ولو نظرنا إلى الزيادة السكانية المتوقعة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٥٠ في التقديرات الصادرة عن مكتب السكان المرجعي Population Reference Bureau وهو مؤسسة أمريكية شهيرة تقوم بإجراء تحليلات سكانية لدول العالم، تقول توقعاتها إن عدد السكان في مصر سوف يزيد بمعدل ٦٧٪ في هذه الفترة.

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة السكانية في إحداث المزيد من النمو العمراني وما يترتب عليه من تراجع نصيب الفرد في الأرض الزراعية، ومع ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل ومع استمرار الزيادة السكانية فإن نصيب الفرد من المياه يقل بشكل واضح.

وإذا قيمنا منظومة البرنامج السكاني في مصر بعمل تحليل لمواطن القوى والضعف والفرص والتحديات، نجد أن مواطن القوة هي في الاتجاه السياسي الداعم، كذلك وجود خبرة متراكمة في المؤسسات الحكومية في التعامل مع الزيادة السكانية، أيضاً فإن في مصر مجتمعاً مدنياً وجمعيات أهلية بدأت برنامج السكان منذ الخمسينيات، يضاف إلى ذلك حدوث تحول إيجابي في النظام المؤسسي بتشكيل المجلس القومي للسكان.

أما مواطن الضعف ، فهناك ارتفاع في الطلب على الإنجاب من جانب الأسر المصرية ، كذلك التعامل الموسمي مع القضية السكانية؛ بمعنى أنه لا يوجد نوع من الاستمرارية في التعامل مع القضية السكانية . كما أن لدينا مشكلة تتجلى في ضعف المنظومة الصحية في بعض المناطق الريفية وفي العشوائيات .

وتتركز الفرصة الموجودة لدينا لعلاج المشكلة السكانية في المشاركة المجتمعية التي تقوم على دعم الجهود التطوعية مع إعطاء فرصة للجمعيات الأهلية للعمل على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ، ومن المهم أيضاً أن يتم تضمين أهداف سكانية في المشروعات القومية .

أما التحديات التي تواجهنا فتتمثل في التنسيق بين المؤسسات الحكومية ، وفي غياب التصنيع المحلي لوسائل تنظيم الأسرة الأساسية ، أيضاً ، فكرة التأمين الصحي الجديد وتضمين برامج تنظيم الأسرة في بنوده .

وهناك عدد من السياسات المقترحة وآليات التنفيذ ، منها زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال الدعاية التطوعية ، وأن تكون هناك جهود تنموية ذات صلة بارتفاع معدلات الزيادة السكانية ، كذلك ضرورة تفعيل الإطار المؤسسي المسئول عن إدارة البرنامج السكاني ، وأن تكون هناك إستراتيجية إعلامية جديدة للتعامل مع هذا الموضوع ، أيضاً تبني نبرة مختلفة وغير انفعالية في الخطاب الديني الذي يتناول موضوع السكان .

التغيرات المناخية وتأثيرها في مصر

عبير شقوير

في مجال استعراض أسباب حدوث التغيرات المناخية؛ نذكر أنه تتكون طبقة من غازات ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النتروجين وبخار الماء الموجودة بنسب معينة في الكرة الأرضية، لكن نتيجة للنشاطات الإنسانية والاقتصادية المختلفة ترتفع نسب هذه التركيزات فيكبر سمك هذه الطبقة، وتحبس الأرض حرارة أكبر مما تحتاجها وهذا هو ما أدى إلى مشكلة التغيرات المناخية. ومن أكثر الأنشطة التي تؤدي إلى انبعاث غازات الاحتباس الحراري هو حرق الوقود لتوليد الطاقة، كما أن حرق الغابات يساهم في زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون، والصناعات الكيميائية تساهم بنسبة ٢٠٪ في انبعاث الغازات على مستوى العالم.

لقد تمت صياغة العديد من السيناريوهات التي ترسم توقعاً للحياة خلال القرن القادم. فمن عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢١٠٠ تمت صياغة ثلاثة سيناريوهات: منخفض ومتوسط وعادي، ويبين السيناريو المتوسط أن درجة الحرارة سوف ترتفع عام ٢١٠٠ درجتان ونصف الدرجة، وهذه نسبة كافية لإحداث تغير في جميع الأنظمة البيئية. وقد بدأت بالفعل الكثير من التغيرات المناخية في الحدوث منها ذوبان الجليد والذي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وإلى انقراض الكثير من الكائنات المهمة اللازمة لإحداث التوازن في الأنظمة البيئية، كما أن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى تعاضم وسرعة تكرار العواصف الشديدة سواء كانت فيضانات أو عواصف رملية. والأکید أن ارتفاع درجة حرارة المحيطات يؤدي إلى زيادة حدة الأعاصير.

كما ستتأثر الموارد المائية والزراعات والتركيب المحصولي بالتغيرات المناخية، وسوف تصاب بعض الأنهار بالجفاف. وسوف يؤدي ارتفاع درجة الحرارة أيضاً إلى نشاط بعض أنواع الفيروسات.

ويشير عدد من الدراسات التي اهتمت بالتنوع البيولوجي وآثار التغيرات المناخية - وخاصة في المناطق الساحلية- عليه إلى أن هناك تدهوراً على جميع المستويات البيئية بشكل عنيف.

وسوف يتجلى في مصر أوضح تأثير للتغيرات المناخية في ارتفاع مستوى سطح البحر وانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية .

وقد تم تطبيق منهجية مستخدمة في مركز الدراسات المستقبلية وتسمى "عجلة المستقبلات" لإعطاء فكرة عامة عن الآثار المتوقعة لارتفاع درجات الحرارة، وكانت من أولى تأثيراتها ارتفاع معدل البخر في نهر النيل، كما سيؤثر ارتفاع درجة الحرارة على معدلات هطول الأمطار في منابع النيل، كذلك ستظهر أمراض لم تكن موجودة في مصر، كما سيزداد انتشار أمراض موجودة بالفعل مثل الملاريا، كما ستزيد درجة حرارة سطح البحر، وبالتالي سيزداد منسوب سطح البحر نتيجة لتمدد المياه وذوبان الجليد. وستكون هناك زيادة استهلاك للطاقة التي هي في الأساس سبب المشكلة. وسوف يغير ارتفاع درجة الحرارة في مصر أيضًا الإنتاج المحصولي وطبيعة المحاصيل التي سنقوم بزراعتها.

ووفقاً لمنهجية العجلة المستقبلية، فإن تغير معدلات هطول الأمطار وارتفاع معدلات البخر في النيل يعني أن تدفق المياه في نهر النيل سوف يختلف، ولو تحدثنا عن وفود أمراض أخرى فهذا معناه أن الصحة العامة للسكان ستدهور، ولو تحدثنا عن ارتفاع درجة حرارة سطح البحر فإن هذا معناه أننا سنعاني من فقدان التنوع البيولوجي وفقدان الشعاب المرجانية وتنوع البيئة البحرية، الذي سيؤثر بالطبع على قطاع السياحة، كذلك قطاع الأمن الغذائي نتيجة لتأثر البيئة البحرية وإنتاجية الأسماك، وسوف يؤدي تغير أنماط وإنتاجية المحاصيل الزراعية إلى تغير الطلب على المياه.

وبالنظر إلى زيادة الضغط على النفط والغاز الطبيعي، فإن هذا معناه أن نحاول تأمين مخزون الطاقة الموجود لدينا من خلال مصادر متجددة مرتفعة الثمن. كما ستؤثر نسبة تدفق المياه في نهر النيل على الأمن الغذائي وعلى الأمن المائي، وسوف يؤدي التدهور في الصحة إلى تقليل الإنتاجية.

أما بالنسبة لإجراءات التكيف التي من الممكن اتباعها لمحاولة تلافي هذه الآثار داخل مصر، فهي مقسمة وفقاً للقطاعات المختلفة، فبالنسبة لقطاع الطاقة يوجد اتجاه عام للاعتماد على الطاقات الجديدة والمتجددة، وقطاع الزراعة، فهناك الحزام الأخضر الذي يجري زراعته حول القاهرة، كما يحاول الخبراء الاتجاه إلى التقليل من زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه. وبالنسبة للموارد المائية، فهناك خطة تشمل على إدارة متكاملة لها. أما المناطق الساحلية، فهناك نوعان من إجراءات التكيف، أولها تطبيق نوع من

تغذية الشاطئ، أي إضافة رمال على الشاطئ بغرض منع مياه البحر من الامتداد على الشاطئ وفي الوقت نفس يتم إقامة هياكل إنشائية تكون بمثابة مصدات للأمواج .

وفي النهاية يجب الإشارة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي تمت بغرض حماية البيئة والتكيف مع التغيرات المناخية، وقد وقّعت مصر على جميع تلك الاتفاقيات، وتحاول أن تتواجد دائماً في المؤتمرات للتأكيد على التزامها بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات .

الاتجاهات العظمى في مجال الغذاء والعملات

سلطان أبو علي

من الجدير بالذكر في البداية تناول بعض التعريفات وبعض المصطلحات الاقتصادية التي لا بد من الفصل بينها ، فمصطلح "الأزمة" يعبر عن مشكلة تكون في الأجل القصير ثم تنفرج وتعود الأحوال إلى ما كانت عليه ، أما المقصود بالدورة ، فهي تلك التقلبات الدورية في بعض الحالات ومنها تقلبات الأوضاع الاقتصادية ، حيث تبدأ بالرواج ثم الذروة ثم التقلص حتى تصل للكساد إلى أن تبلغ القاع ثم تنقلب من جديد للرواج . ومفهوم "الاتجاه" هو أن تُظهر التقلبات الموجودة في الدورة اتجاهاً معيناً؛ تصاعدياً أو تنازلياً . أما بالنسبة لمفهوم "الذبذبات" ، فليس بالضرورة أن تسير الدورة بأكملها في اتجاه واحد بل قد تحدث ذبذبة خلالها . وأخيراً هناك مفهوم "الاتجاه العظيم" وهو أن يكون هناك انكسار في مسار متغير بحيث تحدث به تغيرات جذرية .

كما يجب التعرض إلى موضوع العملات ، ووظائفها الأساسية والتي يمكن حصرها في ثلاث وظائف لأي عملة وهي أن تكون مخزناً للقيمة أو صورة من صور الاحتياطي والثروة ، وأن تكون وسيطاً للتبادل ، وأن تكون وحدةً للحساب ، وحتى أوائل القرن العشرين كانت المعاملات الدولية تتم بالجنيه الإسترليني ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، أخذ الجنيه الإسترليني في التراجع ، وحل محله الدولار تدريجياً .

وتوضح المشاهدات الحالية انخفاض حجم الدولار بالنسبة للاحتياطيات الدولية التي يحتفظ بها العالم . وجدير بالذكر هنا أن مصر تملك من تلك الاحتياطيات حوالي ٣٣ مليار دولار . وهناك عدة شروط يجب توافرها في أي عملة لتحتظى بالقبول كعملة احتياط ، ومن هذه الشروط أن تكون العملة صاحبة اقتصاد ذي حجم كبير ، وأن يكون لها أسواق تمويلية متطورة ، كما يجب أن تقبل الدولة أن تكون عملتها هي عملة الاحتياط ، وأخيراً يجب أن يكون هناك استقرار في قيمة العملة . وتتوافر هذه الشروط في الدولار عن غيره من العملات مما يجعله عملة الاحتياط إلى الآن ، إلا أن هذه الشروط قد بدأت تتوافر أيضاً في اليورو .

غير أنه من الملاحظ حاليًا أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي آخذة في التناقص ، وأن هناك اتجاهًا عامًا لتدهور قيمة الدولار وتراجع مركزه كعملة احتياط إذا استمرت السياسات الحالية على ما هي عليه . ويقوم هذا الأمر على عدة أسباب ، منها استنزاف الاقتصاد الأمريكي في الحروب ، ووجود عجز كبير في الموازنة العامة الأمريكية وعجز في ميزان المدفوعات ، كذلك تراجع الإنتاجية في الولايات المتحدة بالمقارنة باليابان وأوروبا ، كما أن السياسة الخارجية الأمريكية المتحيزة لإسرائيل تلحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي ، كذلك تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي .

وإذا صحَّ هذا التنبؤ ، فإن هناك انعكاسات أكيدة على مصر ، منها تنويع الاحتياطيات ، فمعظم احتياطياتنا محتفَظ بها في صورة دولار ، ولذلك يجب أن يكون هناك توافق بين استخداماتنا لهذه الاحتياطيات وبين ما نحتفظ به من عملة . وثانيها هو أن هناك تحركًا في سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليورو مقارنة بما كان عليه في الماضي ، ويحتاج الأمر ألا نربط سعر صرف الجنيه المصري بالدولار ولكن بسلة عملات بحيث يحقق التوافق . كما أن هناك انعكاسات أخرى تتعلق بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، ومن مصلحة الاقتصاد المصري أن يستعد لهذا الأمر بأن يتجه شرقًا للدول النامية كالصين والهند .

وهناك توقعات عن موضوع الغذاء العالمي ، وهي توقع اتجاه زيادة كبيرة في أسعار الغذاء . وقد تطول مدة ارتفاع الأسعار وذلك لعدة مبررات ، منها زيادة الطلب من الدول ذات الأحجام السكانية الكبيرة ، كذلك لأن العالم الآن يستخدم الحبوب في إنتاج الإيثانول والديزل الحيوي كمصدر لمصادر الوقود ، أيضًا التغيرات المناخية والأخطار البيئية التي تضر كثيرا وتؤثر على الغذاء ، كذلك يعد العزوف عن الزراعة من الأسباب الأساسية . ويعتبر تدهور التربة ونقص مخزون الحبوب وعدم تعويضه سببين آخرين لارتفاع الأسعار .

هذا وهناك بعض الأمور الذي يجب التنبيه إليها في مصر لحل مشكلة الغذاء ، منها زيادة نسب الأمن الغذائي من الحبوب بحيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو ٧٥٪ ، كذلك أن يكون هناك تواضع في الأنماط الاستهلاكية ، أيضا لابد من الاهتمام بالبحوث والتطوير في مجال الزراعة ، وأخيرًا يعد التعاون العربي والعلاقات العربية أمرين مهمين في هذا الصدد . أما على المستوى الدولي ، فيجب أن يسعى التعاون الدولي ولجنة الأربعة والعشرين في البنك الدولي إلى تفعيل قرار يقضي بالأستخدام الحبوب لإلغذاء الإنسان .

القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية

أحمد جويلي

كانت القضية الأولى التي نوقشت خلال هذه الندوة هي أزمة الغذاء التي تتجتاح العالم كله اليوم ، وقد تُرجمت هذه الأزمة في صورة أسعار مرتفعة للقمح بصفة خاصة ، ويُرجع بعض الناس سبب هذه الأزمة إلى استخدام الطاقة الحيوية التي تنتج من الحبوب وخاصة الذرة ، خاصة أن البحوث الزراعية الحالية قد وصلت إلى سقفها ، وأن العالم يحتاج إلى قفزة أخرى في دراسة الأصناف والجينات وخلافه . كذلك فإن التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة يؤثران على الإنتاج الزراعي والغذائي .

برغم توافر الكثير من الإمكانيات لدى الدول العربية ، من أراض ومياه ومال متوفر من البترول ، إلا أن تنافسية الدول العربية في مجال الغذاء ضعيفة ، لأن الإنتاجية قليلة ، سواء من الإنتاج الحيواني أو إنتاج المحاصيل ، ورغم ذلك فقد تقدم الاقتصاد العربي كثيراً في الفترة الماضية ، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية التريليون دولار ، كما زادت الصادرات ، مع العلم أن ٧٠٪ منها هي من البترول؛ أي أن حدوث أي خلل في السوق العالمية في البترول سيؤدي إلى مخاطر كثيرة . لذا فلا بد من التنوع في قواعد الإنتاج وفتح منافذ جديدة للأعمال .

والقضية الثانية هي صورة السكان وما ينتج عنها من بطالة ، حيث تزيد نسب السكان بمعدل عال مع عدم وجود قوة امتصاص ، أو فرص عمل ، بينما مخرجات التعليم غير مواكبة لمتطلبات سوق العمل .

أما التحدي الثالث فهو ضعف البحث العلمي والتكنولوجيا ، إذ تنفق الدول العربية نسبة ضئيلة جداً من الإنفاق العالمي على البحث العلمي ، وبالتالي نجد أن الدول العربية كلها تعتمد على استيراد التكنولوجيا من الخارج .

ومما يؤكد أهمية العمل على زيادة تنافسية الدول العربية ، أن هناك ١٢ دولة عربية أصبحت أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، مما يجعلها ملزمة بفتح الأبواب وتحرير التجارة ، كما ظهرت قوى اقتصادية جديدة تغزو العالم كالصين والهند ، وأصبحت تنافس سلع الدول العربية في خلال سنوات قليلة .

ولا تقتصر التنافسية على السلع فحسب ، بل إنها تشمل أيضاً الخدمات وتشكيل الإنسان ذاته . كما أن هناك تنافسية في رأس المال ، فلدى العرب الكثير من الفوائض ، ويدور التنافس بين الصين والهند وأمريكا وغيرها على أسواق رأس المال الفائض .

لقد تحقق تحسن كبير في بيئة الأعمال في الدول العربية ، ونلاحظ ذلك من خلال تغيير مصر والأردن وتونس لكثير من القوانين في اتجاه الإصلاح الاقتصادي .

أما عن السوق العربية المشتركة التي كثيراً ما نسمع عنها ، فلقد ضاع مفهومها الصحيح ، ألا وهو اندماج دولتين أو أكثر لتكوين دولة واحدة لها قانون وسلوكيات ونظام واحد يصل في النهاية لأن يكون اقتصاداً واحداً ، وتعد السوق العربية المشتركة أول قرار لمجلس الوحدة الاقتصادية ، وهو نابع من اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أبرمت سنة ١٩٥٧ .

وفي عام ١٩٩٦ اجتمعت الدول العربية لإقامة قمة عربية في مصر ، وقد أصدرت هذه القمة قرارين: أولهما قرار سياسي يتعلق بمسألة أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية ، وثانيهما قرار اقتصادي يتعلق بوضع برنامج لاتفاقية تيسير التجارة . وهكذا تم وضع برنامج تحت مسمى "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، ثم جاءت أول قمة دورية في عمان في الأردن عام ٢٠٠١ ، حيث قررت الدول المجتمعة زيادة نسبة انخفاض الضرائب بحيث تنتهي في عام ٢٠٠٥ وليس عام ٢٠٠٧ ، وخاصة أن المرحلة الأولى لاتفاقية الجات ستنتهي في عام ٢٠٠٥ . وبالفعل انتهت الجمارك في يناير ٢٠٠٥ بين ١٧ دولة عربية .

إن الحل الأكثر فاعلية لقضية التنافسية هو الاهتمام بالاستثمار مع التجارة والتنمية . ومن أهم القضايا التي تزيد من نسبة التجارة وتؤدي إلى التكامل وزيادة المواطنة هي تطوير منظومة النقل بين الدول العربية ، كذلك الاهتمام بتجارة الخدمات التي تعتبر من أهم أنواع التجارة .

لقد وضع مجلس الوحدة إستراتيجية منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ ، بهدف الوصول إلى التنافسية المطلوبة ، وكانت أولى مراحلها خلق نظام للدخول التجاري الحر بين الدول العربية وإزالة المعوقات . أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاتحاد الجمركي ، تليها المرحلة الأخيرة وهي الاتحاد الاقتصادي .

ونلاحظ أيضاً تحسناً في الفترة الأخيرة فيما يسمى بالاستثمارات البينية ، فقد كان المتوسط السنوي للاستثمارات البينية منذ عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠ يصل إلى مليار دولار ، أما في عام ٢٠٠٦ فقد وصل إلى ١٧ مليار دولار ، وقد بدأ المجلس في تشجيع هذا الاتجاه . كما يقوم المجلس بإنشاء الاتحادات العربية النوعية وهي أهم من الحكومات والمجالس في وقتنا الحالي .

أهم نتائج تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨

سحر الطويلة – فادية علوان – هبة حندوسة

احتوى ملخص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ ، على ست رسائل؛ الرسالة الأولى هي أن منظمات المجتمع المدني هي الأداة الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرامج العقد الاجتماعي ، والرسالة الثانية هي أن منظمات المجتمع المدني هي الحكم الأفضل لاستعادة الثقة بين الدولة والمواطن ، الرسالة الثالثة هي مراجعة وتحسين دور الدولة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة ، بما يتيح فرصاً أكبر للمجتمع المدني . وتضمنت الرسالة الرابعة أهمية دور المرأة واستطاعتها المطالبة بزيادة مشاركتها السياسية والاقتصادية بشكل أفضل من خلال منظمات المجتمع المدني . أما الرسالة الخامسة فدعت إلى استخدام الخريطة الجغرافية الحالية للفقر . ونادت الرسالة السادسة بتنظيم حملة قومية لتعبئة المجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية في الألفية والدفاع عن فكرة العقد الاجتماعي الجديد .

وتناول التقرير أهم الإجراءات المقترحة لتحقيق الرسائل التي سبقت الإشارة إليها . كما تناول التقرير خريطة المجتمع المدني في مصر ، وعرف قطاع منظمات المجتمع المدني وسماته ومكوناته . كما ذكر نبذة عن التطور التاريخي لهذه المنظمات في مصر . كذلك فقد تناول الاتجاهات الحديثة لنشاط منظمات المجتمع المدني وبعض المؤشرات السلبية في هذا الصدد .

وتحت عنوان "المجتمع المدني في مصر: المعوقات الخارجية والداخلية أشار التقرير إلى الارتباط الوثيق بين مستوى التنمية في المجتمع ومستوى نشاط المجتمع المدني ، وإلى عرض مجموعة من أطر التقييم؛ أولها الإطار القانوني والتنظيمي ، ثم الإطار السياسي وإطار البيئة الاجتماعية والثقافية ، وأخيراً العوامل الاقتصادية .

وتناول التقرير بعض التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مصر ، حيث أفرد مساحة كبيرة للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات الأهلية وأهم القضايا التي أثار الخلاف حول هذا القانون ، وتناول التقرير كذلك موضوع المراقبة

والعقوبات التي تكبح نشاط منظمات المجتمع المدني . كما تناول أيضاً موضوع اللامركزية باعتبارها البيئة الداعمة لتلك المنظمات .

كذلك فقد تم عرض نبذة عن مفهوم العقد الاجتماعي وبرامجه ال ٥٥ ، وحالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية في مصر . حيث اتضح أن تطور قيم دليل التنمية البشرية على المستوى القومي يشير إلى تحسن مستمر في مستوى التنمية البشرية ، وإن كانت لا تزال عند مستوى متوسط . كما اتضح من تتبع دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات على مدى العشر سنوات ، أن هناك خمس محافظات احتفظت بالمراكز الأولى على مدى التقارير؛ وهي بورسعيد والسويس ودمياط والإسكندرية والقاهرة . في الجانب الآخر احتفظت خمس محافظات بالمراكز الأخيرة على مدى التقارير؛ وهي الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وبني سويف .

كذلك فقد استعرض التقرير الأهداف الإنمائية للألفية ، وهي القضاء على الفقر المدقع والجوع ، وتعميم التعليم الابتدائي ، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ، وتحسين الصحة الإنجابية ، وضمان الاستدامة البيئية ، وتطوير شراكة عالمية للتنمية . وقد سعت مصر من خلال خطط وبرامج وسياسات التنمية إلى تحقيق هذه الأهداف ليس فقط على المستوى القومي ، ولكن أيضاً على المستويات المحلية .

كذلك فقد تمت الإشارة إلى تقرير تقييم الفقر في مصر لعام ٢٠٠٦ ، وتم عرض أهم النتائج التي رصدتها خريطة الفقر في مصر .

وقد اقترح التقرير السابق للتنمية البشرية ٥٥ برنامجاً تنموياً تفصيلياً موزعة على ٨ محاور رئيسية هي: الفقر ، التعليم الأساسي ، الصحة ، الضمان الاجتماعي ، المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الزراعة ، المياه والصرف الصحي ، والإسكان وتطوير المناطق . وقد التزمت الحكومة إلى حد بعيد بالأهداف والرؤى العامة للبرامج التنموية التي اقترحتها تقرير التنمية البشرية .

ومن الأهداف المحددة لمركز العقد الاجتماعي والثلاث مجموعات التي تنقسم إليها برامج العقد الاجتماعي ، أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور رئيسي في تنفيذ تلك البرامج ، كما أن برامج العقد الاجتماعي ليست مجرد مشروعات قطاعية ، بل هي بلورة وترجمة لحزمة حقوق أساسية التي يُؤمل في الوصول إليها عن طريق التراضي حول حد أدنى مقبول وممكن من الحقوق لجميع المواطنين .

ضمّ التقرير أيضاً فصلين؛ أولهما فصل يختص بدور منظمات المجتمع المدني في مجال الصحة والبيئة. والفصل الآخر متعلق بالإسكان حيث يعرض عدداً كبيراً من التجارب التي شاركت فيها الجمعيات الأهلية بنجاح في مجالي تطوير العشوائيات وتوفير المساكن لذوي الدخل المنخفض.

وحول دور منظمات المجتمع المدني في النهوض ببرامج التعليم المبكر في مصر، يجب الإشارة إلى أن الجمعيات المختصة بالتعليم المبكر تقع تحت فئة الطفولة والأمومة أو تحت فئات أخرى مثل فئة تنمية المجتمع، وأن هناك حوالي ١٠،٠٠٠ دور حضانة في مصر، وأن أعداد دور الحضانة والملتحقين بوزارة التضامن الاجتماعي، والبيانات الأساسية لمرحلة رياض الأطفال ونسب الالتحاق بها تعتبر قليلة كذلك؛ وهي كلها أسباب تدعو إلى ضرورة مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم المبكر.

هذا وهناك العديد من النماذج الناجحة لعدد من الجمعيات الأهلية في مصر والتي قامت بدور فعّال في تقديم برامج جيدة للتعليم المبكر، والتي تتميز بخصائص ومقومات ساعدت على نجاح هذه الجمعيات، والتي تعتمد في الأساس على رؤية واضحة لاقتصاديات التعليم المبكر في مصر، وتوضيح دور كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه القضية.

إشكاليات صحافة المعارضة المعاصرة

صلاح عيسى

ترتبط صحافة المعارضة بفكرة المعارضة بشكل عام ، فمنذ عشر سنوات كان هذا المصطلح يقتصر على الصحف التي تصدرها أحزاب المعارضة . أما الآن فأصبح لدينا ظاهرة جديدة وهي وجود صحف معارضة ولكنها غير حزبية ، وهي ما توصف بالصحف المستقلة .

في عام ١٩٧٦ أراد الرئيس الراحل أنور السادات أن يقوم بعمل تعددية حزبية ، وكان الهدف من هذه التعددية هو عمل توازن ما بين قوة ونفوذ الجيش وقوة مدنية سياسية منظمة . كذلك جاءت التعددية الحزبية والصحفية نتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي دعا إليه الرئيس السادات ، حيث إن الحريات الديمقراطية المعروفة في العالم الرأسمالي كله بنيت على أساس الحريات الاقتصادية .

هذا وقامت التعددية الحزبية في عهد الرئيس السادات على نظرية المتن والهوامش ، بمعنى أن يكون هناك حزب كبير يمثل أغلبية الشعب المصري وهو الحزب الذي ينطق باسم الحكم ، وأحزاب قليلة معارضة وهي الأقلية أو الهوامش . وفي هذا الإطار قرر الرئيس السادات أن يعطي للأحزاب المصرية -بمقتضى قانون الأحزاب الذي صدر عام ١٩٧٧- الحق في إصدار الصحف حيث تقوم التعددية الحزبية على إعلام قوي ، لذلك نشأ ما عرف في ذلك الحين بصحف المعارضة .

ومن مشكلات الصحافة ما يسمى بالديمقراطية العرفية ، بمعنى أن تقوم الديمقراطية على سماحة الحاكم وليس على تقنين الحقوق ، ولكننا لا نريد منحاً بل نريد حقوقاً مقننة ، فمن الطبيعي أن يكون لكل مواطن حقوق مقننة . فبالرغم من وجود أحزاب سياسية ، وبالرغم من وجود صحافة معارضة فقد ظلت القوانين المقيدة للحريات موجودة .

كذلك تعتبر ظاهرة التضيق على الأحزاب من الإشكاليات الواضحة في صحافة المعارضة ، لاسيما بعد أن قرر الرئيس السادات أن تكون الممارسات السياسية بداخل المؤسسات فقط ، مما يعني حصار الأحزاب داخل مقارها ، وأدى هذا التضيق إلى خلق جو من الحصار دفع كل الأطراف للصراع معاً .

كما دخلت الصحف أيضًا في توازنات وانقسامات بين الأحزاب السياسية مما أدى إلى ظهور فكرة التجارة برخص الأحزاب ، حيث ارتبطت بظاهرة السماح للأحزاب بأخذ تراخيص صحف وقتما تشاء . أما الظاهرة الأساسية فهي ظاهرة التناقض ما بين الخطاب الحزبي والخطاب الصحفي ، مما أدى إلى ظهور المشكلات ما بين صحافة الأحزاب والأحزاب ذاتها .

وكانت هناك أيضًا ضغوط أخرى كبيرة مثل المنع من الإعلانات ، ومستوى الكادر الخاص بالصحفيين غير ملائم حيث لا يوجد صحفيون يقبلون العمل في الصحف الحزبية ، على أن هذا الوضع قد تغير الآن .

وأخيرًا ظهر ما يسمى بالصحف الخاصة أو الصحف اللامهنية ، مع العلم أن هذه الصحف ولاؤها الأساسي للقارئ وتتبع الأخلاق المهنية التي تلتزم بها الصحافة ، فتأتي بجميع الأخبار التي تهتم القارئ بشكل محايد تمامًا ، ولكن المشكلة في مصر أنه ليس بها هذا النوع من الصحف .

الوثائق مصدرًا للتاريخ

محمد صابر عرب

لقد كانت مصر في مقدمة الدول التي عيّنت بوثائقها منذ عشرينيات القرن التاسع عشر ، حينما أنشأ محمد علي الدفترخانة المصرية سنة ١٨٢٨ بهدف ضبط الإدارة والحفاظ على المعلومات التي يمكن الرجوع إليها ، ولقد ترك لنا تراثًا وثائقيًا ضخمًا ليس فقط منذ بدايات القرن التاسع عشر؛ وإنما حفظ مجمل ما كان محتفظًا به خلال العصر العثماني ، وهو تراث غاية في الأهمية حيث اشتملت هذه السجلات على معلومات اقتصادية واجتماعية ودينية كان من الصعب معرفة تاريخ مصر في غيبتها .

هذا وقد ظهر نوع آخر من الكتابات في القرن التاسع عشر جاء وسطًا ما بين التاريخ والأدب ، وهو ما عرف بأدب الرحلات ، ولعل من أهم هذه الكتابات ما كتبه الطهطاوي عن بعثته إلى باريس ، وتبدو أهمية هذه الكتابات في أنها نقلت بعض التجارب الأوروبية بكل جوانبها إلى القارئ المصري الذي لم تتح له فرصة السفر . وعلى الرغم من أن كل هذه الكتابات لم تكن تاريخًا بالمعنى المنهجي والعلمي ، لكنها كانت بمثابة مادة تاريخية اعتمد عليها مؤرخو القرن العشرين كأحد المصادر الهامة .

كذلك على المستوى الرسمي فقد ظهرت العناية بالوثائق باعتبارها المصدر الأساسي للكتابة التاريخية حينما عني الملك أحمد فؤاد بالكتابة عن تاريخ محمد علي وأسرته . ويمكن القول تحديدًا بأن المدرسة التاريخية المصرية الحقيقية بدأت خلال تلك الفترة من عشرينيات القرن العشرين ، فظهرت العناية بالكتابة التاريخية بالمعنى العلمي في عدة مجالات مثل التعليم والزراعة والصناعة .

وفي الحقيقة فإن هناك خلطًا كبيرًا بين الوثائق وبين المذكرات التي كتبها أصحابها ، والتي لا يمكن أن توصف بأنها من قبيل الوثائق بل هي مادة تاريخية يعتمد عليها المؤرخون مع العديد من التحفظات عليها ، وحتى الوثائق نفسها تختلف وفق طبيعتها ما بين تقارير سياسية واقتصادية وما بين اتفاقيات ومعاهدات .

وقد تحفظت الدولة على كثير من الوثائق ابتداء من منتصف خمسينيات القرن الماضي ، وامتد الحظر إلى معظم وثائق الدولة لكي تبقى هذه الفترة بوثائقها بعيدة عن متناول المؤرخين ، لذا فقد حرصت دار الوثائق على إعداد مشروع قانون ينظم حفظ الوثائق وإتاحتها ، ولعل مصالح مصر القومية تقضي بضرورة التعجيل بإصدار هذا القانون حماية لتاريخ هذا الوطن .

الثقافة والقانون

محمد نور فرحات

تثير العلاقة بين الثقافة والقانون الكثير من الأفكار والتساؤلات ، ذلك لأن سيادة القانون هي التي تحدد شكل هذه العلاقة في كافة المجتمعات ، وفي المجتمعات العربية على وجه التحديد وفي المجتمع المصري على وجه الخصوص .

وحتى يتسنى لنا الحديث عن العلاقة بين الثقافة والقانون لابد أولاً من وضع تعريف واضح لكليهما ، فليس المقصود بالقانون في هذا السياق النص التشريعي فقط ، بل إنه يشمل كذلك كيفية فهم الناس لأساس هذا القانون وكيف يتم تطبيقه . ومن ناحية أخرى فإن الثقافة هي مجموعة من الرؤى والأفكار والمعاني والقيم والتصورات الاجتماعية السائدة في مجتمع ما ، إلى جانب وجود تأثيرات للواقع على هذه الثقافة والتي تؤثر بدورها في هذا الواقع .

ولعل أهم ما تثيره العلاقة بين الثقافة والقانون من التساؤلات ، يدور حول ماهية الثقافة الحاكمة لصنع القانون: هل هي ثقافة ليبرالية أم سلطوية أم دينية أم مدنية؟ وكذلك حول ماهية الثقافة التي تؤثر في تطبيق القانون والتي تشكل فهم الناس له وكيفية تعاملهم معه ، بالإضافة إلى كيفية توافق القانون مع الواقع الثقافي .

أما عن ماهية الثقافة التي تؤدي إلى صنع القانون ، فإنه إذا ما كانت ثقافة دينية ، فلا بد من معرفة العلاقة بين الثقافة والدين داخل الدولة ، وقد تكون هذه العلاقة متطابقة ، أي أن يكون كل ما هو محظور دينياً محرماً قانونياً ، أو قد يكون هناك تقاطع بين الدائرتين فيتحد الدين والثقافة في منطقة ما وينفصلان في مناطق أخرى ، أو أن يكون هناك انفصال تام بين ما هو ديني وما هو قانوني . وفي مصر ، يوجد تقاطع بين دائرتي الدين والثقافة ، إلا أن هناك محاولات تجري من جماعات سياسية ترفع الدين شعاراً لها وتغذيها ثقافة دينية تنتشر في المجتمع وتحاول أن تحقق التطابق التام بين الدائرتين .

وفي مصر تم ذكر العلاقة بين الدين والقانون للمرة الأولى في المادة رقم ١٤٩ في دستور ٢٣ ، والتي نصت على أن الإسلام دين الدولة وأن اللغة العربية هي لغتها الأساسية . كما

رددت الدساتير التي جاءت بعد الثورة هذه الصيغة نفسها ، ما عدا دستور الوحدة لسنة ١٩٥٨ والذي لم يرد فيه هذا النص . بعد ذلك ، عادت الدساتير لتلك الصيغة نفسها حتى دستور سنة ١٩٧١ حيث كان هناك صراع سياسي بين الرئيس السادات والجماعات التي أيدت الرئيس جمال عبد الناصر ، وحينها استخدم الرئيس السادات النص القائل بأن الشريعة الإسلامية "مصدر رئيسي" للتشريع ، وتم تعديل هذه الصيغة بعد ذلك حتى أصبحت الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيسي" للتشريع .

إن آليات وضع التشريع في مجتمعنا لا تمثل منظوراً سائداً أو ثقافة سائدة ، كما أنها لا تمثل حزباً أو فئة بعينها ، ولكنها تمثل توجهات أفراد فحسب . ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أيضاً كيفية تعامل المواطنين مع القانون ، حيث أنهم يدركون أن القانون لم يوضع لخدمتهم بل لخدمة مصالح أخرى بعيدة عن مصالحهم ، ولا يقتصر هذا النهج على المواطنين فحسب بل هو نهج الدولة ككل مع القانون .

ومجمل القول أن القانون بلا ثقافة سيف غير بتار لا ينفذ في المجتمع ، والمجتمع بلا قانون هو مجتمع فوضوي لا يستقيم حاله إلا عندما تتحقق قيم الديمقراطية في المجتمع .

ملحق
بيان الندوات

<p>٨) مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق المتحدث: أسامة الباز أدار الحوار: إسماعيل سراج الدين سبتمبر ٢٠٠٣</p>	<p>١) تطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم خلال القرن العشرين المتحدثون: إسماعيل سراج الدين - عبد المنعم سعيد أدار الحوار: عادل أبو زهرة يونية ٢٠٠٣</p>
<p>٩) أحوال التعليم في مصر المتحدثان: قدرى حفني - محمد عبد الظاهر الطيب أدار الحوار: عادل أبو زهرة أكتوبر ٢٠٠٣</p>	<p>٢) مستقبل الطاقة في مصر والعالم المتحدث: إبراهيم عبد الجليل أدار الحوار: عادل أبو زهرة يونية ٢٠٠٣</p>
<p>١٠) رؤية المخروج ودوره في تجسيد الشخصيات التاريخية على الشاشة المتحدثة: إنعام محمد علي أدار الحوار: جابر عصفور يناير ٢٠٠٤</p>	<p>٣) موقفنا من اللغة والتراث المتحدث: حسين أحمد أمين أدار الحوار: عادل أبو زهرة يوليو ٢٠٠٣</p>
<p>١١) السبيل إلى ارتفاع العمارة العمران في مصر المتحدثون: جمال بكرى - عبد الحليم إبراهيم - عبد المحسن برادة - محمد عوض أدار الحوار: جابر عصفور يناير ٢٠٠٤</p>	<p>٤) مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق والدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصراع المتحدث: إسماعيل سراج الدين أدار الحوار: عادل أبو زهرة يوليو ٢٠٠٣</p>
<p>١٢) القضاء المصري وعلاقته بالحكومات المتعاقبة المتحدث: طارق البشري أدار الحوار: صلاح فضل فبراير ٢٠٠٤</p>	<p>٥) الابتداع والاتباع في الثقافة العربية المتحدث: جابر عصفور أدار الحوار: عادل أبو زهرة أغسطس ٢٠٠٣</p>
<p>١٣) دور الإعلام في التنمية المتحدث: حسن حامد أدار الحوار: صلاح فضل فبراير ٢٠٠٤</p>	<p>٦) الثقافة العلمية في مصر المتحدث: سمير حنا صادق أدار الحوار: عادل أبو زهرة أغسطس ٢٠٠٣</p>
<p>١٤) مجتمع المعرفة - القضايا النظرية والمشكلات العملية المتحدث: السيد ياسين أدار الحوار: جابر عصفور مارس ٢٠٠٤</p>	<p>٧) إعادة النظر في الخطاب الثقافي العربي والديني منه المتحدث: أحمد عبد المعطي حجازي أدار الحوار: عادل أبو زهرة سبتمبر ٢٠٠٣</p>

<p>٢٢) تجديد الخطاب الديني المتحدث: محمود حمدي زقزوق أدار الحوار: الدكتور جابر عصفور يوليو ٢٠٠٤</p>	<p>١٥) الأدب والسينما المتحدثون: داوود عبد السيد - سمير فريد - علي أبو شادي - كمال رمزي أدار الحوار: جابر عصفور مارس ٢٠٠٤</p>
<p>٢٣) وصف مصر بعيون مصرية المتحدثة: عطيات الأبنودي أدار الحوار: فتحي أبو عيانة يوليو ٢٠٠٤</p>	<p>١٦) الفنون المرئية - جنس أدبي جديد المتحدث: أسامة أنور عكاشة أدار الحوار: صلاح فضل إبريل ٢٠٠٤</p>
<p>٢٤) الملفات السرية للثورة المصرية المتحدث: طارق حبيب أدار الحوار: صلاح فضل أغسطس ٢٠٠٤</p>	<p>١٧) مستقبل التجارب الترميمية في العالم العربي المتحدث: نادر فرجاني أدار الحوار: جابر عصفور إبريل ٢٠٠٤</p>
<p>٢٥) كيف نقرأ التاريخ؟ المتحدثون: جمال حجر- محمد علي الكردي - محمود أمين العالم- مصطفى العبادي أدار الحوار: صلاح فضل أغسطس ٢٠٠٤</p>	<p>١٨) مسئوليتنا تجاه الحوار مع الآخر المتحدث: أحمد كمال أبو المجد أدار الحوار: جابر عصفور مايو ٢٠٠٤</p>
<p>٢٦) مفهوم الـ«نحن» في مقابل مفهوم الآخر - صفحة من هموم الوطن المتحدثة: هدى زكريا أدار الحوار: صلاح فضل سبتمبر ٢٠٠٤</p>	<p>١٩) مستقبل البحث العلمي في مصر المتحدث: مفيد شهاب أدار الحوار: جابر عصفور مايو ٢٠٠٤</p>
<p>٢٧) تجربة التنمية المتكاملة في قطاع السياحة المتحدثان: سامح العلابي - سمير الصادق أدار الحوار: صلاح فضل أكتوبر ٢٠٠٤</p>	<p>٢٠) أطلس مصر القومي: مغزاه ومرماه المتحدثان: فتحي أبو عيانة - محمد عبد الرحمن الشرنوبى أدار الحوار: صلاح فضل يونية ٢٠٠٤</p>
<p>٢٨) حقوق الإنسان في عالم في أزمة تحدث وأدار الحوار: محمد السعيد الدقاق ديسمبر ٢٠٠٤</p>	<p>٢١) المرأة والتنمية - بين الموروث الثقافي والواقع المصري المتحدثة: سامية الساعاتي أدار الحوار: صلاح فضل يونية ٢٠٠٤</p>

<p>٣٦) فرص الإبداع والثقافة العربية المتحدث: علي عبد الرازق جلبي أدار الحوار: فتحي أبو عيانة مايو ٢٠٠٥</p>	<p>٢٩) عصر محمد علي وتحديث مصر: ما له وما عليه المتحدثان: عمر عبد العزيز - يونان لبيب رزق أدار الحوار: فتحي أبو عيانة ديسمبر ٢٠٠٤</p>
<p>٣٧) الطفل والمعرفة في العالم العربي المتحدثون: دعد سلامة - ليلى كرم الدين - مسعد عويس أدار الحوار: صلاح فضل مايو ٢٠٠٥</p>	<p>٣٠) الحفاظ على البيئة البحرية المتحدث: محمد حسن موسى أدار الحوار: صلاح فضل يناير ٢٠٠٥</p>
<p>٣٨) دور الإسكندرية في حركة الاستتارة المصرية والعربية المتحدثان: أحمد زكريا الشُّلق - لطيفة سالم أدار الحوار: جابر عصفور يونية ٢٠٠٥</p>	<p>٣١) شاعر وناقد المتحدثان: أحمد عبد المعطي حجازي - محمد حماسة عبد اللطيف أدار الحوار: جابر عصفور فبراير ٢٠٠٥</p>
<p>٣٩) القاهرة في السينما المتحدثان: علي أبو شادي - كمال رمزي أدار الحوار: مهدي بندق يونية ٢٠٠٥</p>	<p>٣٢) أمراض الكبد في مصر المتحدثان: فيصل يونس - وحيد دوس أدار الحوار: جابر عصفور فبراير ٢٠٠٥</p>
<p>٤٠) تجربتي في الصحافة المصرية المتحدث: منير عامر أدار الحوار: جابر عصفور يوليو ٢٠٠٥</p>	<p>٣٣) النيل: سر الحياة المتحدث: رشدي سعيد أدار الحوار: صلاح فضل مارس ٢٠٠٥</p>
<p>٤١) الإسلام وتحديات العصر المتحدث: محمود حمدي زقزوق أدار الحوار: صلاح فضل يوليو ٢٠٠٥</p>	<p>٣٤) نحو تعزيز الحرية في الوطن العربي المتحدث: محمد نور فرحات أدار الحوار: صلاح فضل إبريل ٢٠٠٥</p>
<p>٤٢) قضايا الديمقراطية المتحدث: أسامة الغزالي حرب أدار الحوار: صلاح فضل أغسطس ٢٠٠٥</p>	<p>٣٥) الإسكندرية في الرواية العالمية المتحدث: إدوار الخراط أدار الحوار: صلاح فضل إبريل ٢٠٠٥</p>

<p>٥٠) من النقل إلى الإبداع المتحدث: حسن حنفي أدار الحوار: صلاح فضل فبراير ٢٠٠٦</p>	<p>٤٣) المرأة والتراث الثقافي المتحدث: أحمد زايد أدار الحوار: محمد علي الكردي أغسطس ٢٠٠٥</p>
<p>٥١) الأهداف الترموية للألفية الثالثة المتحدث: مصطفى كمال طلبة أدار الحوار: صلاح فضل فبراير ٢٠٠٦</p>	<p>٤٤) قضية الدستور المتحدث: يحيى الجمل أدار الحوار: جابر عصفور سبتمبر ٢٠٠٥</p>
<p>٥٢) العلم والتكنولوجيا والطب المتحدث: يحيى حلیم زكي أدار الحوار: جابر عصفور مارس ٢٠٠٦</p>	<p>٤٥) التنمية الصحية المتحدثان: عمرو عبد العزيز - ياسر مصطفى القرم أدار الحوار: يحيى حلیم زكي سبتمبر ٢٠٠٥</p>
<p>٥٣) التفكير العلمي والتنمية البشرية المتحدث: إبراهيم بدران أدار الحوار: جابر عصفور مارس ٢٠٠٦</p>	<p>٤٦) هؤلاء علموني - سيرة غير ذاتية المتحدث: عبد الوهاب المسيري أدار الحوار: صلاح فضل نوفمبر ٢٠٠٥</p>
<p>٥٤) لماذا التراث! المتحدث: يوسف زيدان أدار الحوار: جابر عصفور إبريل ٢٠٠٦</p>	<p>٤٧) تجربتي الروائية المتحدث: إبراهيم عبد المجيد أدار الحوار: جابر عصفور نوفمبر ٢٠٠٥</p>
<p>٥٥) فلسفة الرقمنة المتحدثون: حازم حسني - شريف عبد الرحمن - نبيل علي أدار الحوار: أحمد صقر عاشور إبريل ٢٠٠٦</p>	<p>٤٨) الدور الفعّال للدراسات الكلاسيكية المتحدث: مصطفى العبادي أدار الحوار: صلاح فضل ديسمبر ٢٠٠٥</p>
<p>٥٦) الجديد في تدوير المخلفات المتحدث: صلاح الحجار أدار الحوار: صلاح فضل مايو ٢٠٠٦</p>	<p>٤٩) القيم الدينية والمعاصرة المتحدثان: أحمد فراج - يوسف سيدهم أدار الحوار: صلاح فضل يناير ٢٠٠٦</p>

<p>٦٤) حقوق الإنسان المتحدث: مخلص قطب أدار الحوار: محمد السعيد الدقاق سبتمبر ٢٠٠٦</p>	<p>٥٧) إعداد الشباب لتولي المناصب القيادية المتحدثة: إيمان القفاص أدار الحوار: محمد علي الكردي مايو ٢٠٠٦</p>
<p>٦٥) منطقة الشرق الأوسط في معترك السياسة الدولية المتحدث: سعيد اللاوندي أدار الحوار: صلاح فضل نوفمبر ٢٠٠٦</p>	<p>٥٨) مشاكل الترجمة العربية لمؤلفات شكسبير المتحدثون: جمال عبد المقصود - فاطمة موسى - محمد عناني - مصطفى بدوي أدار الحوار: جابر عصفور يونية ٢٠٠٦</p>
<p>٦٦) خمسون عاماً على حرب السويس المتحدثون: حسن نافعة - حمدي الشعراوي - محمود مراد أدار الحوار: صبري أبو علم نوفمبر ٢٠٠٦</p>	<p>٥٩) العالمية وتفكيك القوميات المتحدث: عاصم الدسوقي أدار الحوار: مهدي بندق يونية ٢٠٠٦</p>
<p>٦٧) أمراض المناطق الحارة وجراحاتها المتحدث: رفعت كامل أدار الحوار: يحيى حليم زكي ديسمبر ٢٠٠٦</p>	<p>٦٠) الإسلام والعلم - كتاب برويز أمير علي المتحدثون: قدرى حفي - محمود حمدي زقروق - محمود خيال أدار الحوار: جابر عصفور يوليو ٢٠٠٦</p>
<p>٦٨) الحرية والإبداع المتحدث: مصطفى سويف أدار الحوار: صلاح فضل ديسمبر ٢٠٠٦</p>	<p>٦١) البدائل المتاحة لإصلاح التأمين الصحي في مصر المتحدثان: سمير بانوب - مديحة خطاب أدار الحوار: يحيى حليم زكي يوليو ٢٠٠٦</p>
<p>٦٩) تأثير الأدب الفرنسي في الأدب العربي المتحدثة: نفيسة شاش أدار الحوار: محمد علي الكردي يناير ٢٠٠٧</p>	<p>٦٢) الاستخدام السلمي للطاقة النووية - ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتحدث: عبد المحسن متولي أدار الحوار: صلاح فضل أغسطس ٢٠٠٦</p>
<p>٧٠) هندسة التشكيل الحيوي وعلاقتها بالبيئة المتحدث: إبراهيم كريم أدار الحوار: محمد الفحام فبراير ٢٠٠٧</p>	<p>٦٣) النثال مختار والنهضة المصرية المتحدث: عماد أبو غازي أدار الحوار: مصطفى الرزاز أغسطس ٢٠٠٦</p>

<p>(٧٧) الحرية والإسلام المتحدث: جمال البنا أدار الحوار: جابر عصفور تعقيب: قدرى حفني مايو ٢٠٠٧</p>	<p>(٧١) البورصة المتحدثان: ماهر عشم - محمد فراج أدار الحوار: صلاح فضل فبراير ٢٠٠٧</p>
<p>(٧٨) الإطار الدستوري لتطبيق المادة الثانية من الدستور المتحدثة: تهاني الجبالي أدار الحوار: محمد رفعت يونيو ٢٠٠٧</p>	<p>(٧٢) رؤية نفسية لأحوالنا المتحدث: أحمد عكاشة أدار الحوار: قدرى حفني مارس ٢٠٠٧</p>
<p>(٧٩) حقوق الإنسان بين الدولة والمجتمع المتحدث: محمد فائق أدار الحوار: نبيل حلمي يونيو ٢٠٠٧</p>	<p>(٧٣) أحكام تحرير التجارة في المصنفات الثقافية وحماية الثقافة الوطنية المتحدثون: أحمد عبد اللطيف - محمد دويدار - محمد رفيق خليل أدار الحوار: محمد دويدار مارس ٢٠٠٧</p>
<p>(٨٠) السودان: التحديات وآفاق التنمية في وادي النيل المتحدثان: إجلال رأفت - بشير البكري أدار الحوار: هاني رسلان يوليو ٢٠٠٧</p>	<p>(٧٤) مشاكل ملحة وحلول تنموية جاهزة المتحدث: صلاح الحجارة أدار الحوار: هشام جابر إبريل ٢٠٠٧</p>
<p>(٨١) ثقافة السلام المتحدث: سليمان عبد المنعم أدارت الحوار: عزة الخولي يوليو ٢٠٠٧</p>	<p>(٧٥) العلاقات المصرية الأمريكية المتحدث: أحمد ماهر أدار الحوار: علي ماهر إبريل ٢٠٠٧</p>
<p>(٨٢) الجودة والتنافسية في التعليم العالي المتحدثة: سلوى بيومي المجولي أدار الحوار: حسن ندير أغسطس ٢٠٠٧</p>	<p>(٧٦) المرأة والحياة العامة المتحدثة: أمينة شفيق أدار الحوار: بهيجة حافظ - يحيى حليم زكي مايو ٢٠٠٧</p>

<p>٩٠) الإعلام وثقافة الحوار تحدث وأدار الحوار: عمرو عبد السميع فبراير ٢٠٠٨</p>	<p>٨٣) لقاء مع فاروق جويده المتحدث: فاروق جويده أدار الحوار: فتحي أبو عيانة أغسطس ٢٠٠٧</p>
<p>٩١) مصر والعولمة المتحدث: منير فخري عبد النور أدار الحوار: نبيل حلمي - نوران شافعي فبراير ٢٠٠٨</p>	<p>٨٤) ثقافة الإصلاح وإصلاح الثقافة المتحدث: جميل مطر أدار الحوار: جابر عصفور تعقيب: عبد الرحمن موسى أكتوبر ٢٠٠٧</p>
<p>٩٢) المشكلة السكانية في مصر المتحدث: ماجد عثمان أدارت الحوار: أنيسة حسونة مارس ٢٠٠٨</p>	<p>٨٥) المسلم والآخر المتحدث: محمد سليم العوا أدار الحوار: فتحي أبو عيانة أكتوبر ٢٠٠٧</p>
<p>٩٣) التغيرات المناخية وتأثيرها في مصر المتحدثة: عبير شقوير أدارت الحوار: منى جمال الدين مارس ٢٠٠٨</p>	<p>٨٦) أحوال المصريين خلال قرنين المتحدث: لويس جريس أدار الحوار: يحيى حليم زكي نوفمبر ٢٠٠٧</p>
<p>٩٤) الاتجاهات العظمى في مجال الغذاء والعملات المتحدث: سلطان أبو علي أدار الحوار: أسامة الفولي إبريل ٢٠٠٨</p>	<p>٨٧) الشخصية المصرية والتراث الشعبي المتحدث: أحمد مرسي أدار الحوار: محمد زكريا عناني ديسمبر ٢٠٠٧</p>
<p>٩٥) القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية المتحدث: أحمد جويلي أدار الحوار: علي مسلم مايو ٢٠٠٨</p>	<p>٨٨) الأبعاد الخاصة بالهجرة إلى الخارج المتحدثة: عائشة عبد الهادي أدار الحوار: فتحي أبو عيانة يناير ٢٠٠٨</p>
<p>٩٦) أهم نتائج تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ المتحدثون: سحر الطويلة - فادية علوان - هبة حندوسة أدار الحوار: ماجد عثمان مايو ٢٠٠٨</p>	<p>٨٩) العلاقات المصرية الفلسطينية وتداعياتها المتحدث: سعيد كمال أدار الحوار: قدرى حفني يناير ٢٠٠٨</p>

<p>٩٩) الثقافة والقانون المتحدث: محمد نور فرحات أدار الحوار: محمد علي الكردي يوليو ٢٠٠٨</p>	<p>٩٧) إشكاليات صحافة المعارضة المعاصرة المتحدث: صلاح عيسى أدار الحوار: فتحي أبو عيانة يونيو ٢٠٠٨</p>
	<p>٩٨) الوثائق مصدرًا للتاريخ المتحدث: محمد صابر عرب أدار الحوار: محمد السيد عبد الغني يونيو ٢٠٠٨</p>